

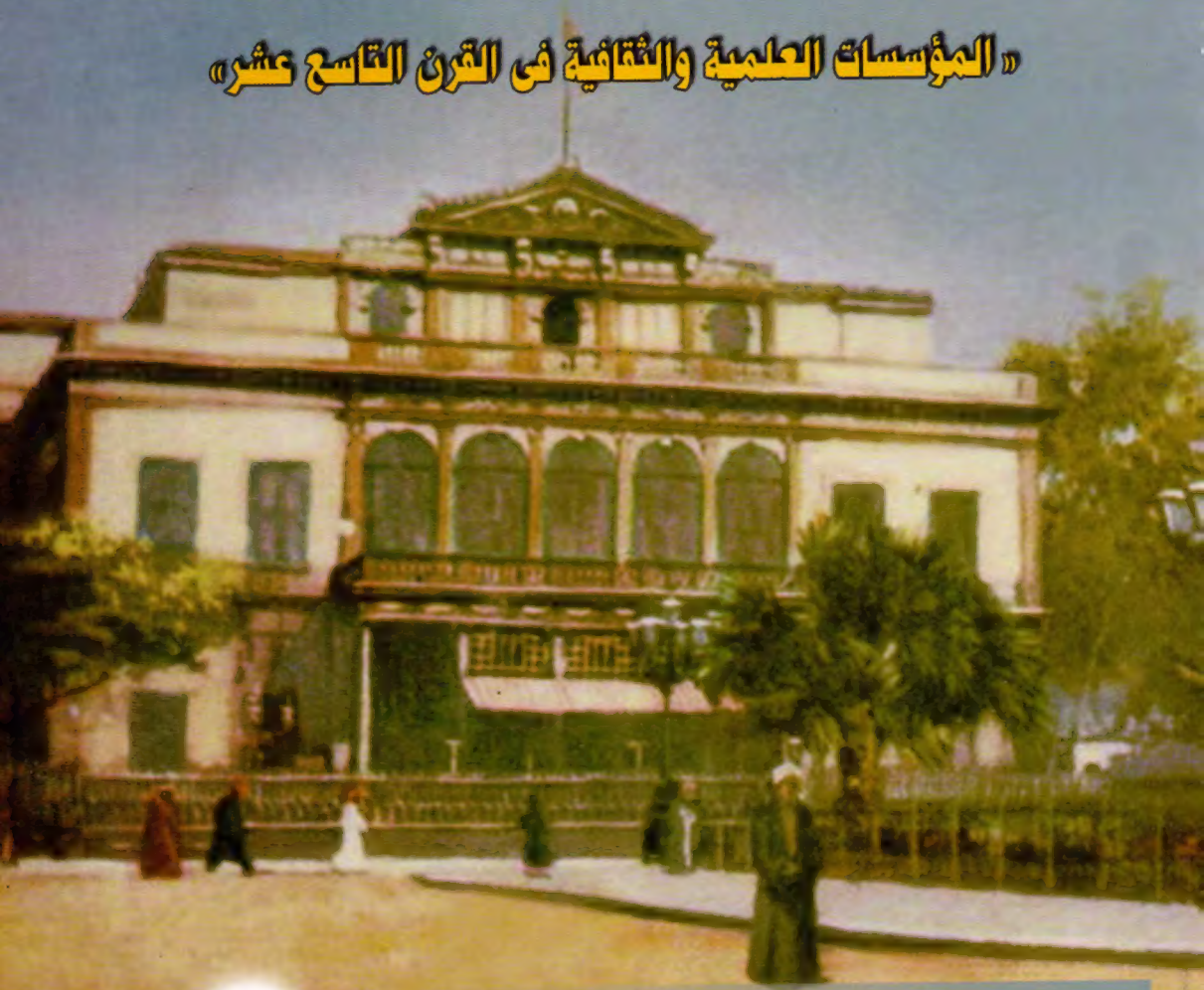
مصر
النهضة



مركز تاريخ مصر المعاصر
دار الكتب والوثائق القومية

التاريخ الثقافي لمصر الحديثة

« المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر »



الفن



مطبعة كادالك للنشر والتوزيع بالقاهرة

التاريخ الثقافي لمصر الحديثة

" المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر "

التاريخ الثقافي لمصر الحديثة

تأليف

د. وائل إبراهيم الدسوقي

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

د. د. محمد صابر عرب

الدسوقي، وائل إبراهيم.
التاريخ الثقافي لمصر الحديثة: المؤسسات العلمية
والثقافية في القرن التاسع عشر/ تأليف وائل إبراهيم
الدسوقي .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة
المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر،
٢٠١٢.

٤٠٢ ص : ٢٤ سم.

تدمك 8 - 0868 - 18 - 977 - 978

١ - مصر . الأحوال الثقافية

٢ - مصر - الثقافة

أ - العنوان.

٢٠١٢، ٢٠١١

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٢١٠٣٤

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0868- 8



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد (٨٧)

سلسلة دراسات علمية في تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د. محمد صبرى الدالى

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتير التحرير

عبد المنعم محمد سعيد

الأراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة
التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونس ليبيب رزق
عام / ١٩٨٢

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار
الكتب والوثائق القومية / كورنيش النيل -
رملة بولاق.

تصميم الغلاف

محمد عماد

الإشراف الفنى

محمد على الشريف

إهداء

إلى فارس الزمن الجميل
استاذي ومعلمي الجليل / د. أبو اليسر فرح
الذي ساهم في بناء شخصيتي وأعطاني بعض المعرفة
رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

تقديم

تعد هذه الدراسة عن تاريخ "المؤسسات العلمية والثقافية في مصر في القرن التاسع عشر" من الموضوعات التي تأخرت الكتابة فيها على نحو ملفت، وأقصد بها موضوعات التاريخ الثقافي لمصر في العصر الحديث، فلقد انصرف معظم الباحثين والمؤرخين إلى موضوعات التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والقليل منهم قدم إسهامات في التاريخ الفكري، سواء من خلال دراسة أحد المفكرين أو المتقنين، أو معالجة تيار بعينه. وقد لاحظ بعض المتقنين والمهتمين أن هناك نقصا شديدا في الكتابة عن التاريخ الثقافي لمصر. ولعل هذا كان وراء اقتراحي على وائل الدسوقي أن يدرس في هذا المجال، عندما جاء يستشيرني في موضوع يعده لدرجة الدكتوراه تحت إشرافي. وتحمس تلميذا النجيب للموضوع وشرع يعد دراسة فيه منذ سنوات، واستطاع أن يبلى فيه بلاء حسنا، أشادت به اللجنة العلمية التي ناقشته في دراسته، وعلى رأسها أستاذنا الجليل الدكتور عبد الخالق لاشين والمؤرخ المرموق الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب، وقترته اللجنة خير تقدير بأن منحه عنها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، بل وأوصتني أن أنشر هذه الدراسة في سلسلة "مصر النهضة" لقيمتها العلمية، ولأنها تسد فراغا في موضوعات التاريخ الثقافي لمصر.

وأود أن أشير إلى ما قصده المؤلف من المؤسسات "العلمية" بأنه يعني المؤسسات غير التعليمية كمدارس التعليم العام والمدارس العليا والأزهر، فهو يقصد، وبالتحديد، الجمعيات الثقافية العامة من أهلية أو حكومية والتي تهتم بالعلم والعلوم - وليس بالتعليم بمعناه المؤلف ومؤسساته المعروفة - فقد كتب الكثير عن تاريخ التعليم في مصر.

وسيالاحظ القارئ الكريم أن المؤلف اتبع خطة واضحة في فصول دراسته الخمسة، ميز في الفصلين الأولين بين المؤسسات ذات الرعاية الحكومية وبين الجمعيات والهيئات ذات الطابع الأهلي، أو بالتعبير المعاصر: التي أقامها "المجتمع المدني" سواء كانت جمعيات مصرية أو أجنبية أو حتى مختلطة. وقد تناول فيها جميعا تطور المجمع العلمي الذي كان الفرنسيون قد

أقاموه في مصر زمن احتلالهم لها، فضلا عن دار الأوبرا والمرصد الفلكي ودار للكتب والجمعية الجغرافية، كما تناول الجمعيات التي اختصت بالمعارف والعلوم واللغة والطب والمسرح.. الخ. كذلك خصص كاتبنا فصلا مهما عن الجمعيات ذات الطابع الديني، سواء كانت مسيحية أو إسلامية أو يهودية، خيرية كانت أو ثقافية أو اجتماعية.

ولما كان القرن التاسع عشر هو عصر الاكتشافات الأثرية في مصر، فقد حظيت مؤسسات الآثار من مدارس ومعاهد ومتاحف، باهتمام خاص من للكاتب عندما عالج تاريخها في مختلف عصور مصر، الفرعونية واليونانية - الرومانية والقبطية والإسلامية. ولما كانت مصر لم تعرف المطبعة العربية قبل القرن التاسع عشر، فقد ناقش المؤلف أهمية المطبعة كمؤسسة ثقافية، وتناول نشأة المطابع والطباعة وصناعة الكتاب وتاريخ حركة النشر في فصل خاص، كشف فيه عن دور المطابع الحكومية والأهلية، وكذلك المطابع الأجنبية في نشر الكتب والمؤلفات العلمية والثقافية بشكل عام.

وليس من شأني أن أحيي الدكتور وائل الدسوقي على هذا الجهد العلمي الرصين، فهو تلميذي، وذلك أمر متروك لتقدير القراء والمتقنين، وإن كان عليّ أن أدعوه لمزيد من الدراسات العلمية الجادة في المجالات الجديدة والأثيرة لديه. وأود أن أشير إلى أننا في "مصر النهضة" سبق أن نشرنا له دراسة مهمة عن الماسونية والماسون في مصر (٢٠٠٨) لقيت اهتماما واسعا من الأوساط العلمية والثقافية، كما أن له دراسة سابقة عن الماسونية في العالم العربي (٢٠٠٧)، وأخرى عن الصومال (٢٠٠٨).

وفي تقديري أن وائل يتميز بطموح علمي عال، وأنه بمثابة وإخلاصه الشديد في دراسة موضوعاته، سيحظى بمكانة مقرة بين جيله من شباب الباحثين والمؤرخين، الذين تحفل بهم هذه السلسلة على نحو خاص، وتنتشر المتميز من أعمالهم، خدمة لتاريخ وطننا ونهضته.. والله المستعان،

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

يناير - ٢٠١٢

مقدمة المؤلف

مما لا شك فيه أن الإصلاح الذي عرفته مصر في القرن التاسع عشر، لم يكن ظاهرة غير مسبوقة، ولا حدثاً استثنائياً في مصر، بل كان مرحلة زمنية غنية ومتميزة في سياق التطور الاجتماعي والثقافي للفكر المصري عبر تاريخها الطويل، هذا الفكر الذي تسكنه وتكمن فيه الروح الإصلاحية بشكل ثابت ومستمر على الدوام، لذلك رأينا أن رجال الإصلاح - منذ نهاية القرن الثامن عشر - وعلى الرغم من إيمانهم العميق بضرورة انفتاح البلاد على التطورات الجارية في العصر الحديث، إلا أنهم كانوا يبحثون عن طريقة ما لربط نشاطهم الفكري والاجتماعي بجهود وأفكار علماء كبار عاصروهم في بلدان أخرى، أو تقدموهم في عصور سابقة. وكان مفكرو الإصلاح يبتغون من وراء عملهم هذا إظهار الاحترام والتقدير الكامل لجهود العلماء مهما اختلفت أماكنهم وعصورهم، والإقرار بمكانتهم وسلطانهم المعرفية من جهة، وتأكيد مبدأ ضرورة تواصل الأمة مع سلفها، والتزامها بمصادر المعرفة في أي مكان من جهة ثانية.

وبناء على ذلك فقد حرص رواد الحركة الإصلاحية في مصر على التواصل مع كل التيارات الفكرية التي كانت تمد مصر بأسباب البقاء والنماء في كل مراحلها التاريخية. وقد حرصوا بشكل خاص على إثبات تواصلهم الوشيق مع العلماء في كافة المجالات، وكان قيامهم بحركة ترجمة واسعة النطاق لأعمال العلماء الأجانب في شتى العصور، هو أكبر دليل على ذلك، وهو العمل الذي تألفت فيه كافة المؤسسات العلمية والثقافية في القرن التاسع عشر، واعتبروا هذا من أولويات أعمالهم.

وعلى العكس تماماً كان موقف الغرب من مصر ومشروع نهضتها، فلم تتوقف المحاولات الغربية لاستغلال أي محاولة للنهوض بما يتلاءم ومصالحهم. وأصبح على المصريين أن يحرصوا على جعل مصر من القواعد العلمية المهمة لمواجهة المشاريع الغربية في المنطقة، وقد استمرت جهودهم طوال القرن التاسع عشر، مما شكل تحدياً لكل محاولات واد

أحلامهم النهضة. والأمر اللافت للنظر أن روافد عديدة تدفقت لتجري في المجرى العام لليقظة المصرية في القرن التاسع عشر، حينما ازداد وعي الناس، وخرج إلى النور من ينادون بالتطور من أمثال (حسن العطار، رفاعة الطهطاوي، علي مبارك، أديب إسحق، عبد الله النديم، محمد عبده، ويعقوب صنوع). وهبت الرياح الفكرية سواء من الشرق أو الغرب، فمن الشرق جاء الشولم المتقفون الهاربون من اضطهاد الأتراك، ومن الغرب جاءت مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة الإنسانية، لتختلط بالأصول الدينية في المجتمع المصري، فأفرزت مزيجاً فريداً كان في مجمله مشروعاً لنهضة مصرية شعبية قبل أن يكون مشروعاً رسمياً.

وبالطبع كان تكاتف المصريين في إنشاء مؤسسات ثقافية وعلمية، من العوامل المهمة لتحقيق أهداف مشروع النهضة العلمية في القرن التاسع عشر، خاصة وأن الأجانب المقيمين في مصر كانت لهم جمعيات تعبر عن اهتماماتهم العلمية والثقافية، والذين بدأوا ذلك النشاط منذ بواكير القرن التاسع عشر. وألمح بعض المتقفين آنذاك لضرورة إنشاء مؤسسات مستقلة، بعيداً عن مؤسسات الحكومة حتي يكون النفع مباشراً للناس، فحث "عبد الله النديم" على ضرورة وجود كيانات علمية وثقافية في البلاد يمكنها القيام بدور في تحديث مصر والارتقاء بها. وقد يكون البعض مقتنعاً بفكرة أنه لا يوجد مشروع نهضة متكامل في مصر القرن التاسع عشر، إلا أن الدراسة التي بين أيدينا تحاول إظهار حالة ثقافية عامة لا تعتمد على خطة حكومية واضحة، وإنما اعتمدت على مجتمع يرغب في النهوض على الرغم من افتقاره إلى المقومات اللازمة لذلك كخفض نسبة الأمية بين السكان، أو وجود الأموال اللازمة لنشر الوعي الثقافي في مصر

ولقد عرفت مصر كل أنواع المؤسسات الثقافية والعلمية بشقيها الحكومي الرسمي والشعبي المستقل، منذ عهد "محمد علي" وحتى عهود كل خلفائه من بعده، فلم يقتصر ذلك على عهدي "محمد علي" و"إسماعيل" فقط. فقد أنشأت الحكومات المتتالية مؤسسات تحمي ثروات مصر، كالمتاحف ودور حفظ الكتب، والمؤسسات التي تتابع الأنشطة العلمية للتطبيقية، كالرصدخانه والمجمع العلمي المصري، كما عملت على رعاية المؤسسات

العلمية الكبرى كالجمعية الجغرافية الخديوية. وحتى الفنون المسرحية الراقية أنشأت الحكومة المصرية لها دارا للأوبرا الخديوية.

من هنا يكمن الهدف من موضوع الدراسة، بإلقاء الضوء على جانب مهم من التاريخ المصري لم تتناوله الأقلام بالدراسة العلمية كثيراً، وهو التاريخ الثقافي في مصر، وذلك لغلبة التركيز على المسائل السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر، والتي لا يمكن بأية حال الانتقال من أهمية دراستها ومحاولة تغطيتها والإلمام بكل الجوانب فيها، والتي بالطبع ساعدت كثيراً أثناء كتابة موضوع البحث. وعلى الرغم من عدم وضوح نشاط المؤسسات الثقافية في القرن التاسع عشر بشكل كبير، نظراً لأن أغلبها كان في طور التأسيس، بالإضافة إلى حال البلاد المتردية نتيجة سوء الأحوال المالية، والتدخل الأجنبي المستمر في شئونها، مما أثر تأثيراً سلبياً على معظم المؤسسات الثقافية وقتئذ. إلا أن المادة العلمية التي توفرت، وعلى الرغم من قلتها فقد أظهرت حالة ثقافية فريدة كان يلزم دراستها دراسة متأنية لإيضاح جانب مهم في التاريخ الثقافي المصري، في فترة عرف فيها المصري كيف يفكر الغرب بعد أن ترجم المئات من الكتب، وتعرف على أمجاد أجداده من خلال الاكتشافات التي تبنتها المؤسسات الأثرية.

وقبل الخوض في قراءة فصول الدراسة، أحب أن أوضح بعض الأمور التي قد تسبب بعض الالتباس مع دراسات سابقة تناولت بعض نقاط الدراسة التي بين أيدينا. فقد يرى القارئ أنني أعارض فكرة التلاقي الحضاري بين الغزاة الفرنسيين والشعب المصري، في حين أنني عرضت لجانب آخر يُظهر ما لمصر من تأثير واضح على الغرب بعد خروج الغزوة الفرنسية، وهو الأثر الأكبر الذي ظهر على شكل الحياة الغربية طوال القرن التاسع عشر والعشرين.

كذلك، ما تناولته الدراسة بخصوص مؤسسات الآثار التاريخية، من متاحف ومدارس التاريخ والآثار، فيما يحدث بعض التداخل مع دراسات سابقة، إلا أننا نؤكد أن ما كتب عن تاريخ علم المصريات أهمل كثيراً تناول دراسة المؤسسات الأثرية المصرية في القرن التاسع عشر، حتى أن بعض الكتاب لوحوا بعدم دراسة تاريخ علم المصريات دراسة كافية، فقد كتب

البعض قشورا عن تاريخ المتاحف المصرية وتطورها ومن خلال زوايا أهملت وثائق الأرشيف المصري. وجاءت تلك الدراسة لتتناول في الفصل الرابع منها تطور تاريخ تلك المؤسسات من خلال الوثائق المصرية والمكتشفات الأثرية وتقارير الحفائر والكتابات المعاصرة.

كذلك يرى البعض أن الحديث عن المطبعة وتاريخ حركة النشر في القرن التاسع عشر هو تكرار آخر يتداخل مع بعض الدراسات الأخرى، إلا أنني حاولت إخراج دلالات ثقافية من خلال عرض ما احتوته قوائم الكتب، وليس عمل دراسة إحصائية للكتب المنشورة آنذاك، فقد سبقتي دراسات كثيرة تفوقت في هذا المضمار. فقد روج البعض لفكرة أن المطبعة كانت مجرد مكان لإخراج الكتاب فقط دون المساهمة في ترويجه وتمويله، لإضفاء صفة دور النشر عليها، ولذلك قررت دراسة الموضوع من زاوية أخرى تثبت قطعياً أن المطبعة كانت مؤسسة ثقافية متكاملة، بناء على ما توفر من إعلانات ترويجية وقوائم كتب، بالإضافة إلى ما ورد في تذييل بعض المطبوعات، واخترت البارز من تلك المطابع، لتقديم بعض الدلائل على حالة النشر في القرن التاسع عشر، مع إبراز دور المطابع الكبيرة منها بما يخدم هدف الدراسة.

وقد انتهج الباحث في الدراسة منهجاً تاريخياً تحليلياً اعتمد فيه على الوثائق والدراسات الأثرية والمخططات الحضارية المختلفة، التي تعد نتاج هذا القرن محل الدراسة. وحاول أثناء تقسيمه لخطة العمل أن يتجنب الخلط والتشويش، الذي يمكن أن ينتج من كثرة أعداد المؤسسات التي عملت في مصر وقتئذ، وكذلك اختلاف اتجاهاتها الفكرية وتداخلها في كثير من الأحيان.

كما حاول أن تكون موضوعات البحث مترابطة، مع كونها دراسات منفردة لمؤسسات مختلفة. ولربط بعض المواضيع في الرسالة ببعض، قام بعمل إحالات بالهوامش، وسيلحظ المطلع كثرتها، سواء أكانت إحالة إلى موضع وردت فيه المسألة سابقاً، واحتاج إلى تكرارها باختصار، فأحلت إليه لزيادة التفصيل؛ أم كانت إحالة إلى موضع له علاقة بالمسألة المعنية. كما روعيت - قدر الإمكان - مسألة ثبات المصطلح في سياق الدراسة.

ولا أنسى في النهاية تقديم الشكر لمعلمي الفاضل الأستاذ الدكتور "أحمد زكريا الشلق"، الذي قام بالإشراف على هذا البحث منذ أن سجلته لنيل درجة الدكتوراه، وقد تابع العمل فيه وقام بتصويبه حتى وصل إلى نهايته، إنه الأستاذ الذي يصبر على طلابه كثيراً ويوفر لهم حالة علمية هادئة، نادرة الحدوث، فلا نستطيع أن نوفيّه حقه أبداً بالكلمات، لقاء كل ما يقدمه لنا من توجيه ورعاية صادقة، له كل الشكر والتقدير.

وفي ختام تقديمي هذا البحث أسأل الله عزّ وجلّ أن أكون قد أديته على الوجه المطلوب، ويكفيني أنني بذلت ما استطعته من جهد، أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله من قبل ومن بعد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وائل إبراهيم الدسوقي

القاهرة ٢٠١١

الفصل التمهيدي

خلفية تاريخية

الفصل التمهيدي خلفية تاريخية

شهدت مصر في أواخر القرن الثامن عشر، درجة كبيرة من الضعف والتدهور بسبب الفساد الناتج عن الصراع السياسي والعسكري بين البيوتات المملوكية، وعجزت الدولة العثمانية عن التعامل معه أو إحكام قبضتها على البلاد، فضلاً عن عجز النظام عن إنجاز شيء لمصر والمصريين. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك العديد من الكتابات التاريخية تذكر أن ما حدث خلال هذه الفترة كان مجرد موجة طارئة خاصة على مصر في ظل الحكم العثماني، مما يجعلنا نعتقد بعدم ضعف هذا النظام تماماً، فقد كان يدار بحسب إمكانياته، سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الفكر.

وتذكر "نيللي حنا" عدة أسباب لشيوع فكرة انحطاط العصر العثماني، أولها: استخدام حكام مصر في العقود التالية هذه الفكرة لتبرير تطبيق سياسات الإصلاح، التي لم ترحب بها فئات معينة من الشعب، ووصفوا هذه السياسات الإصلاحية بالتثوير والإيقاظ. ثانيها: استخدام الحكام الفرنسيين هذه الرؤية كمحاولة لتثبيت وجودهم وتبرير سياساتهم، فقد حاولوا تصوير وجودهم في مصر على أنه مخلص للشعب المصري من ظلم الحكام السابقين. وأخيراً: أن هذه الرؤية للتاريخ العثماني قد اعتمدت - أحياناً - في حكمها على العصر العثماني على المقارنة بما جاء بعد ذلك. وبطبيعة الحال فإن المفاهيم والمعايير التي ظهرت أثناء القرن التاسع عشر، ليس بالضرورة العثور عليها في القرن الثامن عشر، فالأدوات الحضارية في القرنين كانت تتناسب مع ظروف كل عصر ولا يمكن مقارنتها بظروف عصر آخر^(١).

وبشكل عام يرى "أحمد زكريا الشلق" أنه أياً كانت المسألة بالنسبة لتقييم النظام العثماني، فالثابت أن هذا النظام قد كشف عجزه عن الدفاع عن مصر ضد أول غزوة استعمارية أوروبية لها في العصر الحديث، وإذا كان هذا النظام قد امتلك عناصر قوة وحيوية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، خلال قرونه الأولى، فقد تغير ذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر^(٢).

ومع أن الفترة الزمنية التي شهدتها مصر تحت الحكم العثماني كانت طويلة، إلا أن الاهتمام بدراسة تلك الفترة انحصر على الجوانب السياسية والاقتصادية، كذلك بعض عناصر الجانب الاجتماعي. ولذلك لم ينل الفكر المصري في العصر العثماني نصيبه من الدراسة الوافية المنصفة، إلا في قليل من الدراسات التي تناولت هذا العصر، على سبيل المثال دراسات "نيللي حنا" وكذلك "بيتر جران" و"مايكل ونتر"، كما سنرى في ثنايا الدراسة.

وهذا الفصل سيتناول فكرتين رئيسيتين، وهما الفكر المصري في القرن الثامن عشر، في محاولة لإبراز الجوانب الثقافية التي تمثل تمهيداً مناسباً لموضوع الدراسة. والفكرة الثانية تتمثل في دراسة مدى تأثير الحملة الفرنسية على مصر والمصريين، وإلى أي مدى كان ذلك يشكل فارقاً في الحياة المصرية وثقافة المصريين.

أولاً: الفكر والثقافة في مصر قبيل القرن التاسع عشر:

هناك تحولات كبرى حدثت في التجارة الدولية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، استبدلت خلالها السلطة المركزية بهيكل السلطة الأقل مركزية، وعاشت الطبقة الوسطى حياة ذات مستوى مادي مريح، وتدعمت ثقافياً بمساعدة مجموعة من العوامل شكلت أساس ثقافة تلك الطبقة، التي كانت تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الحضري، تصاعدت مكانتها الاجتماعية، وحظيت ثقافتها باعتراف وشرعية على نطاق واسع.

وقد أوجدت أهمية الثروة الحضرية للطبقة الحاكمة في القرن الثامن عشر مستوى من المصالح المشتركة بين سكان الحضر، جلب معه تفسيراً أكثر صراحة للمصالح، وترتب عليه مرونة كبيرة في ثقافة الحكام تجاه ثقافة سكان الحضر. وجاءت النتائج مركبة الطابع، فقد اتسع نطاق ثقافة الطبقة الوسطى، واستطاع أفرادها المساهمة بفعالية أكبر في الإنتاج الثقافي، وكان بمقدورهم إنفاق كثير من المال على أغراض كمالية، مثل شراء الكتب. وهكذا، فتحت قنوات جديدة للتعليم والمعرفة. وفرضت الطبقة الوسطى ثقافتها ووجودها، وتركت أثراً واضحاً على الكتابة وموضوعاتها وأسلوبها، كما تركت أثراً على اللغة ذاتها. وفي الأوقات التي أتاحت لها فيها الأحوال

الاقتصادية وزناً اجتماعياً معيَّناً حظيت ثقافتها بالقبول عند القوى الاجتماعية المختلفة بما في ذلك العلماء.

ووجدت "نيللي حنا" أن هناك مصالح مشتركة بين الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى الحضرية سمحت بمرونة نسبية بين حدود الثقافة الرسمية وثقافة الطبقة الوسطى، حتى أصبحت الأخيرة أكثر ظهوراً وأكثر انتشاراً على المشهد الثقافي كله. وبعبارة أخرى، اخترقت ثقافة الطبقة الوسطى مجال الثقافة الرسمية؛ لتجلب معها نوعاً من الديمقراطية في جوانب بعضها من الثقافة العلمية^(٣).

ولقد عرفت مصر مصدرين من أهم مصادر المعرفة، وهما الكتاب والمدرسة. فكانت المكتبات تنتشر في مساجدها وأوقافها منذ السنوات الأولى للقرن الثامن عشر، ولقد أهتمها الباحثون في دراساتهم، على الرغم من أهميتها كمصدر من المصادر القليلة والمهمة للمعرفة خلال ذلك الزمن. وكان الحاكم يولي اهتمامه بها ويتابع الناقص والتالف منها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد أمرت الحكومة بحصر الكتب في مدرسة الملك الأشرف "أبو النصر قايتباي" بالصحراء^(٤) (المنطقة المجاورة لطريق صلاح سالم حالياً). وتعددت خزائن الكتب في ذلك الزمن، فكانت هناك خزانة كتب في وقف "يوسف الجمالي"، الذي كان يعد من أهم مدارس علم الحديث في العصر العثماني^(٥) كذلك خزائن أوقاف الأشخاص، مثل وقف "جوهر اللالا" ووقف "خشقدم"^(٦).

أما المدارس، فقد تمثلت في الكتاتيب، التي كان السلاطين يغفرونها بالهبات وما تحتاجه من إنفاق طوال القرن الثامن عشر في مصر، عندما كانت الدولة العثمانية في لوج قوتها وراثتها، حتى إذا انتابها البوار، وانقطعت الهبات والمعونات، لم يبق غير القليل من أماكن تحصيل العلم عند نهاية القرن. ولم يجد الناس ملاذاً علمياً غير الأزهر، فهو واحة العلم والمعرفة المتبقية^(٧).

وفي نهاية القرن الثامن عشر تغيرت الظروف، وتباينت المصالح بين الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى، وانعكست القطيعة بين الطبقة الحاكمة

والمؤسسة التعليمية الرسمية على ثقافة الطبقة الوسطى. فقد عانت الطبقة الوسطى تدنياً حاداً في المجال الثقافي الذي تمتعت به لفترة زمنية طويلة، نتيجة تغير الأحوال والصعوبات الاقتصادية التي عانى منها الناس جميعاً. وترتب على تحولات الهيكل الاجتماعي وعملية الاستقطاب الاجتماعي في القرن الثامن عشر، وقوع الطبقة الوسطى في وهدة الفقر، وتناقصت أعدادها بعد أن كانت تزداد على مدى ما يزيد على القرن؛ بسبب انحدار الكثيرين إلى مصاف الفقراء^(٨).

وفي ظل الدكتاتورية العسكرية القاسية التي سادت مصر في العصر العثماني - المملوكي، كان العلماء هم الملجأ الأخير للرعية. وبالمثل فقد كانوا يشكلون حلقة وصل بين الطبقة الحاكمة وعامة الناس. إذ استطاع العلماء أن يسبغوا رداء من الشرعية على حكم الأمراء، وكان أمراً حقيقياً من جانب من هم في السلطة، ألا يستقزوا العلماء، وألا يدفعوا بهم إلى معارضة نشطة سافرة للنظام. وبالرغم من أن الحكام كانوا ينظرون إليهم برؤية، إلا أن العلماء كانوا أداة مفيدة لهم.

وكانت الفترة التي حكم فيها "محمد بك أبو الدهب" [١٧٧٣-١٧٧٥]^(٩)، ذروة نفوذ العلماء على حاكم مصري. إذ كان "أبو الدهب" يحترمهم ويسانددهم مادياً، كما كان يستمتع بصحبتهم ويقبل وساطتهم. وبشكل عام كان العلماء يتمتعون بحصانة من المعاملة الفظة التي كان يلقاها غيرهم. ومن المؤكد، أن هذه الحصانة لم تكن مطلقة بأية حال من الأحوال، كما كانت درجتها تتفاوت حسب شخصية الباشا أو البك القابع في السلطة.

ونكر "ونتر" أن الحقبة العثمانية لم تكن فترة مبدعة أو خلاقة، فقد كان يخيم على الأزهر - رغم اعتباره المؤسسة العلمية الوحيدة آنذاك - جو فكري مجذب، والعلماء فيه كثيراً ما كانوا يجعلون عباءاتهم أكبر حجماً وأكمامهم أكثر عرضاً كي يكونوا سادة على الأهالي. ولكن ومع ذلك كان الكثير من العلماء دارسين مخلصين للعلم، وقاموا بتأليف الكثير من الكتب.

وكان اطلاع علماء العصر العثماني بشكل عام، والأزهريين منهم بصفة خاصة، مقصوراً على علوم الدين. وعلى الرغم من أن العلوم الدينية

كانت هي الأساس، إلا أن بضعة علماء كانوا يهتمون قليلاً بالجبر والحساب والجغرافيا والفلك والمنطق وغير ذلك من العلوم العقلية. وثمة لقاء في أكتوبر عام ١٧٤٧م بين "أحمد باشا" أحد الوزراء العثمانيين، وكبار علماء القاهرة بزعامة شيخ الجامع الأزهر الشيخ "عبد الله الشبراوي"، يقدم لنا تفهماً نادراً للعالم الفكري للعلماء وإدراكهم الذاتي. إذ خاب أمل الوزير لدى علمه أن كبار علماء مصر غير قادرين على مناقشة العلوم الرياضية معه. فقال "الشبراوي" شارحاً: "نحن لسنا بأعظم العلماء، وإنما نحن الذين أخذوا على عاتقهم خدمة العلماء وتمثيل حاجاتهم أمام رجال الحكم، فمعظم أهل الأزهر لا يشغلون أنفسهم بالعلوم الرياضية، باستثناء الحساب والمقاييس اللازمة لتوزيع الموارث".

وأضاف الشيخ إن دراسة العلوم الدقيقة تتطلب آلات ومهارات فنية، وغير أن معظم الأزهريين من الفقراء، وهم مجموعة من بسطاء الناس من القرى والبنادر، تتدر بينهم القدرة على شيء كهذا^(١٠). وحينما أدرك الوزير أن المصريين جاهلين بهذه العلوم، اتجه، بعد مشورة "الشبراوي" إلى الشيخ "حسن الجبرتي"^(١١) الذي تفوق في هذا المجال، فأحدث في نفس الوزير انطباعاً عظيماً^(١٢). وأصبح الشيخ "حسن" يتردد على الوزير مرتين في الأسبوع حيث لازمه الوزير في المطالعة عليه والأخذ عنه طوال مدة ولايته بمصر.

كذلك، اعتمد القائلون بانعدام تدريس العلوم العقلية في مصر في القرن الثامن عشر على ما أورده الرحالة "فولني" الذي زار مصر في القرن الثامن عشر، حين ذكر أن الجهل شائع بين جميع فروع المعرفة الأدبية والعقلية والعلوم والفنون الجميلة، والميكانيكا، وذكر أنه من الصعب الحصول على (ساعاتي) في القاهرة، وإن وجد فهو أوروبي. وقد ثبت أن حديثه غير دقيق (كما سنرى لاحقاً).

في الحقيقة، لم تختف العلوم العقلية الدنيوية مثل: (الطب - الفلك - الرياضيات - وغيرها) من مصر في القرن الثامن عشر، ولكنها لم تدرس في الأزهر، والسبب في ذلك لم يكن في انعدام إمكانية تدريسها، ولكن لأنها كانت تحتاج إلى أجهزة باهظة الثمن، وغالبية طلاب الأزهر كانوا فقراء،

وليس لديهم المقدرة على شرائها، وهذا يتضح من رد "الشبراوي" على "أحمد باشا" بأن: "غالبيتهم فقراء". وحينما سأل "أحمد باشا" عن المشتغلين بالعلوم العقلية، فقد رد عليه "الشبراوي" قائلاً: "موجودون في بيوتهم". وهذا لا يدل إلا على أنه بالرغم من تكريس تلك العلوم في المساجد إلا أنها كانت تدرس في البيوت بصفة أساسية.

ولما كانت هذه العلوم العقلية لا تدرس في الأزهر وإنما في بيوت المتخصصين، فإن مدرسيها كانوا يتقاضون أجراً خاصاً نظير ذلك، فالشيخ "حسين المحلى" [المتوفى ١٧٥٧م] كان يأخذ الأجر من الطلاب نظير تعليمهم الرياضيات، فإذا جاءه من يريد التعلم وطلب إليه قراءة كتاب ما، تعزز عليه وتمنع وسأومه على ذلك بعد جهد شاق ويقول: "أنا لا أبذل العلم رخيصاً" (١٣).

وبخصوص الطب، فقد كان يدرس في (المارستان) بالعصور الوسطى، واستمر على هذا الوضع حتى منتصف القرن الثامن عشر. فقد أخذ الشيخ "أحمد الدمنهوري" (١٤) [المتوفى ١٧٧٨م] الطب عن الشيخ "أحمد القرافي" الحكيم في المارستان. كما كان السيد "قاسم بن محمد التونسي" [المتوفى ١٧٧٩م] مدرساً للطب في المارستان المنصوري. وقد ألف بعض علماء القرن الثامن عشر مؤلفات في الطب مثل الشيخ "أحمد الدمنهوري" والشيخ "حسن العطار"، ولا يستبعد أن يكونا قد قاما بتدريس الجانب النظري من الطب في بيوتهما.

وقد وجد بمصر في القرن الثامن عشر عدد كبير من العلماء اشتغل بهذه العلوم العقلية المختلفة إلى جانب الشيخ "حسن الجبرتي"، ولعل مرجع الاعتقاد بأن الشيخ "الجبرتي" هو الوحيد الذي اشتغل بهذه العلوم العقلية في مصر في القرن الثامن عشر، هو اعتناء ابنه الشيخ "عبد الرحمن الجبرتي" بالترجمة له.

وكانت هناك مدرسة في علم الفلك على رأسها "رضوان أفندي الفلكي" [المتوفى ١٧١٠م] الذي لم يكن أزهرياً، وإنما كان من المماليك، وقد أخذ على يديه أغلب المشتغلين بالفلك في مصر بالقرن الثامن عشر، ومن تلامذته يوسف الكلارجي [المتوفى ١٧٤٠م]، وهو أيضاً من الأمراء المماليك،

والشيخ "رمضان السفطي الخوانكي" [المتوفى ١٧٤٥م]. وبجانب هؤلاء العلماء الذين اشتغلوا في هذه العلوم كالرياضيات والفلك والطب والكيمياء ما بين تدريس وتأليف، كان هناك بعض المصريين يشتغلون بالجانب التطبيقي من هذه العلوم، فقد كان هناك من يشتغلون بإصلاح الساعات، مثل: "حسن أفندي للساعاتي" و"عابدين أفندي الساعاتي"، وليس كما رأى الرحالة "قولني" في موقع سابق بالدراسة. وهناك بعض المهندسين المصريين مثل "عبد الرازق يوسف" المهندس بوقف أحمد بن طولون والبيمارستان المنصوري والسلطان مؤيد الدولة شيخ. والواقع إن وجود هؤلاء الساعاتية والمهندسين في مصر، ليدل على أن الرحالة والمسافرين كانوا يغالون في تصوير البلاد بالقرن الثامن عشر على أنها كانت غارقة في الظلام والجهل والتخلف.

وهكذا، فإن العلوم العقلية مثل الرياضيات والفلك والطب لم ينعدم تدريسها في مصر، بل وُجد علماء بارزون في هذه العلوم، وحصلوا على شهرة كبيرة في مصر وسائر أنحاء العالم الإسلامي. أما العلوم التي انصرف الناس عنها في ذلك القرن، فهي علوم الفلسفة والكيمياء التي اعتبرها المسلمون علوماً مذمومة، ولذا فإنها لم تدرس في الأزهر أو المساجد الأخرى. وبالرغم من ذلك فقد وجد من بين المصريين من اشتغل بتأليف هذه العلوم، مثل الشيخ "أحمد السجاعي"، والشيخ حسن العطار، اللذان ألفا في علم الحكمة "الفلسفة"، والشيخ "أحمد الدمنهوري" الذي ألف في الكيمياء^(١٥).

إن الفترة المبكرة من العصر العثماني حوت بين جنباتها بعض المثقفين، وبعض الرعاية الرسمية للعلم والعلماء، والاهتمام بخزائن الكتب في المساجد والأوقاف، قبل أن تهمل الإدارة العثمانية هذه الرعاية وذلك الاهتمام، مما أدى إلى قتل البلاد مادياً وأدبياً، كانت نتيجة ذلك أن انطفأت شعلة الحياة العلمية في البلاد، إلا وميض الأزهر، فقد ظل الملاذ لما بقي من علوم الدين واللغة. وبالطبع أهملت العلوم العقلية، وأهمل كل تطوير أو ابتكار فيها. كما أهملت العلوم الشرعية والدراسات اللغوية أيضاً^(١٦).

وحتى عندما أمن أكثر العلماء بضرورة نقل ما درسوه من قبل إلى من سيأتي بعدهم، كانوا مقلدين أكثر منهم مبدعين، ولا يعنيه سوى اللفظ دون المعنى، دون التجديد والخلوص إلى أفكار جديدة^(١٧).

وعلى الرغم من وجود الأزهر وتدرسه للعلوم الشرعية والأدبية، فقد أصبح الأدب في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر في حالة من السقم تقارب الموت، فكانت تمثله نماذج نثرية وشعرية هزلية، ليس وراءها أي صدق أو إحساس فني، بل ليس وراءها حتى تقليد لتلك النماذج من الأدب المصري في عصور ازدهاره. وإنما هي نماذج شاحبة مفتعلة تغطي ركاكاتها في أكثر الأحيان ألوان من البديع. وكان أغلب النتاج الأدبي لتلك الفترة، يدور حول المدائح النبوية والمراثي والمواظع المباشرة، وتسجيل الأحداث في لغة سقيمة. على أن الروح المصرية وبعض مضامياتها الفنية، كانت تلوح في بعض النماذج الفصحى حيناً، وتتفلسف عن نفسها عن طريق الأدب الشعبي أحياناً. وكان هذا الأدب الشعبي ممثلاً في الموال والأغنية والسيرة الشعبية، التي كان منها الديني كـ "سيرة السيد البدوي" أو "سيرة سيدي إبراهيم الدسوقي" أو قصة سيدنا علي ورأس الغول"، كما كان منها البطولي مثل "أبي زيد الهلالي" و"عنترة" و"الظاهر بيبرس" و"سيف بن ذي يزن"^(١٨).

لذلك كان أمراً طبيعياً أن يبدي "الجبرتي" دهشته البالغة خلال زيارته لأحد المعامل داخل المجمع العلمي زمن الحملة الفرنسية، قائلاً: "... وأفردوا مكاناً في بيت حسن كاشف چركس لصناعة الحكمة والطب للكيماوي. ومن غريب ما رأيته في ذلك المكان أن بعض المقيدنين لذلك، أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوعة فيها بعض المياه المستخرجة، فصب منها شيئاً في كأس، ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى، فعلاً الماء وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس، وصار حجراً أصفر،..."^(١٩).

إن البناء الاجتماعي آنذاك لم يكن بمقدوره أن يفضي إلى انتشار الثقافة والعلوم بشكل واسع. وهذا الأمر كان يحتاج إلى ثورة اجتماعية اقتصادية تقوم على مجموعة من العمليات الكمية والكيفية، التي تتراكم على مدى زمني غير محدد، ويسهم فيها الصناع والعلماء والمتقنون وقوى الشعب في كافة الأقاليم^(٢٠). فلم تكن الحركة الفكرية والعلمية في القرن الثامن عشر حكراً على علماء القاهرة فقط، فقد شارك فيها علماء الأقاليم، بل إن كثيراً من العلماء كانوا يسافرون إلى هذه الأقاليم للاجتماع بعلمائها والأخذ عنهم^(٢١).

وعلى سبيل المثال، كان الشيخ "عبد الله الأندكاوي" [المتوفى ١٧٧٠م] شاعراً وأديباً مشهوراً يسافر إلى رشيد وفوه والإسكندرية مراراً ليجتمع بعلماء كل منها ويطارحهم الشعر. وكانت المنح الدراسية في القرن الثامن عشر إقليمية، فلم يكن من أبناء مصر من يطلب العلم خارجها، وكان كل ما يحظون به من معرفة ممن يصادفهم من أربابه هو الحج إلى مكة، وكانوا قلة حفلت بدراسة العلم الغربي، مثل "أحمد اللمنهوري" و"حسن الجبرتي" (٢٢). وهكذا، كان الشيخ "عبد الرحمن العيدروس اليميني" [المتوفى ١٧٧٨م] يقوم برحلات إلى الصعيد وطنطا ودمياط ورشيد والإسكندرية وفوه وديروط ليطلب العلم فيها، وكذلك تلميذه الشيخ "محمد مرتضى الزبيدي" [المتوفى ١٧٩١م] الذي زار عدة بلاد في مصر من أجل أخذ علم الحديث عن علمائها، مثل دمياط ورشيد والمحلة وسمنود والمنصورة وأبو صير ودمنهور وأسيوط وجرجا وفرشوط. وكانت الأقاليم المصرية في القرن الثامن عشر تزخر بالمناقشات العلمية بين علمائها، وحينما كانت تستعصي عليهم بعض المسائل كانوا يرسلون إلى علماء القاهرة يطلبون منهم نصحاً وإرشاداً (٢٣).

على أية حال، وبناء على دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني، يجد الباحث أنه لم يكن هناك عمل مؤسسي منظم في المجالات العلمية المختلفة، لأن الدروس العلمية الخاصة في المنازل لا ترتقي إلى العمل المؤسسي بطبيعة الحال، ولكن ذلك لا يجعلنا نصف هذا العصر بالجهالة والتخلف الثقافي، فقد كانت هناك محاولات للارتقاء بالمجتمع سواء كانت جهوداً فردية أو بمبادرات من الحكام والتجار.

وقد تعددت الطرق التي انتشرت بها المعرفة في القرن الثامن عشر، مثل المكتبات والكتاتيب والدروس العلمية الخاصة في المنازل، بالإضافة إلى دور الأزهر التثقيفي، ليس فقط لأبناء مصر، بل أيضاً لأبناء الدول الإسلامية المجاورة. وأياً كان الأمر فقد كان كل هذا تمهيداً قوياً للنهضة الثقافية والعلمية التي شهدها القرن التاسع عشر فيما بعد، فكل الناس على استعداد للعلم والمعرفة، على الرغم من الصعوبات التي كانوا يواجهونها في سبيل تحقيق ذلك، والتي تمثلت في اضطراب الحالة السياسية والاقتصادية في البلاد.

ثانياً: أثر الحملة الفرنسية على مصر:

عندما نزل "بونابرت" بعسكره على أرض مصر، كان يظن أن حالة الانحطاط والتفكك التي يعانيها المجتمع المصري، قد حولته إلى مجتمع عاجز عن الحركة والمقاومة، وأن الشعور الديني الراسخ في الوجدان الشعبي لهذا المجتمع يمكن تطويعه والسيطرة عليه بالكلمة الرنانة والمظاهر الكاذبة، كتضمين البسمة وبعض التعبيرات الإسلامية في ذلك النداء الذي وجهه إلى الشعب المصري غداة وصوله إلى القاهرة، وكذلك لبسه العمامة والجلباب البلديين والتجول بهما في شوارع القاهرة، وتردده على الجامع الأزهر أيام الجمعة للإسهام في إقامة الشعائر الدينية. غير أن المقاومة العنيفة التي أبداهها الشعب المصري للفرنسيين أسقطت تلك الفكرة^(٧٤).

لقد كان المخطط الفرنسي يرمي إلى تكوين إمبراطورية شرقية قوية مستقرة، لذلك اتخذت فرنسا العلم سلاحاً ضمن أسلحة حملتها على مصر، وحشدت العلماء جنداً ضمن حملتها. وكان من مظاهر ذلك أن أنشأ العلماء الفرنسيون المصاحبون للحملة في مصر، مراكز للأبحاث الرياضية، ومراصد فلكية، ومعامل كيمائية، كما أنشأوا بعض المصانع ومعامل الورق، ثم مجمعاً علمياً لدراسة أحوال مصر الطبيعية والجغرافية، والاجتماعية والاقتصادية؛ والتاريخية والثقافية. وكان ذلك أساساً لإمداد الحكومة الفرنسية بالمعلومات والتوجيهات والإحصاءات والخرائط، ولتأكيد الوجود الفرنسي في مصر وإقامته على دعائم من العلم والخبرة. كذلك أقام الفرنسيون مطبعة عربية وأصدروا صحيفتين فرنسيتين ونشرة باللغة العربية، كما أقاموا أيضاً مسرحاً للتمثيل، كانوا يقدمون فيه رواية فرنسية كل عشر ليال، وفتحوا مدرستين لتعليم أبناء الفرنسيين، ومكتبة عامة جمعوا فيها ما حملوه معهم من كتب وما جمعوه من مساجد مصر.

وكانت دعوة بعض المصريين إلى مشاهدة التجارب العلمية ضرورية، لتأليف قلوبهم وإيهامهم بأنهم جاعوا للنهوض بهم. ولعل مما يرتبط بهذه المظاهر، تشكيلهم للديوان الذي كان يضم تسعة أعضاء من الأزهريين؛ للعمل على استتباب الأمن، والتظاهر بأن الشعب يشارك في الحكم.

ويلاحظ أن مظاهر الحملة الفرنسية الثقافية لم يكن لها تأثير فعلي في وصل المصريين بالثقافة الأوروبية، وبخاصة الثقافة الأدبية، وإنما اقتصر تأثير كل هذه المظاهر على الإثارة فقط. مما جعل الشعب المصري يشعر بوجوب التغيير والتطلع إلى التسلح بوسائل أفضل، وهذا ما عبر عنه الشيخ "حسن العطار" بقوله: "إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد ما بها من العلوم والمعارف"^(٢٥). وعلى أية حال، فإنه ومنذ بداية القرن التاسع عشر، استيقظ المصري من سباته إثر اصطدامه بحضارة جديدة، تمثلت في فرنسا التي ما إن خرجت حملتها من مصر، حتى شعر المصريون بأنهم أمام عالم حضاري لا يمت إلى مفاهيمهم عن الكون والحياة بشيء.

إنه عالم الحداثة Modernity^(٢٦)، وحضارة العلم والتقنية الوافدين إليه من غرب أوروبا. وكان هناك خياران، سيشكل أي منهما مصير العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة: إما الانفتاح على هذه الحضارة، والتفاعل مع قيمها وأفكارها الجديدة لبناء "مجتمع جديد" متطور بخصائصه الذاتية. وإما البقاء في تلك الحالة المتردية التي وصل إليها المجتمع المصري في أواخر القرن الثامن عشر.

وأدى الأخذ بالخيار الأول إلى ولادة ما سماه المؤرخون "النهضة العربية الحديثة"، التي نتج عنها صراع (ثقافي - اجتماعي) بين التحديثيين، الذين وجدوا في معايير الحضارة الغربية ومنجزاتها العلمية الخلاص مما يعانيه العرب من الوهن والتخلف، وبين التراثيين المنشئيين بتقاليد الماضي، وعقائد السلف من المسلمين التي يعتبرونها - في تطبيقاتها الصحيحة - الدواء الشافي لذلك التخلف. ومن المعروف أنه كانت هناك عقبات دينية ووطنية حالت دون ثقة المصريين بما أتى به الحاكم الجديد. وذكر "الرافعي" أنه من الصعب وجود أمة تبلغ بها السذاجة مبلغ أن تنتظر الخير من جيش يغزو بلادها، ويخوض فيها غمار الحرب بحجة الدفاع عن مصالحها. ولا يمكن أن تؤثر المنشورات والكلمات الفخمة في تغيير حالة الشعب النفسية تجاه هؤلاء الغزاة^(٢٧).

وإذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت على الصعيد العسكري والسياسي، فإن البعثة العلمية التي رافقتها استطاعت أن تقنح العقل العربي

المتقل بالتقاليد وتهزه من الأعماق. فقد كانت هذه البعثة مؤلفة من حوالي مائة وعشرين باحثاً وعالماً في مختلف فروع المعرفة، أحضرت معها مطبعة فرنسية وأخرى عربية، فكانت أولى المطابع ذات الحروف العربية التي تدخل أرض مصر، كما شيدت معامل للورق، ومتحفاً ومرصداً ومختبراً، ومسرحاً للتمثيل، ومستشفيات ومكاتب، ونظمت الإدارة والضرائب والدواوين، وأنشأت (المجمع العلمي المصري) على غرار المجمع العلمي الفرنسي، الذي تألف من ثمانية وأربعين عضواً موزعين على أربعة أقسام: للرياضيات، والعلوم الطبيعية، الآداب والفنون، والاقتصاد السياسي.

كما أصدرت جريدتين باللغة الفرنسية، الأولى Le Decade Egyptien وهي مخصصة لنشر أبحاث المجمع العلمي المصري، وتصدر مرة كل عشرة أيام، والثانية Courier d' Egypte التي كانت لسان حال البعثة، وتصدر مرة كل أربعة أيام. وقد عزم "مينو" على إصدار جريدة باللغة العربية أطلق عليها اسم "التنبيه" لنشر البيانات على الناس، إلا أنها لم يكتب لها الظهور^(٢٨).

ووضعت الحملة خريطة جغرافية شبه صحيحة لمصر، وخططت لمشروع شق ترعة السويس، واكتشف علماءها حجر رشيد الذي اعتمد عليه العلماء فيما بعد لفك رموز اللغة المصرية القديمة، التي أزاحت الستار عن تاريخ مصر القديم. وقد جُمعت أبحاث (المجمع العلمي) في عام ١٨٠٩ في عشرين مجلداً تحت اسم "وصف مصر"^(٢٩) Description de l' Egypte تضمنت أوفى المعلومات عن أحوال مصر ذلك الوقت في مجالات الزراعة والمياه والحرف وأنماط سلوك الناس وآدابهم وأخلاقهم وفنونهم وعلاقاتهم الاجتماعية، إلى غير ذلك من الأبحاث والدراسات التي ما زالت من المصادر الموثقة القيمة التي نعلم منها أحوال مصر في تلك الفترة^(٣٠).

ومن المعروف أن الفرنسيين لم يغزوا مصر لحل الألغاز التاريخية، وإنما طلبا للغزو والسيطرة التجارية في فجر عصر الاقتصاد العالمي الجديد آنذاك، وقد قاد بوناپرت Bonaparte ٣٤,٠٠٠ من الجنود و ١٦,٠٠٠ من البحارة عبر البحر الأبيض المتوسط بعد أن تعهد بالتوجه إلى مصر، لينافس كل الدول الأوروبية ويمد نفوذ فرنسا فيها^(٣١).

إن الحملة الفرنسية لم يكن لها تأثير مباشر على الناس في مصر، بقدر ما أثرت في زيادة الاهتمام بمصر وحضارتها فيما بعد طوال القرن التاسع عشر. وقد رأى البعض أنه من العبث إبطالة الكلام في نتائج الحملة الفرنسية، فعلى الرغم من أنها لا تتكرر، إلا أن مصر كان مألها إلى التغيير. ويذكر كريستوفر هيرولد أنه لو لم يظهر "بونابرت" في تلك الفترة، فإن آيات الفن في الأقصر والكرنك كان مصيرها إلى الكشف، حتى لو لم يزحف "ديزيبه" إلى الصعيد، وأن الرموز الهيروغليفية كانت ستفك حتى لو لم يكتشف حجر رشيد إلا بعد الحملة بسنوات، وقناة السويس كانت ستحفر، حتى ولو لم يأمر "بونابرت" بمسح برزخ السويس. وهكذا، لا يجب أن نأخذ الحملة الفرنسية إلا باعتبار واحد، وهو أنها أتت لاحتلال البلاد، ولعل تلك الحملة كانت فريدة نوعاً ما، لا بسبب من شارك بها من شخصيات، ولا بسبب مجال تخطيطها. بل أهم من ذلك، بسبب الجدية التي حاول بها "بونابرت" أن يحقق الاندماج بين الغرب العلماني والشرق الإسلامي على قدم المساواة، فإن محاولة كهذه لم تبذل منذ ذلك التاريخ^(٣٢).

ومن المعروف أن علماء الحملة الفرنسية وفنانيها، حينما عادوا إلى بلادهم محملين بالكثير من المعلومات عن أرض مصر وطبائع أهلها وتاريخها، والعديد من المعلومات في مجالات الطب والحيوانات والنباتات والمعادن. كانوا يعتقدون أن ما فعلوه في مصر سيزيد من تفهم حضارة الشرق لدى الغرب، ولكن من كان يتصور آنذاك أن هناك تحولاً سوف يطرأ على طرق اهتمام الغرب بالشرق، ومن كان يظن أن ما خرجوا به من نتائج في الفنون والعمارة الشرقية، سيكون مصدراً لإلهام الأوروبيين، الذين سيستفيدون من حضارة مصر وثقافتها طوال قرن من الزمان فيما بعد. فقد كان مجهود علماء الحملة إيذاناً ببدء التحول من الولوج إلى الولوج المصحوب بالعمل على الاستفادة. ولم يكن تأثير الحملة قاصراً على مصر فقط، أو البدء في استقبال كل الطامعين في مصر وحضارتها، ولكن كانت الحملة إيذاناً بتحول الفن الثوري الفرنسي إلى نوع من الفن الغربي الممتزج بالرموز المصرية، التي أسرف الفرنسيون في استخدامها بشكل كبير لفترة زمنية طويلة^(٣٣).

ومن هنا يستطيع الباحث القول بأن الحملة الفرنسية لم تؤثر في الشرق بقدر ما تركت تأثيرها في نفوس الغربيين، ويبدو ذلك في العديد من المظاهر، أهمها إلهام الرسامين خلال عقود طويلة تلت خروج الحملة الفرنسية من مصر، ويجزم البعض بأنه لم تكن هناك حاجة لأن يزور الفنان أرض مصر لكي يرسم شوارع القاهرة، أو اغتيال "كليب" أو النصر في معركة الأهرام، فقد رسم "أنطوان جرو" Antoine Gros رائعته الفنية في عام ١٨٠٤ التي صور فيها (المصابون بالطاعون في يافا)، كذلك في عام ١٨٠٦ حينما رسم لوحة (معركة أبو قير) ^(٣٤).

وضربت ميداليات أبطال الحملة الفرنسية (من وجهة نظرهم) مزينة بزخارف مصرية، ونصبت الأعمدة في الساحات العامة، مع أشجار النخيل. واتخذ "نابليون" شعاراً شخصياً مستوحى من مصر، وابتعد عن الزهرة التقليدية لفرنسا (Fleur de Lys) ليختار رمز النحلة (Napoleon Bee)، التي كان كتاب الكلاسيكيات يعتقدون أنها ترمز إلى الحاكم في اللغة المصرية القديمة. وامتألت باريس بالأهرامات والعناصر المصرية، حتى أنه صُممت بعض مقابر العلماء الفرنسيين على النمط المصري في عهد "نابليون". وحتى بعد عهده، فقد اتبع الفنانون نفس الاتجاه الموهوس بمصر، واتسمت العروض الأوبرالية في فرنسا، وفي بعض دول أوروبا، بمجموعات الأثاث والأزياء المصرية، وحتى طاولات اللعب التي كانت تتشكل على هيئة مصرية ويتوسطها مسلة صغيرة مزخرفة برموز وكتابات مصرية، وحتى واجهات المحلات والمكتبات.

وبمجرد انتباه العالم لحضارة مصر، بدأت موجات نهب آثار مصر وتراثها، وبالطبع ساهم "محمد علي باشا" في ذلك بقدر ليس بالقليل (سيوضح جلياً هذا الدور في موضع الحديث عنه بالدراسة). وهو الرجل الذي تولى البلاد وحكمها بقبضة حديدية، واعتبرها ملكاً خاصاً له، مستقلاً بها على الرغم من تبعيتها للدولة العثمانية، ذلك الاستقلال النسبي الذي أخذ ينمو تدريجياً حتى احتلال الإنجليز لمصر في ١٨٨٢. والذين فشلوا في القضاء على النفوذ الثقافي الفرنسي الذي وضع أقدامه في البلاد منذ رحيل الحملة الفرنسية، على الرغم من محاولة إنجلترا مواجهة النشاط الفرنسي المتزايد،

تارة باتباع نفس الخطوات الفرنسية ونهب الآثار المصرية، وتارة أخرى بمحاربة نهب الآثار ومحاولة إيقاف تجارتها. وقد اتضح ذلك جلياً في الصراع والتنافس الذي اشتد بين أول قناصلة الدولتين في مصر، الفرنسي "برناردينو دروفيتي" Bernardino Drovetti ، والإنجليزي "هنري سولت" Henry Salt ، اللذان كانا متحمسين كثيراً لحضارة مصر وقيمة أثارها، وكانت تسهيلاتهما لتلك التجارة قد أدت لنموها بشكل لافت، ومنذ ١٨٢٠ كان وادي النيل يشهد أعمال الحفر من الجيزة وحتى جزيرة فيلة^(٢٥).

* * *

هوامش الفصل التمهيدي

- (١) نبيلي حنا، الدراسات التاريخية للخاصة بمصر في العصر العثماني، في: المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٩٥، أعمال الندوة التي عقدت في السيداج، ٤ - ٥ نوفمبر ١٩٩٥، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٦٥، ١٦٦.
- (٢) أحمد زكريا الشنقي، الحداثة والإمبريالية - الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٤٧، ٤٨.
- (٣) نبيلي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية ق ١٦ - ١٨م، ترجمة: رموف عباس، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٨٤.
- (٤) ضبط وتحرير ما وجد من الكتب بخزانة الملك الأشرف أبو النصر قايتباي (مجلات محكمة الباب العالي، كود أرشيفي 1001-000401-0818، ٣ ربيع أول ١١١٥هـ / ١٧٠٣م).
- (٥) تقرير عن خزانة كتب وقف يوسف الجمالي (مجلات محكمة الباب العالي، كود أرشيفي 1001-000416-1374، ٣ رمضان ١١٣٠هـ / ١٧١٨م).
- (٦) تقرير بخصوص خزن الكتب بوقف المرحوم جواهر السلا ووقف المرحوم خشتقدم (مجلات محكمة الباب العالي، كود أرشيفي 1001-000401-0232، ٤ ربيع أول ١١١٥هـ / ١٧٠٣م).
- (٧) بيرد لودج، الأزهر في ألف عام، ترجمة: حسين فوزي النجار، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ٩٢.
- (٨) نبيلي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، ص ٨٥.
- (٩) كان "محمد أبو الذهب" مملوكا لعلي بك الكبير، ورقى إلى أن أصبح الخازن، وقد اعتاد أن يوزع قطعاً من العملة الذهبية، فاكتمب اسم الشهرة (أبو الذهب). وفي ٢٦ أبريل ١٧٧٣ انقلب على سيده، وحاربه في الصالحية بالشرقية وهزمه، وتولى أمر البلاد بدلا منه؛ انظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ٥٩٠، ٥٩١.
- (١٠) مايكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٨٧، ١٨٨.
- (١١) الشيخ "حسن الجبرتي"، هو والد المؤرخ "عبد الرحمن الجبرتي"، وكان قتيها عالما باللغة، وتصدر للإمامة والإفتاء وهو في الرابعة والثلاثين من عمره. عمل على جمع الكتب المتخصصة في العلوم العقلية، وتمكن في علوم الهندسة والكيمياء والفلك والميكانيكا؛ انظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٦١٦.
- (١٢) مايكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ص ١٨٨.

- (١٣) عبد الله محمد عزيلوي، المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٣، ٤٧.
- (١٤) أحمد بن عبد المنعم بن هيام (المشهور بالدمهري نسبة إلى نشأته) [١٦٨٩- ١٧٧٨م]، وكان من أفضل علماء مصر في القرن الثامن عشر، تعلم على يد نخبة من كبار العلماء، مثل الشيخ "علي الزعتري" الذي أخذ عنه الحساب، كذلك "أحمد القرافي" الطبيب بدار الشفاء، والشيخ "سلامة الفيومي" الذي أخذ عنه الهندسة، وقد تولى شياخة الأزهر حتى وفاته في عام ١٧٧٨، وله مؤلفات عديدة، من أهمها كتاب "للطائف النورية في المنح الديمهرورية"، الذي رصد قائمة بأعماله وسيرة ذاتية لصاحبه، انظر: بولرد دودج، الأزهر في ألف عام، ص ٩٣.
- (١٥) عبد الله عزيلوي، المؤرخون والعلماء، ص ٤٧، ٥٠ - ٥٢.
- (١٦) أحمد هيكمل، تطور الأدب الحديث في مصر، من أوائل القرن ١٩ إلى قيام الحرب الكبرى الثانية، ط ٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٧، ١٨.
- (١٧) بولرد دودج، الأزهر في ألف عام، ص ٩٤.
- (١٨) من أروع التشبيهات التي عبرت عن تلك الحالة، تشبيه "أحمد هيكمل" للحالة المزرية للأدب في نهاية العصر العثماني بأنها (تبدو كأكفان ذات ألوان وتطاريذ، تلف لجساداً وعظاماً نخرة)؛ انظر: أحمد هيكمل، تطور الأدب الحديث، ص ١٨.
- (١٩) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٥٩.
- (٢٠) سليمان الأزري، تحديات الفكر والثقافة العربية في الفكر والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٨، ص ١٢، ١٣.
- (٢١) عبد الله عزيلوي، المؤرخون والعلماء، ص ٣٣.
- (٢٢) بولرد دودج، الأزهر في ألف عام، ص ٩٣.
- (٢٣) عبد الله عزيلوي، المؤرخون والعلماء، ص ٣٤.
- (٢٤) محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط ١، دار البيروني، بيروت ١٩٩٤، ص ٤٢.
- (٢٥) أحمد هيكمل، تطور الأدب الحديث، ص ٢٥، ٢٦.
- (٢٦) تعبير "الحداثة" (Modernity) مشتق من ظرف الزمان في اللغة اللاتينية الذي يعني "الآن" لو في هذه اللحظة. كان الإنجليز أول من استخدمه في مقابل معنى "قديم" إيمان عهد الملكة "إليزابيث الأولى" [١٥٢٣ - ١٦٠٣]، ثم شاع استعماله بهذا المعنى في اللغات الأوروبية الأخرى؛ انظر: كرين برنتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ٨٢، الكويت ١٩٨٤، ص ٢٤.
- (٢٧) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ١، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٥٤؛ وراجع أيضاً: من أفضل الدراسات

التي كتبت عن "المجمع العلمي الفرنسي" الذي أنشأه بوناپرت في مصر، دراسة "هاري بيريه" التي ناقش فيها كيفية تأسيس المجمع، ومراسلات بوناپرت بشأن المجمع وأسماء علمائه والعديد من المعلومات الموثقة، وهي دراسة فريدة عن المجمع العلمي الفرنسي من خلال ما كتبه كل من "عبد الرحمن الجبرتي" و"نقولا لترك"، انظر:

Pérès, H., "L' Institut d' Égypte et l'oeuvre de Bonaparte jugés par deux historiens arabes contemporains", Arabica, Tome. 4, Fasc. 2 (May, 1957), Pp. 113- 130.

(٢٨) محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، ص ٤٣.

(٢٩) صدرت الطبعة الأولى (Imperial edition) من كتاب "وصف مصر" في ٢٢ جزءاً (زادت ولحد وأصبحت ٢٣ حينما تم إعادة طبع الجزء الثاني من كتاب وصف مصر للخاص بالدولة الحديثة في عام ١٨٢٢)، وبدأت الأجزاء تصدر في عام ١٨٠٩ وانتهت في عام ١٨١٨. وسرعان ما تم إعادة طبع الكتاب مرة أخرى في ٣٧ جزءاً (Panckoucke edition)، بدأت منذ عام ١٨٢١، وانتهى صدور أجزاءه في عام ١٨٢٦. ولم يصدر الجزء الخاص بالخرائط الجغرافية قبل عام ١٨٢٨، انظر:

"Description de l'Égypte", Encyclopædia Britannica Online, 8 Dec. 2009; In: <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/158923/Description-de-l-Egypte>.

(٣٠) محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني، ص ٤٢، ٤٣.

(٣١) Burleigh, N., *Napoleon's Scientists and the Unveiling of Egypt*, New York 2007, P. VI.

(٣٢) كريستوفر هيرولد، بوناپرت في مصر، ترجمة: فؤاد أندراوس، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٠٣.

(٣٣) Burleigh, N., *Napoleon's Scientists*, P. 241.

(٣٤) روبرت سوليه، مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فرج، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٦١.

(٣٥) Burleigh, N., *Napoleon's Scientists*, Pp. 242 - 244.

* * *

الفصل الأول

المؤسسات العلمية والثقافية ذات الرعاية الحكومية

الفصل الأول

المؤسسات العلمية والثقافية ذات الرعاية الحكومية

لقد وجب على المصريين في القرن التاسع عشر مراجعة الخطاب الحضاري، لأن العلم أصبح ضرورة حتمية لنجاح مشروعات التجديد والنهضة، انطلاقاً من أهمية العلم ذاته كعنصر حاكم في بناء حياة علمية حديثة. إذ لم يعد هناك أي نشاط إنساني إلا واعتمد على إعمال العقل في تخطيطه وتطويره، وكان أول إجراءات هذه المراجعة على جميع المستويات المحلية، يتمثل في حملة مشددة على كل مظاهر الوهم والخرافة والجهالة. وفطن حكام مصر إلى ذلك، فأنشأوا ورعوا مؤسسات علمية ذات ارتباط وثيق بالمجتمع المصري، تلك التي نشأت بأوامر من الحكومة المصرية لتنفيذ توجهات قومية ملحة، أو التي أنشأها البعض، ثم أصبحت تحت رعاية الحكومة بشكل كامل أو جزئي، حتى أنها لم تبخل في تخصيص جزء من أموال خزانة الدولة، لتحقيق أهداف هذه المؤسسات، إيماناً منها بدور المؤسسات العلمية الإيجابي في الارتقاء بالمجتمع.

على أية حال، لم يكن لدى كل حكام مصر في القرن التاسع عشر، نفس التوجه الفكري، ولا حتى المزاج النفسي، فكل منهم وجهة نظره في ماهية الإصلاح ومفهوم النهضة، وبين الاهتمام بالتربية الدينية، ومحاولة تخليص المجتمع من الانحرافات المتفشية فيه، وبين الإصلاح الفكري والتربوي ومحاولة ضبطه مع عجلة التطور في العالم المتحضر، ترلوحات اهتمامات الحكام وطرقهم الإصلاحية. ولكنهم اشتركوا جميعاً في تشجيع المحافل الثقافية ذات التوجه القومي ودعمها.

وكان للأجانب دور كبير في إمكانية الإسراع بإنشاء المؤسسات العلمية ذات التوجهات القومية، مثل: (الرصد خانة الخديوية - دار الأوبرا الخديوية - الجمعية الجغرافية الخديوية - الكتبخانة الخديوية - المجمع العلمي المصري). وفي هذا الفصل، سيتم توضيح دور ومسئولية كل مؤسسة منها على حدة، ومحاولة إبراز دور الحكومة المصرية في تنمية تلك المؤسسات،

بالشكل الذي ضمن لها البقاء، كذلك أسماء المؤسسين وجنسياتهم، وكيفية رعاية الحكومة لكل مؤسسة، والعثرات والعقبات التي واجهت كل منها، كذلك تتبع الأنشطة التي قامت بها كل مؤسسة. وسوف يتم مراعاة السياق الزمني لتأسيس تلك المؤسسات قدر الإمكان..

أولاً: المجمع العلمي المصري:

يعد "المجمع العلمي المصري" L' Institut Égyptien أول مؤسسة علمية حديثة تم إنشاؤها على أرض مصر، وعلى الرغم من أن المجمع لم يكن مصرياً، إلا أن وجوده في مصر كان بداية معرفة العمل العلمي المؤسسي. وفي ٢٢ أغسطس ١٧٩٨، أصدر "بونابرت" قراره بتأسيس "مجمع علمي فرنسي" بالقاهرة، وجاء في لائحة تأسيسه أنه أنشئ لإشاعة نور العلم والمعرفة في مصر، والعمل على تقدمها ولزدهارها، كذلك القيام بالبحوث والدراسات الخاصة بالشئون الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر، والعمل على نشر تلك الدراسات^(١).

وقد تناول البعض "المجمع العلمي" بالدراسة والفحص، وأسفرت نتائج دراساتهم في مجملها عن أن "بونابرت" أراد السيطرة على مصر بواسطة العلم والمعرفة، واستغل المجمع لتحقيق أهدافه السياسية. ونكرت "نينا بيرلي" أنه بالإضافة إلى حلم "بونابرت" الاستراتيجي، فقد أوحى للجميع بأنه أحب أن يقدم الثقافة الفرنسية في بلاد يحكمها طغاة غرباء، وكان ذلك محاولة منه لإضافة طابع أخلاقي لغزوته. وأن "بونابرت" كان يقلد سابقة كلاسيكية لجلب العلماء في الحملات العسكرية، فقد فعلها من قبله "الإسكندر الأكبر" (الأب الروحي لبونابرت)، حينما جلب معه الفلاسفة في حملته على بلاد فارس، وبذلك تشابها في محاولة إضافة الأناقة على وحشية الحرب. وكان إنشاء "المجمع العلمي" يهدف إلى تحقيق نوع من التنوير السياسي للحملة، فقد توقع "بونابرت" من علمائه مساعدته في إدارة الأراضي التي غزاها، ورسم الخرائط لها، والكشف عن الماء فيها، والتعامل مع أعدائه بعد دراساتهم وفهمهم، وبذلك أصبح المدنيون من العلماء جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال العسكري، من حيث الدعم والإدارة^(٢).

وهكذا، اعتقد "بونابرت" أن إجراءاته في مصر لن تثمر، ما لم يعتمد على معرفة علمية وكاملة للبلد الذي جاء لاحتلاله وحكمه. وهذا يفسر إقباله على تأييد العلماء وتشجيعهم على المضي في أبحاثهم، حتى سار الغزو العسكري والفتح العلمي جنباً إلى جنب. وبالطبع حاول الفرنسيون جنب انتباه المصريين للمجمع ومنجزاته، وتقريب العلماء والمشايخ منه وحثهم على زيارته وحضور محاضراته^(٣).

وعلى الرغم من تحقيق "المجمع الفرنسي" لنتائج قيمة، كان يمكنها إفادة المجتمع المصري في الكثير من المجالات، إلا أنه تناقض مع أهداف إنشائه، وبدلاً من بقاءه لإشاعة نور المعرفة في مصر، واستكمال العمل على دراسة البلاد للعمل على تقدمها، استعاد الفرنسيون ما قلموه لمصر، ولم يستفد المصريون منه شيئاً. فما جاءوا به أخوه معهم، ولم يحاول أحد إعادة إنشاء المجمع لفترة زمنية طويلة.

* * *

وأثناء ولاية "سعيد باشا"، بدأ الحديث عن إمكانية إعادة تأسيس المجمع العلمي، وقدم كل من المستشرق "كوينج بك" Koenig - الذي كان يعمل سكرتيراً للأوامر في قصر "سعيد باشا" والي مصر - وكذلك عالم المصريات "أوجست مارييت" Auguste Mariette طلباً إلى "سعيد باشا" لإعادة تكوين المجمع، وشرحوا للبasha الفوائد التي يمكن أن تعود على البلاد في كل فنون الآداب المصرية والعلوم الوطنية لو أعيد مرة أخرى، فأجاب الباشا طلبهم، وقرر أن ينعم على أعضائه بكافة الامتيازات التي تسهل عملهم. وصدر المرسوم في سنة ١٨٥٩ والذي قضى بافتتاح "مجمع علمي" في مصر على نمط المجمع الفرنسي القديم^(٤). ويذكر كل من "عبد الرحمن الرافعي" و"جورجي زيدان" أنه تم إطلاق اسم "مجلس المعارف المصري" عليه بعد إعادة تكوينه^(٥).

إن الهيئة التأسيسية للمجمع الجديد كانت حافلة بعشرات العلماء في شتى مجالات المعرفة، ومن مختلفي الجنسيات، وانهالت عليه طلبات العضوية من دول العالم المتحضر، خاصة وأن ذكرى المجمع القديم في زمن

غزوة "بونابرت" قد ازدادت تألقاً بعد صدور الطبعة الأولى من كتاب "وصف مصر" في عام ١٨٠٩.

وكان اللقاء الأول لأعضاء المجمع الجديد في ٦ مايو سنة ١٨٥٩، وهو الاجتماع التحضيري الذي وضع حجر الأساس لكيانهم العلمي. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية تألفت من كل من: "كوينج بك" (رئيساً)، كذلك كل من "هـ. ثوربورن" Thurburn أحد خبراء الاقتصاد البريطانيين، وعالم المصريات "أوجست مارييت" (نائبين للرئيس)، ومعهم المنسوب الصحي الفرنسي بالإسكندرية الدكتور "ب. شنيب" Schnepf (أميناً للمجمع)، والطبيب "أسيناسي بك" Aspinassy (سكرتيراً). وتم تحديد الأهداف والاتجاهات الأولية للمجمع الجديد وطبيعة عمله، وتحديد ما سيقدمه المجمع من فوائد لمصر وأوروبا على السواء، كذلك الاتفاق على قيام اللجنة التحضيرية باقتراح بنود الدستور الداخلي للمجمع. ومن الملاحظ أن أحداً من المصريين لم يشترك في اللجنة التحضيرية، وربما كان ذلك بسبب أن طرح فكرة إعادة تأسيس المجمع كان بمبادرة فرنسية وتم مناقشتها في أوساط الجالية الأوروبية أولاً، ولكن ليس معنى هذا أن المصريين لم يشتركوا في الاجتماعات الأولى، وسيوضح ذلك جلياً أثناء طرح الباحث للموضوع.

على أية حال، أصبح المجمع يدعو منذ بداية انعقاد جلساته إلى ضرورة تطوير العمل العلمي المشترك، فالجهود الفردية تختلف نتائجها تماماً عما ينتجه الفريق. كما اتفق الأعضاء على ضرورة إظهار الجوانب الخفية في القوى المصرية، حتى يكون المجمع الجديد بمثابة بداية طريق المعرفة الحقيقية في مصر ولمصر. واتفق المجتمعون على أن يكون مشروع "المجمع العلمي المصري" ذا هدف ثابت ومحدد، وهو العمل المتواصل والدعوى لتقدم البشرية جمعاء، ودراسة جميع ما يختص بمصر وما جاورها من البلاد، أدبياً وفنياً وعلمياً. وقبل الشروع في الدعاية للمجمع وجهت اللجنة التحضيرية الدعوات للعلماء ومشاهير الرحالة من جميع أنحاء العالم للحضور واستكشاف أرض الفراعنة^(١).

ولم يخل المجمع من متحدثي اللغة العربية، فمنذ لحظات انعقاده الأولى كان هناك عدد ليس بالقليل من المصريين والعرب، فقد تصدر قائمة

الأعضاء لعام ١٨٦٠ اسم الأمير "عبد القادر الجزائري" كعضو شرفي، وأسماء عربية كثيرة مثل "سعيد الحفناوي أفندي" من الإسكندرية، ورئيس مكتب التجارة الخارجية بالإسكندرية عبد الله مسعود أفندي، وعضو المجلس الصحي بالإسكندرية "شفيق بك"، وعالم الفلك "محمود بك الفلكي"، والطبيب "محمود علي" مدرس الطب في مدرسة الطب بالقاهرة^(٧).

وكان مجلس إدارة المجمع دائما ما يفكر في كيفية ضم أعضاء جدد، وفي الجلسة التحضيرية الثانية في ٢٠ مايو ١٨٥٩ برئاسة "هـ. ثوربورن"، كان محور الحديث يدور حول ضم عدد كبير من الأعضاء الجدد، الذين وصل عددهم إلى ٤٤ عضوا، وكتبوا في محضر الجلسة أسماءهم ووظائفهم. وتنوعوا ما بين للتجار والأطباء والمهندسين والعلماء المصريين، والعلماء الأجانب المقيمين في مصر وخارجها. وفي نهاية الجلسة تم تكليف بعض الأعضاء بدراسة اللائحة التنظيمية للمجمع والعمل على تفعيلها^(٨).

وأعلن المجمع أن عضويته متاحة للجميع، بغض النظر عن الأصل العرقي والاجتماعي، كما أنه مفتوح لكل الحقول المعرفية. وتهدف المجمع بتقديم النصائح العلمية للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمحاصيل والماشية والأمراض التي تصيب الإنسان، شأنه في ذلك شأن المجمع العلمي (الأول)^(٩)، والسان سيمونيين Saint-Simonisme^(١٠) في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. واتفق على أن يكون الأعضاء للعاملون في المجمع خمسين عضوا من المقيمين في مصر، وينتخبون بأغلبية أصوات الأعضاء الموجودين عن طريق الاقتراع السري. وكان له أعضاء شرف (خمسون على الأكثر)، وأعضاء مراسلون. واستقر الأعضاء على تكوين لجنة إدارية مكونة من الرئيس ووكيلين والسكرتير العام وأمين المكتبة والصندوق ومساعد السكرتير. وتحدد موعد عقد الجلسات في يوم الاثنين الأول من كل شهر ابتداء من شهر نوفمبر حتى شهر مايو من كل عام^(١١).

وكان نفوذ الأجانب يمتد إلى كافة أمور البلاد، مما أدى إلى تعقيد الصورة لدخل "المجمع العلمي المصري"، فقد كان المجمع تحت رعاية الخديو، ولكن الأجانب يسيطرون عليه سيطرتهم على مصر، وهنا كان على الأوربيين أن يتواصلوا مع الجاليات الأوروبية الأخرى أكثر مما يفعل

زملائهم في أوروبا في الجمعيات ذات الطابع القومي. كان الأعضاء يعملون للعلم ذاته، ولكن أنظارهم لم تتحول عن موضع كل فرد في التنافس الأنجلو/فرنسي، أو الفرنسي/الألماني، وغيرها من المنافسات الأوروبية التي ازدهرت بها الساحة آنذاك.

ويرى البعض أن وراء تلك المنافسات الأوروبية، قبعَت موضوعات الإمبريالية والعنصرية، فقد أدى افتتاح قناة السويس إلى تدفق الأوروبيين على مصر، ونتج عن ذلك تزايد أعداد كنائسهم ومدارسهم ومستشفياتهم وصحفهم ونواديهم وجمعياتهم الخيرية. وقد جرب الأوروبيون - الأقل التزاماً باتجاه جالياتهم - حدود نزعتهم الدولية في كل من: المجمع العلمي المصري ومصلحة الآثار والانتكحانة المصرية والكتبخانة الخديوية والجمعية الجغرافية الخديوية، والعديد من المصالح الحكومية^(١٢).

ولقد نظر مؤسسو "المجمع العلمي المصري" عام ١٨٥٩ إلى المجمع الذي أسسه "نابليون" بمصر كأطار مرجعي لهم، وبدرجة أقل وضوحاً إلى "الجمعية المصرية" التي أسست عام ١٨٣٦، وذكر الأب "لويس شيخو" اليسوعي - وقد كان عضواً في المجمع في نهاية القرن التاسع عشر - أن أية جمعيات سبق وتأسست على أنقاض المجمع الفرنسي القديم، كانت كفئات مهدت السبيل للمجمع المصري ولأعماله^(١٣). وبذلك تكون تلك الجمعيات، كالجمعية الشرقية أو الجمعية المصرية جمعيات مهدت لعودة المجمع العلمي، وليست كمراحل تطورية للمجمع. ولعل "كينان دي بلفون" هو الوحيد من أعضاء "الجمعية المصرية" السابقين الذي انضم إلى "المجمع العلمي المصري". وكان "جومار" الذي بلغ عمره ثلاثة وثمانين عاماً آنذاك، هو الصلة الوحيدة بين "المجمع العلمي الفرنسي" الذي اختفى من القاهرة في عام ١٨٠١، و"المجمع العلمي المصري" الجديد في عام ١٨٥٩. وقد كتب "جومار" من باريس معبراً عن شكره لمنحه العضوية الفخرية في "المجمع العلمي المصري"، وانتخابه رئيساً فخرياً للمجمع في عام ١٨٦١.

ولم يقتصر الانضمام إلى عضوية المجمع على الأفراد فقط، فقد ضم المجمع العلمي عدداً من الأكاديميات بكل منها عدد محدد من المقاعد. وكان الالتحاق به يتم بالانتخاب، غالباً عند خلو مقعد لوفاة شاغله^(١٤). وكما كانت

"لاديكاد إيجيبتين" *La Decade Égyptienne* لسان حال المجمع العلمي القديم، فقد تقرر طبع أعمال المجمع الجديد في مجموعة سنوية تم تسميتها *Bulletin de L' Institut Égyptien* ، ولم يكن للمجلة أي نشاط صحفي بالمعنى المفهوم، إذ اقتصر على أن تكون سجلا للموضوعات التي يقرها المجمع، ونشر المذكرات والمحاضرات والأبحاث التي يقوم بها الأعضاء^(١٥).

ولقد منح "سعيد باشا" رعايته للمجمع العلمي المصري منذ بداية إنشائه، واعتبره الأعضاء خليفة لمحمد علي باشا الذي بدأ حركة تقدم مصر، وأعلنوا أنهم يتشرفون بتشجيع وحماية والي مصر، ووصفوه بأنه ينكر ذاته لرفاهية المجتمع وعلو شأنه، وشكروا له توفيره للمؤسسات العلمية ذات المنفعة العامة سبل الاستمرار، وعمله الدؤوب وبذله التضحيات في رعاية العلوم والفنون والآداب. ووجد المجمع صدى في جميع الدول الأوروبية، حيث انضم العديد من رجالها تباعا. وكان الأعضاء المقيمون في مصر لديهم الرغبة الكاملة في تطوير هذا الكيان العلمي الجديد^(١٦). كان بعض أشهر علماء العالم ينضمون إلى المجمع، بهدف الاستفادة من رعايته لأعمالهم في مصر. وعلى سبيل المثال، عالم النباتات الدكتور "رينو موشر" *Reno Moschler* الذي كان يقوم بأبحاث علمية حول النباتات البرية في مصر في نهاية القرن التاسع عشر، وقد مد المجمع المصري له يد العون ومنحه كافة التسهيلات الممكنة لإتمام بحثه، وحينما انتهى نشر أبحاثه في دليل سماه *A Manual Flora of Egypt* ، وذيل إسمه على غلاف للكتاب بعضويته في المجمع العلمي المصري^(١٧).

وعلى الرغم من سيطرة الأجانب على المجمع، إلا أن الحكومة المصرية كانت تتولى المجمع العلمي المصري برعايتها. وتكشف قوائم المجمع عن تفرد الفرنسيين بعضويته، وتهميش الوجود المصري لعدة عقود من الزمان. واحتل الأمير "نابليون" وريث عرش فرنسا آنذاك رأس قائمة الأعضاء الفخريين في عام ١٨٥٩^(١٨). وقد أرسل الأمير "نابليون" رسالة إلى "المجمع العلمي المصري"، ليبارك تلك الخطوة العلمية الجادة، خاصة وأن للمجمع باع طويل في كشف النقاب عن تاريخ مصر القديم أمام العالم الحديث، وقد كتب قائلا: "سيدي الرئيس: تلقيت شهادة عضويتي الفخرية من

المجمع العلمي المصري، والتي أرسلتها إليّ جمعيتكم. وإني أتابع باهتمام كل ما تبذلونه من العمل، ونقبل ما لقبتموني به، ولأدعو الله لكم وللمجمع المصري.. مع الشكر، وتقبل سيدي الرئيس فائق تقديري لتميزكم... توقيع "نابليون" (جيروم) ^(١٩).

وتعاقب على الرئاسة الشرفية للمجمع أربعة من الفرنسيين يليهم الأرمني المتمصر "يعقوب أرتين" فيما بين عامي [١٨٦١ - ١٩١٧]، كما تولى الفرنسيون الرئاسة الفعلية ومنصب نائب الرئيس طوال الأعوام الثلاثين الأولى من عمر المجمع، وكانت الفرنسية هي لغة التعامل والعمل بالمجمع، مع قبول الإنجليزية والإيطالية والألمانية ^(٢٠). وفي البيان الذي نشره "ب. شنيب" في بداية أول إصدار سنوي للمجمع، قال: "يجب الربط بين كافة الجنسيات الغربية عن الأرض المصرية، ومحاولة تحقيق ثقافة مشتركة. وهذا لا يعني أننا قضينا على ذلك الغرور الأعشى لبعضهم، والتعصب العرقي وجميع تلك المشاعر البغيضة التي ازدللت في قلوب الرجال. ونحن لا نريد سوى بعض الوقت لكي نستطيع أن نثبت أن أرض مصر ليست قاحلة، وأنها منبع العلوم والفنون والآداب، وإثبات ذلك للمتظاهرين الذين لا يعرفون بما يكفي" ^(٢١). وفي الواقع يمكن من خلال حديث الدكتور "شنيب" استنتاج أنه كان هناك تيار معارض لتأسيس المجمع العلمي في مصر، من الأشخاص الذين رأوا أن تأسيسه بلا جدوى، ولن يحقق شيئاً من أهدافه.

ومن خلال جداول الأعضاء في عام ١٨٥٩، بلغت نسبة العضوية الشرفية للفرنسيين ٦٠%، ونسبتهم بين الأعضاء المقيمين ٤٣%، والمراسلين من خارج الشرق ٣٨%. وجاء بعدهم الإيطاليون، وشغل "أنطونيو كولوتشي" - طبيب العائلة الخديوية - مركز نائب الرئيس لخمس سنوات، وتولى الرئاسة لمدة عشر سنوات. وكان اختيار "كونج بك" - سكرتير "سعيد باشا" ومعلمه الإلزامي - أول رئيس للمجمع، وكان ذلك تأكيداً لرعاية الوالي للمجمع منذ بداية تأسيسه. وكان "مارييت" أحد أول نائبين للرئيس، أما الآخر فكان بريطانياً.

وبالطبع كان اختيار الإسكندرية مقراً للمجمع الجديد يرجع إلى ازدهارها بجاليات أجنبية من كل الجنسيات، بعد أن تطور الثغر في عهد

"محمد علي باشا"، وأعلنت قناة السويس البحر المتوسط إلى المجرى الرئيسي للتجارة الدولية، ويسر خط (القاهرة/ الإسكندرية) الحديدي لرجل يقيم في القاهرة مثل "مارييت" أن يصبح من الأعضاء المقيمين، فضلاً عن أن اختيار الإسكندرية مقراً للمجمع كان بمثابة إحياء لذكرى مكتبة الإسكندرية القديمة ومتحفها.

لما الأعضاء المصريون، فكانوا بنسبة قليلة من مجموع الأعضاء، فقد بلغت نسبتهم في المجمع ١٤%، وكان سبعة من المؤسسين من مصر، ومنهم الأرمني المتمصر "نوبار باشا" الذي أصبح فيما بعد رئيساً للنظار، ومحمود الفلكي، ورفاعة الطهطاوي، وكان "الفلكي" هو المصري الوحيد بمجلس الإدارة الذي كان يتكون من ١٨ عضواً، وكان الطهطاوي في لجنة النشر بالمجمع مع عضوين أوروبيين، وهو الموقع الذي خلفه فيه "الفلكي"، كذلك انضم "علي مبارك" إلى المجمع فيما بعد، ولكنه لم يلعب دوراً فعالاً^(٢٢).

كانت أولى الخطوات التي بدأ بها المجمع أنشطته هي التفكير في بناء مكتبة علمية شاملة لكافة العلوم الإنسانية، ولذلك تم إرسال الدعوات لكل مشاهير الأدباء والعلماء في أوروبا لكي يرسلوا ببعض أعمالهم كمساهمة لتكوين نواة المكتبة الجديدة، وبالفعل أهدى العديد من العلماء ووجهاء البلاد كتباً ورسوماً وجداول إحصائية للمجمع العلمي بمصر. ولقد قدم الدكتور "شنيب" شكراً خاصاً لكل الجهات المانحة، وأكد على أن الكتب والمخطوطات التي ستودع في المجمع سوف يحافظ عليها في أرشيفه، واعتبره إعلاناً للعالم بأن ذلك يعد خطوة لإعادة بناء مكتبة الإسكندرية القديمة، وأنه تم تكوين لجنة خاصة لمتابعة كل جديد يكتب في الشرق وعن الشرق في كافة العلوم والآداب^(٢٣).

وعلى سبيل المثال، أهدى "م. كريم" M. de Kremer مجموعة من مؤلفاته العلمية في إحدى جلسات المجمع، وكانت تعد من أهم مقتنيات مكتبة المجمع العلمي المصري، وهي كتاب "طبوغرافية دمشق" Topographie von Damascus الذي طبع في فيينا في عام ١٨٥٥. وكتاب "المساهمات الجغرافية في شمال سوريا" Beitrage zur geographi des Nordlichen Syrians المطبوع في فيينا في عام ١٨٥٢^(٢٤). كذلك أهدى "لينان دي

بلفون^(٢٥) Linant de Bellefonds للمجمع العلمي المصري كتابه "ذاكرة بحيرة قارون" Mémoire sur le Lac Moeis في الجلسة الثالثة للمجمع (٥ يونيو ١٨٩٥)^(٢٦)

وكان علم المصريات يتصدر اهتمامات المجمع منذ إعادة تكوينه في مصر، نظرا لكثرة ما كان يتم اكتشافه من آثار، وكثرة المهتمين بهذا العلم من أعضاء المجمع، خاصة وأن أحد المؤسسين كان من علماء الآثار البارزين آنذاك، وهو "أوجست مارييت". ولقد بدأ تركيز المجمع العلمي على مصر القديمة، منذ أن كان "مارييت" نائبا للرئيس بقراءة تقارير الآثار في الموسم الأول، وتولى "مارييت" رئاسة المجمع لمدة سبع من سنواته الإحدى والعشرين الأولى، وكان رئيسا فخريا لمدة أحد عشر عاما أخرى، واستخدم "مارييت" المجمع للإعلان عن الكشوف الأثرية التي تقوم بها "مصلحة الآثار التاريخية"، وحذا حذوه من خلفه في إدارة المصلحة.

وألقي عالم المصريات "بروجش" بحثا بالمجمع كشف به النقاب عن أحدث اكتشافاته الأثرية، كما ألقي نظيره "ليبسيوس" ثلاثة بحوث في نفس المجال. وتولى رئاسة المجمع واحد من غير العاملين في مجال المصريات، خلفا لمارييت بعد وفاته بفترة قصيرة، ثم تولى "ماسبيرو" الرئاسة حتى عودته إلى فرنسا عام ١٨٨٦^(٢٧). وكانت اثنتان من الأوراق الخمس التي ألقاها "محمود الفلكي" في المجمع تتصل بالمصريات، إحداهما عن أحد الفروع القديمة للنيل، والأخرى عن الإسكندرية القديمة. وتولى "محمود الفلكي" مهام نائب رئيس المجمع العلمي لمدة اثني عشر عاما، وحينما توفي لم تتناقص أية أبحاث في علم الآثار في جلسات المجمع حتى تم انتخاب الأثري المصري "أحمد كمال" في عام ١٩٠٤^(٢٨).

وبعيدا عن علم المصريات، كان من أهم إنجازات المجمع العلمي المصري في أول سنة له، أنه قام بمشروع تم الاستعانة فيه بطبيب من بورسعيد يعمل في الشركة العالمية لقناة السويس، وكان المشروع يتضمن عمل ملخص متكامل لحالة المناخ في مصر، وقياس الكثافة ودرجة الحرارة ومستوى الرطوبة واتجاه وشدة الرياح، كذلك حالة السماء والبحر. وقام المجمع بتعيين مراقب يمكنه مد المجمع بالمعلومات اللازمة ثلاث مرات

يومياً، مرة في الصباح ومرة في الظهيرة وأخرى في المساء، وتثبيت جدول لتكوين ذلك^(٢٩).

وعمل المجمع على الاهتمام بتقارير الأبحاث التي رصدت الأوبئة والأمراض في مصر في الفترة من [١٨٥٠ - ١٨٥٥]، وهي الفترة التي سبقت تأسيس المجمع العلمي المصري، وكان الأوروبيون قد بذلوا فيها جهداً كبيراً، وخاصة الفرنسيون والإيطاليون المقيمون في القاهرة والإسكندرية.

وقد قام هؤلاء بنشر تلك الأبحاث في منشورات المجمع العلمي فيما بعد، وأصبح ذلك تقليداً متبعاً عند الأطباء، فهم يرصدون ويتابعون الأمراض ويحاولون وضع الحلول لها، ثم يقومون بنشر نتائج الأبحاث في نشرات المجمع. وكانت تلك الأبحاث تتوافق في الأغلب مع بيانات السجلات الحكومية. وعلى الرغم من عدم تعاون الأهالي واحترامهم لقانون البلاد الذي كان يقضي بضرورة تسجيل الوفيات، إلا أن الأطباء كانوا يحاولون الوصول إلى نتائج مؤكدة قدر الإمكان قبل نشرها في نشرات المجمع، سواء من حيث طبيعة الأمراض المنتشرة في البلاد، أو تعداد دقيق للسكان^(٣٠).

ومن المعروف أن أهم المسائل التي شغلت بال علماء المجمع، هي رصد الحركة السكانية في مصر، ودائماً ما كانوا يقدمون التوصيات اللازمة في هذا المضمار، وينشرون تلك التوصيات في مجلة المجمع، الذي أطلق عليه اصطلاحاً (Bulletin...)، وكذلك في الكتاب السنوي للمجمع العلمي، والذي اتفق على تسميته (Mémoires...). وذكر رئيس المجمع الدكتور "شنيب" في عام ١٨٦٢، بأنه رغم جهود المجمع العلمي مع الحكومة المصرية في مسألة تعداد السكان، إلا أنه غير واثق من تسجيلات الحكومة للوفيات، حينما قارن أرقام السجلات الحكومية لسنتي [١٨٥٩ - ١٨٦٠]، وذكر أنها احتوت على عدد ١٤,٩٨٥ من الوفيات يقابله ١٠,٧٠١ مولود، وقد وصف ذلك بـ "الأمر الغير معقول طبقاً لنظام الإحصاء السكاني"، وأنه في الكثير من السنين ظهر تلك الأخطاء الرقمية بين المواليد والوفيات^(٣١).

وربما كان تعجب "شنيب" من هذا الفارق الكبير بين معدلي الوفيات والمواليد، يعود إلى أنه لم يجد السبب الذي يجعل هذا التفاوت الرقمي الكبير

موجود، فعادة ما تسبب الأوبئة والكوارث الطبيعية والحروب مثل تلك الفجوات الكبيرة بين أعداد الوفيات والمواليد، وهو ما لم يتوفر في بعض السنوات التي تم فيها التعداد.

ومن المعروف أنه في تعداد مصر لعام ١٨٨٢، كان الأوروبيون هم المسؤولون عنه بشكل كلي، وقد اختير للإشراف عليه من المجمع "بوينت بك" Boinet بعد استشارة مجلس إدارته. وعلى الرغم من اطلاعه على أخطاء الدراسات السكانية التي قامت بها الحكومة المصرية فيما قبل، والمنشورة جميعها في نشرات المجمع، إلا أن هذا التعداد أيضاً لم يكن دقيقاً كلياً، فإنه على الرغم من مرور أكثر من أربعين عاماً على تجنيد الفلاحين في عهد محمد علي باشا، ومرور وقت طويل على جمع الفلاحين للعمل في حفر قناة السويس، إلا أن للفلاحين كانوا لا يفرقون بين مندوبي التعداد السكاني ومحتسبي الضرائب، ولم يكن الفلاح صادقاً في بياناته التي كان يملئها على المندوبين، وورغم ذلك فقد كان تعداد ١٨٨٢ أقرب إلى الدقة رغم إخفاقه^(٣٢).

وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة المصرية تقوم بتكليف المجمع العلمي ببعض مشاريعها الحضارية، وعلى سبيل المثال قام المجمع بعمل مقاييسات خاصة لتمثالي كل من (محمد علي باشا، وإبراهيم باشا)، بعد أن قررت الحكومة أن يوضعا بين مسلتي كليوباترا بالإسكندرية. وانتهى العمل فيهما بالفعل في عام ١٨٧٢، وقد صنعا في باريس بناء على مقاييسات المجمع، ووصلا إلى الإسكندرية ولم يتم الإعلان عنهما إلا في يوم ١٦ أغسطس ١٨٧٣. وفي الاحتفال بتتصيب التمثالين، لم يكن أي من أفراد الأسرة الحاكمة، أو ممثلي الحكومة موجوداً في الاحتفال، فقد كان محافظ الإسكندرية أرفع مسئول فيه، بالإضافة إلى ضابط مصري كبير، وبعض أعضاء المجمع العلمي المصري^(٣٣).

وكان للمجمع علاقات مع الجمعيات العلمية في العالم، وعلى سبيل المثال كان يتبادل مع "الجمعية الأمريكية الفلسفية" American Philosophical Society المعلومات في شتى المجالات الثقافية والعلمية. وقد ورد اسم المجمع العلمي المصري ضمن الجمعيات والهيئات الثقافية الرفيعة التي تتعاون بشكل بناء مع الجمعية الأمريكية للفلسفة^(٣٤).

لما مؤلفات أعضاء المجمع العلمي المصري، والتي كانت تحت رعاية مباشرة منه، فكانت أكثرها في علوم النباتات والأشجار، وعلوم الحيوان، والعلوم البيئية والآثار التاريخية. وعلى سبيل المثال، نشر "ديليل" Delille وهو من علماء النباتات كتاباً عن نباتات مصر، ووصف فيه نباتات الصحاري المصرية ومميزاتها وأوصافها، مما فتح الباب لمؤلفات أخرى في هذا العلم لكل من "فيجاري" Figari، و"فلكنس" Wolknes، وكذلك الدكتور "شوينفرت" Schweinfurth الذي ألف كتاباً في وصف النبات المصري على عهد قدماء المصريين، ويُنَمَّن ما كان يتخذهُ المصريون كتباً مقدساً يقربونه لألهتهم، وكتب أيضاً في مؤلف آخر عن "النبات المصري في أيام العرب"، وعن "أصل الأشجار المثمرة"، واستنتج من خلال أبحاثه أن مصر كانت سابقاً أغنى بأنواع النباتات من العصر الحديث.

ورسم "فيجاري بك" خرائط لطبقات الأرض، وكان ذلك من أوائل المشاريع الجيولوجية المسجلة في مصر، كما نشر "مارييت" كتباً في علوم الإنسان وخواص تركيبه Anthropology. وفي الفلك نشرت العديد من المصنفات لعلماء المجمع، ومنهم: "الدكتور شنيب"، "لينان دي بلقون"، "أباتا باشا"، "دي أبادي" D' Abbadie، "أرتين باشا"، "محمود باشا الفلكي"، "إسماعيل باشا الفلكي"، "صابر بك صبري"، "شفيق بك منصور"، و"فيتو" Vito^(٣٥).

واستمر المجمع في الإسكندرية حتى ٩ يناير سنة ١٨٨٠. وحينما ازدادت أهمية القاهرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكثرت المتاحف فيها وأنشئت المكتبات العامة والخاصة، تقرر نقل المجمع المصري إلى القاهرة^(٣٦) في موقعه الحالي بالطرف الشمالي من شارع "السلطان حسين"^(٣٧). وحينما تمت إجراءات النقل قرر المجمع تعديل اللائحة التنظيمية، وكان يضم حينها خمسين عضواً من المقيمين، ونحو المائة من الأعضاء الفخريين، وعدد غير محدود من الأعضاء المراسلين. واستطاع المجمع أن ينجز بنفسه خلال الأزمة المالية والسياسية التي عانتها مصر فيما بين عامي [١٨٧٥ - ١٨٨٢] بصعوبة بالغة. وكان عالم المصريات "لوجست مارييت"، رئيس المجمع آنذ، كثير الشكوى، والأزمة المالية على أشدها، فقد

تسبب إفلاس الدولة في حرمان المجمع من الإعانة السنوية التي كانت تبلغ ١٥٠٠ فرنكاً منذ عام ١٨٧٥. وبمجرد استقرار الاحتلال البريطاني في مصر قام نائب رئيس المجمع "إدوارد روجرز" Edward Rogers - الذي كان موظفاً بالحكومة المصرية - بمساع ناجحة لدى المستشار المالي "أوكلاند كالفن" Auckland Calvin لمضاعفة قيمة الإعانة السنوية^(٣٨).

وقد ترأس المجمع العلمي منذ سنة ١٨٥٩، وحتى عام ١٩٠٠، تسعة أشخاص، وهم على الترتيب: كوينج بك Koenig، ثوربورن Thurburn، لوجست مارييت (ثلاث مرات)، دي شامبر De Chambure، كولوشكي بك Colucci، جليردو بك، ماسبرو Maspero، شوينفرت، ويعقوب أرئين باشا^(٣٩).

وفي عام ١٨٩٨، احتفل المجمع بذكرى مرور مائة عام على تأسيس المجمع الفرنسي، ومرار أربعين عاماً على إعادة تأسيسه كمجمع مصري. وحضر الحفل أعيان القاهرة وأدباؤها الوطنيون والأجانب، كذلك الأعضاء من مختلف دول العالم. وفي نهاية الحفل أعلنوا عن البدء في طبع كتاب يخلد تلك المناسبة، وكان الكتاب باللغة الفرنسية في ١٩٠ صفحة، ويضم الخطب التي ألقاها الأعضاء في الحفل، ودول وأسماء الأعضاء منذ نشأته، مع قائمة مفصلة وضعها "فيدال" Vidal بين فيها كل مآثر علماء المجمع العلمي، سواء التي نشرت في مجلتها أو نشرت في كتب برعاية المجمع. وفي نهاية الكتاب تم نشر صور رؤساء المجمع منذ نشأته وحتى نهاية القرن التاسع عشر^(٤٠).

وهكذا، كان المجمع العلمي المصري محفلاً ثقافياً يتسم بالحيوية وحسن اختيار أبحاثه العلمية، التي تشعبت في أكثر من مجال، مما أهله ليكون مضارعاً للمجمع الفرنسي القديم، والمحافل العلمية المعاصرة له في العالم، ويعد المجمع المصري بوتقة انصهرت فيها جهود أبرز علماء العالم آنذاك، الذين انضموا إليه وخموا العلم والبشرية من خلاله^(٤١).

ثانياً: الرصدخانه الخديوية:

هي ثاني المؤسسات الكبرى التي تمتعت بالرعاية الحكومية الكاملة في مصر، وتعد الرصدخانه الخديوية أقدم مرصد فلكي في جنوب الكرة الأرضية^(٤٢)، ويعتبر أقدم المعاهد البحثية في مصر والمنطقة العربية. وتمثل الغرض من إنشائه في حساب الأهلة، ومواقيت الصلاة، وبدايات الشهور العربية، والتقويم وبحوث النشاط الشمسي، كذلك بحوث الأجرام السماوية ذات الاهتمام العالمي. وهو الأمر الذي أضفى اهتماماً عالمياً كبيراً بالرصد خانه منذ تنظيمها الأول.

ولم تكن مصر في ذلك الزمن حديثة العهد بمعرفة المراصد الفلكية، فقد عرف الأزهر علماء في الفلك منهم الشيخ "حسن الجبرتي"، كما عرفت مصر أول نواة لمرصد فلكي حينما أقام العلماء الفرنسيون - خلال الحملة الفرنسية على مصر - مرصداً فلكياً صغيراً. وكان اهتمام "محمد علي" بإيفاد عدد من الطلبة المصريين إلى أوروبا لدراسة آلات الهندسة وصناعاتها كبيراً، وقد ذكر "طوسون" أن بعثة عام ١٨٢٥ ضمت كل من "عمر أفندي" و"محمد أفندي"، اللذين أرسلتا إلى إنجلترا لتعلم صناعة البوصلة وميزان الهواء والمناظير ومقاييس الأبعاد^(٤٣).

وتشير البيانات الصادرة عن "الهيئة العامة للأرصاد الجوية" أن نشاط الأرصاد الجوية العملي في مصر بدأ منذ عام ١٨٢٩ في عصر "محمد علي باشا"، حينما كان قياس درجة حرارة الجو يؤخذ خمس مرات يومياً^(٤٤)، وكانت مصر لا تمتلك وقتئذٍ مراصد فلكية، فاستقر رأي الباشا على إنشاء رصدخانه بالفعل في عام ١٨٣٩ في حي بولاق بالقاهرة^(٤٥)، وكان الهدف منها أن تكون هيئة علمية يتمرن فيها تلاميذ المهندسخانة على استخدام آلات الرصد الفلكي. وخضع ذلك المشروع لإشراف ديوان المدارس، وكان بدء الرصد فيه في سنة ١٨٤٦^(٤٦).

وقد نادى البعض بضرورة إنشاء مرصد فلكي حديث في مصر، يسير وفق قواعد ومنهج علمي سليم في الرصد، والاستفادة من مزايا إنشاء مرصد في مصر، ومن أبرز تلك الدعوات ما كتبه "محمود الفلكي" بعنوان رسالة

في بيان المزاي التي تترتب على إنشاء مرصد فلكي للحوادث الجوية في الديار المصرية". وقد أوضح فيه وجهة نظره بشكل علمي ومنهجي كعادته في كتاباته الأخرى.

وخلال عصر عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) حدث تدهور في العملية التعليمية برمتها، حيث أراد أن يقلص ميزانية التعليم إلى أقل قدر ممكن، فشرع "علي مبارك" بوضع نظام جديد في مصر كان له تأثيره علي وضع الرصدخانه، حيث أشار بالغائها لعدم وجود من يقوم بها حق القيام من أبناء الوطن مع احتياجها إلى الأموال". وكانت لا تزال تتبع ديوان المدارس حتى ذلك الحين، وعلى هذا فقد أسقطت الرصد خانه من ميزانية عام ١٨٥٠، لعدم وجود العناصر المؤهلة التي تقوم علي إدارتها. إلا أنها ظلت تعمل ولكن بميزانية مهمة حتى عام ١٨٦٠^(٤٧).

وقد طرح "علي مبارك" صاحب خطة تقليص ميزانية التعليم، خطة لسفر عدد من الطلبة إلى أوروبا لدراسة علم الفلك حتى يمكنهم بعد العودة إدارة الرصد خانه. وهكذا توقف العمل بالرصدخانه، وصار مآلها إلي الإهمال، فتكدست آلاتها وأدواتها داخل المخازن الدراسية وسُرح موظفوها.

وكان من بين أعضاء البعثة التي اقترحها "علي مبارك" أسناده بالمهندسخانة "محمود أفندي" (الفلكي)، و"إسماعيل أفندي مصطفى" (الفلكي) الذي كان حديث العهد بالتخرج من المهندسخانة، و"حسين أفندي إبراهيم" الذي كان برتبة ملازم ثان، وكان يعمل مدرسا (باليومية) بالأورطة المفروزة. ووافق "سعيد باشا" على اقتراح "علي مبارك"، وسافرت البعثة بالفعل إلى باريس في مارس ١٨٥٠^(٤٨). وبعد عودتها، تم منح "إسماعيل أفندي الفلكي" البكوية وتكليفه بإنشاء مرصد فلكي في عام ١٨٦٨ برئاسة، واختار "إسماعيل بك" العباسية مقراً للمرصد الجديد، وهو تحديداً في شمال شرق القاهرة في الميدان الذي عرف فيما بعد بميدان "الرصدخانه"^(٤٩). وتم إنشاء عدة محطات للرصد كان أشهرها تلك المحطة التي نجح "إسماعيل بك الفلكي" في إنشائها بالإسكندرية في ١٨٦٩، والتي كانت تسمى "محطة كوم الناضورة"، وكانت مهمتها أخذ الأرصاد والقياسات، وجاءت أرصاد هذه المحطة ذات قيمة فريدة، وخاصة في تحديد كميات المطر المتوقعة^(٥٠).

وتطورت وظيفة الرصدخانه حتى شملت الرسم الضوئي (الفوتوغرافي) للأجرام السماوية، وأخذ الأرصاد الخاصة لمقارنة الساعة بواسطة الإشارات اللاسلكية الزمنية الدولية، وكذلك أرصاد الإشعاع الشمسي والأرصاد الجوية والأرصاد المغناطيسية المستمرة والزلازل. كما كانت تقوم الرصدخانه بأخذ أرصاد خاصة بتعيين اتجاه الرياح وسرعتها في الطبقات العليا من الجو بواسطة منطاد الاستطلاع^(٥١). وكانت نظارة المعارف العمومية تنشر جدولاً شهرياً ببيان الحالة الجوية، ونتائج كل تلك الأبحاث الفلكية التي تنتجها الرصدخانه^(٥٢).

ولما كانت رئاسة "الرصدخانه" أسندت إلى "إسماعيل بك الفلكي"، وإلى جانبها نظارة مدرسة المهندسخانة، فقد رأت الحكومة أن حصر كلا النظارتين في واحد مع أهميتهما فسوف يكون مقصراً في أداء المهام الموكلة إليه، فكان قرار الحكومة في الرابع من يونيو ١٨٧١، أن تكون نظارة الرصدخانه من نصيب "إسماعيل بك الفلكي" ونظارة المهندسخانة يعين فيها محمود بك الفلكي"، والذي لم تنقطع صلته بالرصدخانه بعد ذلك^(٥٣).

وشهدت الرصدخانه الخديوية حدثاً كونياً، كان فارقاً في تاريخها، ودعماً لها في الأوساط العلمية الدولية، فقد تشاركت مع المراصد الدولية الأخرى، في رصد ظاهرة عبور كوكب الزهرة، والذي تم تحديده بعام ١٨٧٤. وكان عالم الفلك "إيري" قد وضع خطته لرصد الكوكب منذ عام ١٨٥٧. وبحلول عام ١٨٧٠ كانت المراصد العالمية تبني الآلات اللازمة لعملية الرصد، وكانت ثمة خطط مشابهة يجري إعدادها في مصر، فقد كانت الحكومة المصرية قد انتوت بالفعل تطوير الرصدخانه ليصبح من المراصد الحديثة^(٥٤). وبالطبع كان الانتهاء من تطوير الأجهزة في عام ١٨٧٢، مهماً في ملاحظة ورصد الظواهر الكونية، خاصة بعد أن تم إنشاء القبة السماوية بها في بداية عام ١٨٧٤. بالإضافة إلى ما كانت تمتلكه من أحدث الآلات التي جلبت من أوروبا تحت إشراف "محمود باشا الفلكي".

واستعدت الرصدخانه الخديوية لهذا الحدث الفريد، والذي استطاع "محمود الفلكي" أن يجري حسابات أثبتت أن تلك الظاهرة لا تتكرر سوى مرتين كل ١٢٠ عاماً تريد أو تنقص في حدود العامين، المرة الأولى بعد

١٠٥ عاماً، والثانية تليها بثمانية أعوام، أي بعد ١١٣ عاماً. وهو الأمر الذي أثبتته مرور كوكب الزهرة بالفعل في عام ٢٠٠٤. ونظراً لأن تنبؤات الرصد أكدت أن مرور كوكب الزهرة في مصر سيكون عند شروق شمس التاسع من ديسمبر ١٨٧٤، بينما سيتعذر على المراصد الأوروبية رصده وقتئذ، لمروره ليلاً في بلادهم، لذلك أرسلت المراصد العالمية إلى مصر وفوداً لرصد تلك الظاهرة. وبالفعل تم رصد الكوكب في الأقصر وجبل المقطم، وأصبحت الرصدخانة بعد ذلك تنافس كبريات المراصد في العالم^(٥٥).

وفي عام ١٨٨٥، طلبت السردارية في الجيش نقل ميزانية "الرصدخانة" إلى ميزانية الجيش بدلاً من نظارة المعارف، لأنه من الطبيعي أن تضم الرصدخانة إلى الجيش وليس لجهة مدنية، إلا أن الحكومة رفضت الطلب، وظلت تتبع نظارة المعارف دون رقابة من أي جهة أخرى^(٥٦). وعندما لاحظت إدارة الرصدخانة بالعباسية في عام ١٨٨٨، أن مبنى الرصد يحتاج إلى ترميمات ضرورية، قدموا طلباً لنظارة الأشغال العمومية حتى تقوم بأعمال الترميم اللازمة. ووافقت النظارة على الطلب، ووعدت بالإسراع في اتخاذ اللازم. ولا توجد أية معلومات عما ترتب على تلك الموافقة، وإذا كانت الأشغال قد قامت بما طلب منها لم لا^(٥٧). وظلت "الرصدخانة" تتبع نظارة المعارف حتى زادت أعمالها زيادة لم تستطع النظارة متابعتها منفردة. وجاءت لها الفرصة حينما بدأ التفكير في إدخال قياس ورصد شدة المجال المغناطيسي الأرضي، وتبين أن العباسية لا تصلح موقعاً لهذا المرصد، وظهرت الحاجة إلى ضرورة نقلها إلى مكان آخر يكون أكثر ملاءمة. فكلفت نظارة المعارف "ليونس" مدير المساحة الجيولوجية بتعهد الرصدخانة، وعمل تقرير بما يلزم فعله.

ورفع "ليونس" تقريراً عن "الرصدخانة" جاء فيه: "أن وجود سكة الحديد وأسلاك الترامواي بقربه مضر بالأرصاء الجوية". كما أشار بنقله إلى مكان آخر بعيد عن الأسلاك الكهربائية والسكك الحديدية، وأن يبذل نظامه بنظام آخر يزيد علاقته بالمراصد الأوروبية، وأن يتولى إدارته رجل درس الفلك علماً وعملاً في أشهر المدارس الأوروبية، وله خبرة بالأمور الميكانيكية حتى يصلح ما يقع من الخلل في آلات الرصد^(٥٨).

وكان ثمة سبب آخر وراء الإسراع بنقل الرصدخانة من العباسية، تمثل في كثرة الأضواء المنبعثة من مدينة القاهرة، والتي قللت من كفاءة الرصد الفلكي باستخدام مرصد العباسية، لذا كان من الضروري أن يجري البحث عن مكان آخر يصلح للأرصاد الفلكية بعيداً عن أضواء المدن وتأثيرات المغناطيسية الأرضية، واستقر الرأي على إقامة المرصد بحلولان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هانك مشكلة حدثت في عام ١٨٨٩ بين الرصدخانة ونظارة الأشغال ومصلحة الصحة والجيش، بسبب بناء بعض المراحيض بين الرصدخانة في العباسية وشريط السكة الحديد، واعترضت نظارة الحربية بأن ذلك يهدد الأمن العام، وأن تلك المنطقة عسكرية لا يجب التجاوز فيها عن الحدود المسموحة^(٥٩).

وفي عام ١٨٩٩، وبعد المجهود الذي قام به "ليونس" مدير المساحة الجيولوجية، رفعت نظارة الأشغال العمومية تقريرها إلى مجلس النظار، بشأن ضرورة فصل إدارة الرصدخانة وخدمتها من نظارة المعارف العمومية، وإلحاقها بإدارة عموم المساحة، وبالفعل وافق المجلس على طلب النظارة، ونقلت إدارة الرصد إلى إدارة عموم المساحة في نفس العام^(٦٠). وبعد مداوات عديدة استقر الرأي على اختيار قرية صغيرة لا يتجاوز سكانها خمسة آلاف نسمة في عام ١٩٠٣ على ربوة من الحجر الجيري تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة حلوان. وسُمح للجمهور بزيارة الرصدخانة من الساعة الثالثة إلى الساعة الخامسة بعد الظهر من كل يوم أربعاء فقط في المدة الواقعة بين منتصف أكتوبر إلى ٣٠ إبريل. أما رؤية القمر والكواكب بواسطة المنظار الاستوائي فيخصص لها أوقات أخرى كان يتفق عليها^(٦١).

وعلى الرغم من بعض الإنجازات العلمية التي قامت بها الرصدخانة في القرن التاسع عشر، إلا أن تلك المرحلة تعد مرحلة تأسيس تطورت بعدها نظم الرصد في مصر مع بداية القرن العشرين، فبعد الاستقرار في حلوان، بدأت الرصدخانة استخدام أجهزة تسجيل قيم بعض عناصر الرصد السطحية، مثل درجة الحرارة والرياح ومدة سطوع الشمس وكمية المطر. وتشكلت في نفس الوقت إدارة الأرصاد الجوية بمصلحة المساحة لتشرف على شبكة محطات الأرصاد التي أخذت تنتشر في مصر والسودان^(٦٢).

قائماً: دار الأوبرا الخديوية:

لقد مثلت مصر بالنسبة للغرب في القرن التاسع عشر سحراً خاضعاً، وفي عصر الخديو "إسماعيل" ازداد الولع بمصر والمصريين وحضارتهم، التي تنبعث من جديد بمشاريع الخديو التحديثية. فقد بُنيت القصور التي كانت عبارة عن متاحف مسكونة بمحبي الفنون، وتشكلت زخارفها بكل ما يسر الأعين، وخططت القاهرة على نمط أوروبي جميل، ميادين فسيحة، وشوارع واسعة، وقصور ومباني، وجسور على النيل، وحدائق غنية بالأشجار وأنواع النخيل والنباتات النادرة التي يتخللها أكشاك الموسيقى. فأصبحت القاهرة الحديثة تحفة حضارية. بالإضافة إلى مشاريعه التنموية، التي تمثلت في شق الترع ومشروعات الري وإخخال محركات البخار ومد خطوط السكك الحديدية. فضلاً عن إتمامه لمشروع قناة السويس، والذي ترتب عليه قرار "إسماعيل" بإنشاء "دار الأوبرا الخديوية".

إن قرار الخديو ببناء دار أوبرا في مصر، يعد جزءاً من عملية تحديثها، فقد أصبحت الأوبرا بعد بنائها رمزاً من رموز مصر الحديثة. وكانت الأوبرا بالطبع هي المكان الأمثل لتسلية المدعوين في حفل افتتاح قناة السويس المرتقب. وبدأت الفكرة حينما أنشأ "إسماعيل" المسرح الكوميدي في طرف الأزبكية في عام ١٨٦٨، ولكن ذلك المسرح لم يكن يواكب البيئة الثقافية للضيوف الأجانب، فأمر بإنشاء دار الأوبرا حتى توائم مستواهم^(٦٣).

وكان إنشاء "دار الأوبرا الخديوية" أو "المسرح الإيطالي" كما كان البعض يطلق عليه في أول نوفمبر ١٨٦٩، خطوة تعبر عن تطور الفكر المصري في هذا العصر، وسعة إدراك الخديو ومستشاريه بأهمية الفنون الرفيعة لرقى المجتمع المصري في تلك الفترة التي كانت مصر تدخل فيها دائرة الاهتمام العالمي سواء ثقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً^(٦٤). ومن المعروف أن "إسماعيل باشا" عاش وسط أعظم المدنيات الأوروبية في "هابسبرج" في النمسا [١٨٤٤ - ١٨٤٦]، ثم في باريس لسنوات. وهو يتقن الفرنسية كمواطنيها، درس العلوم والرسم والنحت ودرس تاريخ الفنون، وزار باريس مرة أخرى حينما انعقد "معرض باريس الدولي" في عام ١٨٦٧، ولاحظ الفرق الواضح بين بلده وفرنسا. وكانت مناقشاته دائمة مع "علي باشا مبارك"

حول إمكانية وجود تخطيط مماثل في مصر يشبه تخطيط مدينة "باريس"، حتى أن البعض أطلق عليه لقب "نابليون الشرق"^(٦٥).

وتم تكليف المعماريين بيترو أفوسكاني Pietro Avoscani (من ليفورنو) وماريو روسي M. Rossi بتصميم مبنى دار الأوبرا، ولقد أوصى الخديو "إسماعيل" المهندس الإيطالي "أفوسكاني" بأن يبدع في التصميم المعماري للأوبرا، وأفصح له عن رغبته بأن تبدو القاهرة وكأنها عاصمة أوروبية تمهيداً لحفل افتتاح قناة السويس. واختار "أفوسكاني" حديقة الأزبكية لتواجه الأوبرا الخديوية الجديدة، وكان ذلك بعد حديث "أفوسكاني" مع الشاعر الإيطالي "جوزيب رجالي" Giuseppe Regaldi ، الذي عرف منه أن بحيرة الأزبكية كانت تغرق كل عام خلال فترة الفيضان، وتفق ذهن "محمد علي" عن فكرة تحويل تلك البقعة بعد رفع مستواها وضبط أرضها لتكون حديقة يأتي إليها الناس للترفيه، وثبت أنها تعتبر المكان المثالي لبناء الأوبرا.

ولقد كان تصميم الأوبرا الخديوية يبدو وكأنه نسخة ضخمة من مسرح زيزينيا في الإسكندرية، فإن واجهة المبنى كانت تتكون من صفوف الأعمدة الرخامية ذات الطراز الآيوني. وكان مدخل الأوبرا الخديوية عبارة عن صالة واسعة بها أعمدة مزخرفة ملونة، ومن الداخل كان التصميم في أغلبه من الخشب وكانت تسع ٨٥٠ مقعداً. والتصميم العام للأوبرا الخديوية في مجمله كان يتوازن مع تصاميم تلك الفنادق الحديثة التي كانت تواجه حديقة الأزبكية، كذلك المباني الراقية التي امتلأت بها المساحة فيما بين الحديقة وميدان الإسماعيلية الجديد (ميدان التحرير حالياً)^(٦٦). وهكذا، راعى "أفوسكاني" وزميله في التصميم الدقة الفنية والروعة المعمارية. وعملاً على توفير الرؤية الجيدة من مختلف زوايا "البنورات" ووضوح الصوت، واهتم الخديو "إسماعيل" بالزخارف فاستعان بعدد كبير من الرسامين والمثاليين والمصورين لتزيين الأوبرا، فزخرفت المباني والبنورات على غرار رسوم "الروكوكو" و"الباروك" الفاتكة الدقة والفخامة^(٦٧).

وكانت أوامر الخديو "إسماعيل" دائماً تتلخص في ضرورة إنجاز العمل بسرعة، ففي ١٤ مايو ١٨٦٩ أمر الخديو بإحضار الأخشاب اللازمة لبناء الأوبرا. وفي ٨ يونيو ١٨٦٩ أصدر أوامره بضم المبالغ الخاصة بإضاءة

الأوبرا بالغاز إلى أوامره السابقة ببندود صرف إضاءة المسرح الكوميدي والسيرك والأبويدروم وسراي الأربكية بميزانية مالية.

وانتهى البناء الهيكل للأوبرا في أول سبتمبر ١٨٦٩، وبقيت لوازم التحضير والتجهيزات الأخيرة. ففي ١٩ سبتمبر ١٨٦٩ وصلت باخرة إنجليزية من مارسيليا تحمل ١١٧ صندوقاً من الموبيليات، وصندوق ورق، كذلك (١٤) صندوقاً للنباتات، و(١٣) صندوقاً لبعض المركبات وعجلاتها، و(٥) صناديق لأدوات تركيب الغاز، و(٢٥) للشموع. وتم إرسال هذه الصناديق في قطار من ميناء الإسكندرية إلى القاهرة في ٢١ سبتمبر ١٨٦٩. وفي ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩ قال مأمور الأشغال الخاصة الخديوية بالإسكندرية لرياض باشا بأنه استلم طروداً خاصة بتجهيزات الأوبرا من باخرة فرنسية تابعة لشركة بازين. وفي ٢٧ سبتمبر ١٨٦٩ وصل إلى الأوبرا (٧٦) طروداً جديدة. وفي ٤ أكتوبر ١٨٦٩ وصلت تجهيزات أخرى من فرنسا، وهي: (٣٣) صندوقاً للموبيليات والنحف، و(٥) صناديق للنباتات، و(٣٠) للشمع، و(٨) لعجل المركبات^(٦٨).

واقترح العالم الأثري "مارييت" على الخديو اختيار قصة من صفحات التاريخ المصري القديم، تصلح كنواة لمسرحية شعرية تقدم في الأوبرا، فوافق الخديو "إسماعيل" على اقتراحه، ووضع "مارييت" سيناريو مستوحى من التاريخ المصري القديم وأطلق عليه اسم "عايدة" Aida. ولقد احتار البعض في تحديد صاحب أوبرا "عايدة"، وطرحوا التساؤلات عن كاتبها، أهو "مارييت" أم "كميل دي لوسيل" Camille Du Locle الذي ظهر اسمه كثيراً على المسودات المبدئية لأوبرا عايدة، أم "أنطونيو غيسلانزوني" Antonio Ghislanzoni (فنان في أوبرا روما). ولفترة طويلة كان البعض يعتقد أن "دي لوسيل" هو صاحب أوبرا "عايدة".

وعلى أية حال، لو كان "دي لوسيل" هو صاحب "عايدة" فلا يمكن التقليل من شأن عالم المسرحيات الذي لعب دوراً رئيسياً في التحضير للمشاهد والأزياء، بل والديكورات التي تجسد الآثار المصرية. وظل الشك في نسب "عايدة" لمارييت فترة طويلة. ولكن من خلال المراسلات التي تمت بين "مارييت" وزوجته، وبينه وبين أصدقائه، ومن خلال تصريحات قام بها

"ترانيت بك" Draneht (أول مدير للأوبرا الخديوية)، تأكد أن صاحب "عايدة" لم يكن الشاعر الإيطالي "دي لوسيل" ولا حتى "غيسلانزوني". وفي ٣٠ مارس ١٨٨٠ صرحت الصحف الإيطالية بأن مؤلف "عايدة" هو عالم المصريات الفرنسي "مارييت"^(٦٩).

وقام بنظم أشعار القصة الشاعر الإيطالي "جيالا نزوك"، وعهد الخديو "إسماعيل" إلى الموسيقار "فيردي" بوضع موسيقاها، فكانت الأوبرا الخالدة "عايدة" بموضوعها المصري وأغانيها الجياشة وموسيقاها الرائعة. وقبل فترة من افتتاح الأوبرا تم إرسال خطابات إلى "جوسيبي فيردي" Giuseppe Verdi تسأله عن إمكانية عمل تلك الأوبرا المصرية، كذلك أرسلت نفس الرسائل إلى "دون كارلوس" من باريس، وأيضاً إلى "لا فورزا دي ديستينو" La Forza Del Destino من سان بطرسبرج، لنفس السبب، واستقر الأمر في النهاية على "فيردي"، فقد رأوا فيه الرجل المناسب لتنفيذ تلك المهمة.

وبدا "فيردي" في تأليف الأوبرا، وأرسل إلى صديقه "موتري" Muzio ليستشيريه في الأجر الذي يطلبه، فأشار عليه في رسالة خاصة قائلاً: "أطلب منهم ٤٠٠٠ جنيه إسترليني لتأليف المقطوعة، وإذا طلب منك الذهاب لمباشرة البروفات والتنفيذ أطلب ٦٠٠٠ جنيه". وبالفعل اتبع "فيردي" نصيحة صديقه وقبل الخديو دفع ثمن تأليف المقطوعة فقط، معتقداً أن تنفيذ أول أوبرا مصرية عمل سهل، ولكن فريق العمل سرعان ما أيقن ضرورة وجود المؤلف، ولكن "فيردي" رفض حضور البروفات خوفاً من الرحلة. وأرسل إلى أحد أصدقائه خطاباً ساخراً قال فيه "إنه يخشى إذا ذهب إلى القاهرة أن يحولونه إلى مومياء". وحين وجد "إسماعيل" أن وجود "فيردي" ضروري لإتمام العمل بادر بإيداع مبلغ ٥٠,٠٠٠ فرنك دفعة واحدة في حساب خاص باسم "فيردي" في أحد المصارف، واشترط دفعها إليه بعد نهاية عمله^(٧٠).

واستغرق تشييد الأوبرا ستة أشهر، وتكلف بناؤها مليون وستمائة ألف جنيه، ومع قرب افتتاح قناة السويس لم تقم "عايدة" في موعدها، فاختيرت معزوفة "ريجوليتو"^(٧١) Rigoletto لفيردي، لكي تكون أول عزف أوبرالي يقدم في الأوبرا في ١ نوفمبر ١٨٦٩، فقد سبقت الأوبرا الاحتفالات ببضع أسابيع، وكان المدعوون من الأمراء وصفوة المجتمع والأدباء من أمثال

"يعقوب صنوع" وغيره^(٧٢). ورغم أن الاحتفال في الأوبرا عاصر افتتاح القناة، لكن الخديو "إسماعيل" خطط لعرض أكثر فخامة لافتتاح الأوبرا من معزوفة "ريجوليتو"^(٧٣).

وأثناء الافتتاح الأول للأوبرا الخديوية في عام ١٨٦٩، كان الخديو بصحبة الإمبراطورة "أوجيني" زوجة "نابليون الثالث"، والإمبراطور "فرانسو جوزيف" عاهل النمسا وولى عهد بروسيا. ولما السلطان العثماني، فلم توجه إليه دعوة، ولم ينتدب السلطان بدوره أحداً من رجاله ليمثله، ولكن قام سفير إنجلترا إلى جانب حضوره نائباً عن بلاده، بإعلان نيابته عن السلطان في الحفل. ولم يفت "إسماعيل" أن يدعو أقطاب السياسة والفكر والفن، فضلاً عن رجال الأعمال الكبار من أنحاء العالم، حيث حضروا خصيصاً لحضور الاحتفالات المصرية^(٧٤).

وانتهت الاحتفالات بقناة السويس، إلا أن الخديو كان ينتظر بشغف إعلان عرض "عايدة"، وتحدد موعد عرضها في نهاية عام ١٨٧٠، ولكن حدث اضطراب مفاجئ في الخطة بسبب القلق السياسي في أوروبا^(٧٥)، الذي نتج عن الحرب البروسية/ الفرنسية^(٧٦)، وهكذا تم تقديم عرض "فيردي" الأوبرالي "عايدة" في افتتاح عالمي في دار الأوبرا في ٢١ ديسمبر ١٨٧١^(٧٧).

إن "عايدة" أوبرا قومية حقيقية، وأعظم نتاج ثقافي للأوبرا الخديوية في القرن التاسع عشر، وكانت حبكة الأوبرا التي وضعها عالم المصريات "مارييت" تمجد مصر القديمة بأسلوب غربي. وحقت نجاحاً باهراً في كل أنحاء أوروبا، فقد شاهد العالم ملحمة مصرية قلما يصورها الفن بهذا الشكل، ففي حين مجد "موتسارت" الكهنة الذين حازوا للحكمة والأخلاقيات المصرية، وضع "فيردي" الكهنة في مواجهة ضد "عايدة" وحبيبها "رادلسيس"^(٧٨).

وكان الإسهام الوحيد للشعب المصري في هذا العرض أنه دفع تكاليف الأوبرا وتمويلها، وأصبح هذا العرض يمثل نموذجاً حياً لما صارت إليه العروض بعد ذلك في هذا المسرح الخديوي وبعد ذلك قدمت عروضاً لفرق أجنبية كانوا يحضرونها تشبهاً بملوك وأمراء الغرب، والذين كانوا يقومون أحياناً بالزيارة لأمرائهم المعينين في الولايات التابعة لهم مثل مصر وسوريا.

وكانت العروض التي تقدم لا علاقة لها بالجمهور، فقد كانت مجرد مناسبة اجتماعية يقيمها الحاكم ليستعرض الأتباع، وكانت تقام بعض الحفلات التي تقيمها الجمعيات الأجنبية، مثل الجمعيات الإيطالية والفرنسية لأعضائها في بعض المناسبات الخاصة بهذه الجاليات، ولذلك كانت الأوبرا تمثل في تكوينها هذا التداخل بين الأدواق التركية والغربية في الأثاث المكون من مختلف الطرز، ويزين بوفرة بالحريير والذهب بطريقة مبهرة.

لم يكن الرجال في صالة الأوبرا يرتدون الجبة والقفطان كرجال مصر في هذا العصر، وإنما كانوا يرتدون "الفروك كوت" (Frockcoat) (زي الحفلات الرسمي بالسترة الطويلة السوداء) الإنجليزي أو الفرنسي. وكانت الصالة عبارة عن كرنفال من الألوان والأزياء المتنوعة، وكان البيانو الموجود على خشبة المسرح والهول الخارجي للأوبرا من طراز عصر لويس الخامس عشر. والعروض التي تم تشخيصها من نفس الزمن، وتعتبر عن حال من الارتداد والتقوقع الذاتي والانسحاب إلى الماضي، وكانت هذه الحال تضم المجتمع الأغني والأمرء، فقد كانوا لا يريدون العيش داخل واقعهم^(٧٩). وبهذا الشكل ابتعد أبناء الشعب المصري عن الأوبرا، فلم يكن أي تأثير ثقافي عليهم، لشعورهم بأنها لا تعبر عن شخصيتهم ولا تمثلهم.

* * *

ولم تتوقف أعمال تطوير الأوبرا الخديوية، ففي عام ١٨٧٤ قررت الحكومة المصرية العمل على توسيع مبنى الأوبرا، وكلفت أحد المقاولين بعمل مقايسة للمشروع، وبعد أن قدم المقايسة وافقت الحكومة عليها وحددت ميزانية للمشروع. وحينما تم جزء من العمل قدم المقاول تقريراً للمالية ذكر فيه أن المال المصروف للمشروع أقل من المطلوب، وطلب صرف مال إضافي أو السماح له بالتغاضي عن بعض الشروط في حدود المسموح. وبعد إجراء اللجنة المالية بمعرفة نظارة الأشغال بعض الحسابات، قررت الحكومة صرف مبلغ مالي للمقاول يعادل فرق ما صرف له من قبل^(٨٠).

وقد تولت على رئاستها أسماء مختلفة كان أولها "باولينو درانييت"، ويعتبر أول من تولى الإشراف على بنائها وإدارتها وتقديم أوبرا "عايدة"،

وتقلد أيضاً وظيفة تفتيش التياترات في مصر، ثم تولاها بعده المؤلف الموسيقي "بسكوالي كلمنتي" من عام [١٨٨٧ - ١٩١٠]. ومر الموسم الأول من نشاط الأوبرا [١٨٦٩ - ١٨٧٠] دون استيفاء الهيكل الوظيفي الخاص بدار الأوبرا بصورة كاملة، وكانت مصاريف الأوبرا كبيرة، فقدم "باولينو درانيت" مدير التياترات كشفاً بحساب مصاريف الأوبرا والمسرح الكوميدي الفرنسي عن موسم [١٨٧٥ - ١٨٧٦] وبلغت مليوناً ومائتي ألف فرنك، فتوقفت الأوبرا بسبب أزمة الديون وعزل الخديو "إسماعيل"، وانقطعت أخبارها تماماً حتى شهر مايو ١٨٨٠^(٨١).

ودخلت الأوبرا الخديوية حلبة الصراع الأنجلو/ فرنسي، وأصبحت المنافسة قوية بين الجاليتين الفرنسية والإنجليزية على أشدها في حفلات الأوبرا، فإذا أقامت الجالية الفرنسية حفلاً يدعون فيه الخديو، فيسارع الإنجليز بإقامة حفل أكثر قوة وإبهاراً. واشتكت هذه المنافسة بينهما في أيام "إيفلن بارنج" (كرومر)، فكانت هناك حفلات استقبال دائمة تقام في الأوبرا، هي في حقيقتها مباراة بين الدولتين، وكأنها مباراة بين "موليير" من جهة، و"وليم شكسبير" من جهة أخرى.

لقد أصبحت القاهرة في ذلك العصر عاصمة كونية كبرى، كان اليونانيون من أكبر الجاليات التي أقامت فيها، يليها الجالية البريطانية ثم الفرنسية. ومن الطبيعي أن يظن البعض أن هذا التجمع يعطي الحرية فيما يقدم في الأوبرا الخديوية من أعمال فنية، بمعنى أدق فيمن يقدم تلك الأعمال ويقوم على صناعتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد البعض على إحكام الدولة سيطرتها على الإدارة المركزية في الأزبكية، التي كان لا يرتادها إلا أصحاب المقام الرفيع، فليس كل أجنبي له الحق في طلب الحصول على موسم مسرحي يعرض فيه أعماله، أو يؤجره للفرق المسرحية، وكانت الدولة تعطي حق استغلال الأوبرا لمن ترضى عنه فقط. وكان الموسم المسرحي الخاص بالأجانب ينحصر في شهور الشتاء، ولم يكن أمام الفرق التي لم تكن تملك حق استغلال الأوبرا، إلا أن تجوب البلاد لعرض المسرحيات في مسارح صغيرة، حتى تأتي فرصة ولو ليوم واحد في الأوبرا، كذلك الجمعيات الثقافية والعلمية كانت تضع تلك الأوبرا قبلتها^(٨٢).

وكانت طلبات استغلال الأوبرا تقدم إلى نظارة الأشغال العمومية، التي كانت تقتنع بكل ما يتسم بالصبغة الأجنبية، ولم يكن مقياس الاستحسان فيها واضح، ففي بعض الأحيان لم يكن الاختيار يفرق فقط بين المصري والأجنبي، بل كان أيضاً يفرق بين أجنبي وأجنبي.

في ١٠ أكتوبر ١٨٨٠، تقدمت نظارة الأشغال بمذكرة لمجلس النظارة بخصوص الطلبين المتقدمين إليها من لجنة التياترات، لبدء نشاط الأوبرا من جديد. الأول من "موسى بك" المدير السابق لمصلحة البريد المصرية، والثاني من المسيو "لاروز" أمين مخازن التياترات. فموسى بك يريد أخذ امتياز الأوبرا عن موسم [١٨٨٠ - ١٨٨١]، ويتعهد بتقديم روايات إيطالية وبعض حفلات البالو وعشرة أوبرات جديدة، في مقابل تسليم الأوبرا له مجاناً مع أدواتها، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة بمبلغ ٢٥٠ ألف فرنك^(٨٣).

لما المسيو "لاروز" فقد طلب امتياز الأوبرا لنفس الموسم، بجانب قيامه بعمله الحكومي كأمين لمخازن التياترات بالإضافة إلى ١٠% من الإيراد. كما طلب بأن يكون منوطاً بإدارة التياترات الخديوية بالقاهرة، بما فيها المسرح الكوميدي الفرنسي بالأزبكية مع حقه تأجير أو تأجير الأوبرا. وفي المقابل قدم "لاروز" تصورين لنشاط الأوبرا في حالة حصوله على الامتياز.

الأول: تقديم روايات كوميدية فرنسية وفودفيل وأوبريت، مع حفلة باللو بها ٣٧ من الرقصات الأجنبية. والثاني: يقدم فيه البرنامج الأول بدون باللو^(٨٤). وفي ٢١ مارس ١٨٨١، تقدم المسيو "أرنست ويلكنسون" بطلب إلى "علي مبارك" ناظر الأشغال، من أجل استغلال كافة التياترات في الأزبكية عن الموسم (١٨٨١ - ١٨٨٢)، وفي نفس الوقت كان "موسى بك" قد قدم نفس الطلب، ولكن تمت الموافقة على طلب "ويلكنسون" لأن السياسة المعتادة آنذاك أن تبقى الأوبرا في حوزة الأجانب^(٨٥). وهكذا، رفض طلب "موسى بك"، ولكنه حاول مرة أخرى في الموسم التالي، وقدم طلباً جديداً لـ "علي باشا مبارك" ناظر الأشغال العمومية. وفي نفس الوقت تقدم كل من المسيو "أرنست ويلكنسون" والمسيو "باراقى" في فبراير ١٨٨٢، بالتماسين إلى ناظر الأشغال من أجل استغلال كافة التياترات في الأزبكية عن الموسم (١٨٨٢ - ١٨٨٣)^(٨٦).

والأمر الغريب أن "ويلكنسون" عندما طلب تجديد امتيازَه في إدارة الأوبرا، قدم اقتراحه بتقديم روايات تاريخية باللغة العربية، تهدف إلى بث الشعور الوطني في نفوس المصريين، وأيضاً روايات تختص بالتاريخ المصري لتعليم أبناء مصر تاريخهم، بل ووصل الأمر إلى تقديم اقتراح بأن تقدم فرقة تمثيلية مصرية خالصة أعمالها في الأوبرا الخديوية، وتشجيع المؤلفين المصريين بإعطاء مكافأة مجزية لكل مصري يقدم له مسرحية مصرية خالصة. ولكن مجلس النظار لم يوافق على اقتراحات "ويلكنسون" وأنهى امتيازَه، ومن الواضح أن رفضها كان بسبب محاولته لصيغ الأوبرا بصيغة مصرية خالصة^(٨٧).

وفي فبراير ١٨٨٢، تقدم "باراقى" إلى نظارة الأشغال العمومية بالتماس آخر يطلب فيه منحه حق امتياز الأوبرا للموسم (١٨٨٢ - ١٨٨٣)، ولكنه اختلف هذه المرة عن نظرائه، فقد طلب إعطاءه حق (التشخيصات) في التياترات الخديوية بمصر على حسابه الخاص وعلى مسئوليته^(٨٨)، وبناء على طلب المسيو "باراقى" فإنه لا يترتب على الحكومة تقديم أي إعانات مالية للأعمال المسرحية التي يقدمها، ولهذا السبب لاقى عرضه استحسان مجلس النظار، الذي درس الالتماسين السابق ذكرهما بتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٨٢، وكافة الالتماسات الأخرى من المتقدمين، رأى في محضر جلسته بتاريخ ٢ مارس ١٨٨٢، أن الحالة المالية لا تساعد على استمرار صرف مبلغ التسعة آلاف جنيه، والتي كانت مخصصة كإعانة من طرف الحكومة للتياترات الخديوية ولوازمها. وأقر بفائدة وجود تياترو أوبرالي يرتقي بذوق أهالي البلد. ثم تقرر ألا تتكلف الحكومة أي مبالغ من طرفها، وتكتفي بالآلا تطلب أي تعويض نظير استغلال الأوبرا، واستعمال الملابس والألوات، واعتبرت الحكومة ذلك هو أكبر شيء يمكن إعطاؤه لمستخدمي الأوبرا^(٨٩).

وصدر القرار بالموافقة على طلب المسيو "باراقى"، وصدق على القرار "خليل لينان" وكيل نظارة الأشغال، ولكن بعد أن اشترطت الحكومة على "باراقى" ألا يتجاوز الحدود في أثمان العروض المسرحية المقدمة من الأشخاص، وأن تصير كافة للتصاريح الخاصة بالتشغيل بمعرفة نظارة الأشغال العمومية، ولا يحق له القيام بأية تصليحات إلا بمعرفتها أيضاً، كما

يلزم عمل (باللو) خاص بالشركات الخيرية الوطنية، ويصير توريد إيراداتها بخزينة نظارة المالية لتوزع على الشركات الخيرية بمعرفتها^(٩٠). وبالطبع رُفض طلب "موسى بك" مرة أخرى، وبقيت الأوبرا في حوزة الأجانب^(٩١).

ولم تستمر تلك الحال طويلاً، ففي عام ١٨٨٤ تقدم الشيخ القباني وعبد الحامولي بطلب لناظر الأشغال لتمثيل إحدى الروايات العربية بدار الأوبرا الخديوية، وتمت الموافقة عليه^(٩٢)، مما شجعهما على تقديم طلب آخر تتكفل فيه الحكومة المصرية بثمن الإضاءة أسوة بالأجانب ممن مثلوا في الأوبرا قبل ذلك، ولكن طلبهما قوبل بالتجاهل حتى طلب الحامولي صرف النظر عنه في ديسمبر ١٨٨٤، إلا أن الحكومة وافقت على إعفاءهما من تكلفة الإضاءة في يناير ١٨٨٥^(٩٣). ولا نعلم إذا ما كانا قد قدما عرضهما أم لا، نظر لعدم وجود أي معلومات بخصوص ذلك.

وفي سبتمبر ١٨٨٥، طلب كل من "سانتي بولي" و"جارزديو سوشينو" من نظارة الأشغال استغلال مسرح الأوبرا موسماً مسرحياً بالمجان^(٩٤)، ومن الواضح أن عبد الرحمن شكري باشا ناظر الأشغال العمومية وافق على استغلال مسرح الأوبرا الخديوية بالمجان لصاحبي الطلب المذكورين للموسم المسرحي لعام ١٨٨٦^(٩٥). ويدل ذلك على مرونة الحكومة المصرية آنذاك في تعاملاتها مع طلبات حق استغلال الأوبرا.

ولم يكن الأفراد هم فقط من يطلبون حق استغلال مسرح الأوبرا، فهناك (المدرسة الإسرائيلية) بالقاهرة، والتي تقدمت لحجز مسرح الأوبرا يوم ٢٤ مارس ١٨٨٧ لتقديم إحدى العروض الغنائية الخاصة بها. كما طلبت (الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك) حجز المسرح يوم ٦ أبريل ١٨٨٧. وطلبت (الجمعية المارونية) نفس الطلب في يوم ٦ مارس ١٨٨٧^(٩٦).

ولكن عروض الأوبرا ظلت ذات صبغة أجنبية واضحة؛ ونادراً ما تكون غير ذلك، وعلى سبيل المثال تعطي الأموال لآل "سيرولي" في عام ١٨٨٨ لاستقدام فرقة تركية^(٩٧)، ولكنها حينما يتقدم "سليمان حداد" بطلب إعانة مالية، حتى يستطيع تمثيل عدة روايات باللغة العربية في تياترو الأوبرا الخديوية يرفض طلبه^(٩٨).

ولم تكن الأنشطة التي يتم عرضها في الأوبرا قاصرة فقط على العروض المسرحية، بل امتدت لتشمل بعض الاهتمامات الأخرى، وعلى سبيل المثال: قدمت "جمعية النقاشين المصرية" طلباً إلى نظارة الأشغال في عام ١٨٩١، تطلب فيه السماح لها بعمل معرض للمصوغات التي تشرف على صناعتها، ولقد وافقت النظارة على طلبها ومررتة للتنفيذ^(٩٩). وفي عام ١٨٩٦، كتب شخص يدعى "نقولا" كتاباً إلى نظارة المعارف العمومية، وتطلب فيه الإذن بإلقاء خطاب من على مسرح الأوبرا، ولا نعلم إذا كانت النظارة قد وافقت أم لا، أو هدف الخطاب، أو الجهة التي يتبعها هذا الشخص^(١٠٠).

وفي نهاية عام ١٩٠٠، طلبت نظارة الأشغال العمومية إلغاء لجنة التيارات بالنظارة، والاكتفاء بتعيين مندوب من كل من نظارتي الأشغال والمالية، لملاحظة تنفيذ شروط استغلال الأوبرا. وقد بررت هذا الطلب بأن معظم أعضاء اللجنة قاموا استعفاءهم، ولا ترى النظارة فائدة من تشكيل لجنة أخرى، لأن شروط التشخيص الجديدة في تياترو الأوبرا الخديوية لا تستدعي ذلك^(١٠١).

وكانت الأوبرا تعرض عروضاً إيطالية وفرنسية في أغلب الأحوال، في الموسم الذي يمتد من نوفمبر وحتى مارس من كل عام، وكان ملحقاً بالأوبرا الخديوية مسرح مفتوح بالأزبكية لتقديم العروض التي تحتاج إلى هذا النوع من المسارح^(١٠٢). وباستعراض تاريخ الأوبرا يتضح أنها كانت وسيلة مثلى لنشر الأفكار الغربية في القرن التاسع عشر، وأنها كانت جزءاً مهماً من تاريخ أوروبا الثقافي، وأصبحت في القرن التاسع عشر جزءاً مهماً من تاريخ مصر^(١٠٣). ومن المعروف أن الأوبرا الخديوية هي أول أوبرا تنشأ في قارة إفريقيا، مما يمنحها أهمية خاصة وسط دور الأوبرا العالمية، خاصة وأن الفن الذي قدم على مسرحها كان مميزاً^(١٠٤).

لقد قامت الأوبرا الخديوية بدور مهم في تغيير المفاهيم، وإكساب تقاليد جديدة لدى صفوف المجتمع المصري. وكانت تلك الفكرة ظاهرة جلية في حفل افتتاح قناة السويس، فقد شاركت الأوبرا في الاحتفالات قبيل افتتاح القناة ببضعة أسابيع، وترسخت في الأذهان منذ ذلك الحين أن الأوبرا ليست مجرد

نقل للأفكار الغربية الجديدة فقط، ولكنها كانت مظهراً من مظاهر فكرة الدولة الحديثة.

أما بخصوص جمهور الأوبرا منذ إنشائها، فقد كانت حفلاتها ملتقى لأصحاب السلطة والنفوذ الدولي، والأوبرا سواء في مصر أو أي مكان آخر كانت تصب في بوتقة السياسة. وكانت حفلات الأوبرا الخديوية يحضرها الأجانب وقليل من المصريين أصحاب رؤوس الأموال، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة المالية على أشدها حتى عام ١٨٧٧، وبالتالي كانت وسيلة التقاء لحل بعض الأمور المالية، وعقد الصفقات^(١٠٥).

وهكذا أصبحت الأوبرا الخديوية وسيلة من وسائل التحديث، وعبرت عن فكرة (علم الجمال السياسي)^(١٠٦)، التي أعطت لإمبراطورية "إسماعيل" معناها، ومن المعروف أن أوروبا وجدت لها مكاناً للترفيه، ولكن فطنة "إسماعيل" كانت أوسع، لذلك لم يعتبرها مكاناً للمتعة فقط، وإنما كانت مكاناً للتعليم والتمثيل واللقاء مع أصحاب النفوذ من الأجانب، وبذلك يحقق عدة أهداف مجتمعة.

كذلك كانت الأوبرا الخديوية توضح للمصريين صورة من المجتمع الأوروبي، لا يراها المصريون إلا من خلال العروض الأوبرالية. وساعدت تلك الصورة في خلق الهوية الوطنية المصرية، بعد أن عمل المصريون على هضم الأفكار الغربية، وإعادة تفسيرها ومحاولة جعلها مألوفة. وهكذا، حاول "إسماعيل" خلق هوية مصرية جديدة، واتخاذ الأوبرا طريقاً جديداً للتعبير عن تلك الهوية الثقافية، كخطوة من خطوات بناء دولة حديثة.

رابعاً: المكتبة الخديوية:

لم يكن إنشاء دور حفظ الكتب حديث العهد بمصر، فقد عرفت مصر القديمة ومصر في العصور الوسطى المكتبات قبل أن تعرفها مصر الحديثة. وكان لدار العلم التي افتتحها الحاكم بأمر الله في عام ٣٩٥هـ شأن عظيم، وكان بها مخطوطات وكتب لم ير مثلاً مجتمعاً قط؛ وقد قدر ما في دار العلم من الكتب بستمائة ألف مجلد، أبيحت للناس جميعاً ممن يرغبون في قراءة الكتب.

وفي العصر الحديث كانت المدارس الملحقة بالمساجد تمتلك المكتبات، ومن أشهرها مكتبة مدرسة السلطان "حسن بن محمد بن قلاوون"، ومكتبة مدرسة السلطان "شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون"، ومدرسة والدته "خند بركة"، ومكتبة مدرسة الأمير "شيخو العمري"، ومكتبة مدرسة الأمير "صرغتمش"، كذلك مكتبة مدرسة "برقوق"، والتي اكتشف فيها عند حصر ما فيها لصالح الكتبخانة الخديوية أربع مجلدات من كتاب "المغرب" لابن سعيد الذي توارث تأليفه ستة علماء من بيت واحد، وهناك مكتبة مدرسة "قايتباي المحمودي" بالصحراء (منطقة قايتباي حاليا بالقرب من الدراسة)^(١٠٧). وكانت خزائن الكتب في المساجد تحتوي على موقوفات عديدة من المخطوطات العربية، ولا سيما القرآن الكريم، غير كتب الفقه والحديث والتاريخ والأدب من بقايا العصور الماضية. وكان ديوان الأوقاف يتولى شئون تلك المكتبات، ويشرف عليها ويعمل على زيادتها باستمرار^(١٠٨).

وهناك بعض المقدمات لتأسيس دار كتب (علمية) في مصر القرن التاسع عشر، فقد كان إنشاء "مكتبة أهلية" أحد إصلاحات عصر "محمد علي باشا"، حيث أنشأ في عام ١٨٢٩ "كتبخانة" خصص لها مكاناً في القلعة حُفِظَتْ فيها كتبه الخاصة، وضُمّت إليها فيما بعد مجموعة وُجِدت في "خزانة الأمتعة" بين كتب عربية وتركية وفارسية وأوربية، ثم كلف "رفاعة رافع الطهطاوي" بشراء ما ينقص الكتبخانة من المطبوعات الأوربية^(١٠٩).

وتعد تلك هي الخطوة الحقيقية للتفكير الفعلي في إنشاء دار للكتب تجمع تراث الإنسانية والكتب المطبوعة آنذاك. فلم تكن خزانة الأمتعة عبارة عن مكان لبيع إصدارات الحكومة فقط، بل كان مسموحاً بالاستعارة منها والإطلاع على الكتب المحفوظة بها، كما كانت منظمة تنظيمياً معقولا من حيث طريقة عرض الكتب وتخزينها. وحدد "محمد علي باشا" في نهاية عام ١٨٣٥ نظام الإعارة، كما أمر بضرورة حفظ الكتب وعدم تلفها وضياعها^(١١٠). كذلك كان الباشا مهتماً بمعرفة كل ما ينشر في أوروبا عن الفنون الحربية ويأمر بشرائه^(١١١)، نظراً لاهتماماته العسكرية.

وبعد أن اكتملت المكتبة وتنوعت في موضوعاتها أمر بنقل كل الكتب الموجودة في خزانة الأمتعة، وإنشاء كتبخانة جديدة تكون تابعة لديوان

المدارس^(١١٢). وذكر "الرافعي" أن "محمد علي باشا" أمر بإنشاء المكتبة في مقر بيت المال القديم، خلف المسجد الحسيني^(١١٣).

وقد أكنت وثائق عهد "عباس حلمي الأول" [١٨٤٨ - ١٨٥٤] وجود تلك المكتبة: "بما أنه يوجد في مكتبة خزينة أمتعتنا بعض كتب موقوفة، وردت إليها من جهات، فتقتضي إرادتنا أن نفرزوا أمثال هذه الكتب الموقوفة على أن توضع في المكتبة الكائنة بجوار مسجد سيدنا الحسين، ووضعها في مكان مأمون بالمكتبة المذكورة، وتقرير نظام حسن يكفل وقايتها من التلف والضياع بإعارتها إلى هنا وهناك، وإنا أبلغناكم إرادتنا هذه للعمل على تنفيذها"^(١١٤).

ومن الواضح أن فكرة جمع وحصر الكتب والمخطوطات كانت تشغل بال "عباس الأول"، ففي عام ١٨٤٨ أصدر أوامره لمديرية الأوقاف بحصر كل مكتبات المساجد المتبقية آنذاك، ورتب لها حافطين يعيرونها لمن يطلبها؛ ولكن هؤلاء الحافطين تم اختيارهم من أفقر الناس ومرتباهم قليلة، وأدى ذلك إلى تبديد معظم الكتب في المساجد، فقد كانوا يبيعونها دون رقابة عليهم، ولم يكن هناك نظام يحكم سير العمل^(١١٥).

وظل التعامل مع المكتبة القديمة كمكان لخزن الكتب فقط، دون تعامل الناس معها. ولما ولي "إسماعيل" الحكم فيما بعد أضاف إليها المزيد من الكتب، وذكر "الرافعي" أن إضافة "إسماعيل" بلغت نحو ١٠٠٠ مجلد من المحفوظات العربية والفارسية^(١١٦)، وقد وضع "جورجي زيدان" رقماً مضاعفاً، فنذكر أن "إسماعيل" قد ابتاع من تركة "حسن باشا المانسترلي" نحو ٢٠٠٠ كتاب ومخطوط، ووضع عليها ختم (كتبخانة مصرية) في عام ١٨٦٥^(١١٧). وهكذا، لم تكن الكتبخانة التي أنشأها "إسماعيل" - فيما بعد - إلا حلقة تطويرية من مشروع ثقافي قديم، ذلك المشروع الذي كان مجرد بداية للتفكير الفعلي في إنشاء دار لحفظ الكتب والتراث في مصر، تكون على نسق علمي ومرتب.

إن العديد من الأحداث جعلت "إسماعيل" يفكر جدياً في إنشاء دار للكتب في مصر، أهمها أن موظفي الأوقاف المصرية تسببوا في كارثة ثقافية حيث دُمرت مكتبة جامع "أزبك بن ططخ"، حينما أخلوه لفتح شارع محمد

علي، ونسوا مكتبته خلفهم، فلما هُدم الجامع تلفت أوراق الكتب بين الأنقاض، واستولى على السليم منها عمال الهدم. ولما انتشر الخبر ووصل إلى مستخدمي ديوان الأوقاف أتوا للم شعنها، فلم يدركوا منها غير القليل^(١١٨).

وكانت نتيجة الجهل بقيمة تلك الممتلكات الثقافية التي تمتلكها مصر، وعدم وجود قوانين وتشريعات تحمي هذه الممتلكات، وتمنع من الاتجار فيها بغير وجه حق أو نقلها، بالإضافة إلى تردد الكثير من الأجانب على مصر، وانتشار تجارة الكتب والآثار، أن تسرب جزء كبير من المخطوطات وأوراق البردي ثم أوراق جنيزة القاهرة، وعرفت طريقها إلى مكتبات تركيا وأوروبا، وكذلك مكتبات ومتاحف الولايات المتحدة الأمريكية^(١١٩). ومن الواضح أن نية "إسماعيل باشا" انحصرت في محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الكتب المهددة بالفناء، ولم يكن إنشاء مكتبة جديدة ضمن مخططاته، فنجد أن إحدى الوثائق الحكومية من عام ١٨٦٤م (هو الأمر العالي الصادر في ١٨ رجب ١٢٨١هـ) ذكرت "أن الكتب الذي صار الاستدلال عليها لتداركها برسم الكتابخانه المزمع استجدادها بمقتضى أمرنا السابق صدوره في شأنها، بلغ قدرها أربعة آلاف ومائتين وخمسين كتاباً..."^(١٢٠). وهكذا فقد أمر بتجديد الكتابخانه القديمة وتزويدها بالكتب فقط.

ولكن في عام ١٨٦٥، زار السلطان العثماني "عبد العزيز" مصر، وشاهد مساجدها وآثارها، ورأى للكتب والمخطوطات النادرة ومطبوعات الحكومة مبعثرة في المكتبة القديمة، فأشار على "إسماعيل" بإنشاء مكتبة عامة كبيرة تجمع شتاتها، حتى يستفيد جميع الناس بمطالعتها^(١٢١).

وبالإضافة إلى تلك الأسباب، فإنه لم يكن من الميسور لجميع الناس اقتناء الكتب، فبات من الضروري جمع الكتب المتناثرة في الأضرحة والمساجد، وما يمكن من المكتبات الخاصة، وبناء دار للكتب يقصدها الناس للقراءة والإفادة مما بها من ذخائر^(١٢٢). وتنبه إلى خطورة حالة المخطوطات والكتب المتردية واحد من المصريين المستيرين، هو "علي باشا مبارك" مدير ديوان المدارس آنذاك، والذي عاش في فرنسا فترة غير قصيرة (١٨٤٥ - ١٨٥٠)، ضمن البعثة التي أوفدها الحكومة لدراسة العلوم العسكرية، واقتن بالمكتبة الوطنية في باريس. وعندما عاد إلى مصر

وأصبح في موضع يتيح له الاتصال بأولي الأمر، بدأ في تنشيط الفكرة لدى الخديو "إسماعيل"، وعمل خطة لإنشاء دار حفظ كتب على نمط دور الكتب الوطنية في أوروبا^(١٢٣).

وكانت خطة "علي باشا مبارك" لا تتعدى إنشاء (كتبخانة المدارس)، ونجح بالفعل. في إقناع "إسماعيل" في ١٤ أغسطس ١٨٦٩ بتخصيص دعم حكومي لإنشاء كتبخانة المدارس، فأمر "إسماعيل" نظارة المالية بتخصيص مبلغ ثلاثة آلاف جنيهًا إسترلينيًا لهذا المشروع: "لأجل الصرف على الكتبخانة اللازم إنشاؤها في المدارس"^(١٢٤). ومن المحتمل أنه بعد مباحثات ودراسة للمشروع تم الاتفاق على تضخيم العمل ليكون كتبخانة عامة يمكن للجميع الاستفادة منها.

وعلى أية حال، استصدر "علي مبارك" قراراً في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٠م^(١٢٥)، أسند إليه الخديو "جمع المخطوطات النفيسة التي لم تصل إليها يد التبديد مما حبسه السلاطين والأمراء والعلماء والمؤلفون على المساجد والأضرحة ومعاهد العلم، ليكون من مجموع هذا الشتات نواة لمكتبة عامة"^(١٢٦). وقد ذكر "علي باشا مبارك" في خطته: "ثم ظهر لي أن أجعل كتبخانة خديوية داخل الديار المصرية أضاهي بها كتبخانة مدينة باريز، فاستأذنت الخديو إسماعيل باشا في ذلك، فأذن لي فشرعت في بناء الكتبخانة الخديوية...، وبعد فراغها جمعت فيها ما تشتت من الكتب التي كانت بجهات الأوقاف زيادة على ما صار مشتراه من الكتب العربية والفرنجية وغيرها. وجعلت لها ناظرًا ورثت لها خدمة ومعاونين، وعملت لها قانوناً لضبطها وعدم ضياع كتبها، فجاءت بعون الله من أنفع التجديدات التي حدثت في عهد الخديو إسماعيل باشا، وحصل بها النفع للخاص والعام"^(١٢٧).

وقد تنبه الكثيرون لأهمية ما فعله "علي مبارك" لحفظ التراث، فقد كتب "زيدان" ينثي عليه قائلاً: "... أما في مصر فإن الجهلة من خدمة المساجد كانوا يحملون سلالة مملوءة من الكتب المفكوكة، يبيعونها للبقالين وباعة الفاكهة يلفون فيها ما يبيعونه، فاشتغال علي مبارك في نقل ما بقي من هذه الكتب إلى دار الكتب قد صانها من الضياع، وأضاف إليها ما كان في خزائن الأوقاف الخيرية، وكثيراً من الآلات الهندسية والرسوم ونحوها"^(١٢٨).

على أية حال، اجتمع "علي مبارك" في ٣٠ يونيو ١٨٧٠ بمعاونيه في ديوان المدارس، وقام بوضع قانون الكتبخانة الخديوية ولائحتها التنظيمية، وكانت اللائحة مكونة من ٨٣ مادة تحدد نظام تزويدها بالكتب من كل اللغات، وخدمة زوارها وصيانة محتوياتها، كذلك طريقة نسخ مخطوطاتها ونظام الإعارة. واشتملت اللائحة على ثلاثة فصول، الأول: يختص بموظفي الكتبخانة ومسئولياتهم. والثاني: يختص بالقراءة والكتابة بداخل الكتبخانة، وتحديد شروط القراءة والإعارة. أما الثالث: فقد اختص بالخراجات والرسوم.

وقسمت اللائحة الكتبخانة إلى أربعة أقسام، الأول: للكتب العربية والأجنبية المطبوعة، وكذلك مجموعات الخرائط. والثاني: للكتب المنسوخة بخط اليد (المخطوطات). والثالث: لأرائيك الآلات (النماذج)، أما الرابع: للآلات الهندسية والطبيعية والكيميائية.

وتقرر فتح الكتبخانة للجمهور طوال أيام السنة، ما عدا أيام الجمعة والأعياد والمواسم الدينية، على ألا تزيد مدة المطالعة على ست ساعات على فترتين متساويتين قبل الظهر وبعده^(١٢٩). وبعد صدور الأمر بإنشاء الكتبخانة الخديوية كلف "علي باشا مبارك" الشيخ "راشد أفندي" شيخ رواق الأتراك ونائب المحكمة الشرعية، بتجميع كتب مساجد الأوقاف وتخزينها في مكان واحد، حتى إذا ما فرغ من ذلك، أمر "علي البيلوي" فقام بتصنيفها وترتيبها والعمل على وضعها في الأمكنة التي أعدت لها في الكتبخانة^(١٣٠).

ولسوء الحظ تم تكليف أحد موظفي الأوقاف للإشراف على نقل الكتب والمخطوطات، ولكنه ماطل في نقل الكتب بحجة أن ذلك يخالف شروط واقفيها، ووسط الجدل الذي حدث من جراء مماطلته، فقد كان يذهب للمساجد ويأخذ منها أعداد قليلة من الكتب ليودعها في الكتبخانة حتى يحافظ على وظيفته في الأوقاف. وبسبب ذلك التصرف كان المستشرقون يختلسون كتب المساجد، وكان ذلك يزداد يوما بعد يوم حتى عام ١٨٧٩. ولما علم ناظر ديوان الأوقاف "محمود سامي البارودي" أن كتب المساجد لم تؤخذ بكاملها إلى الكتبخانة الجديدة، أصدر أمراً بنقل كل ما بقي من الكتب في مساجد الأوقاف إلى الكتبخانة، وتسببت تلك الخطوة في خلو دواليب الكتب تماماً في المساجد.

ولقد تقرر جعل مقر الكتبخانة الجديدة بالطابق الأرضي بسراي الأمير "مصطفى فاضل باشا" شقيق الخديو "إسماعيل" بدرب الجماميز، وهو القصر الذي كان يشغله في ذلك الوقت "ديوان المدارس"، وجعل بجانبها مدرسة خاصة بها، سماها "دار العلوم" (كما سمي الحاكم دار كتب الفاطميين "دار العلم")، ورتب "علي باشا مبارك" للكتبخانة الجديدة ناظراً يدير شئونها وأميناً وكتاباً وعمالاً^(١٣١).

وبدأت الكتبخانة أول عهدها بثلاثين ألف مجلداً أغلبها من الكتب ومجاميع الخرائط والمخطوطات النادرة التي جمعت من الأوقاف والميري، وكذلك التي ضمت إليها من الكتبخانة القديمة، وكتبخانتي الأشغال والمدارس، وما جمع من المساجد والمدارس ودور العلم (فيما عدا ما وجد في الجامع الأزهر)^(١٣٢)؛ فضلاً عن مجموعات الكتب الأجنبية التي أهداها "حكّيان" والتي كانت تخص "الجمعية المصرية" The Egyptian Society التي ألفت في عام ١٨٣٦. كذلك أهدت مدرسة الصنائع مجموعة كتب طبع لها فهرس خاص في لندن سنة ١٨٥٨م باسم "فهرس كتبخانة مدرسة الصنائع" Catalogue of Workmen's Library، ويشتمل على ١٢٧٢ عنواناً^(١٣٣).

وبعد إنشاء الكتبخانة ببضع سنين (سنة ١٨٧٦) توفي "مصطفى فاضل باشا"، وكان مهتماً بالكتب حريصاً على اقتنائها، وعنده منها خزانة نفيسة من الكتب العربية وغيرها، فابتاعت الحكومة نخبة منها بنحو ١٣٠٠٠ جنيتها، وأهدتها للكتبخانة الجديدة، وفيها طائفة من أفخر الكتب من كل فن بلغت ٣٣٠٥ مجلداً، ونكر البعض أن حجم تلك المكتبة بلغ ٣٤٥٨ مجلداً. والجدول التالي يصنف مكتبة الأمير المهداة ويبين أعدادها حسب كل لغة:

العدد	لغة المجموعة
٢٣٣٢	كتب باللغة العربية
٦٤٧	كتب باللغة التركية
٣٢٦	كتب باللغة الفارسية
٣٣٠٥ (١٣٤)	المجموع

وبعد أن أتم "علي باشا مبارك" إنشاء الكتبخانة الخديوية، طلب من الخديو "إسماعيل" إحالة الكتبخانة على عهدة ديوان الأوقاف على أن تبقى تحت نظارة مدير المدارس، وذلك حتى لا تكون مجموعاتها من الكتب الموقوفة على نمة الأوقاف وحدها، بل جامعة لكل ما يدخل بها من سائر الكتبخانة القديمة وكتبخانتى الأشغال والمدارس وغيرها، مع ما يرد إليها تباعا من الكتب بأي نوع وأي لغة من أي جهة، وتكون جميعها تابعة لديوان الأوقاف وموقوفة من طرف الخديو على المنفعة العامة^(١٣٥).

وعلاوة على ذلك، فقد ضُمت إليها مجموعة من معدات التجارب العملية، تشبهاً بالجامعات الأوروبية "فتلبي احتياجات الأدياء والعلماء على السواء"^(١٣٦)، وأقيم معرض لتلك الآلات، وغيرها من أدوات العلوم الرياضية، لكي يتمكن عليها التلاميذ، حتى تكون معلوماتهم مبنية على المشاهدة والاختبار، ورصدت الحكومة لمشترى تلك الآلات نحو أربعة آلاف جنيه. كذلك ألحقت بالكتبخانة قاعة للمحاضرات العامة، لعمل الندوات العلمية والصالونات الثقافية المختلفة^(١٣٧).

وأخيراً أتيح الانتفاع بالكتبخانة لجمهور القراء في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠م، وتعد بذلك أول وأقدم مكتبة وطنية تنشأ في الشرق العربي. وبما أنها كانت تتبع ديوان الأوقاف، فقد أنعم الخديو "إسماعيل" عليها بعشرة آلاف فداناً للإنفاق من ريعها عليها^(١٣٨). ومنذ تاريخ الافتتاح، كان مديروها من الأوربيين، وخاصة الألمان، وهم على الترتيب (الدكتور "لام شتيرن"، الدكتور "و. شبيتا"، الدكتور "ك. فوليرز"^(١٣٩)، "شارل والتير"^(١٤٠)، والدكتور "ب. مورتيز")، وتميزت الإدارة الألمانية بدأبها على اقتناء الكتب النادرة من أوروبا والعالم، وتشجيع الإهداءات من كتب ومخطوطات وقطع نقدية نادرة.

وكانت الحكومة المصرية دائماً ما تحث الإدارة الألمانية على الحصول على الكتب العربية، وغيرها من الكتب والمخطوطات الشرقية، دون إغفال لمنشورات الغرب^(١٤١). وهكذا، استقرت منظومة العمل في الكتبخانة، وفي عام ١٨٨٦ أخذت إيداعات الكتب التي تُطبع في مصر تتظم بشكل جيد، وفتحت قنوات للتبادل بين الكتبخانة والجمعيات العلمية والمكتبات الأوروبية. وبمرور الزمن ضاق بدروم سراي "مصطفى فاضل" بدرب الجماميز السذي

كان يحفظ به الكتب والمخطوطات بما يحتويه، فتقرر في عام ١٨٨٩ نقل المخطوطات إلى سلاميك القصر، وهو المكان الذي كان يشغله ديوان المدارس^(١٤٢)

وقرر الخديو توفيق في ٣٠ أبريل ١٨٨٩ جعل الكتبخانة مؤسسة ثقافية مستقلة، لها صندوق يغطي معظم نفقاتها، مع الاهتمام بتوسعات المكتبة وإصلاحها، وإطلاق يد إدارتها لعمل ما تشاء في ظل أي ظروف^(١٤٣). وبالطبع كان شراء كل ما يلزم للكتبخانة من كتب هو الشغل الشاغل لإدارتها دائماً، فعملت على فتح الباب لشراء المكتبات الخاصة من ورثة الأشخاص المتوفين بعد خضوعها للفحص. وهناك عشرات الوثائق التي تدل على ذلك، وعلى سبيل المثال شراء الكتبخانة لمكتبات بعض الأشخاص، ومنهم الشيخ "عبد الرحمن مظهر" في عام ١٨٩١^(١٤٤)، ومحمد علي بك في عام ١٨٩٣^(١٤٥)

وفي بداية عام ١٨٩٥، أهدت مطبعة بولاق مكتبتها النادرة إلى الكتبخانة، وكان ذلك مما ميّز الكتبخانة الخديوية بما احتوته بعدها من نوازل وأمهات الكتب التي كانت تطبعها مطبعة بولاق منذ عام ١٨٤٤. ومع تزايد رصيد الكتبخانة ونمو مقتنياتها، أصدر الخديو "عباس حلمي الثاني" في عام ١٨٩٥ قراراً بعمل مبنى مستقل بذاته للكتبخانة، يليق بما تحتويه من ذخائر أدبية وعلمية. ولكن الروتين الحكومي أجّل المشروع حتى حركه مرة أخرى مدير الكتبخانة الألماني "مورتيي" ^(١٤٦) الذي تم تعيينه في عام ١٨٩٧، وكان يعمل قبل ذلك كاتباً بمدرسة اللغات الشرقية في برلين، وأستاذاً للغة العربية بها^(١٤٧).

لقد طالب "مورتيي" في تقريره الذي رفعه إلى نظارة المعارف في ٢٤ يوليو ١٨٩٧ بضرورة الإسراع في بناء محل جديد للدار، خاصة وأن المحل الموجود فيه الكتبخانة لا يمكن وقايته بأية طريقة من الحريق، كما أنه على سعته غير مناسب لوضع الكتبخانة، لأنه لم يبن لغرض عرض الكتب، كما أن دوره الأول رطب مما يسبب ضرراً بالغاً للكتب والمخطوطات. وفي عام ١٨٩٩، وضع الخديو "عباس حلمي الثاني" حجر الأساس للكتبخانة الخديوية ودار الآثار العربية في ميدان باب الخلق، وتقرر تخصيص الطابق الأرضي

لدار الآثار العربية، والطابق الأول وما فوقه للكتبخانة الخديوية^(١٤٨). ولم يكن المبنى الجديد مجرد مكتبة لقراءة الكتب وملقى للباحثين، بل كان يمثل مؤسسة علمية ثقافية لها دور فعال في النهضة الثقافية المصرية آنذاك.

ومنذ نشأتها في عام ١٨٧٠ وحتى عام ١٨٩٨ صدرت على نفقة الكتبخانة عشر مطبوعات، وردت أسماؤها بعد غلاف كتاب "التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية"، وهي:

- ١- فهرست مختصرة في عامي (١٨٧٢، ١٨٧٥) لأهم ما احتوته المكتبة من إيداعات، في جزئين.
- ٢- فهرست وافية للكتب العربية: تتكون من سبعة أجزاء في ثمان مجلدات، في أعوام (١٨٨٣ - ١٨٩١)، وأعيد طبع الجزء الأول في عام ١٨٩٣. وفي عام ١٨٨٩ طبعت فهرست وافية للكتب التركية والفارسية في مجلدين.
- ٣- مرشد لاودة المترجمين: في عام ١٨٨٩.
- ٤- فهرست الكتب الإفرنكية: الجزء الأول في سنة ١٨٩٢.
- ٥- الجزء الرابع والخامس من كتاب الانتصار لابن دقماق في وصف مصر، في مجلد واحد ١٨٩٣.
- ٦- بدائع الزهور لابن إياس، في ثلاثة مجلدات، سنة ١٨٩٤.
- ٧- فهرست الأعلام الواردة في كتاب الانتصار وكتاب بدائع الزهور في مجلدين، سنة ١٨٩٦.
- ٨- كتاب الآثار الفكرية، في سنة ١٨٩٧.
- ٩- كتاب "التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية" للشيخ "شرف الدين بن الجيعان"، سنة ١٨٩٨^(١٤٩).

وتعد المطبوعة العاشرة أهم ما نشرته الكتبخانة في عهدها الأول، وهي (فهارس النقود العربية)، والتي طبعت في لندن على نفقة الكتبخانة في عام ١٨٩٧، وقام بجمعها وتصنيفها "ستانلي لينبول"، الذي قدم لـ ٦٦٠ قطعة عملة، يرجع أقدمها إلى عام ٧٧٧ هـ (كان درهما باسم الخليفة "عبد الملك بن مروان" غير مسجل عليه مكان ضربه)^(١٥٠).

وهكذا، عملت "الكتبخانة الخديوية" في ظل العديد من الصعوبات، وسط شكاوى مستمرة نظراً لضيق المكان، وعدم وجود أموال كافية، وتحنت إدارتها الألمانية والمصرية على السواء، واجتازت كل الصعاب. ولم تتوقف الكتبخانة عن العمل الدعوب، حتى أصبحت تتناظر المكتبات الإنجليزية والأمريكية في تنظيمها، وعدد ما فيها من مخطوطات وكتب في شتى المجالات. وكان التفوق المصري في علم المكتبات في وقت لم تنشأ فيه مدارس أو أقسام لعلوم المكتبات، أو حتى دورات تدريبية في علم المكتبات أو حتى في الجامعة، بل كانت كلها قائمة على الجهد الذاتي والممارسة التي أعطت مع الوقت الخبرة الكافية لإدارتها^(١٥١).

وقبل ختام الحديث عن الكتبخانة الخديوية، يجب التنبيه إلى أن تلك الكتبخانة لم تكن الوحيدة في مصر آنذاك، فقد كانت هناك مكتبات خاصة، ومكتبات كانت تتبع المؤسسات المدنية والدينية، ولم تطلها يد الحكومة أثناء جمع الكتب للكتبخانة الخديوية. ومن أشهر تلك النماذج "مكتبة الجامع الأزهر"، والتي أنشأها الشيخ "حسونة النواوي" في عام ١٨٩٧، وتألفت مجموعات من الكتب المحفوظة بالجامع نفسه، بالإضافة إلى مكتبات المساجد الأخرى. وبلغ مجموع الكتب في مكتبة الجامع الأزهر عند إنشائها ٨ آلاف مجلداً. وقد ازدادت محتوياتها من خلال إهداء المجموعات الخاصة للأفراد مثل "مكتبة سليمان باشا أباطة"، الذي أهديت مكتبته بعد وفاته إلى الجامع الأزهر، فضمت إلى مكتبته^(١٥٢).

خامساً: الجمعية الجغرافية الخديوية:

مع بزوغ فجر النهضة الأوروبية الحديثة، وقيام حركة الكشف الجغرافية، بذلت محاولات أوروبية من قبل البرتغال بالنزول إلى الشريط الساحلي الذي يدور حول إفريقيا واكتشافه. وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وجدت محاولات أكثر جدية للتوغل في داخل إفريقيا؛ وعلى سبيل المثال رحلات "جيمس بروس" James Bruce الذي تقدم من مصوع على ساحل البحر الأحمر إلى داخل الحبشة حتى وصل إلى بحيرة تانا، وتابع السير في مجرى النيل الأزرق حتى التقائه بالنيل الأبيض

(١٧٧٠ - ١٧٧٢)، كذلك قام "منجو بارك" Mungo Park برحلتيه إلى نهر النيجر (١٨٠٥، ١٨٩٥). ومع أن تلك الرحلات الاستكشافية نجحت إلى حد كبير، إلا أن متابعة أي رحلة للوصول إلى منابع نهر النيل كان أمراً بعيداً عن متناول الجميع، ويرجع ذلك لاختلال الأمن وتعذر الانتقال والحروب الأهلية، ولذلك كان يستلزم كشف منابع النيل قيام حملات عسكرية قوية يصاحبها المستكشفون^(١٥٣).

وقد جعل ذلك حكام مصر في القرن التاسع عشر يفتنون إلى أهمية الجغرافيا، فلما عُهد إلى "محمد علي" أمر مصر عزم على تنفيذ مشروعات مهمين، أولهما: البحث عما بالبلاد من موارد الثروات. وثانيهما: توسيع حدوده وجعلها بعيدة الأطراف. ولما أمر "محمد علي" بإرسال جنوده لمحاربة الوهابيين سنة ١٨١١، تحت قيادة "طوسون باشا" أمر بأن ترسم خريطة مختصرة ببيان المواقع، بهدف إهداء الجنود بها في سيرهم وتحركاتهم الحربية. ومع طول العمليات الحربية عني الضباط المصريون والأجانب برسم الطرق والدروب التي يسلكها القائدان "طوسون باشا" و"إبراهيم باشا" بواسطة البوصلة، فعينوا المسافات وقدروها، وحددوا مواقع الجبال ومجاري المياه، وذكروا أمورا كثيرة فيما يتعلق بعلم الجغرافيا وطبوغرافية تلك البلاد، وقد يسرت تلك المعلومات للعلماء رسم الخرائط الحربية لمساعدة الجنوش.

وقد أشيع أن أهل جنوب مصر يمتلكون العديد من الثروات، كذلك الثروات الموجودة في البوادي التي يجهلها أهل مصر. وسرعان ما استعان "محمد علي" بعلماء أجانب في أعمال التنقيب، مثل "فريدريك كابو" في سنة ١٨١٦، و"فورني" سنة ١٨١٩، و"برتن" سنة ١٨٢١. وهما اللذان جابا مصر لاستكشافها لحساب الباشا، ورسم العديد من الخرائط للمواقع المصرية. وأرسل ابنه "إسماعيل" إلى السودان لفتحه واكتشافه حتى وصل إلى النيل الأبيض، وسرعان ما لحق به "إبراهيم باشا" في عام ١٨٢١ ليتقاسم معه اكتشاف بقية السودان ومنابع النيل^(١٥٤).

وأشار "رفاعة الطهطاوي" في كتابه "مناهج الألباب المصرية" إلى نشاط "محمد علي باشا" في مجال الاستكشافات الجغرافية، فقال: "واعتنى

أيضاً رحمه الله بالبحث عن استكشاف منبعه (يقصد نهر النيل) اقتداء بمشاهير ملوك مصر وملوك العجم وإسكندر والبطالسفة وقياصرة الروم وعقلاء خلفاء مصر ونبلأ سلاطينها وملوكها بعد الفتح، فأرسل في ظرف أربع سنوات ثلاث إرساليات متوالية، وكانت في سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) الإرسالية الثانية تحت رئاسة سليم بك قبودان ودرنو بك المهندس، وهي أنفع الإرساليات، فسارت من الخرطوم في النيل المسمى بالبحر الأبيض مسافة ٥٠٠ فرسخاً حتى وصلت إلى جزيرة جانكير، وعندها رمال وصخور متكاثرة، فالشلاات تمنع السير عن النيل منعاً كلياً فاقتصر القبودان المذكور على أخذ الاستعلامات اللازمة من أهالي تلك الجهة، ... (١٥٥)

وأصبحت أهمية الجغرافيا والمستغلون بها في مصر تتزايد يوماً بعد يوم، وفطن "محمد علي" لتلك الأهمية، فأمر في سنة ١٨٣٢ بتدريس الجغرافيا بمدرسة الألسن، وعهد بالقيام بهذا الدرس إلى "رافعة رافع الطهطاوي"، الذي كان قد فرغ من ترجمة كتاب (ملطبرون) الجغرافي إلى اللغة العربية.

وعلى أية حال، فإن حروب "محمد علي باشا" وغزواته في آسيا وإفريقيا وتوسعاته في الصحاري المصرية، جاءت على علم الجغرافيا الحديث بالعديد من الفوائد، بزيادة الحصول على معلومات وأخبار لم يكن للعلماء معرفة بها من قبل، كما يسرت أعمال العلماء العاملين تحت سلطانه معرفة تركيب الأراضي وتكوين طبقاتها في مصر أثناء البحث فيها على مواطن المعادن والثروات (١٥٦). ولا غرو أن تقدمت المصارف في عهده، وعادت العلوم إلى بهجتها الأولى، ولبي دعوته كثير من العلماء الأجانب البارعين في مجالات مختلفة ومنها علم الجغرافيا، فوضعوا قواعد العلوم الجيولوجية والفلك والإحصاء.

وقد توطدت أركان هذه العلوم في مصر ونالت التقدم بتشجيع الباشاء؛ حتى أن المؤسسات العلمية في العالم اهتمت بنشاطاته في مجال الجغرافيا، وعلى سبيل المثال، ألقت "الجمعية الجغرافية الملكية" في لندن الضوء كثيراً على نشاطه في مجال استكشاف أماكن وجود المعادن والأحجار الكريمة، وغير ذلك من الثروات (١٥٧).

وشهدت فترة حكم "عباس الأول" [١٨٤٨ - ١٨٥٤] عمل أول تقويم مصري (أي النتيجة السنوية) على يد "محمود باشا الفلكي". وفي سنة ١٨٥٠ ظهرت الخرائط الأولى التي رسمها "لينان"، والتي كان قد بدأ في رسمها منذ عام ١٨٤٠، والخاصة بالمياه والجزر المصرية وقرى الوجه البحري.

وفي عهد "سعيد باشا" [١٨٥٤ - ١٨٦٣] شغلت بال الجغرافيين فكرة لزوم الجزم بحقيقة منابع النيل، والوقوف على أسرار نهر النيل، فتقدم الكونت "ديسكيرك دولونور" إلى "سعيد باشا" وعرض عليه تقريراً يبين فيه كيف يكون حل هذه المسألة. ونال هذا التقرير استحسان الباشا، ولكن المشروع لم ينفذ على الرغم من أن "سعيد" أوقف عليه أكثر من مليون فرنك لإنجازه^(١٥٨).

* * *

ولقد فطنت أوروبا إلى أهمية الكيانات الجغرافية منذ عام ١٨٧٠، لاكتشاف أوروبا، وأمن الجميع بأن الجغرافيا علم احترافي يجب أن يبتعد عنه الهواة، وأنها تستحق أن يكون لها أكاديميات خاصة تهتم بها وتقوم برعاية الاستكشافات الجديدة، وبطبيعة الحال ازدهر نوع من الجغرافيا الاستعمارية في تلك الحقبة التاريخية. ومع زيادة عمليات الاستيطان في الغرب الأمريكي لاحت الأفكار الجغرافية، كذلك فعلت تجارة بريطانيا فيما وراء البحار، وتشكلت الأفكار الجغرافية حينما انتصرت ألمانيا على فرنسا^(١٥٩)، وظهور الوحدة الوطنية في عام ١٨٧١. في حين ظهرت أهمية الجغرافيا أثناء المناقشات التي دارت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في فرنسا حول قيمة المستعمرات والأمال في السعي بنشاط في مناطق جغرافية لها أهمية تاريخية.

ولكن بالرغم من ذلك لم تقتنع الجمعيات الجغرافية في فرنسا وألمانيا بأهمية عمل استكشافات جغرافية لتدعيم النشاط الاستعماري، مما جعل الدول الأوروبية تركز على المساعي السياسية لجلب مكاسب مباشرة لبلادهم.

وفي مصر أوضحت الحقائق الجغرافية أهمية وادي النيل، وخاصة بعد افتتاح قناة السويس. وبينما كانت الجمعيات الجغرافية الغربية بعيدة عن

مسرح الأحداث في مصر، أخذ بعض الأجانب مثل المستشرق والرحالة الجغرافي "جورج شوينفورت" George Schweinfurth في العمل جاهداً لتأسيس جمعية جغرافية مصرية. وتقدم باقتراح اقتنع به الخديو "إسماعيل"، الذي كان مؤمناً بأن مصر في حاجة إلى تكوين كيان أكاديمي جغرافي مصري، يضم بين جدرانه العلماء الأجانب والمصريين. الأمر الذي جعله يصدر أمره في ١٩ مايو سنة ١٨٧٥، بإنشاء الجمعية الجغرافية الخديوية. وأكد في أمره أن تكون القاهرة مقراً للجمعية، وأمر بمنح الجمعية إعانة سنوية قدرها ٤٠٠ جنيهًا مصرياً^(١٦٠).

وجاء في "الوقائع المصرية" أن (شركة الجغرافية الخديوية) تم افتتاحها في ٢ يونيو ١٨٧٥، بحضور كل من رئيسها "شوينفورت" و"حسين كامل باشا" وإسماعيل باشا صديق والجنرال الأمريكي "تشارلز أستون" و"أفلاطون باشا"، وقناصل كلا من النمسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وبلجيكا، وحضر أيضاً الافتتاح عالمي الآثار "مارييت بك" و"بروجش بك"، والكولونيل "لونج"، فضلاً عن عدد كبير من التجار والصيارفة. وبدأ الاحتفال بقراءة الأمر الخديوي بإنشاء (شركة الجغرافية الخديوية)، ثم تلاوة نظام الشركة الأساسي على الحاضرين، ثم خطبة طويلة عن علم الجغرافيا وأهمية دراسة الأماكن غير المكتشفة، وتاريخ الكشف الجغرافي في الأسرة العلوية، وأهمية إنشاء مثل تلك المحافل العلمية^(١٦١).

وحددت الجمعية أهدافها، التي تتلخص في دراسة العلوم الجغرافية بجميع فروعها، واستكشاف البلاد الإفريقية المجهولة بصورة علمية، وقرر الأمر العالي أن الجمعية يجب عليها نشر الخرائط ومحاضر الجلسات والأبحاث الأصلية ووصف الرحلات وملخصات الكتب ومكاتبات الجمعية وجميع الوثائق التي تتم عن تقدم العلوم الجغرافية، وجمع كل ذلك في مجلد موسمي يصدر عن الجمعية^(١٦٢)، وقد أطلق على هذا المجلد اسم "حولية الجمعية الجغرافية الخديوية" Bulletin de La Société Khédiviale de Géographie.

ولقد ساهم الخديو "إسماعيل" مساهمة فعالة في تأسيس مكتبة الجمعية، فأهدى إليها مجموعات "باريين" العلمية، التي هي عبارة عن ألف ومائتين من

المؤلفات، وتم تجهيز المكتبة كذلك بمجموعة نفيسة من الخرائط وصور الرحالة، وسمح الخديو بعقد جلسات الجمعية الأولى في أحد قصور الخديوية^(١٦٣).

ومن المعروف أنه حينما ظهرت الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود، كانت سياسة مصر قد حققت انتصارات جغرافية تكتب لها، فقد فرض "جوردون" سيادة مصر على المناطق الاستوائية، وكان "كاميرون" Cameron أول من يصل إلى وسط إفريقيا، وأبحر "ستانلي" Stanley حول بحيرة ألبرت، أما "برازا" Brazza فقد غرق في نهر الجابون^(١٦٤).

وللوصول إلى أهداف الجمعية تقرر أن تعقد جلسات لإلقاء المحاضرات، لتعريف العلماء بما تبذله من الجهد في استكشاف مجاهل إفريقيا. كما سعت إلى الارتباط بالجمعيات العلمية، وعلماء الجغرافيا والطبيعة من الرواد الإفريقيين. وساعدت على إرسال بعثات علمية لاكتشاف الأماكن المجهولة. وتدرّس كل ما يختص بمصر وملحقاتها من الشؤون الصناعية والتجارية^(١٦٥). وأصبحت الجمعية مكاناً لتجمع الرحالة والمستكشفين، كذلك كبار مسئولى الدولة والوزراء، فضلاً عن الأوروبيين المقيمين في مصر والمقربين من السلطة، وأختير مجلس الإدارة بالانتخاب من كل هؤلاء^(١٦٦).

وكان مجلس الإدارة الأول للجمعية يتألف من الدكتور "شوينفورت" رئيساً و"محمود باشا الفلكي" والجنرال "ستون باشا" و"كيلين"، والماركيز "كومبني" سكرتيراً عاماً، والمسيو "تيتو فيجاري" والمسيو "بونولا" سكرتيرين مساعدين، والمسيو "هيس" أميناً للصندوق، والمسيو "جويمين" أميناً للمكتبة والمحفوظات، وكل من: (أباته - بوردي - دوفين - دلشفالاري - دوريك - دودتهيل - فرنزيك - جلياردو - جاستيل بك - هيمان - هوجين - إسماعيل بك الفلكي - الدكتور ويل - روسي بك - ترافرس - فيداك) أعضاء للجنة المركزية. وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين للجمعية بمدينة القاهرة نحو ١٥٠ عضواً^(١٦٧). وانضم إليها نخبة من الرواد والجغرافيين مثل: "ستانلي" - برتون - ديليسيس - ألبرت بورجيز - ومختار بك، وغيرهم من الرحالة والهواة^(١٦٨). ومن الملاحظ أن اللجنة المركزية لم يكن

بها سوى مصري واحد فقط، وربما كان ذلك لاختيار أعضاء اللجنة من الخبراء البارزين في مجالهم.

وكانت الجمعية الجغرافية تدرس كافة جوانب الجغرافيا، وتلقي الضوء على البلدان الإفريقية غير المكتشفة. وبلغ عدد أعضائها ٣٠٠ عضواً في بداية فترات تأسيسها. وفي البداية كانت رسوم العضوية ٣٠٠ قرشاً ثم خفضت إلى ١٥٠ قرشاً سنوياً. وعقدت الاجتماعات بالقاهرة لأن أغلب الأعضاء كانوا من سكانها (١٤٤ عضواً)، وحصل ١٣٩ عضواً يسكنون الإسكندرية على تذاكر قطارات مجانية لحضور الاجتماعات^(١٦٩).

ولم تكن الجمعية تعلن افتتاح جلساتها حتى خطب ودها أشهر الجمعيات العلمية، وانهاالت عليها الهدايا من الكتب والخرائط من الجمعيات الجغرافية الأوروبية، فضلاً عن هدايا الأفراد، وفي طليعتهم إمبراطور ألمانيا. ولكن الجمعية أصيبت بعد زمن قصير بوفاة سكرتيرها ولم يعين غيره لفترة، وكذلك طلب رئيسها الإذن للراحة، فتوقف النشاط بعض الوقت^(١٧٠).

ولقد اهتمت الجمعية الجغرافية الخديوية بضم أعضاء يمثلون معظم مهن المجتمع، ويظهر من كشف الأعضاء الذي نشر في مجلة الجمعية في عام ١٨٨١، أن معظم المهن الاجتماعية اشتركت فيه، فقد اشترك في هذا العام ٢٨ عضواً من ذوي المناصب العليا في الدولة، و٢٤ من المناصب الصغرى (الموظفين)، وستة ممن تولوا رئاسة النظارة، وستة قناصل ودبلوماسيين، فضلاً عن ٢٣ من أرباب المهن الحرة، وثلاثة رحالة مستكشفين، كذلك انضم إلى الجمعية رجل دين واحد وأمير من الأسرة الحاكمة، وعدد ١٦ أكاديمياً في جامعات العالم ومدارسه العليا، وأخيراً ١٥ قائداً من قادة الجيش المصري من الأجانب والمصريين.

وإلى جانب هذا التنوع في مهن الأعضاء، كان التنوع أيضاً في جنسياتهم، ويظهر من خلال كشف الأعضاء لعام ١٨٨١ أيضاً، أن العديد من الجنسيات انضمت إلى الجمعية الجغرافية الخديوية، ويمكن حصرهم كالآتي: ٣٧ إيطاليا، ٢٥ مصرياً، ١٥ إنجليزياً، ٢٧ فرنسياً، و٦ من الولايات المتحدة الأمريكية، ٨ أعضاء من أستراليا، ٦ من اليونان، ٥ من ألمانيا، ٣ من بلجيكا، ٤ من سويسرا، ٢ من روسيا، و٢ من هولندا^(١٧١).

وبلغ عدد الجمعيات والأكاديميات العلمية التي ارتبطت بها الجمعية الجغرافية الخديوية بالمراسلات وتبادل المطبوعات حوالي ٩٣ جمعية. ولم يمتض على إنشاء الجمعية ثمان سنوات حتى أربى عدد المشتركين فيها على ألف مشترك. وبالنظر إلى قلة موارد الجمعية المالية لم تتمكن من إرسال بعثات علمية، ولكنها استفادت من المحاضرات التي كان يلقيها في قاعاتها الرحالة الأوروبيون والأمريكيون عند عودتهم من قلب إفريقيا مخترقين السودان^(١٧٢).

ولقد مرت الجمعية الجغرافية الخديوية بحالة من ارتباك الأحوال المالية بها، ومع اشتداد أزمتها قدم الجنرال "ستون باشا" يد المساعدة. ولم ينسها أيضاً الخديو "إسماعيل"، فدفع ديناً كان عليها لأحد أصحاب المطابع، ثم أنزلها في عقد جلساتها وفتح مكتبتها في سراي المحكمة المختلطة بالعتبة الخضراء. وفي عام ١٨٧٩ قدمت الجمعية طلباً إلى نظارة الداخلية، وطلبت فيه منحها إعانة مالية تقطع من الميزانية، وقد رفعت النظارة الأمر لرئاسة مجلس النظر لاتخاذ اللازم^(١٧٣).

وشمل الخديو "توفيق" الجمعية برعايته، وقام بتجديد انتخاب لجناتها الإدارية، واستعان برياض باشا على توطيد دعائهم المالية، وإيجاد موارد ثابتة لها، وتولى عقد جلساتها وإصدار نشراتها العلمية بانتظام. وقد تمكنت من انتداب أحد أعضائها لحضور المؤتمر الجغرافي الذي عقد في "فينسيا" سنة ١٨٨١.

وحينما بدأت الجمعية في ممارسة أعمالها على نطاق أوسع من ذي قبل، بدأت في التفكير بتأسيس مقر دائم لها، وأرسل رئيس الجمعية الجغرافية الخديوية في أكتوبر ١٨٨٥ إلى رئيس النظر، يطلب منه اعتماداً مالياً يبلغ ٣٠٠ جنيه مصرياً لتأسيس شقة مستأجرة يرى أنها تصلح مقراً للجمعية^(١٧٤). وأجاب مجلس النظر رئيس الجمعية بالموافقة، حتى تبدأ الجمعية في تأسيس مقر ثابت لها^(١٧٥). وعلى الرغم من تلك الموافقة إلا أن الجمعية ظلت في ضائقة مالية مثلما كانت في مراحلها الأولى، ونجد أن "أبابة باشا" نائب رئيس الجمعية كتب إلى رئيس النظر في عام ١٨٩١، يطلب منه تشجيع الجمعية مالياً لأن حالتها المادية أخذت في الارتباك، وطلب

منه زيادة الإعانة الحكومية التي لم تزد منذ عام ١٨٧٥ على ٤٠٠ جنيهًا، في الوقت الذي زادت فيه إعانات كافة الجمعيات الأخرى.

ونظراً لعدم ثبات أعضاء الجمعية فقد كانت الاشتراكات السنوية مضطربة، ولذلك فإن الجمعية كانت تحاول دائماً زيادة مواردها، إلا أن مصروفاتها دائماً كانت تتجاوز حجم مواردها، فطلب "أباتة باشا" المساعدة العاجلة للجمعية، بما يجعلها تستطيع القيام بأعمالها على الوجه الأكمل، وكان من ضمن اقتراحاته تنظيم دار للتحف الخاصة بالجمعية، واختيار مقر جيد يصلح للاجتماعات واستقبال الضيوف^(١٧٦).

ولقد تم تخصيص مكان الجمعية في الجنوب الغربي لنظارة الأشغال العمومية. إلا أن الجمعية أرسلت في ٦ يوليو ١٨٩١ إلى رئيس النظار مذكرة توضح فيها: "أن ذلك المحل المعد للجمعية غير كاف لوضع متحف الجمعية به، وأن حجم الهدايا التي تهدى للجمعية كبيراً، ولن يتسع المكان لها". والتمست الجمعية التصريح بإنشاء بعض ملحقات في مقرها تمكنها من التوسع، أو بتخصيص محل آخر للجمعية. واقترحت الجمعية استغلال مقر المتحف القديم في بولاق، لأنه من وجهة نظر مجلس إدارة الجمعية يفي بالغرض تماماً، لانتظام وضعه وترتيب قاعاته^(١٧٧).

وإزاء إلحاح الجمعية، قررت الحكومة المصرية عمل لجنة لتحديد طلبات الجمعية الجغرافية الخديوية بدقة، ومحاولة تنفيذها. وفي أغسطس ١٨٩١، توجهت اللجنة لمعاينة محل الجمعية الكائن في البناية القائمة على الناصية القبليّة من نظارة الأشغال العمومية، كما عاينت محل الأنتكخانة القديم في بولاق. وبناء على المعاينة كتب الكولونيل "دوس" تقريراً بنتيجة المعاينة، وقرر فيه أن المحل القديم لا يتسع للمجموعات المتحفية التي تمتلكها الجمعية، أما مقر المتحف القديم ببولاق فيمكن أن يُنظر له بعين الاعتبار، نظراً لحالته الجيدة وتاريخه الناجح في حفظ الآثار، وأنه يمكن اقتسامه مع إدارة البوليس التي طلبت تحويله إلى مخزن للملبوسات. ولكن في نفس التقرير، أفاد "دوس" أن المتحف القديم يصلح لخزن الحاصلات الزراعية، لأن الحكومة كانت قد انتوت إلغاء عوائد المرور من كوبري قصر النيل، وتوسيع نطاق السكك الحديدية، وقال إنه: "يُحتمل أن يكون

للمكان أهمية كبيرة لخزن الحبوب، وهكذا يستحيل الاعتماد عليه كمقر دائم للجمعية.

ورأى الكولونيل "توس" أنه من الأفضل إنشاء متحف جيولوجي مصري تحت إشراف الجمعية الجغرافية الخديوية، تودع فيه المجموعات التي في حوزتها، ويضاف عليها المجموعات الموجودة في مدرسة الطب بقصر العيني^(١٧٨). وبناء على قرار اللجنة قرر مجلس النظار في ٦ سبتمبر ١٨٩١، الموافقة على إنشاء محل مستقل للجمعية الجغرافية الخديوية، وتم تكليف نظارة الأشغال العمومية بمباشرة الأمر، ولكن النظارة لم تنفذ الأمر لسنوات، ففي ٢٨ أكتوبر ١٨٩٥ نجد أن الجمعية كانت تستعجل النظارة للقيام بتنفيذ أمر مجلس النظار، ولكن نظارة الأشغال كانت تماطل في تنفيذه دون إبداء أسباب واضحة^(١٧٩).

وأثناء مباحثات الجمعية مع الحكومة كانت مجموعات متحف الجمعية الإثنوجرافي تزداد يوما بعد يوم، وهو يعد المتحف الأول من نوعه في مصر (واستمر هذا الأفراد حتى تم إنشاء المتحف الزراعي بالقاهرة في عام ١٩٥٧). وتمثل مجموعات المتحف ثروة من المكتشفات ومئات الصور الفوتوغرافية التي صورت في إفريقيا والجزيرة العربية، خاصة مكة المكرمة، ونظم المتحف على اقتناء المجموعات النباتية والجيولوجية التي أهداها إليها المستكشفون، وضباط أركان الجيش المصري، كذلك مجموعات الأسلحة المحلية من ساحل الصومال وأوغندا^(١٨٠). كما جمعت الجمعية الجغرافية كل ما استطاعت من الأوراق والخرائط والآثار، التي يستبطن منها تاريخ الاكتشافات الحربية، منذ بدأت في عصر "محمد علي باشا"، وأعلنت الجمعية أن تلك الآثار عبارة عن ذخيرة للتاريخ وعدة للمعارف.

وكان للثورة العربية وتداعياتها تأثير كبير على الجمعية الجغرافية، لأن أكثر الأعضاء الأوروبيين هجروا مصر. ثم استعفى الجنرال "ستون" عائداً إلى بلاده، فخلفه في رئاسة الجمعية "إسماعيل بك أيوب" ناظر الداخلية وحاكم السودان السابق. وقد انتفعت الجمعية بمواهبه وخبراته لفترة طويلة. وفي تلك الفترة وجهت الجمعية التفاتها إلى ترقية درس الجغرافيا في المدارس المصرية، وأعدت ميداليات خاصة كانت تقمها إلى من يظهر

نبوغه وتفوقه من التلاميذ في هذا العلم، وطبعت عدة خرائط حائطية باللغة العربية. وعقدت جلسات عمومية أقيمت فيها محاضرات على الأهالي وتلاميذ المدارس لتعريفهم دخائل إفريقيا الوسطى^(١٨١).

* * *

لقد حققت الجمعية الجغرافية إنجازات على الصعيدين الوطني والدولي، ففي بداياتها الأولى شجعت الجمعية التوسع في إفريقيا، والتمست إضفاء الشرعية المصرية للتوسع في إفريقيا الغربية^(١٨٢).

ومن كبار الرحالة والعلماء الذين ألقوا محاضرات في الجمعية الجغرافية (ستانلي، بورتون، نورد نسكجولد، دليسبس، لونج، جوتكر، ماسون، ولسون، كامبوني، ويزمان، رولفس... وغيرهم). وكان المصريون الذين ألقوا خطبًا ومحاضرات في الجمعية أيام الخديو إسماعيل لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، ثم ازداد عددهم بانتشار التعليم في مصر، وإيفاد البعثات التعليمية، وتفرغ بعض الشباب المصري لدراسة بعض الموضوعات العلمية.

ومن أهم المحاضرات التي أقيمت في الجمعية الجغرافية من قبل العلماء والرحالة المصريين: محاضرات الأميرآلي "مختار باشا" عن مناطق "هرر" و"الصومال"، كذلك محاضرة بعنوان "رحلة في السودان المصري"، وأخرى عن "السنة الهجرية" و "تاريخ الجنرال ستون وأعماله، فضلاً عن محاضراته عن "المقاييس والموازين المصرية".

كذلك محاضرات اللواء "محمد صادق باشا" عن رحلته إلى المدينة المنورة، أيضاً رحلته إلى مكة المكرمة. وكانت سلسلة محاضرات "محمود باشا الفلكي" في "ضرورة إنشاء مرصد في مصر"، و"استخدام أعالي النيل لزيادة الفيضان"، كذلك دراسته الرائعة عن "تقدم دراسة الجغرافيا في مصر". أما القائم مقام "عبد الله بك" فقد قدم محاضرة عن "زراعة البن وتجارته في هرر". وألقى "أحمد شفيق باشا" محاضرة بعنوان "الرق في الأمم"، و"أنطون بك يوسف لطفي" ومحاضراته "إنشاء سكة حديد بين مصر وسوريا" التي ألقاها في مارس سنة ١٨٩١^(١٨٣).

ويذكر "بنولا" أن الجمعية كانت سندا قويا للمشتغلين بالآثار المصرية، كما استغلت الحرية التي تمتع بها الأثريون في أبحاثهم في الوقوف على تحقيقات تتعلق بعلم الجغرافيا القديمة. بالإضافة إلى الاستفادة من الرحلات الاستكشافية في الصحراء الشرقية، والأبحاث السابقة أثناء الاشتغال بحفر قناة السويس، والأبحاث الخاصة بالإسكندرية القديمة وفروع النيل. وتكفل افتتاح دار التحف المصرية ودار حفظ الآثار العربية بتوفير المصادر لكل من يشغل بالجغرافيا والتاريخ^(١٨٤).

على أية حال، فإن أهداف الجمعية الجغرافية اصطدمت بتدهور أحوالها المالية، بالإضافة إلى تدهور الحالة السياسية في البلاد. وعلى الرغم من ذلك فإن النجاحات الكشفية التي حققها الأجانب على أرض إفريقيا كانت عن طريق مصر، ومن أبرزها: فرض "جوردون" Gordon للحكم المصري على المناطق الاستوائية، ونجاح مهمة "كاميرون" Cameron في وسط إفريقيا، ودوران "ستانلي" Stanley حول بحيرة ألبرت، ووصول "برازا" Brazza إلى الجابون.

وكان من المفترض أن يحل نشاط الجمعية الجغرافية الخديوية محل أنشطة الجمعيات الجغرافية الأجنبية العاملة في إفريقيا آنذاك. وأن تقوم الجمعية الجغرافية الخديوية بالدور الأكبر للكشف عن المناطق المجهولة بالقارة، إلا أن دورها أصبح مقتصرًا على تكوين ونشر نتائج الاكتشافات أيا كان فاعلها. وصرح "شوينفورت" بذلك قائلا: "إن القارة الأوروبية جميعها تترك أن مصر تتقدم إلى الأمام في جميع الاتجاهات، وخاصة نحو دواخل إفريقيا، وأن العديد من الحملات التي جابت القارة لتستكشف كل بقعة غامضة فيها، تجعلنا نقر بأنه بات علينا أن ننشر نتائج تلك الرحلات بسرعة وبدقة، حتى لا نواجه بلوم الأوساط العلمية الدولية".

وعلى الرغم من محاولة الخديو "إسماعيل" لتكوين إمبراطورية إفريقية، وتهيئة البلاد لمشروع نهضوي ضخم، استكمالاً لمشروعات "محمد علي باشا"، الأمر الذي ساهم في صعود طبقة من المتقنين أثرت كثيرا في تاريخ مصر بعد ذلك. وكان كل ذلك يمكنه أن يعلو بنشاط الجمعية الجغرافية، إلا أن دخول البلاد في خضم أحداث متتابعة أدت إلى هدم كيان

مشروع النهضة، بدأت برقابة الأجانب على خزينة الدولة وانتهت بالاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢^(١٨٥).

وكان "أبائتة باشا" يحاول دائما إلقاء الضوء على الاستكشافات الإفريقية، وكذلك بعثات الاستكشاف الداخلي في مصر، فأخذ يسجل كل ما قام به "إسماعيل" في إفريقيا ومصر^(١٨٦). وفي عام ١٨٩٤ حينما تولى "ريجنالد وينجت" نيابة رئاسة الجمعية، بدأ في التخفيف من اهتمام الجمعية بحركة الكشف في القارة، ويبدو أن ذلك كان لأسباب سياسية، خاصة بعد إعادة فتح السودان في عام ١٨٩٨. ولذلك يلاحظ المتابع للأبحاث التي أخذت الكشوف في إفريقيا موضوعا لها في مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية تناقصها منذ عام ١٨٨٨ وحتى عام ١٨٩٣، يجد أنها بلغت ٣٤% من المادة المنشورة في مجلدات تلك السنوات. ومع سياسة "وينجت" قلت النسبة كثيرا، حتى وصلت إلى ٢٢% في الأعوام (١٩٠٢ - ١٩٠٨)^(١٨٧). ويبدو أن سياسة الاحتلال آنذاك كانت تريد الهيمنة على نشاطات الجمعية وتقويضها، وعرقلة أي جهود كشفية في إفريقيا لختم أهدافها في القارة.

* * *

وهكذا، اهتمت مصر بالعلم والثقافة عن طريق الاهتمام بالمؤسسات الثقافية والعلمية ورعايتها، مما شجع تلك المؤسسات على تطوير نشاطاتها المختلفة باستمرار حتى وصلت إلى صورة مناسبة وضعت مصر في مكانة علمية واضحة على الرغم من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي كانت تعانيها، إلا أن البيئة المصرية بشكل عام كانت دائما في موضع الاهتمام والدراسة، وكانت تفرز إبداعات ثقافية متميزة، فعمل المجمع العلمي المصري على تطوير الأبحاث في مصر، وكانت الرصدخانة من أعظم مراكز الأبحاث في الشرق، وعملت الجمعية الجغرافية على استكشاف المجال الحيوي المصري، وتشارك العالم في استكشاف الأرض، وأصبحت الأوبرا الخديوية صورة مصر الحديثة التي يراها الأوروبيون، ونقلت الكتب خزانة نتاج كل تلك الجهود في إصدارات تلعب الدور المهم في إثراء ثقافة المصريين.

هوامش الفصل الأول

- (١) أحمد زكريا الشلق، الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسي وإشكالية تحديث مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٠٢.
- (٢) Burleigh, N., *Napoleon's Scientists and the Unveiling of Egypt*, New York 2007, P. VIII.
- (٣) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٥٤.
- (٤) لويس شيخو، كتاب الذهب، أو القرن المنوي للجمعية العلمية المصرية (مجلة المشرق، السنة ٣، العدد ٥، بيروت، ١ آذار ١٩٠٠)، ص ١٩٦.
- (٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٤٤ جورجي زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج٤، ط٤، دار الهلال، القاهرة (د.ت)، ص ٧٨.
- (٦) محضر الجلسة الأولى للمجمع العلمي المصري، برئاسة كوينج بك، انظر: "Séance du 6 Mai 1859", Bulletin de L' institut Egyptien, No.1, (Alexandrie, Année 1859), Pp. 13- 22.
- (٧) "Liste des Membres de L' Institut Égyptien", Bulletin de L' institut Egyptien, No. 3, (Année 1860), Pp. 5- 11.
- (٨) محضر الجلسة الثانية للمجمع العلمي المصري، برئاسة هـ. ثوربورن، انظر: "Séance du 20 Mai 1859", Bulletin, No.1, Année 1859, Pp. 25- 27.
- (٩) دونالد مالكونم ريد، فراعنة من؟، ترجمة: رموف عباس حامد، المشروع القومي للترجمة، (رقم ٧٠٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٧٩.
- (١٠) السنان سيمونية: اتجاه فكري ظهر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان يستهدف جعل السيلسة علما وضعيا، وإنشاء علم للأخلاق يقوم على الملاحظة والتعلل. وكانت السياسة في نظرهم هي 'علم الإنتاج' والصناعة بالنسبة إليهم هي حجر الزلوية في سعادة الإنسانية، ورأى السنان سيمونيين أن العمل هو الوسيلة الوحيدة للتحرر والاستقلال الذاتي، انظر: محمد طلعت عيسى، أتباع سنان سيمون، فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقاتها في مصر، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٧، ص ١٢.
- (١١) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر والجمعيات العلمية، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٣٦.
- (١٢) دونالد مالكونم ريد، فراعنة من، ص ١٧٧، ١٧٨، والاستزادة: نبيل عيد الحميد سيد، الأجناب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف جمال زكريا قاسم، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦.

- (١٣) لويس شيفو، كتاب الذهب، مجلة المشرق، ص ١٩٥.
- (١٤) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٧، ١٧٨.
- (١٥) محمود نجيب أبو الليل، الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، ط١، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٤٠.
- (١٦) Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 6.
- (١٧) Riley, A., "Some Remarkable discoveries regarding a common Household insect", Science, Vol. 36, No. 938, (Dec. 20, 1912), P. 866.
- (١٨) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٨.
- (١٩) Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 8.
- (٢٠) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٩.
- (٢١) Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 9.
- (٢٢) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٨٠.
- (٢٣) Bulletin, No. 1, Année 1859, Pp.10, 11.
- (٢٤) محضر الجلسة الثالثة للمجمع العلمي المصري، برناسة "لوجست مارييت"، انظر:
Séance du 5 Juin 1859, Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 29.
- (٢٥) لينان دي بلفون [١٧٩٩ - ١٨٨٣]: من أهم الشخصيات الفرنسية التي اعتمد عليها محمد علي باشا في مشروعاته الزراعية، كان باثمه هندسا للوجه القبلي، وهو الذي اقترح على الباشا إقامة قنطرتين على مدخل فرعي رشيد ودمياط، تقفلان وتفتحان عند الحاجة، فيما يعرف حاليا بالقناطر الخيرية، وحينما اقتلع الباشا بمشروعه عينه مديرا لأعمال القناطر، ثم كبرا لمهندسي مصر في الفترة من (١٨٣١ - ١٨٦٩)، وبعد ذلك أصبح كبير مهندسي قناة السويس؛ انظر:
- Kruz, M., "Linant de Bellefonds: Travels in Egypt, Sudan and Patraea 1818- 1828", In: Travellers in Egypt, Edited By: Paul Starkey, New York 2001, Pp. 61- 69.
- (٢٦) Séance du 5 Juin 1859, Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 29.
- (٢٧) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٨١.
- (٢٨) كان "محمود الفلكي" مهتما بعمل بحوث تاريخية تتعلق بعلم الفلك مستعينا بالآثار التاريخية، ومتبعيا لكل ما هو حديث من الاكتشافات الأثرية، ومن المعروف أنه عاد من فرنسا في عام ١٨٥٩، وهو نفس العام الذي تأسس فيه المجمع العلمي، وكانت دراساته العلمية منشورة بالفرنسية في العديد من الدوريات العلمية الأوروبية آنذاك، وكان من بينها أبحاثه عن التقويم عند العرب المسلمين، والموازين والمكاييل في مصر الإسلامية،

- وحفائر وخريطة الإسكندرية القديمة، وكذلك بحثه عن الجنول الزمني للهرم وعلاقته بالشعري اليمانية؛ انظر: دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ص ١٨١.
- (٢٩) محضر جلسة ١٥ يوليو ١٨٥٩ للمجمع العلمي المصري، برئاسة م. هـ. ثوربورن، انظر: Séance du 15 Juillet 1859, Bulletin, No. 1, Année 1859, P. 50- 52.
- (30) McCarthy, J. A., "Nineteenth-Century Egyptian Population", Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 3, (Oct. 1976), P. 9.
- (31) Schnepf, B., "Consideration sur le mouvement de la Population en Egypte", L' Institut Egyptien, Mémoires, I, (Caire: 1862), Pp.531, F.
- (32) McCarthy, J. A., "Nineteenth-Century Egyptian Population", P. 24.
- (33) Kreiser, K., "Public Monuments in Turkey and Egypt, 1840 - 1916", Muqarnas, Vol. 14, 1997, P. 108.
- (34) "Exchanges and presentations made by The American Philosophical Society 1890", Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 27, No. 131, (November 21, 1889), P. 208.
- (35) لويس شيخو، كتاب الذهب، ص ١٩٨، ١٩٩.
- (36) عبد الرحمن زكي، دور التحف، ص ١٣٥؛ لويس شيخو، كتاب الذهب، ص ١٩٦.
- (37) شارع القصر العيني حالياً في مواجهة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- (38) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ص ١٨٠.
- (39) لويس شيخو، كتاب الذهب، ص ١٩٦.
- (40) عن هذا الكتاب، انظر: لويس شيخو، كتاب الذهب، ص ١٩٣ - ٢٠١ أيضاً:
- Le Livre d'Or de l'Institut Égyptien publié à l'occasion du centenaire de la fondation de l'Institut d'Egypte, Le Mans 1899.
- ولم يستطع الباحث الحصول على نسخة من الكتاب، فاعتمد على تلك الأجزاء التي ترجمها "لويس شيخو" في مجلة المشرق عام ١٩٠٠.
- (41) مع بداية القرن العشرين عمل المجمع العلمي على تحقيق هدفين أساسيين، وهما: ١- العمل على تقدم مصر العلمي ونشر العلم والمعرفة في مصر. ٢- بحث ودراسة ونشر أحداث مصر التاريخية ومراقبتها الصناعية. وكان للمجمع المصري أربع أقسام: الرياضيات، والفيزياء، والاقتصاد السياسي، والأدب والفنون الجميلة. وتقرر في سنة ١٩١٨ عمل بعض التعديلات، فأصبحت أقسام المجمع هي: الآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار، والعلوم الفلسفية والسياسة، والفيزياء والرياضيات، والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي. وانضم للمجمع نخبة من علماء ومتقني مصر من أمثال: المستدير أحمد لطفي السيد، عميد الأدب طه حسين، المؤرخ محمد شفيق غربال، العالم

مصطفى مشرفة، الأثري سامي جيرة، والأديب فلوق جويده، والعالم الجغرافي محمد عبد الرحمن الشرطوي، وغيرهم، واستمر المجمع في عقد سيمينار شهري يناقش أحدث الموضوعات العلمية، إلا أنه دائماً ما يعاني من قلة الاهتمام نظراً لوجوده في بيئة لا تساعد على تشجيع العلوم ودعم التطور العلمي. ويوجد في المجمع مكتبة تضم أكثر من أربعين ألف كتاب في مختلف المجالات؛ انظر:

Dominique Raizon, "Bonaparte doté l'Egypte d'une académie savante", In: [http:// www. rfi. fr/ sciencefr/ articles/ 104/ article_71100. asp](http://www.rfi.fr/sciencefr/articles/104/article_71100.asp), 02/ October/ 2008.

(٤٢) يسمى الآن "المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيائية". وقد تأخر الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشائه حتى شهر مارس ٢٠٠٣، بعد أن مرّ على إنشائه ١٣٥ عاماً، والمرصد ينافس بالفعل أعظم مرصد العالم في هذا المجال.

(٤٣) اختلف "أمين سامي" مع "طوسون" حينما ذكر وجهة بعثة عام ١٨٢٥ إلى فرنسا، وليس كما ذكر "طوسون"، حينما ذكر أن وجهة البعثة إلى إنجلترا؛ انظر: عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية ١٩٣٤، ص ١٠٤، ١٠٥، أيضاً: أمين سامي، تقويم النيل، ج ٢، ط ٣، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٥٩٨.

(٤٤) نبذة تاريخية عن الهيئة العامة للأرصاد الجوية، انظر: موقع الهيئة على الإنترنت:

[http:// www. nwp. gov. eg/ a/ modules/ content/ index. php? id=26](http://www.nwp.gov.eg/a/modules/content/index.php?id=26)

(٤٥) أمر الجنب العالي بخصوص إنشاء رصدخانه في بولاق (ديوان الخديوي، كرد أرشيفي 0004-003647، ٢٠ شوال ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م).

(٤٦) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا خلاصة الأعمال الجغرافية التي أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية، ترجمة: أحمد زكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، ص ٢٨.

(٤٧) عمر طوسون، البعثات العلمية، ص ٤٥٤؛ صبري أحمد العدل، كشافة الرصدخانه وتطورها في مصر الحديثة، مجلة مصر الحديثة، عدد ٤، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٢٨٥.

(٤٨) عمر طوسون، البعثات العلمية، ص ٤٥١.

(٤٩) مجلة الضياء، ترجمة إسماعيل باشا الفلكي، ص ٤، ج ٨، ٣١ ديسمبر ١٩٠١، ص ٢٤٤.

(٥٠) يعتقد الباحث أن اختيار "كوم الناضورة" لهذه المهمة، كان بسبب ارتفاع تلك المنطقة، كانت تل مرتفعة، كان يقوم الجنود فيها بدور حرس الحدود حتى وقت قريب، لرصد أي تحركات غير معتادة في البحر، ويبدو أن الاسم قد جاء من "الناضورية" أي المراقبين وبالطبع تكون مثل تلك المنطقة المرتفعة ملائمة للرصد أكثر من غيرها، ويحتل موقعها

حاليا شارع الجزائر شرقا وشارع بحري بك جنوبا وشارع الباب الأخضر غربا وشارع حمام الورشة شمالا.

(٥١) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١٤٢.

(٥٢) فريدريك ينولا، مصر والجغرافيا، ص ٧٦.

(٥٣) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٤، ص ٩٢٥، صبري أحمد العدل، نشأة للرصدخانه وتطورها، ص ٢٨٧.

(٥٤) "New Arrangement for the coming transit of Venus", New York Times, Jul. 4, 1873, P. 2.

(٥٥) Ommanney, E., "Report on Observations of the transit of Venus made at Luxor, Upper Egypt 9th. December, 1874", Proceeding of the Royal Society of London, Vol. 23, (1874 - 1875), P. 314, 316.

(٥٦) طلب السردارية تبعية الرصد خانه للحربية ونقل ميزانيتها إلى ميزانية الحربية ١٨٨٥ (وثائق مجلس الوزراء، مجموعة أمن عام، كود أرشيفي 0075-014381، ١٠ ديسمبر ١٨٨٥).

(٥٧) إجراء ترميمات لازمة لمحل الرصد خانه للخديوية بالعباسية (وثائق ديوان الأشغال العمومية، كود أرشيفي 4003-017833، ١٠ ديسمبر ١٨٨٥).

(٥٨) مجلة المقتطف، المرصد المصري، مجلد ٢٢، أكتوبر ١٨٩٨، ص ٧٩٩.

(٥٩) مكاتبة من جنرال الجيش المصري إلى مدير مصالح الصحة بشأن إقامة مرابض عامة بجهة العادلي بالعباسية (وثائق ديوان الأشغال العمومية، أمن عام، كود أرشيفي 4003-014431-0025، ٢٧ فبراير ١٨٩٠).

(٦٠) مكاتبة من نظارة المعارف العمومية بشأن نقل تبعية الرصدخانه الخديوية إلى إدارة عموم المساحة (وثائق مجلس الوزراء، أمن عام، كود أرشيفي 0075-017242، ٥ فبراير ١٨٩٩).

(٦١) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١٤٢.

(٦٢) تقرر في عام ١٩١٤، نقل إدارة الأرصاد الجوية لأحدى مصالح وزارة الأشغال العمومية، وهي مصلحة الطبيعيات التي تعرف حاليا باسم "تفتيش عام ضبط النيل"، ولما اشتعلت الحرب العالمية في نفس العام ظهرت الحاجة لمزيد من محطات الرصد الجوي فأنشئت رقعة شبكات هذه المحطات في كل من مصر والسودان وفلسطين وقبرص وتطورت عمليات الرصد الجوي بها تطورا ملحوظا، وأصبحت تقوم بأبحاث جوية تخدم النواحي العسكرية، وتولي قيادة تلك الأبحاث رجال سلاح الطيران الحربي، وفي منتصف عام ١٩٣٤ أنشأ قسم الطيران المدني التابع في ذلك الوقت لوزارة المواصلات وإدارة الأرصاد الجوية بغرض تأمين سلامة الطيران التجاري. وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٧ تم ادماج كل إدارات الأرصاد الجوية في مصر في جهاز إداري واحد تحت اسم (مصلحة الأرصاد

الجوية). ولقد تقلت كثيرا بين الهيئات والوزارات حتى أصبحت هيئة مستقلة منذ عام ١٩٧١، تحت اسم (الهيئة العامة للأرصاد الجوية)، والتي ألحقت فيما بعد بوزارة النقل والمواصلات، واستمر ذلك حتى الوقت الراهن (سنة ٢٠١١)؛ انظر: محمد سويلم، "الهيئة العامة للأرصاد الجوية ١٧٦ عاما من التطور"، في:

<http://3lom-mans.montadalhilal.com/t863-topic>

- (63) **Ádám Mestyan**, *The Cairo Opera House: A Case Study in Political Aesthetics in 1869*, Graduate Conferences in European History (GRACEH), Saturday 19 May, Central European University, (Budapest: 18- 20 May 2007), P. 3.

- (64) **Krehbiel, H.E.**, *A Book of Operas, their Histories, their Plots, and their Music*, New York 1917, P. 178.

(٦٥) راجع الكثير عن إنجازات "الخديو إسماعيل" في: محمد صبري (السوريوني)، نشأة الروح القومية المصرية ١٨٣٦ - ١٨٨٢، ترجمة: ناجي رمضان عطية، ط١، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٢٣ - ١٥٦.

(٦٦) راجع بحث "كريستين باليني" ضمن برنامج أغاخان للهندسة المعمارية الإسلامية الذي نشره معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، انظر:

Pallini, C., *"Italian Architects and Modern Egypt"*, In: *Studies on Architecture, History and Culture*. (Aga Khan Program for Islamic Architecture at the Massachusetts Institute of Technology, Cambridge 2006), P. 8, 9.

(٦٧) "الباروك" Baroque: هي الفترة الممتدة من سنة ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠م في تاريخ أوروبا، و"باروك" هو اصطلاح مستعمل في فن العمارة، معناه (شكل غريب شيز متناقض)، ويظهر هذا الفن في روما في لولخر القرن السادس عشر الميلادي، ويتميز هذا الأسلوب بالضخامة. وفي القرن الثامن عشر تطور الفن الباروكي إلى أسلوب أكثر سلاسة وخصوصية ويسمى فن (الروكوكو Rococo)؛ للاستزادة عن عصر الباروك والروكوكو، انظر:

Heinrich, W., *Renaissance and Baroque*, Cornell Univ. Press, Ithaca 1966.

(٦٨) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، ط٢، مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٥٤.

- (69) **Humbert, J.**, *"À propos de l'égyptomanie dans l'œuvre de Verdi: Attribution à Auguste Mariette d'un scénario anonyme de l'opéra Aida"*, *Revue de Musicologie*, T. 62e, No. 2, 1976, Pp. 229 – 231.

(70) Krehbiel, H. E., *A Book of Operas*, Pp. 179, 180.

(٧١) ريجولييتو "Rigoletto": هي أول عرض أوبرا من ثلاثة فصول قام بتأليف موسيقاها الإيطالي "فيردي"، وصاغها شعراً "فرانشيسكو ماريا بياف"، وهي مأخوذة عن مسرحية للكاتب الفرنسي "فيكتور هوجو" بعنوان "الملك يمرح". وعرضت لأول مرة في ١١ مارس ١٨٥١ في البندقية؛ للاستزادة:

"Rigoletto", In: [http:// en.wikipedia. org/wiki/Rigoletto#cite_ref-0](http://en.wikipedia.org/wiki/Rigoletto#cite_ref-0)

(٧٢) عهد المعطي شعراوي، المسرح المصري المعاصر أصله وبداياته، الألف كتاب الثاني، رقم ٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٦٧؛ فكري بطرس، أعلام الموسيقى والغناء العربي ١٨٦٧ - ١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٢.

(٧٣) لمزيد من المعلومات عن ظروف عرض أوبرا "ريجولييتو" في مصر، راجع:

Budden, J., *The Operas of Verdi: From Oberto to Rigoletto*, Vol. 1, Oxford University Press, Oxford 1992, P. 476.

(٧٤) قيل أن عدد المدعوين في حفل افتتاح قناة السويس قد بلغ ستة آلاف مدعو، وأن مصر تكفلت بنفقات سفرهم وإقامتهم؛ انظر: مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج ١، ط ٢، سلسلة ذاكرة الكتبة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٣٧٤، ٣٧٥.

(75) Krehbiel, H. E., *A Book of Operas*, P. 180.

(٧٦) الحرب للفرنسية/ البروسية: هي الحرب التي نشبت من ١٩ يوليو ١٨٧٠، وحتى ١٠ مايو ١٨٧١، وكانت كفة الحرب راحة للجانب البروسي، بسبب تضيق الاتحاد الألماني لبروسيا، وتعد تلك الحرب هي السبب في توحيد ألمانيا تحت قيادة "فيلهلم الأول"، وكان من نتائجها سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية ونبليون الثالث، وكجزء من التسوية أصبحت كل من الإلزام والورين من نصيب ألمانيا، والذان استمرا تحت السيطرة الألمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى واستعادة فرنسا لهما بتوقيع معاهدة "فرساي"؛ للاستزادة عن تلك الحرب، انظر: نور الدين حاطوم، حركة القومية الألمانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٣٦ - ٢٤٠؛ أيضاً:

Michael, H., *The Franco-Prussian War: The German Invasion of France 1870-1871*, New York 2001.

(77) Krehbiel, H. E., *A Book of Operas*, P. 180.

(٧٨) مارتن برنال، أثينا السوداء - الجنور الأفرو آسيوية للحضارة الكلاسيكية، ترجمة: نخبة من العلماء، المشروع القومي للترجمة، ج ١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٢٢.

- (٧٩) محمد الفيل، رؤية وبيان حالة المسرح العربي، ج١، التأسيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٧٨، ٧٩.
- (٨٠) أمين سامي، تقرير النيل، ج٥، ص ١١٥٨، ١١٧٣.
- (٨١) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٥٩.
- (٨٢) محمد الفيل، رؤية وبيان حالة المسرح العربي، ص ٧٨، ٧٩.
- (٨٣) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٥٩.
- (٨٤) بخصوص تشغيل تياترو الأوبرا للموسم المسرحي لسنة ١٨٨٠ - ١٨٨١ (وثائق ديوان المالية، كود أرشيفي 074431-3003، ١٣ أبريل ١٨٩٧)؛ أيضاً: سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٥٩.
- (٨٥) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٦١.
- (٨٦) مذكرة من ناظر الأشغال إلى مجلس النظار بخصوص مسألة التزام تشغيل تياترو الأوبرا لسنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-0033145-003، ٢٥ فبراير ١٨٨٢).
- (٨٧) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٦٢.
- (٨٨) إفاضة وردة من مسيو "بارافى" إلى نظارة الأشغال بخصوص إدارة الأوبرا الخديوية (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-059251، ١٢ فبراير ١٨٨٢).
- (٨٩) محضر جلسة رئاسة مجلس النظار بشأن حق استغلال الأوبرا الخديوية (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-033148، ٢ مارس ١٨٨٢).
- (٩٠) مذكرة بشأن الموافقة على طلب مسيو "بارافى" بخصوص إدارة الأوبرا (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-059251-003، ٨ مارس ١٨٨٢).
- (٩١) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٦٢.
- (٩٢) من ناظر الأشغال العمومية إلى مجلس النظار، بشأن التصريح لعبده الحامولي ولحمد أبو خليل القباني باستعمال تياترو الأوبرا مجاناً لتشخيص رواية عربية (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-033151-0004، ٢٤ ديسمبر ١٨٨٤).
- (٩٣) مكتابة إلى ناظر المالية بشأن التماس عبده الحامولي إعفائه من نفقة الغاز أثناء مدة تشخيص الرواية بالأوبرا (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-033151-0003، ٢٤ ديسمبر ١٨٨٤).
- (٩٤) مذكرة من نظارة الأشغال إلى رئاسة مجلس النظار بشأن طلب مسيو سانتيني لاستغلال تياترو الأوبرا بالمجان (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-033153-0002، ٢٤ سبتمبر ١٨٨٥).

(٩٥) مذكرة بخصوص العقد المبرم بين ناظر الأشغال والمسير "بولي" لاستغلال مسرح الأوبرا بالمجان (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0001-033154-0075، ٢ يونيو ١٨٨٦)؛ أيضاً: مكاتبة من "سانتي بولي" إلى رئيس النظار عن الموسم المسرحي لعام ١٨٨٦، تفيد بمقدار الدخل والمنصرف وعند الحاضرين للأعمال المسرحية (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0003-033154-0075، ٩ ديسمبر ١٨٨٦).

(٩٦) أوراق تشغيل الأوبرا عن موسم ١٨٨٧ (وثائق ديوان الأشغال، كود أرشيفي 4003-021262، ١٨٨٧/١٨٨٨)؛ أيضاً: نفس المحفظة الأرشيفية، كود أرشيفي 4003-021262.

(٩٧) مذكرة بخصوص مد المسرح الخديو بثلاثين ممثلاً تركيا (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-033169، ٢٢ أبريل ١٨٨٨).

(٩٨) مذكرة بشأن طلب إعانة مالية من الخوالة "سليمان حداد" (وثائق ديوان الأشغال، كود أرشيفي 4003-016320، ٦ أغسطس ١٨٩٤).

(٩٩) طلب جمعية النقاشين من نظارة الأشغال بشأن السماح بعرض مصوغاتها في تياترو الأوبرا (وثائق ديوان الأشغال، كود أرشيفي 4003-037220، ١٤ ديسمبر ١٨٩١).

(١٠٠) للتماس مقدم إلى نظارة المعارف بشأن إلقاء خطبة في الأوبرا الخديوية (وثائق ديوان الخديو، كود أرشيفي 0004-002373-0032، ٢١ أبريل ١٨٩٦).

(١٠١) مذكرة نظارة الأشغال إلى رئاسة مجلس النظار بشأن إلغاء لجنة التياترات (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0001-033188-0075، ١٩ نوفمبر ١٩٠٠).

(102) *Cook's tourists' Handbook for Egypt, the Nile, and the Desert*, London 1897, P. 140.

(103) *Ádám Mestyan, The Cairo Opera House*, P. 3.

(104) *Jean, A., The Frontiers of Miscegenation in Nineteenth Century grand Opera*, Portuguese Studies, (January 1, 2000), P. 8.

(105) *Ádám Mestyan, The Cairo Opera House*, P. 1.

(١٠٦) يعتقد الباحث أنه على الرغم من عدم وضوح العلاقة بين البعد السياسي للعمل الفني، وبين ميزته الجمالية، إلا أن فهم الطبيعة الأيديولوجية للفن يفقد العمل الفني قيمته الجمالية، ويكسبه قيمة سياسية، فيظهر لنا التاريخ الاجتماعي الطبيعة السياسية لكافة المنتجات الثقافية، وأن هناك دائماً مضمون سياسي وراء الأعمال الفنية، ويتضح هذا جلياً في أعمال الخديو "إسماعيل" الثقافية.

- (١٠٧) محمد الببلاوي، تاريخ دور الكتب في الشرق ولول من ألف في الإسلام، مقال منشور في كتاب تذكاري بعنوان: مطبعة المعارف وأصدقائها منذ نشأتها إلى الآن ١٨٩٠-١٩٣١، كتاب تذكاري بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المطبعة، القاهرة ١٩٣١، ص ٢٦.
- (١٠٨) جورجى زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ١٠٠.
- (١٠٩) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها، مكتبة الدار العربية، ط ٢، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٢.
- (١١٠) أمر عال إلى مختار بك (دار الوثائق القومية): أمر رقم ٦٥، دفتر ٧١، معية تركية، رمضان ١٢٥١ هـ (يوافق ١٨٣٥ م).
- (١١١) نقل سمير محمد طه تلك المعلومة من "دفتر ٧١، معية تركية، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٨٣٥" وهو أمر عال يأمر بشراء تلك الكتب، ولكن الباحث حينما بحث عن تلك الوثيقة بدار الوثائق القومية بالقاهرة لم يستطع العثور عليها، يُراجع: سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩"، بحث منشور ضمن أعمال الندوة العلمية التي أقامتها هيئة فولبرايت بالقاهرة في الفترة من ٦-٨ ديسمبر ١٩٩٦، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٧٢.
- (١١٢) من ديون المدارس إلى المعية السنية (دار الوثائق القومية): محالظ الأبحاث، محفظة ١١٤، ٦ محرم ١٢٦١ هـ (يوافق ١٨٤٥ م).
- (١١٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٣٦.
- (١١٤) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٢.
- (١١٥) محمد الببلاوي، تاريخ دور الكتب في الشرق، ص ٢٧ - ٣٠.
- (١١٦) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٣٦.
- (١١٧) جورجى زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ١٠٠.
- (١١٨) محمد الببلاوي، تاريخ دور الكتب في الشرق، ص ٢٧ - ٣٠.
- (١١٩) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية تاريخها، ص ٢١.
- (١٢٠) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٤، ط ٣، ص ٥٨٣.
- (١٢١) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٤.
- (١٢٢) أحمد هيك، تطور الأدب الحديث في مصر من لوائ القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية، ط ٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٨.
- (١٢٣) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢١.
- (١٢٤) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٤، ص ٨٢٥.

- (١٢٥) ذكر "أيمن فؤاد سيد" في كتابه (دار الكتب المصرية، ص ٢١) أن هذا الأمر صدر في ٢٣ مارس ١٨٧٠، ولكن الصحيح أنه كان في ٢٠ ذو الحجة ١٢٨٦هـ، وهو ما يقابل ٢٢ مارس ١٨٧٠م (انظر: أمين سامي، تقويم النيل، ج٤، ص ٨٥٢)، وقد نقل ذلك وثيقة من وثائق عابدين.
- (١٢٦) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢١؛ أمين سامي، تقويم النيل، ج٤، ص ٨٥٢.
- (١٢٧) علي مبارك، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومنذها وبلاذها القديمة والشهيرة، ج٣، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة ١٣٠٥هـ (١٨٨٨م)، ص ١٤.
- (١٢٨) جورجى زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص ١٠١.
- (١٢٩) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٧، ١٧٨؛ محمد عمارة، علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، ط٢، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٧٣؛ الوقائع المصرية، عدد ٣٧٧، ٤ رجب ١٢٨٧هـ (الموافق م ١٨٧٠).
- (١٣٠) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٤.
- (١٣١) محمد البيلالي، تاريخ دور الكتب في الشرق، ص ٣١.
- (١٣٢) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٤.
- (١٣٣) محمد عمارة، علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، ص ٢٧٣؛ أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٤.
- (١٣٤) جورجى زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص ١٠١.
- (١٣٥) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٤.
- (136) Spater, M. M., "The Egyptian Library", The Library Quarterly, Vol. 16, No. 4 (Oct., 1946), P. 340.
- (١٣٧) سمير محمد طه، "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل، ص ١٧٥، ١٧٦؛ أمين سامي، تقويم النيل، ج٤، ص ٩٣٢.
- (١٣٨) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٦.
- (139) Spater, M. M., "The Egyptian Library", P. 340.
- (١٤٠) يوسف أصناف؛ فيصر نصر، دليل مصر لعامي ١٨٨٩ - ١٨٩٠، للمطبعة العمومية، القاهرة ١٨٨٩، ص ١٣٠.
- (141) Spater, M. M., "The Egyptian Library", P. 340.
- (١٤٢) محمد البيلالي، تاريخ دور الكتب في الشرق، ص ٣١؛ أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٦.
- (143) Spater, M. M., "The Egyptian Library", P. 341.

- (١٤٤) مكتبة من نواظر الكتبخانة الخديوية إلى محافظ مصر بخصوص ثمن كتب المرحوم الشيخ عبد الرحمن مظهر (وثائق بيت المال، كود أرشيفي 3002-068405-0031، ٢١ مايو ١٨٩١).
- (١٤٥) مكتبة من وكيل المعارف إلى محافظة مصر بخصوص ثمن الكتب التي اشترتها الكتبخانة من كتب المرحوم محمد علي بك (وثائق بيت المال، كود أرشيفي 3002-051617-0011، ٣١ يناير ١٨٩٣).
- (١٤٦) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٦.
- (١٤٧) مجلة المقتطف، "المكتبة الخديوية"، مجلد ٢١، يناير ١٨٩٧، ص ٧٨.
- (١٤٨) أيمن فؤاد سيد، دار الكتب المصرية، ص ٢٨.
- (١٤٩) شرف الدين يحيى بن المقر ابن الجيعان، للتحفة المسنية بأسماء البلاد المصرية، مطبوعات الكتبخانة الخديوية، النشرة العاشرة، المطبعة الأهلية، القاهرة ١٨٩٨، (القائمة خلف الغلاف الداخلي ولم ترقم).
- (١٥٠) Lane-Poole, S., *Catalogue of the Collection of Arabic Coins Preserved in Khedival Library at Cairo*, London 1897.
- (١٥١) Spater, M.M., "The Egyptian Library", P. 344.
- (١٥٢) تضم مكتبة الجامع الأزهر حالياً نحو ١٠٠ ألف مجلداً في مختلف الفنون، بالإضافة إلى ٢٥ ألف مخطوطاً معظمها في الحديث والتفسير والفقه وعلوم الدين واللغة، تعود كلها إلى عهود قديمة؛ انظر: خيال محمد مهدي، من تاريخ المكتبات في البلدان العربية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٢، ص ٢٠٩، ٢١٠.
- (١٥٣) جميل عبيد، المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨، ص ٩، ١٠.
- (١٥٤) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ص ٦ - ١٤.
- (١٥٥) رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية، ط ٢، مطبعة شركة الرغائب، القاهرة ١٩١٢، ص ١٢٤٢ وعن تلك الرحلة انظر: محمد مسعود (مترجم)، الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض الصادر بها أمر ساكن الجنان محمد علي والي مصر بقيادة ربّان الفرقاطة البكباشي سليم قيودان، ط ٢، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٨٩.
- (١٥٦) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ص ٢١، ٢٩، ٣٠.
- (١٥٧) Hamilton, W. R., "Address to the Royal Geographical Society of London", *Journal of the Royal Geographical Society of London*, Vol. 9 (1839), Pp. xlvii (= P. 47) - lxxiv (= P. 74).
- (١٥٨) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ص ٣٥.

- (١٥٩) المقصود هنا الحرب البروسية/ الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١)؛ راجع ما ورد عنها في هامش ٧٩، للفصل نفسه، ص ٤٩.
- (١٦٠) "Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie", Series 1, 1876, P. 130; And: Raid, D. M., "The Egyptian Geographical Society: From Foreign Laymen's Society to Indigenous Professional Association", Poetics Today, Vol. 14, No. 3, 1993, P. 540, 541.
- (١٦١) أمين سامي، تقويم الليل، ج ٥، ص ١٢٤١ الوثائق المصرية، العدد ٦١٠، ١٣ يونيو ١٨٧٥.
- (١٦٢) جورج جندي؛ جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ١٤٢، ١٤٣؛ ولقد طبع القانون النظامي للجمعية في مطبعة موريس بالإسكندرية في عام ١٨٧٥؛ انظر:
- "Statuts de la Société Khédiviale de Géographie", Imprimer A. Moures, Alexandrie 1875.
- (١٦٣) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٧ جورج جندي؛ جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٤٤.
- (١٦٤) Raid, D. M., "The Egyptian Geographical Society", P. 541; Perrin, E., "Le Musée d'Ethnographie de la Société de Géographie d'Égypte", Gradhiva, Num. 2, 2005, P. 5.
- (١٦٥) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٧.
- (١٦٦) Perrin, E., "Le Musée d'Ethnographie", P. 6.
- (١٦٧) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٧.
- (١٦٨) تقويم الهلال، "الجمعية الجغرافية"، السنة الأولى، القاهرة ١٩٣٠، ص ٢٦.
- (١٦٩) Raid, D. M., "The Egyptian Geographical Society", P. 540.
- (١٧٠) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٧.
- (١٧١) "Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie", Series 1, (April 1881), Pp. 52, 53.
- (١٧٢) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٩.
- (١٧٣) طلب من الجمعية الجغرافية الخديوية للحصول على إعانة من الميزانية (وثائق ديوان الداخلية، كود أرشيفي 0022689-2001، ٤ أبريل ١٨٧٩).
- (١٧٤) Comité Des Finances, Note au Conseil des Ministres, No. 413, (22 November 1885), En:
- (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 00075-008705، ٢٢ نوفمبر ١٨٨٥).

- (١٧٥) مكاتبة من مجلس النظار إلى رئيس الجمعية الجغرافية الخديوية بشأن صرف مبلغ ٣٠٠ جنيهًا كإعانة (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008705-0003، ٢٩ نوفمبر ١٨٨٥).
- (١٧٦) طلب الجمعية الجغرافية الخديوية زيادة الإعانة المربطة لها (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008708، ٦ ديسمبر ١٨٩٠).
- (١٧٧) إفادة من الدكتور أبانة باشا إلى رئيس مجلس النظار بشأن إنشاء محلات إضافية للجمعية الجغرافية (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008709، ٦ يوليو ١٨٩١).
- (١٧٨) تقرير الكارلونيل دوس بشأن طلب الجمعية الجغرافية توسيع محلها الحالي (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008710، ٢٢ أغسطس ١٨٩١).
- (١٧٩) استعجال الجمعية الجغرافية بشأن إعطاء تعليمات لنظارة الأشغال العمومية لإنشاء الجديد (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008710-0002، ٢٨ أكتوبر ١٨٩٥).
- (180) Perrin, E., "Le Musée d'Ethnographie", Pp. 11, 12.
- (١٨١) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٨، ١١٩.
- (182) Raid, D. M., "The Egyptian Geographical Society", P. 540.
- (١٨٣) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١١٩.
- (١٨٤) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ص ٧٣، ٧٩.
- (185) Raid, D.M., "The Egyptian Geographical Society", P. 541.
- (186) Abbate, "Compte Rendu des Seances de la Société seance du 30 janvier", Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie, Series 3, (April 1891), P. 569.
- (187) Raid, D. M., "The Egyptian Geographical Society", P. 550.

* * *

الفصل الثاني

الجمعيات الثقافية والعلمية الأهلية العامة

الفصل الثاني

الجمعيات الثقافية والعلمية الأهلية العامة

كان المتقنون المنتورون في مصر بالقرن التاسع عشر ينادون دائماً بحتمية محاربة الجهل، وكانت لديهم رغبة ملحة بانتشار التعليم وتعميمه، ومشاركة الناس وتفاعلهم مع مجتمعهم بشتى الطرق الممكنة عن طريق إنشاء الجمعيات الأهلية والمؤسسات العلمية، التي في سبيلها نهضة المجتمع ورفقيه، دون الاعتماد على الحكومة. وأخذ البعض على عاتقهم توجيه الناس إلى ضرورة الأخذ بأسباب التقدم، وأرادوا إفهام المجتمع أن الدين الإسلامي نزل على الأميين وانتشر على أيديهم، وعلم الناس على أيديهم أنه لا واسطة للتقدم ورسوخ قدم الملك إلا بالعلم، فانشغلوا به جمعا وتعلّما حتى علا شأن الهيئة الاجتماعية.

وفي هذا الفصل يحاول الباحث توضيح رغبة المجتمع المصري بالنهوض بمستواه الثقافي عن طريق التضامن والعمل الأهلي المشترك، بعيدا عن دعم الحكومة المصرية أو رعايتها بشكل كبير. خاصة وأن الأجانب المقيمين في مصر كان لهم السبق في تأسيس مثل تلك الجمعيات منذ فترة زمنية مبكرة عندما أسسوا أول جمعية في مصر عُرفت باسم "الجمعية الشرقية"، والتي بدأت بها معرفة المجتمع المصري لهذا النوع من العمل الثقافي والعلمي المشترك، واتخذوا من تلك النماذج الأجنبية والتي سيتناولها الباحث تفصيلا، نموذجا لجمعيات مصر الأهلية المستقلة، وهو ما سيأتي ذكره في موضعه بهذا الفصل.

أولا: الجمعيات الأهلية ضرورة حضارية:

كان للمتورين المصريين مفهوم خاص للحدثة، كان له دور مهم في إقناع المجتمع المصري بضرورة تأسيس الجمعيات المستقلة، التي تهدف للنفع العام في مصر بالقرن التاسع عشر. ولقد ضرب "عبد الله النديم" مثلا بعصر "محمد علي باشا"، حينما ذكر أنه تولى أحوال مصر فوجد التربية

قاصرة على معرفة القراءة والكتابة، وحفظ القرآن في المكاتب، أما كتب الفقه والنحو والحديث وغيرها من العلوم الدينية فإنها تقرأ في الأزهر وبعض المساجد، ووجد الباشا البلاد وقد خرب الكثير منها وعت الجهالة فيها، فسعى إلى تهذيب الأبناء وتنقيفهم وترشيحهم للأعمال المفيدة، وأنشأ لمشروعه هذا ديوانا خاصا بالمعارف، كان له قانون خاص استطاع الوالي بموجبه افتتاح حوالي ٤٩ مدرسة ومكتبا في بنادر وقرى الوجهين القبلي والبحري، وجعل منها إحدى عشرة مدرسة أميرية عسكرية، احتوت على ٧,٩٧٥ بين تلميذ ومعلم وخادم، وفي المدارس الملكية ٣,٣٦٩ كذلك، وفي مكاتب الأرياف ٤,٥٧٥ تلميذا ومعلما^(١).

لقد أصبح "محمد علي باشا" يؤمن بأن التعليم هو اللبنة الأولى في بناء دولة مصر الحديثة في القرن التاسع عشر^(٢)، وأنه من الضروري انفتاح مصر بجهود أبنائها على العالم عن طريق التعليم. وعلى الرغم من أن المشروع التعليمي كان مصرياً، إلا أنه حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت معظم الجهود العلمية في البلاد ملقاة على أكتاف الأجانب، والقليل من العلماء المصريين المتتورين. ولذلك دأب البعض على مخاطبة المصريين دائماً، وحثهم على ضرورة وجود كيانات علمية في البلاد يمكنها القيام بدور في تحديث مصر والارتقاء بها، وقد خاطب "النديم" المجتمع في ذلك قائلا: "يا أيها الأبناء، أنتم الوريثون لنا من لغاتنا واعتقادنا، أنتم الأولى بالمحافظة على ما وضعناه في أزماننا من علومنا، فانهضوا اليوم نهضة الحكيم العارف، واطلبوا تلك العلوم من البقية التي بين أيديكم، والكتب التي تركناها لكم، والكتب الحديثة التي ترجمت من جميع اللغات. وهي بين أيديكم تحيون بدراستها ما فات من تلك العلوم، وتدولون بها الحقائق حتى ينفي من الأذهان ما هو قائم بها من تحريم دراسة العلوم الرياضية والفلكية والطبيعية، والتي لا تمس عقيدتنا ولا تخالف السنة..."

وفي موضع آخر حث فيه الناس على ضرورة تأسيس جمعيات علمية، فيقول: "... هذا مطلب سهل وصوله، لا يتوقف إلا على جمعية علمية عظيمة تتركب من علماء جهابذة ذوي خبرة وبصيرة ومعرفة، يعرض عليها كل أحد أقواله، فإن وجدتها حسنة مقبولة قرظتها، وأذنت له بنشرها، وإن

كان على خلاف ذلك منعه، وبينت له وجه فساد وخطأ اجتهاده. فإن مثل هذه الجمعية، إذ امتدحت قولاً وأقبلت عليه الخواص والعوام، عمت فائدته وعظمت عائذاته، وأقبل كل أحد على إبراز ما عنده، وبذل جهده بتربية أهل الوطن وتعليمهم ونشر ما يجدي في نفعهم،...^(٣)

وكانت لمجلة "الأجيال" فلسفة خاصة في طريقة معالجة الانهيار الحضاري الذي حدث في مصر، والذي يعرقل مشروع النهضة الذي يحاول الحكام تحقيقه، وقد بدأ محررها أحد المقالات بسؤال، وهو: "لماذا نحن متأخرون مع أننا نقدي كل يوم بغيرنا من الأمم المتقدمة في إنشاء المدارس، ونشر الجرائد وتأسيس الجمعيات، والإقدام على عمل نافع أو مشروع مفيد؟". ومن الواضح خلال تتبعنا لما ينشر في مجلة "الأجيال" أنها تتبع هيئة مسيحية تنويرية في مصر، لم يستطع الباحث الوصول إلى أية معلومات عنها، نظراً لسوء حالة أعداد المجلة.

ولقد أجاب المحرر على سؤاله، قائلاً: "إننا عرفنا شيئاً وغابت عنا أشياء، فظننا أن المعارف وحدها تكفي لوصولنا إلى أقصى درجات الحضارة والمدنية، ونسينا أن هناك عوائد كثيرة منتشرة في بلادنا، وهي من ضمن العلل والأسباب التي ترتب ويترتب عليها انحطاطنا وتأخرنا، ما دمننا معتصمين بعروبيتها ومتعلقين بأدبها"^(٤). وهكذا، كان لزماً على البعض إيجاد طرق لمحاربة الجهل والتخلف في البلاد، وبالطبع كان لكل واحد طريقة مختلفة لمعالجة الأمر، ولكنهم جميعاً اتفقوا على شيء واحد، وهو ضرورة إيجاد تجمعات مؤسسية أدبية وعلمية ينضم إليها أهل البلاد، ليلحقوا بركب الحضارة والتقدم الذي كاد أن يسبقهم.

وقد دعا "النديم" لإنشاء الجمعيات العلمية والثقافية العامة والمستقلة في أكثر من محفل، فالجمعيات الخيرية والدينية في معظم الأحوال لا تهتم إلا بإعانة الفقراء وتربية الأيتام، وإن كانت تقوم بدور ثقافي يساعدها على إتمام مهمتها (كما سيتبين لاحقاً في فصول الدراسة). وكانت الدعوة صريحة لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود، لحثهم على إنشاء جمعيات علمية وثقافية تفيد البلاد فوائدها الأدبية، وتحول بينها وبين التأثيرات الأجنبية المضادة لحركة المجتمع المصري، وأكد النديم في دعوته على أن كل الديانات عنده في حكم

الفريق الواحد رعاية ودفاعا، واستخدما وحكما. وكان يرى أن تأييد جمعية وطنية - تحفظ النظام الوطني بمساعيها الأدبية - سوف يترتب عليه ظهور الوطنية بين الرجال، الذين هم أحق الناس بخدمة بلادهم بعلومهم^(٥)

إن "النديم" كان يعلم أن الجمعيات والمؤسسات العلمية والثقافية تحتاج إلى تمويل ودعم مستمر، سواء من الحكومة المصرية، أو من خلال التبرعات، فكانت دعوته للتجار والأغنياء بالأا يجعلوا جل اهتمامهم ينصب على ملذاتهم، وإنما حثهم على فتح المدارس والجمعيات وبث رجال الدين والعلم في العالم أجمع على نفقتهم الخاصة، للدراسة والتفقه في العلوم العقلية، ليكشفوا النقاب عما فات أمتهم من علوم الأمم الأخرى^(٦). وصاغ دعاة العلم والثقافة في مصر تلك الدعوة انطلاقا من الإيمان بأهمية العلم كمقوم رئيسي من مقومات البقاء، وأنه يجب أن تشاع الروح العلمية بين كل فئات المجتمع، ليصبح التفكير العلمي منهاج عمل وأسلوب حياة، وطالبوا برعاية سخية من كل القادرين لذلك المشروع النهضوي. وكان البعض يحذرون من إبدال الجامعة الدينية بالجامعة الوطنية، لأن ذلك من وجهة نظرهم يفصم عروة الاتحاد الوطني بين المصريين، وأن تجارب بعض الأمم في ذلك مريرة، مما أدى إلى انحطاطهم، وزيادة شقائهم بتدخل الأجانب^(٧).

ولقد كان النموذج الغربي دائما أمام أعين بعض دعاة التنوير في مصر، والذين دعوا الناس بأن يقتنوا بالغربيين فيما يفعلونه، وأن ينشئوا الجمعيات والمحافل على اختلاف أنواعها. ومن الواضح أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، كان طمع صفوة المثقفين يتزايد بضرورة الاستزادة في إنشاء المؤسسات الثقافية المختلفة، والعمل على انتشارها وإبراز دورها للناس، ففي مصر كانت توجد الجمعيات الأدبية والعلمية، ولكن عدد أعضائها قليل وميل الناس إليها ضعيف. وجاء في مجلة "الأجيال": "نحن نشير إلى إخواننا الذين يؤسسون الجمعيات العلمية والمنتديات الأدبية، أن يوجهوا أنظارهم دائما إلى المصلحة العامة، وليس إلى حب الفخر والظهور، وأن ينتقوا من المواضيع والمناظرات، ما كان متعلقا بالبحث عن إصلاح العوائد وتقويم الأخلاق"^(٨).

وربما يتساءل البعض عن ازدياد تلك الدعوات الإصلاحية، على الرغم من ذلك العدد الكبير من الطلبة العائدين من أوروبا، والذين نالوا حظا

وافرا من ثمار إصلاحات "محمد علي باشا" وبعض خلفائه. وربما تنلخص الإجابة في أن هؤلاء على الرغم من إدراكهم لمكانة عظيمة في المجتمع بعد عودتهم، إلا أنهم كانوا لا يزالون يشكون من ضغط الحكومة على الكثير من حقوقهم، وتقييد أفكارهم وحرمانهم من حقوقهم الوطنية.

وقد فعل "إسماعيل" ما فعله من إحياء لمشروع النهضة الذي وضع بذرتة "محمد علي باشا"، غير أن ازدياد نفوذ الأجانب كان يطفئ كل محاولة لإشراك الوطنيين في مشروعه النهضوي، إلا في حالات نادرة. وتذكر "الهلال" أنه رغم ذلك الضغط الهائل الذي كان يعانيه العلماء والمتفكرون الوطنيون في مصر، وخاصة في عهد "الخدوي توفيق"، إلا أن ذلك لم يمنع لكتساب المصريين الشعور بالاستقلال العقلي، وإدراك كنه الوطنية وحقوقهم فيها، ولم يكن ليؤثر شيئاً في ترقية شأنهم^(٩). وبالطبع كان نتاج إحساس المصريين بمصريتهم، أن انفجرت طاقات إبداعية، وتسابقوا في إنشاء الجمعيات العلمية والثقافية المستقلة، وازدادت حركة تأليف الكتب، وإنشاء الجرائد السياسية والعلمية والصناعية والزراعية، وعملت الحكومة المصرية في عهود خلفاء "محمد علي باشا" على المساهمة في دعم بعض الأنشطة العلمية، وتجاهل البعض الآخر، بما يتلاءم وسياساتها.

ولقد زعم "لويس شيخو اليسوعي" أن النهضة الأدبية في مصر قد أصابها بعض الخمول في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وأن السبب في ذلك انصراف أهلها إلى العلوم الأجنبية، وسعي شيوخها في ترجمة الكتب الأوروبية إلى العربية، وانهارت اللغة العربية بسبب ذلك في مصر من وجهة نظره، وأن ذلك أدى بدوره إلى سقوط الجمعيات والمحافل الثقافية العربية، وبقاء الفرنسي منها، وانفراط عقد الوطنيين وتباين آرائهم واتجاهاتهم الثقافية، مما أدى - من وجهة نظره - إلى عدم بقاء المؤسسات العلمية والثقافية الوطنية كثيراً في مقابل نشاط الأجانب في البلاد^(١٠).

إن ما عرضه "شيخو" للحالة الثقافية في نهاية القرن التاسع عشر، به قدر من الصحة، فالحركة الثقافية والعلمية اتجهت آنذاك إلى النقل عن علوم الغرب الحديثة، ولكننا نرى أن ذلك هو ثمرة المشروع النهضوي، الذي عانى المنتورون من المصريين لتحقيقه. ولكن على عكس ما رآه "شيخو"،

فإن النقل عن الغرب لا يؤدي بالضرورة إلى انهيار اللغة العربية. وقد كتبت "الهلال" عكس ما رآه "شيخو"، وهي تتباهى بنهضة مصر في القرن التاسع عشر، قائلة: "... فلا يمر يوم لا نسمع فيه عن إنشاء جمعية خيرية أو علمية أو تأليف كتاب أو إنشاء جريدة علمية أو سياسية أو طبية أو هندسية أو زراعية، ونرى حكومة الجناب العالي تمهد سبل النجاح لكل تلك المشروعات أدبياً ومادياً" (١١).

ولقد أحصى "جورجي زيدان" من الجمعيات العامة التي عملت في مصر بالقرن التاسع عشر، نحو ٣٤ جمعية مصرية، و٢٧ جمعية أجنبية، وواحدة مشتركة. وأما الجمعيات التي تهتم الدراسة التي نحن بصدها فقد ذكر "زيدان" أن جمعيات التعليم الخيرية بلغت نحو ١٢ جمعية مصرية، وعدد ٤ جمعيات أجنبية، والجمعيات التعليمية العادية بلغت نحو ٥ جمعيات مصرية، و٣ أجنبية، وأن معظم تلك الجمعيات تأسست بعد الاحتلال البريطاني لمصر (١٢).

ولكن وعلى الرغم مما ذكره "زيدان"، إلا أن الجمعيات الثقافية والعلمية المستقلة في مصر، بلغت أعلى من العدد المذكور بكثير، وكفي أن نقول أن عدد الجمعيات الأدبية التي اهتمت بالنشاط المسرحي فقط، كانت أكثر من مجموع الجمعيات التي ذكرها "زيدان" بحيث يصعب إحصائها، فضلاً عن الجمعيات العلمية والثقافية الأخرى.

على أية حال، بدأ المصري معرفته بالجمعيات وتأسيسها وتنظيمها في وقت مبكر جداً من القرن التاسع عشر، وكان النموذج الذي اتخذه المصريون هو ذلك النموذج الذي ورثه بشكل غير مباشر (المجمع العلمي الفرنسي)، ولكن بصورة مختلفة عنه، وهو نموذج "الجمعية الشرقية".

ثانياً: أهم الجمعيات العلمية الأهلية العامة:

إن نماذج الجمعيات العلمية التي تأسست على أرض مصر عديدة، وسوف يتناولها الباحث بالشرح والتفصيل في المباحث التالية، كذلك استعراض بقية الجمعيات ذات الاتجاه الثقافي العام، والتي أخذت على عاتقها تحقيق رسالة ثقافية ذاتية دون الاعتماد على الحكومة ودعمها، إلا فيما ندر،

ومحاولة توضيح الدور الثقافي لتلك الجمعيات، ومدى تأثيرها في المجتمع المصري آنذاك..

- الجمعية الشرقية:

بعد انتهاء أعمال المجمع العلمي الفرنسي بمصر وخروج الحملة الفرنسية، لم يعد هناك أي كيان علمي عامل في البلاد، على الرغم من أن مصر كانت مادة خصبة للبحث والدراسة. ولكن علاقة علماء أوروبا لم تنته بها بخروج الجنود الفرنسيين، فقد شجعت أبحاث المجمع القديم العلماء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على زيارة مصر والقيام بالاستكشاف.

ومع زيادة احترام مصر وحضارتها عما كان قديما، وزيادة حركة المرور بين أوروبا والهند عن طريقها. وبالتالي بداية الاهتمام الاستعماري بها على كافة المستويات، فضلا عن الهدوء الداخلي الذي وفره محمد علي باشا في البلاد، فقد زادت الرحلات إلى مصر ونشطت حركة المسافرين الأجانب، وتشجع العديد من العلماء ومحبي الرحلات للإقامة فيها، للاستشفاء والبحث، وشجعهم على ذلك بساطة الحياة وقلة تكاليف الإقامة^(١٣).

وشعر الأجانب أن البيئة صالحة لعمل مشروع علمي، وأنه يمكن أن تتوفر في مصر مؤسسة يمكنها توفير بيئة اتصال اجتماعي بين الغرب والشرق، وتكون وسيلة للحصول على معلومات كافية تتعلق بمصر والدول المتصلة بها في آسيا وإفريقيا. وكانت أولى المحاولات من نصيب الإنجليز المقيمين في الإسكندرية، حينما أسسوا جمعية أطلقوا عليها اسم "جمعية القراءة الإنجليزية" في عام ١٨٢٨، وكانت محاولة مبكرة جدا سبقت تاليف "الجمعية الشرقية"، التي اقترح بعض الفرنسيين فيما بعد تأسيسها، إلا أن تاريخ التأسيس غير معلوم، والراجح أنه كان فيما بين سنتي (١٨٢٨، ١٨٣٦). وكانت الجمعية (علمية) تحقق أهداف استشرافية تتعلق بمصر وجيرانها. وتخصصت في دراسة اللسانيات والآثار الشرقية^(١٤).

ولأن المعلومات عن "الجمعية الشرقية" ضئيلة للغاية، بحيث لا تتوفر لدينا معلومات كافية عنها، فقد خلط "توناو ريد" بينها وبين الجمعية المصرية - التي سيتناولها الباحث تفصيلا في الصفحات التالية - ، وقد ذكر "ريد" أن

"الجمعية المصرية" عرفت أيضا باسم "الجمعية الشرقية"، وهذا رأي غير دقيق لأنه لم يرد في أي مصدر أن "الجمعية المصرية" حملت اسم الجمعية الشرقية، كذلك فإنهما لم تكونا معاصرتين لبعضهما البعض أيضا^(١٥).

- الجمعية المصرية (بالقاهرة):

حينما توقفت أعمال "الجمعية الشرقية"، وعاد العلماء الأجانب إلى العمل المنفرد على أرض مصر، ومع بداية إجراءات "محمد علي باشا" لتحديث البلاد، عمل بعض العلماء الأجانب في عام ١٨٣٦ على إنشاء جمعية علمية، واقترح البريطاني "الفريد والن"^(١٦) Alfred Walne أن تكون الجمعية ملائمة للظروف الجديدة في البلاد، واتفق على أن تكون الجمعية الجديدة عبارة عن استراحة يجتمع فيها المسافرون لتبادل المعلومات.

ويعتقد البعض أن "الجمعية المصرية" Egyptian Society حلقة من حلقات تطور "المجمع العلمي المصري"، إلا أن ذلك يعد من الأمور المستبعدة لعدة أسباب سوف يأتي ذكرها في محلها بالدراسة. وعلى أية حال، فقد استطاع "الن" إقناع عدد من الإنجليز المقيمين في مصر بإنشاء جمعية تحمل اسم "الجمعية المصرية"، وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو مواجهة عمليات تخريب الآثار وإهدائها. وكان سبيلهم إلى ذلك عن طريق رعاية المستكشفين والرحالة، وتهيئة جو علمي مناسب في مصر. وبالفعل اختيرت القاهرة مقرا لها، وتم تعيين "الفريد والن" سكرتيراً فخرياً^(١٧).

وبالطبع كان من الصعب الحصول على النص الكامل للائحتها التنظيمية، فلا توجد أية أوراق تخصها، لا في مصر أو حتى في الأرشفات المتخصصة، ولكن من خلال قراءة في بعض الكتابات المعاصرة لتاريخ إنشائها، فقد تمكن الباحث من تجميع خطوط عامة لتلك اللائحة التنظيمية، فضلاً عن أن رحلة "جون لويد ستيفنس" التي نشرها بالإنجليزية في عام ١٨٣٨، نصت على بعض بنود تلك اللائحة موقَّع عليها من قبل "الفريد والن" سكرتير الجمعية^(١٨).

ويبدو أن اللائحة التنظيمية نصت على أن تكون الجمعية المصرية اتحاداً أدبياً يتم تشكيله في القاهرة، وليس له نظير من قبل، وأقرت اللائحة

بأن العمل على تطوير الجمعية سوف يتطلب بعض الوقت، فهناك في جعبتها العديد من الخدمات الأدبية والأبحاث العلمية التي ترغب في تقديمها للأعضاء.

وتتلخص أهداف الجمعية في الآتي:

- (١) إقامة استراحة تكون ملتقى للمسافرين، وذلك بهدف معرفة آخر ما توصل إليه رجال العلم والأدب من وقت لآخر أثناء زيارة بعضهم لمصر.
- (٢) جمع وتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بمصر وبعض المناطق الإفريقية والآسيوية المرتبطة بمصر.
- (٣) تسهيل عملية البحث من خلال تمكين المسافرين من الاستفادة من المعلومات المجموعة عن مصر وجيرانها.
- (٤) تتألف الجمعية من الأعضاء العاملين وأعضاء الشرف والمنتسبين.
- (٥) ضرورة إنشاء مكتبة تحتوي على أئمن ما كتب عن الشرق، وتكون مفتوحة لجميع المسافرين من كل الأمم، وأعضاء الشرف والأعضاء العاملين والمنتسبين^(١٩).

وبالنسبة للأعضاء، فقد نصت اللائحة أن عدد أعضاء الجمعية العاملين كانوا عشرين عضواً، تكونت منهم هيئة الأمناء، وهم المتصرفون في الأموال، ولهم حق إدارة الجمعية بشكل عام، وأنه لكي يكون العضو عاملاً يجب أن يمر عليه سنة واحدة على الأقل كعضو منتسب، ويتم ترشيحه بواسطة ثلاثة أعضاء، ويتم انتخابهم في جلسة عامة بالاقتراع. وكان رسم الاشتراك السنوي في الجمعية جنيهاً إسترلينياً واحداً دون رسم اشتراك أول مرة. ولكن اعتباراً من ٢٥ مارس ١٨٣٧ فقد تم تقرير رسم اشتراك قيمته جنيه إسترليني واحد يدفعه العضو مرة واحدة مع طلب اشتراكه في الجمعية.

وحينما يدفع العضو العامل مساهمة قيمتها عشرة جنيهات إسترلينية أول مرة، يصبح عضواً مدى الحياة، ولا يمكن إلغاء عضويته. وتقرر شرط الانتساب للجمعية أن يكون العضو مقيماً في مصر أو أي من الدول المجاورة التي تتصل اتصالاً وثيقاً بمصر، أو على الأقل زارها لمدة شهرين.

وإذا أراد العضو المنتسب عضوية مدى الحياة، فعليه دفع خمسة جنيهات إسترلينية مع طلب الاشتراك كمساهمة للجمعية. أما أعضاء الشرف، فيتم اختيارهم ممن تميزوا في أحد المجالات العلمية والأدبية، باستثناء من يضمونهم من الحكومة، وتقرر أن يتمتع الأعضاء المنتسبون بكافة حقوق وامتيازات الأعضاء العاملين^(٢٠). أما رئيس الجمعية وأمين الصندوق وسكرتير مجلس الإدارة، فيقومون بدفع اشتراك مرة واحدة لمدة الحياة قدره خمسة جنيهات إسترلينية، ويتم انتخابهم سنوياً من الأعضاء العاملين^(٢١).

كان الهدف من جمع أموال الاشتراكات والتبرعات، هو تكوين نواة مكتبة ليستخدمها كل من الأعضاء العاملين والمنتسبين مجاناً. ونصت اللائحة بأن يسمح للرحالة والمسافرين من دون الأعضاء الاستفادة من المكتبة برسوم رمزية. وبالفعل حينما جُمعت الأموال اللازمة واستعدت المكتبة لاستقبال الجمهور، فتحت أبولب الجمعية ومكتبتها للاستفادة من خدماتها. وكان "والن" دائماً ما يحث الأعضاء على بذل الجهد لتكوين مجموعات متنوعة من الكتب والدراسات في كل ما يخص الشرق بشكل عام، من أعمال القدامى والمحدثين الذين جعلوا مصر محورا لدراساتهم وملاحظاتهم^(٢٢).

وحتى عام ١٨٣٨، لم يصل عدد أعضاء الجمعية إلى أكثر من عشرين عضواً عاملين، وثلاثة وعشرين عضواً شرفياً، وعدد قليل من الأعضاء المنتسبين^(٢٣). ولكن بعد أربع سنوات، ارتفع عدد الأعضاء إلى ١١٠ عضواً، وكان الثثنان من البريطانيين، يليهم الفرنسيون، ومجموعة صغيرة من الألمان والأمريكيين^(٢٤). وفي الحقيقة لم يتمكن الباحث من الحصول على أية بيانات عن أعضاء الجمعية في مراحلها المتأخرة، نظراً لقلة ما كتب عنها، ولكن كشف عام ١٨٣٨ ضمت أسماء أعضاء الجمعية حتى ذلك الوقت، وكانت كالتالي:

- (أ) أعضاء الشرف: ("ج. ج. وليكنسون" J. G. Wilkinson - "أ. س. هاريس" A. C. Harris رئيساً - "ب. تيلور" P. Taylor أميناً للصندوق، "ألفريد س. والن" A. S. Walne سكرتيراً شرفياً).
- (ب) الأعضاء المقيمين: ("ه. ج. أجنو" H. C. Agnew - "ت. بل" T. Bell - "م. بونفورت" M. Bonfort - "لكولونيل كامبل" Colonel

Campbell - م. لورين "M. Laurin - م. فرسنييل "M. Fresnel -
 "ج. جليدون" G. Gliddon - "ج. هاني" J. Hanny - الأرمني
 "حكيان أفندي" Hikekvan Effendi - "ج. لادلو" J. Laidlaw - ر.
 ت. ليدر "R. T. Leider - م. لينونت "M. Linunt - و. بيل "W.
 Peel - م. بيزون "M. Piozin - أ. ثوربورن "Thurburn - ر.
 ثوربورن "Thurburn - م. تيل "M. Tippel - "ج. تريل "Traill).
 (ج) أعضاء غير مقيمين: (ر. جوردن "R. Gorden - الدكتور و. ف.
 كومن "Dr. W. F. Cummine - ر. جوف "R. Goff - م. أ. دي
 هولنسكي "M. A. De Holynsky - سير "ف. هوبكينز بارت" Sir F.
 Hopkins, Bart - إ. ك. أ. هيوم "E. K. A. Hume - لورد
 لينسلي "Lord Lindsay - و. و. رامزي "W. W. Ramsay -
 "هون م. رولاي" Hon. M. Rowley - "ليوت ويلستيد" Lieut
 Wellsted - دكتور "ويلسون" Dr. Wilsone - القس "يج. وولف" J.
 (Wolffe).

(د) ومن الأعضاء المنتسبين: (م. كافيجلي "M. Caviglia - م.
 دومريشر "M. Dumreicher - م. دي ليسبس "M. De Lesseps -
 م. لامبرت "M. Lubbert - م. ماثيو "M. Matthieu - الدكتور
 "برونير" (Pruner)^(٢٥).

ويتضح من لائحة أعضاء الجمعية أنه لم ينضم إليها أحد من
 المصريين، واعتمدت في تأسيسها على الأجانب فقط. ويذكر "تونايد ريد" أن
 من أشهر الأعضاء الذين انضموا إليها بعد عام ١٨٣٨: "كلوت بك"،
 والطبيب "هنري أبوت" و"لينان دي بلفون" و"قردينان دي ليسبس". وأن
 الجمعية منحت العضوية الشرفية لسنتين شخصية، كان أشهرهم: الدكتور
 "صامويل بيرش" Samuel Birch من المتحف البريطاني، والألماني "فون
 بونسن" Von Bonsen، و"هاملتون" Hamilton، والعالم الفرنسي "جومار"
 Guémar، والإنجليزي "لين"، والأثريان "ليبسيوس"، و"روسيليني". وقد تولى
 "جومار" مسألة متابعة طلبات الكتب للجمعية من باريس، وقام "لين" بنفس
 المهمة من لندن.^(٢٦)

كان النظام المالي للجمعية مستقراً، وفي بيان الجمعية المالي لسنة ١٨٣٨، كان الفارق بين مصروفات وإيرادات الجمعية يشكل فائضاً يقدر بحوالي ٨,٠١٣ جنيه إسترليني، كما هو مبين من الجدول التالي^(٢٧):

المصروفات		الإيرادات	
الجنيه إسترليني	البيان	الجنيه إسترليني	البيان
١,٣٥٩	تجهيز المقر المؤقت	٣,٥٩٩	التبرعات
٠,٤٠٥	مطبوعات الجمعية	٩,٠٢٨	اشتراكات الأعضاء
٢,٥١٧	شراء كتب للمكتبة	----	----
٠,٢٩٨	نثرات ثابتة	----	----
٠,٠٣٤	مخزون للطوارئ	----	----
٤,٦١٤	المجموع	١٢,٦٢٧	المجموع

وكان نشاط الجمعية واضحاً بالنسبة لعلم المصريات، فقد كانت ترعى المستكشفين وتقدم لهم كافة التسهيلات الممكنة، وأكبر مثال على ذلك رعايتها الخاصة لرحلة "جورج روبنس جليدون" George R. Gliddon ابن أول قنصل أمريكي في الإسكندرية، وكان هو نفسه نائباً للقنصل في القاهرة، وكان يعاونه في رحلته الاستكشافية صديقه "ريتشارد راندولف" Richard Randolph ، وقد زار "جليدون" مصر في عام ١٨٣٦، والتحق بالجمعية المصرية التي قدمت له يد العون في استكشافاته بتوصية من "هنري أبوت" Henry Abbot سكرتير الجمعية.

وقد ذكر "جليدون" مدى الاهتمام الذي كانت تقدمه الجمعية للرحالة والمستكشفين في تلك الرسالة التي أرسلها إلى صديقه عالم المصريات "ريتشارد هايت" Richard Haight ، ونشرها في بداية العدد الخاص من مجلة (مصر القديمة) في عام ١٨٤٧، والتي قامت بنشر النص الكامل لكتاب "جليدون" عن الأبحاث التي أدت إلى الكشف عن أسرار اللغة المصرية القديمة. ويخبره في الرسالة عن كافة الأعمال التي قام بها "جليدون" في خدمة علم المصريات تحت ظل "الجمعية المصرية" منذ تأسيسها في عام

١٨٣٦ وحتى صدور الكتاب، مستفيدا من كافة ما استطاع أن يستشفه من مناقشاته مع الرحالة والعلماء الذين مروا على الجمعية وأقاموا في استراحتها^(٢٨)

ومن الطريف أن "الجمعية المصرية" أرسلت إعلانات إلى الصحف لتسويق نشاطاتها، فضلا عن تسويقها كاستراحة للسائحين في مصر. وعلى سبيل المثال، فإن "واجورن" Waghorn أرسل في ٢٨ فبراير ١٨٣٦ إلى جريدة "بومباي جازيت" Bombay Gazette إعلانا، كان نصه: "أصدقائي الهنود، يجب ألا نتصور أن الحياة في مصر فيها نوع من الرتابة والملل، بل على العكس فإن فيها جمعية ناجحة تقوم بنشاط جيد. لدينا في القاهرة لاستراحة للمسافرين، يتمكنون فيها من تناول كافة أنواع لحوم الفراعنة، ولا يوجد أدنى خطورة في ذلك، لأن لدينا في القاهرة فندقا إنجليزيا يحتوي على كل إمكانيات الراحة للمسافرين، وخدمة الضيوف فيه تكون على النمط الإنجليزي، فهناك غرفة للقراءة، وطاولة لللياردو، وهناك الاحتفالات ورحلات الصيد الممتعة. إنها حقاً معيشة مرفهة، ولم يبد منها الزائرون شكوى واحدة^(٢٩)

ويبدو أن "الجمعية المصرية" كان لها علاقات قوية ببعض المحافل العلمية الأجنبية، فقد نشرت مجلة "الجمعية الملكية الجغرافية" في "لندن" أن مجلس الجمعية الملكية الجغرافية في "بومباي" كان يستعد لعمل موسوعة جغرافية، ووعد فرع الجمعية الجغرافية في لندن بتولي متابعة الأبحاث ونشرها في مجلة الجمعية، وأنها سوف تهتم بتغطية كافة الأبحاث الجغرافية المتعلقة بأبهار وسواحل الهند والسواحل العربية، بالتعاون مع البحرية الهندية و"الجمعية المصرية" بالقاهرة، وأن المعلومات المطلوبة من الجمعية المصرية بالقاهرة لم ترد في موعدها المحدد^(٣٠). وهكذا، فهناك علاقات بين الجمعية المصرية والجمعيات الأجنبية، وأنها كانت مصدرا للمعلومات بالنسبة للجمعيات الأجنبية خارج مصر، وكانت تقوم بدور علمي واضح آنذاك.

وقد اعتقد البعض أن كتاب "الهيروغليفية" "Hieroglyphics" في عام ١٨٢٨ للدكتور "توماس يونج" Thomas Young^(٣١)، طبع عن طريق "الجمعية المصرية" بالقاهرة، وكان البعض يرى في ذلك دليلا على إثبات

وجود جمعية عملت على أرض مصر بهذا الاسم، مستندين في ذلك إلى ما ذكره "صامويل شارب" Samuel Sharpe في كتابه عن اللغة المصرية القديمة في عام ١٨٣٧، والذي ذكر فيه "أن كتاب الهيروغليفية للدكتور يونج قد تم جمعه في الجمعية المصرية، ثم تم إرساله إلى الجمعية الملكية الأدبية The Royal Society of Literature في لندن لتولي طباعته ونشره" (٣٢).

وقد اعتقدنا أن الجمعية أعادت طبع كتاب "يونغ" بعد تأسيسها، ولكن أثناء جمع الباحث للمادة العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، وجد في إحدى الدوريات الأجنبية نفس المعلومة التي ذكرها "شارب"، ولكن قبل تأسيس الجمعية المصرية بسنتين في عام ١٨٣٤ (٣٣). وبالبحث عن الكتاب وجد الباحث أن تاريخ آخر طبعة للكتاب كان سنة ١٨٢٨، وهذا بعيد جداً عن تاريخ تأسيس الجمعية بالقاهرة. ويجوز أن يكون هناك التباس في اسم الجمعية، لأن اسم جمعية مصرية أخرى تردد حينما اكتشف "جراي" Gray غطاء مومياء عليه كتابات يونانية في الأقصر في نهاية عام ١٨٣٥، وقد نشرت الدراسة الخاصة بهذا الكشف في نشرة المتحف البريطاني في عام ١٨٣٦، ونكرت أن "الجمعية المصرية بلندن" The London Egyptian Society طبعت الكتابات اليونانية التي كانت على الغطاء (حجراً) لكي تتم دراستها بعيداً عن الأثر الأصلي (٣٤).

وقد يكون الإنجليز الذين قرروا إنشاء الجمعية في مصر، أخذوا نظيرتها البريطانية نموذجاً، أو قد تكون الجمعية المصرية بالقاهرة فرعاً للبريطانية الأقدم. ولكن ذلك يُعد مستبعداً وغير مذكور في المصادر. وهكذا، فإن الجمعية المصرية التي طبعت كتاب الهيروغليفية ليونغ، هي "الجمعية المصرية بلندن"، ويجوز لكونها الجمعية الوحيدة المسماة بهذا الاسم، فإنهم كانوا يختصرون اسمها بالجمعية المصرية، ولذلك حدث هذا الالتباس.

على أية حال، فقد استمرت "الجمعية المصرية" تعمل ويتطور نشاطها حتى عام ١٨٤٢، حينما دب نزاع - لم يستطع الباحث معرفة أسبابه - بين الأعضاء حول الكتاب الذي تم تكليف "بريس دافين" بإعداده، وحدث انشقاق بين الأعضاء، فتأسست جمعية منافسة عرفت باسم "الجمعية الأدبية المصرية" (٣٥)، وكان هذا الانقسام لأسباب شخصية وليس على أساس الانتماء

الوطني، فقد قاد الطبيبان البريطانيان "الن" و"أوت" هذا الانشقاق، وكانت أغلبية الأعضاء في الجمعيتين من البريطانيين. وفيما بعد أسهم كل من "ويلكنسون" و"بريس دافين" في المجلد الوحيد الذي أصدرته "الجمعية الأدبية المصرية" قبل أفولها.

وخبا نجم "الجمعية المصرية" بالتدريج، حتى انطفأ في عام ١٨٧٤، حينما قام "حككيان" ومعه "لينان دي بلفون" بإهداء مكتبة "الجمعية" إلى "الكتبخانة الخديوية" الجديدة^(٣٦). وتلك المسألة فندت ما يقال أن "الجمعية المصرية" هي مرحلة من مراحل تأسيس "المجمع العلمي المصري"، وهذا الزعم يعلنه المجمع فعليا على موقعه بشبكة الإنترنت^(٣٧)، فلو كان صحيحا لذهبت مكتبة الجمعية المصرية إلى المجمع العلمي مباشرة وليس إلى الكتبخانة، ولماذا انتظر إهداء مكتبة الجمعية حتى عام ١٨٧٤ في وجود المجمع بمدينة الإسكندرية قبل ذلك التاريخ، خاصة وأن المجمع العلمي قد أعيد تأسيسه قبل ذلك في عام ١٨٥٩.

- جمعية المعارف المصرية:

كانت "جمعية المعارف" نواة لحركة ثقافية جديدة تزعمها بعض المتتورين في مصر، وتعد من النماذج المحلية التي لم ينضم إليها أي أجنبي على الإطلاق، ومن المرجح أن يكون تاريخ تأليفها هو عام ١٨٦٨، وهو ما أكدته "الرافعي" في معرض حديثه عن "جمعية المعارف" أثناء تأريخه لعصر "إسماعيل"^(٣٨). والغريب في الأمر أن "فريدريك بنولا" في كتابه (مصر والجغرافيا) - وهو يُعد من المعاصرين للجمعية - كتب عند حديثه عن "سعيد باشا" قائلا: "اهتم الباشا بمساعدة كارل بروجش على نشر مجموعات الآثار الجغرافية، وفي عهده تأسست جمعية المعارف المصرية"^(٣٩). ومن المعروف أن "سعيد باشا" تولى في الفترة من (١٨٥٤ - ١٨٦٣).

والأمر المحير أكثر، أنه عندما قام "الشوريجي" بتصنيف أوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب حتى عام ١٨٦٢، نكر أن تاريخ لائحة "جمعية المعارف المصرية" كان عام ١٢٦٢هـ، وهو ما يقابل عام ١٨٤٦م، أي قبل تولي "سعيد باشا"^(٤٠). وربما قصد أنه عام (١٨٦٢م)، فمن

الممكن أن يحدث هذا الخطأ أثناء تصنيف المطبوعات وجمعها في تلك القائمة. ولم تعطنا لائحة الجمعية تحديداً مؤكداً لتاريخ التأسيس، فقد كانت بعنوان (لائحة جمعية المعارف المصرية المؤسسة في ظل الحضرة العلية الخديوية)^(٤١)، ومن المعروف أنه لم يكن أياً من حكام مصر في القرن التاسع عشر ملقب بالخديوي قبل "إسماعيل باشا" في عام ١٨٦٧، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا اللقب كان أحياناً يستخدم كنوع من التكريم. وهكذا يبقى تاريخ التأسيس غائباً ومن الصعب تحديده. وباستعراض مطبوعات الجمعية وجدنا أن كتاب "ذُرر النحور" طبع سنة ١٨٦٦م، وهكذا فإن الجمعية تأسست بين سنتي (١٨٦٢، ١٨٦٦).

لما عن ولادة فكرة إنشائها، فلا توجد إلا إشارة واحدة في المصادر تذكر ذلك، فقد ذكر "زيدان" في معرض ترجمته لـ "المويلحي": "... أن ميله إلى الأدب والشعر كان ينمو فيه بين مشاغل السياسة والإدارة، فاتفق مع محمد عارف باشا أحد أعضاء مجلس الأحكام بمصر، وصاحب المآثر الكبرى في نشر الكتب على تأسيس جمعية المعارف، وكان غرضها نشر الكتب النافعة وتسهيل اقتنائها"^(٤٢).

وأكد "الرافعي" ذكر اسم "محمد عارف باشا" كمؤسس للجمعية، ولكنه لم يذكر "المويلحي" كشريك في فكرتها، وإنما ذكره كعضو فيها فقط^(٤٣). وكان "عارف باشا" من أهل الأدب، وله مؤلفات في التركية منها "آثار قلم"، نشر فيه الديوان المعروف بمنشآت قلم، وكان يحسن اللغة العربية، ويروون من نظمه فيها بيتين يفتخر بهما قال:

أَلَمْ تَعْلَمْ بِأَنْ سَمَاءَ فِكْرِي تُلَوِّحُ بِأَفْقِهَا شَمْسَ الْمَعَارِفِ
تَقْرَأُ وَالْإِسْدِي لِي فِي الْمَزَايَا فَيَوْمَ وَلَدْتُ لِقَتْنِي بِعَارِفِ^(٤٤)

على أية حال، فقد نمت "جمعية المعارف المصرية" نمواً سريعاً، وعينت كثيراً بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية والأدبية العربية، كما عيّنت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية، التي أنتجتها العصور العربية الزاهرة في المشرق والأندلس. وليس من شك أن جمعية المعارف قد سارت

على الدرب الذي بدأه "رفاعة الطهطاوي" ورفاقه قبل ذلك بسنوات، حين تم على أيديهم إحياء بعض الكتب العربية متأثرين بأسانئتهم المستشرقين. وقد ساعدها على إحياء ما أحييت من كتب التراث ودواوينه، ما كان لديها من مطبعة يسرت لها نشر الكتب، ومكنت القراء من الانتفاع بها على نطاق واسع^(٤٥).

ودعا أعضاء الجمعية في لائحته الأساسية (المادة الأولى) إلى مبدأ (التعاون على نشر العلوم). وكانت لائحته تتكون من ثمانية عشر مادة، لكي يسير أعضاؤها على هديها^(٤٦). وتحدد المادة الثانية من اللائحة، أن الجمعية تألفت برأس مال موزع على ١٠٠,٠٠٠ سهم طرحت للاكتتاب العام، وقيمة كل سهم ثلاثون قرشاً. وكانت تلك الأسهم بموجب المادة الثالثة من اللائحة تباع بنظام الأقساط في حالة شراء أكثر من عشرين سهماً، على أن يدفع المشتري ستة قروش عن كل سهم ثم يسدد الباقي على أقساط^(٤٧).

ويذكر الراجحي أن الجمعية لقيت إقبالا عظيماً وتعضيداً كبيراً من الطبقات الممتازة في المجتمع، وحدد عدد أعضائها في الفترة من (١٨٦٩ - ١٨٧٠) بحوالي ٦٦٠ ونيف. وبالطبع كان تحديده لهذا الرقم بناء على ما نشر في آخر كتاب "الفتح الوهبي"، والجزء الأول من كتاب "تاج العروس" للزبيدي، وقد دون "الراجحي" طائفة منهم، كنموذج للطبقات التي اشتركت في الجمعية، ولكي يُبين مبلغ تعضيد المجتمع في ذلك العصر للمشروعات العلمية^(٤٨). وفي اللائحة الأساسية للجمعية تم تحديد العدد بـ ٧٨٢ عضواً حتى تاريخ صدور اللائحة، والذي من المرجح أن يكون بعد الاجتماع التأسيسي للجمعية في عام ١٨٦٨^(٤٩).

وكان للجمعية وكلاء يقومون بأعمالها في المحافظات المصرية، فقد تولى "إبراهيم ألفي بك" رئيس المجلس الابتدائي بالإسكندرية وكالة الجمعية هناك، وتولاها "حسين بك" مدير المنوفية في مديريته، وفي دمياط محافظها "محمد حاذق باشا"، وفي الفيوم "مصطفى بك جعفر". وامتد نشاط الجمعية للسودان حيث كان وكيل الجمعية فيه هو "محمد سعيد بك" نجل "جعفر مظهر باشا"، وامتد للمدينة المنورة، حيث كان وكيلها "عبد الجليل أفندي"^(٥٠)، بل إن شيخ مكة المكرمة "أمين المدني" كان من شركاء الجمعية^(٥١). وكان وكيل

الجمعية في الأستانة "أحمد فارس أفندي" صاحب (الجوائب) التي كان يحررها "أحمد فارس الشدياق" (٥٢).

ولمعت أسماء شهيرة في الجمعية، مثل: "أحمد طلعت باشا" (٥٣) كاتب الديوان الخديوي، الشيخ "أحمد شرف الدين المرصفي" من علماء الأزهر، "جعفر مظهر باشا" حَكمدار السودان، أيضاً "علي باشا مبارك" ناظر المعارف. وديوان الأوقاف، الشيخ "عبد الرحمن عليش" الأزهري، الشيخ "عبد القادر الرافعي" مفتي الأوقاف، "محمود بك الفلكي" مأمور الخريطة آنذاك، والأديب "محمود سامي البارودي، وكذلك "إسماعيل رافت بك" وكيل بيت مال مصر. وغيرهم من الوجهاء وأصحاب الكلمة.

وأطلقت الجمعية بعض الألقاب على أعضائها المميزين، فوجد أنها ألحقت بأسماء بعض الأعضاء ألقاباً مميزة، مثل: "داود باشا" وكيل ديوان الجهادية من أساطين الجمعية، "سيد بك أباطة" من أعضاء مجلس الأحكام ومن أعظم أركان الجمعية، "عمر باشا" مأمور ضبطية مصر ومحب المعارف قلباً وقالبا، "محمد بك المنشاوي" مدير الدقهلية محب المعارف، "محمد علي بك الحكيم" ناظر مدرسة الطب بمصر من أعظم جمعية المعارف، أيضاً ذو المعارف "محمود بك الفلكي" مأمور الخريطة (٥٤). ووجد بين الأعضاء من لم يحملوا أية ألقاب، مثل "علي باشا مبارك" ناظر المعارف، وغيره من مثقفي البلاد، ومن الواضح أن تلك الألقاب أطلقت على من كان لهم دور بالفعل في حركة الجمعية وزيادة نشاطها أو تمويلها. ولم تقتصر الجمعية على فئات معينة، بل إنها سمحت بالانضمام إليها من جميع فئات المجتمع، ويتضح من قوائم الأسماء أنها ضمت: مترجمين في الدواوين المختلفة ومدرسين وعمد ومشايخ وأعضاء المجالس والأدباء، كذلك قناصل وضباط ومستخدمي القصر الحاكم، وأيضاً حرفيين (٥٥).

ومن بين المزايا الفريدة في ذلك العصر، أن الجمعية كانت تنتخب من بين أعضائها (مجلساً علمياً)، وبموجب المادة الخامسة عشرة من اللائحة الأساسية "يكون لهذه الجمعية مجموعة علمية تجتمع مرة في كل شهر أو أكثر، يذكر فيها كل ما تجريبه الجمعية. وتكون مشتملة على فصول مفيدة من فنون مختلفة وأخبار ملخصة واضحة" (٥٦).

ولقد نالت الجمعية رعاية وتشجيع مثقفي الأمة وعلمائها، وكان "رفاعة الطهطاوي" يشجعها بنفسه، حينما كتب في مقدمته للطبعة الأولى من كتابه "مناهج الألباب المصرية": "لما كان من الواجب على كل عضو من أعضاء الوطن أن يعين الجمعية بقدر الاستطاعة، ويبدل ما عنده من رأس مال البضاعة لمنفعة وطنه العمومية، وينصح لبلاده ببث ما في وسعهم من المعلومات، بذلت جهدي وجُدت بما عندي". والطهطاوي هنا يبرر نشره لكتابه عن طريق "جمعية المعارف" أو بناء على طلب من أعضائها^(٥٧).

وتعد "جمعية المعارف المصرية" أول جمعية علمية تظهر في مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر. وكان الهدف من هذه الجمعية نشر العلوم والمعارف بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها، وقد جُعِلت تحت رعاية الأمير "محمد توفيق باشا" ولي العهد وقتئذ^(٥٨). وعُبر "رفاعة الطهطاوي" عن رعاية "توفيق" للجمعية قائلا: "... الرافع لجمعية المعارف تحت لواء أبيه أعلى علماء، من هو بالمجد الأثيل جدير وحقيق، حضرة محمد باشا توفيق، لازال في ظل والده ممتعا بطريف العز وتالده:

وَإِذَا الصَّبِيْعَةُ صَادَقَتْ أَهْلًا لَهَا ذَلَّتْ عَلَى تَوْفِيْقٍ مُصْطَبِعِ الْيَدِ

فقد بنت من جنبابه العالي دلائل حب الأوطان، باصطناع التطول لجمعية العرفان، حيث حلّى جيدها بعقود المنة، وجعل حصين حماة لها وقاية وجنة^(٥٩).

ولقيت الجمعية إقبالا كبيرا، واستجابة سريعة من المثقفين، وكان لأعضائها ميزة في أن حصلوا على الكتب بثمن أقل مما يطلب من غيرهم^(٦٠). واحتفظت الجمعية ببعض المقتنيات ذات القيمة العلمية، وكان من أشهر محفوظات الجمعية تلك الخريطة التي رسمت أثناء حملة "سليم قبودان" الاستكشافية إلى السودان في عام ١٨٣٩، وكانت خريطة كبيرة رُسمت بمقياس رسم $\frac{1}{300.000}$ ، وأصدرت جمعية باريس الجغرافية نسخة منها، إلا أن

الأصل ظل محفوظا بجمعية المعارف المصرية حتى انتهى عملها. ولقد دَوَّن الفرنسي "ترنو" على تلك الخريطة مجموعة سطور، قائلا: "لما عَلمَ الجَناب العالي بالفوائد والمزايا التي جاءت بها هذه الحملة، رسم لنا بمباشرة حملة

ثانية وقال: لقد رأيت أنكم أقصتم السير في هذه السنة أكثر من المرة الأولى، وأملّي أنكم تنجزون في هذا العام عملكم والتمام، فسيروا في حفظ الله وعودوا بسلام^(٦١).

وبالنسبة للإنتاج العلمي لجمعية المعارف، فيتمثل في تولي طبع طائفة من أهمّات الكتب في التاريخ والفقه والأدب منذ نشأتها، ونسب معظمها إليها وإلى مطبعتها (الوهبية). وذكر "جورجي زيدان" أن إبراهيم المويلحي أنشأ مطبعة لنشر كتب الجمعية في عام ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م)^(٦٢)، ومن المعروف أن مطبعة "المويلحي" أصدرت طبعات من كتب التراث لأعضاء جمعية المعارف، وقد توصل الباحث إلى ما يثبت ذلك، ففي نهاية كتاب "محاضرات الأدباء" للراغب الأصبهاني (المطبوع في عام ١٨٧٠)، كتب الآتي: "... وكان تامله أوائل جمادى الأولى سنة ١٢٧٨ بمطبعة للودعي الأريب والسيد النسيب السيد إبراهيم المويلحي، وكان طبعه لأرباب جمعية المعارف المصرية"^(٦٣). وذكر "زيدان" أن الجمعية كانت تطبع كتبها أيضاً في مطابع أخرى، ولكنه لم يحددها^(٦٤). وكتب "الرافعي" أن الجمعية اقتنت مطبعة خاصة بها لطبع الكتب التي تولت نشرها، ولكن ذلك لم يمنعها من طبع بعض الكتب في دار الطباعة الأميرية (مطبعة بولاق)^(٦٥).

لقد كانت جمعية المعارف تتولى نشر كتب أعضاء الجمعية على نفقتها، وتوزعها على الأعضاء بسعر تكلفتها، وما يزيد على تلك الكتب كان يضم ثمنه إلى رأس مال الجمعية، وكانت الكتب القديمة توزع على المستجدين حسب عددهم، ومن لم يحالفه الحظ في الحصول على نسخته، يعمل حسابه في نسخة عند إعادة طبع الكتاب^(٦٦). وعلى الرغم من أن الطبعات الأولى للكتب التي أصدرتها وأعادت نشرها "جمعية المعارف المصرية" مجهولة، إلا أنه يمكن معرفة بعض الأعمال التي تولتها الجمعية. فيذكر من إنتاجها العلمي كتاب "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لابن الأثير في خمسة مجلدات، وأيضاً خمسة أجزاء من "تاج العروس من شرح جواهر القاموس" للزبيدي (المطبوع ١٨٦٨، ١٨٧٠)، وكذلك كتاب "طراز المجالس" (المطبوع ١٨٦٧)، وكتاب "شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل" (المطبوع ١٨٦٥)، وكلاهما لشهاب الدين الخفاجي.

وفي سنة ١٨٦٦، صدر كتاب "درر النحور في مدائح الملك المنصور" لصفي الدين الجلي. وفي السنة نفسها طبع كتاب "تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس" (وهو كتاب في سيرة الرسول *) للديار بكري. كذلك كتاب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" (المطبوع ١٨٦٧) للمحبي، و"تاريخ ابن الوردي" (المطبوع ١٨٦٨)، وأيضاً "ديوان ابن خفاجة الأندلسي" (المطبوع ١٨٦٩)، وكتاب "عنوان المرقصات والمطربات" (المطبوع ١٨٦٩) لابن سعيد المغربي، وكتاب "الفلاحة اليونانية" الذي ترجمه سرجس بن هلبا الرومي وطبع في عام ١٨٧٦^(٦٧). كذلك "الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصير العتبي" في مجلدين، وهو يعد من أندر ما طبعته "جمعية المعارف"، كذلك "تاريخ ابن الوردي"، و"شرح التتوير على سقط الزند" (ديوان أبي العلاء المعري)، و"البيان والتبيين" للجاحظ، وديوان ابن المعتز العباسي، و"شرح الشيخ خالد على البردة"، و"المختصر في أخبار البشر"، و"محاضرات الراغب الأصفهاني"، و"رسائل بديع الدين الهمداني"^(٦٨).

وقد اهتمت جمعية المعارف بإعادة نشر بعض المجموعات الشعرية التي تمثل جزءاً مهماً من أجزاء التراث الأدبي العربي، وكانت بعناية أمين عمر زيتونة^(٦٩)، وتضمنت تلك المجموعات الشعرية طبع ديوان "النابغة الذبياني" بشرح البطلانوسي، وديوان "عزوة بن الورد" بشرح ابن السكيت، وديوان "حاتم الطائي"، وديوان "علقمة الفحل"، وديوان "الفرزدق"، وقد جمعت تلك الدواوين تحت عنوان رئيسي وهو "خمسة دواوين العرب" في سنة ١٨٧٦^(٦٩). وكانت الموافقة على شراء الكتب والمخطوطات ونسخها وطباعتها يتم بمعرفة مجلس إدارة الجمعية، الذي كان يتكون من ثمانية عشر عضواً بموجب المادة التاسعة من اللائحة، ويكلفهم وكيل الجمعية^(٧٠).

وظلت "جمعية المعارف المصرية" قائمة تؤدي مهمتها إلى أن اشتد النزاع السياسي بين الخديو إسماعيل والأمير عبد الحليم باشا، لتنافسهما على عرش الخديوية، وكان محمد عارف باشا من أنصار الأخير ويروج لأفكاره، فبلغه أن إسماعيل علم بأمره، ففر إلى الأستانة خوفاً من بطشه وتوفي هناك، وانحلت الجمعية ونهائياً^(٧١). وهكذا، حاولت "جمعية المعارف" النهوض بالحركة الفكرية آنذاك، بمحاولة إحياء التراث العربي القديم وتوفيره

للقارئ بواسطة نخبة من المثقفين المصريين والعرب الذين انضموا للجمعية، وقاموا بجهد كبير في تنشيط حركة نشر الوعي الدقيق بالثقافة، إلا أن الصراعات السياسية في أغلب الأوقات كانت نذير الخطر على تلك المشروعات الثقافية الجديرة بالتقدير.

- جمعية العلوم المصرية:

هي إحدى الجمعيات العلمية التي عملت في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، وكغيرها من الجمعيات في تلك الفترة، خلت الكتابات من أي ذكر لها، ولكن بالبحث تم العثور على بعض الأوراق في الأرشيف المصري ساعدت في معرفة العديد من المعلومات عن هذه الجمعية.

وتعد "جمعية العلوم المصرية" Société Égyptienne de la Science من الجمعيات التي أخذت على عاتقها مهمة نشر العلوم والثقافة في مصر. وكانت وسيلتها إلى ذلك هي عقد الندوات العلمية والثقافية ونشرها إن لمكن. وتأسست الجمعية بالإسكندرية، ولأنها طبعت أولى نشراتها السنوية في عام ١٨٨٠، فإن الباحث يرجح أنها تأسست عام ١٨٧٩، أو قبل ذلك بعام أو عامين، وما يؤكد ذلك ما ذكرته إحدى مكاتبات الجمعية في مارس عام ١٨٨٣، والتي كانت مرسلة إلى مجلس النظار المصري، وجاء فيها: "... ومنذ أربع سنوات قد صار نشر مجلد واحد مشتملاً على بعض مذكرات وتقارير"^(٧٢)، أي عام ١٨٧٩، فيجوز أن تكون قد تأسست الجمعية في تاريخ يقترب من تلك السنة.

وكان من بين أعضاء الجمعية "روجرس بك، أبانة باشا، فيدال بك، ويعقوب بك أرتين"، وهم من العلماء المعروفين في تلك الأيام. ولم تكن الجمعية تقبل أي أحد يرغب في الانضمام إليها، فقد تشبعت بالمحافل الماسونية^(٧٣)، وكانت تختار من ينضم إليها وترشحه لمجلس إدارتها، الذي يوافق أو يرفض، ثم تبلغ العضو المرشح برغبة الجمعية في انضمامه إليها، وبعد هذا التقليد من التقاليد غير المعهودة في إدارة الجمعيات آنذاك.

ومن الأمور المستغربة أن الجمعية انفردت أيضاً برفضها التام زيادة عدد أعضائها على خمسين عضواً بأية حال، وكان ذلك يضعها دائماً في

مأزق مالي، بسبب قلة أموال الاشتراكات. ولهذا كانت ترى نفسها في حالة يستلزم معها التفات الحكومة إليها، من حيث النواحي المالية. وحينما وجدت الحكومة أن الجمعية تستحق الدعم، رتب لها مائتي جنيه كأعانة سنوية، ولكن دون الالتزام برعايتها بشكل كامل. وعلى الرغم من صرف المبلغ، إلا أنه كان لا يكفي احتياجاتها، فتصميم الجمعية على عدم ضم الراغبين في عضويتها إلا بترشيح منها، جعل موارد الجمعية قليلة جداً، بالإضافة إلى أن عضو "جمعية العلوم المصرية" لم يكن ملزماً بدفع اشتراكات سنوية، وكانت تكتفي برسم اشتراك أول مرة فقط.

وكانت الجمعية تنشر الأعمال والمحاضرات والندوات في مجلدات، وبالفعل خرجت إلى النور الأبحاث التي ألفت في موسمها الثقافي لعام ١٨٨٠، وتأخرت أعمال عام ١٨٨١ حتى أوائل عام ١٨٨٣، وجاء في خطاب الجمعية إلى "شريف باشا" رئيس مجلس النظر آنذاك، أن هذا التأخير سببه قلة التمويل. ثم بدأ العمل في محاولة نشر أعمال عام ١٨٨٢ بعد ذلك، حتى أن الجمعية استبعدت بعض الأعمال التي كانت تستوجب إلحاق صور ورسومات لذلك السبب^(٧٤).

وهكذا، طالبت الجمعية الحكومة المصرية بمد يد العون لها، وصرف مبلغ ٤٠٠ جنيهًا مصريًا سنويًا للقيام بالمصروفات اللازمة، ولكن "شريف باشا" رئيس النظر رفض طلب الجمعية، إلا أنه قرر طبع الجداول والمطبوعات الخاصة بأنشطة الجمعية مجاناً في مطبعة بولاق، وأن لا تزيد عن المائتي جنيه وهي الإعانة التي كانت تستقطع من احتياطي الميزانية^(٧٥). وفي ٢٢ مارس ١٨٨٣، تقرر منح "جمعية العلوم المصرية" مبلغ ١٤٠ جنيهًا مصريًا كأعانة لطبع المطبوعات الخاصة بها، لأنه ثبت عدم إمكانية طبعها في مطبعة بولاق. وبعد مداولات بين الجمعية عن طريق "روجرس بك" وناظر مطبعة بولاق "حسين بك حسني"، تقرر طبعها في أوروبا^(٧٦).

وكانت اهتمامات "جمعية العلوم المصرية" الثقافية والعلمية متشعبة، فقد نشرت أبحاث عن علم المصريات وتطوره، والأدبيات والعلوم المختلفة. وقررت فتح مكتبتها بعض ساعات في الأسبوع للجمهور، وكانت تلك المدة قليلة نظراً لعدم إمكانية تعيين موظف للمكتبة (كتبخانجي)، يقوم يومياً بترتيب

ووضع الكتب تحت تصرف القراء من المصريين والأجانب. واحتوت المكتبة على كتب نادرة، أهديت للجمعية من الجمعيات الأجنبية في أوروبا. وقد حاولت الجمعية توفير الدوريات العلمية العالمية، والمجلدات الموسوعية قدر الإمكان، وكانت تتيحها للقراء وأعضاء الجمعية^(٧٧).

وهكذا، فإنه من الواضح أن "جمعية العلوم المصرية" كانت تقوم بدور علمي في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يصلنا أي من أعمالها المنشورة، أو أية بيانات تكل على استمرارها، أو مصير مكتبتها.

- مجتمع اللغة العربية:

شهدت اللغة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أزمة، كانت تتمثل في إفتحام مفردات لغوية لحياة المصريين اليومية، وقد نتجت هذه الأزمة عن زيادة النفوذ الأجنبي في المنطقة عسكرياً أو اقتصادياً، كذلك زيادة حجم البعثات التعليمية إلى أوروبا، التي أفرزت طريقة وأسلوباً جديداً في الكتابة وطريقة مختلفة للخطابة، فأصبحت المفردات الأجنبية ممترجة بمفردات العربية حتى في الأحاديث الشخصية بين العامة، حيث انتشرت كلمات عديدة مثل "أفوكاتو - كوردون - جوانتي - وغيرها...".

وشعر بعض المثقفين بأن اللغة العربية تضيق وسط المد الغربي، وبدأت الأصوات تعلو بضرورة حفظ اللغة العربية من الضلوع. وكتب "النديم" يخاطب القارئ العربي قائلاً: "بما تستبدل لغتك، وما لها من مثيل وأنت كفيل، وما الذي استحسنته في غيرها واستقبحت مقابله فيها. وأي شيء طلبته فيها ولم تجد له اسماً. ترى أنك في عصر تمدن يقضي عليك باستعمال أرق اللغات لسهولة التركيب وعذوبة اللفظ ورقة المعنى. ناشدتك الله هل وجدت في اللغات الحديثة العهد ما اشتملت عليه لغتك القديمة. أم رأيت حسناً في اللغات التي تتفح كل يوم بقلم المتمدنين لم تره في لغتك الفطرية الخلق المجموعة في زمن الهمجية كما يزعم الجاهلون. أترى إذا عبرت عن شيء بلفظ في غير لغتك وأردت تتصرف فيه بعبارة أخرى، هل تجد له مرادفاً واحداً كما تجد في لغتك للفظ جملة مترادفات، لم أنت الجاهل بقدر لغتك، الغافل عن عظم قدرك في تاريخ العالم قديماً وحديثاً"^(٧٨).

ومن خلال ما كتبه "النديم" يبدو أن اللغة العربية كانت تعاني من التدهور، مما جعل الأدباء والمتقنين يرون أنه من الضروري القيام بمراجعة كافة المصطلحات الدخيلة على اللغة العربية، وردها إلى أصولها مع بيان الصحيح من الخطأ، ولزم تكوين اتحاد علمي ثقافي يقوم بتلك المهمة على أكمل وجه، فجاءت مبادرة "عبد الله باشا فكري" في عام ١٨٨١ بالدعوة إلى تكوين "مجتمع اللغة العربية"^(٧٩).

ويذكر "النديم" أن "عبد الله باشا فكري" لم يجد من يلبي دعوته لسنوات^(٨٠)، وقد يكون السبب في ذلك أن مصر كانت في اضطراب سياسي لا يسمح لأحد بالتفكير إلا في مصير مصر السياسي، كذلك احتلال بريطانيا لمصر، مما وأد دعوة "فكري باشا" في المهد. إلا أن الفكرة تجددت مرة أخرى في عام ١٨٩٢، في بداية عهد الخديو "عباس حلمي الثاني"، وظهرت الحاجة ملحة إلى إنشاء "مجتمع لغوي"، لأن الأسباب ازدادت أسبابا تجعل من قيام هذا المشروع ضرورة لغوية وقومية ملحة، فالثقافات الأجنبية اتسعت دائرتها في البلاد، وحملت معها من المصطلحات الكثير، فضلا عن هجوم الاحتلال البريطاني على اللغة العربية، ومحاولته محاصرتها في أضيق نطاق حتى يقضي عليها، خاصة وأن سلطة الاحتلال أصرت على أن تكون لغة العلم في المدارس هي اللغة الإنجليزية.

وتفاقت الأزمة، حتى أن المهندس والمستشرق البريطاني "وليم ويلكوكس" William Wilcox كان نشيطا في دعوته للكتابة باللهجة العامية مدعيا أنها أقدر على إفهام الجماهير الأمية. كذلك كان هجوم المستشرقين على اللغة العربية عنيفا، وكانوا يحسبونها جامدة غير متطورة، وعاجزة عن استيعاب المفردات الجديدة، وتجاهلوا في ذلك جهود مدرسة اللسان التي قامت في النصف الأول من القرن التاسع عشر بترجمة المصطلحات العلمية، التي كانت تدرس في مدرسة الطب والمهندسخانة ومدرسة التمريض والمدرسة الحربية، وفتحت اللغة العربية على يديها صدرها لاستقبال كافة الاشتقاقات الجديدة ولم ترفضها. ولكن استخدام الصحف للمصطلحات الأجنبية، وترجمة الإنجيل في هذه الفترة إلى اللهجة العامية، كان يعني أن على اللغة للعربية المحاربة على جبهتين، جبهة العامية وجبهة الدخيل^(٨١).

وهكذا، انبعثت فكرة إنشاء مشروع لغوي أطلقوا عليه آنذاك اسم "المجتمع اللغوي العربي"^(٨٢)، وأحياناً "مجتمع اللغة العربية بمصر"^(٨٣). وكان لازماً على المحافل الثقافية في مصر الدعوة لتنفيذ الفكرة وترويجها. وكانت أولى تلك الدعوات ما استهلته به "المقتطف" عددها في مناسبة تولي "عباس حلمي الثاني" حكم مصر، وأعلنت باسم الشعب أربعة مطالب، وما يخص الدراسة هنا المطلب الثالث الذي جاء فيه:

"ثالثاً... إن اللغة العربية لم يعد يمكنها أن تجاري اللغات الأوروبية، ما لم يقيم جماعة كأعضاء الأكاديمية الفرنسية، يتولون أمر التعريب، ووضع المصطلحات العلمية وتنقية اللغة من كل وحشي ومهجور. وقد رأينا من قبل أن الأكاديمية الفرنسية قامت ونجحت بتعزيد ملوك فرنسا لها، ورجونا أن يكون سمو عباس باشا (وكان وقتئذ ولياً لعهد الخديوية المصرية) عضداً لهذا المجتمع اللغوي، ونعيد الآن التماسنا راجين من سموه أن يحله محل النظر ويشد أزر من يسعى إليه"^(٨٤).

وعلى كل، فقد نضجت الفكرة، ووجدت التربة المهيأة لنموها، حينما تحمس لها شيخ مشايخ الطرق الصوفية "محمد توفيق البكري"، وقام على تنفيذ فكرته بشكل عملي في سبتمبر عام ١٨٩٢، وجعل مقر هذا التجمع في سراي (آل البكري)^(٨٥) بالخرنفش، والذي كان مكاناً لأول لقاء بين أعضاء هذا التجمع الثقافي الجديد، وهو لقاء التأسيس الذي ضم صفوة أعلام هذا العصر، من الذين اتفقوا على الخروج باللغة العربية من تلك الحالة إلى حالة أخرى من التقدم والازدهار، وتحمل المسؤولية نحو إصلاح الأحوال والخروج من الأزمة^(٨٦). وضم الجمع "الشيخ الشنقيطي الكبير، والشيخ محمد عبده، والشيخ حمزة فتح الله، والشيخ حسن الطويل، وحفني ناصف، ومحمد بيرم، ومحمد المويلحي، ومحمد عثمان جلال، ومحمد كمال". وانتهى الاجتماع بانتخاب الشيخ "محمد توفيق البكري" رئيساً لأول كيان لغوي عربي، كما انتخبوا "محمد بيرم" سكرتيراً له^(٨٧).

ولم تكن هناك خطة عمل محددة في الفترة الأولى، وإن كان هناك قانون يحدد هدف "المجتمع اللغوي" وشروط عضويته. واقتراح "عبد الله النديم" على القائمين عليه عدة مقترحات تلخص في أن يكون هذا التجمع

الثقافي عاما في كل ما يتعلق بفنون العرب، ويتم تقسيم الأعضاء بحسب قواهم العلمية، فيكون قسم منهم مختصاً بالمواد اللغوية، وقسم آخر يختص بالآليات كالنحو والصرف والبيان والبديع والمنطق، وقسم يختص بالتاريخ وتقويم البلدان، وقسم يختص بالترجمة وآخر للرياضيات. وأكد "النديم" أن هذا التقسيم ستظهر فائدته عندما تقرر الحكومة اعتماده، وتحيل إليه النظر في المؤلفات الجديدة التي من هذا القبيل، ليقرر منها الموافق لنشره، ويمنع ما يضر بالأخلاق والدين والسياسة. وربما يتسع نطاقه فيحال عليه امتحان أناس في فنون مخصوصة لإعطائهم الشهادة العلمية.

ورأى أنه "يلزم أن يكون عدد أعضائه أكثر مما هو عليه، مركبين من أرباب العلوم التي ينتفع بها، وربما كان في الناس من لا يعلم حقيقته ولا سيره، فعلى المجتمع استدعاء من يراهم من أهل الفضل سواء كانوا لغويين أو نحويين أو مهندسين أو قضاة أو مداره (يقصد المحامين)، وعرض موضوعه عليهم وطلب اشتراكهم معه توسيعاً لنطاقه وتكثيراً لدوائره فوائده". واقترح أيضاً تقديم الجوائز للمبدعين، وحث الدولة على تقديم الدعم المادي حتى يتسنى تعيين موظفين وتقديم مكافآت للمبدعين، كما دعا لعمل (محفل خطابي) يفتح بابه كل خمسة عشر يوماً مرة، وتكون فيه الكراسي مختلفة الدرجة، ويقدر رسم الدخول من قرشين إلى ستة بحسب الدرجات. وهكذا يستطيع "مجتمع اللغة العربية" تجميع إيراد مناسب يساعده حتى تبت الحكومة في أمر الدعم المادي^(٨٨).

وعلى الرغم من اقتراحات "النديم"، فإنهم لم يرسموا أسلوب التعريب، ولا وضعوا منهجاً للخطوات التي يبدأون بها، فما من شك في أن الميدان الاجتماعي والسياسي كان بحاجة إلى التفاهم أكثر من غيره. كذلك لم يقسموا أنفسهم كلجان تختص كل لجنة بدراسة ناحية من النواحي. ولكن يبدو أن ما كان يتبادر إلى أذهانهم عفو الخاطر من الألفاظ الدخيلة على الحياة الاجتماعية، هو ما اهتموا بتعريبه وحده.

وتعد الجلستان الأخيرتان من أهم الجلسات في تاريخ "مجتمع اللغة العربية"، وهما السادسة والسابعة. وبالنسبة للجلسة السادسة (قبل الأخيرة)، التي انعقدت في الرابع من فبراير ١٨٩٣، فقد استهلها الشيخ "البكري" بإلقاء

كلمة في أخلاق الشاعر المتنبي، حاول أن يستدل فيها من خلال أشعار المتنبي على طباعه، ثم تلا على الجمع عشرين كلمة أو (لفظة)، كان قد أعدها بالاشتراك مع الشيخ "حمزة فتح الله" وهي: "مرحى" بدلاً من (برافو)، و"يرحى" (لمن أخطأ الهدف)، و"مدره" بدلاً من (أفوكاتو)، و"المسرة" بدلاً من (التليفون)، و"عم صباحاً" بدلاً من (يون جور)، و"عم مساءً" بدلاً من (يون سوار)، و"البهو" بدلاً من (الصالون)، و"القفاز" بدلاً من (الجوانتي)، و"ثمره" بدلاً من (نمرو)، وأخيراً "الوشاح" بدلاً من (الكردون)^(٨٩).

وفي الجلسة السابعة والأخيرة، والتي انعقدت في يوم ١٧ فبراير ١٨٩٣، قدم "محمد المويلحي" تعريباً لعشرة ألفاظ أخرى هي: "الطنف" بدلاً من (البلكون)، "الحراقة" بدلاً من (مركب الطوربيد)، و"بطاقة الزيارة" بدلاً من (فيزيت كارد)، "المرب" بدلاً من (الكلوب)، و"الحذاقة" بدلاً من (شهادة الدراسة كالبكالوريا والليسانس)، "العاطف والمعطف" بدلاً من (البالطو)، و"حصب الطريق" بدلاً من (وضع المكدم في الطريق)، "الشرطي" بدلاً من (رجل البوليس)، وأيضاً "المشجب" بدلاً من (الشماعة)^(٩٠).

وهكذا، تواصلت جلساته التي أخذت تنعقد منذ بدايته في سبتمبر ١٨٩٢، إلى أن توقف بعد جلسته السابعة والأخيرة في يوم الجمعة ١٧ فبراير ١٨٩٣، وهو توقف لم يعن إسدال الستار على المشروع الذي ظل حياً حتى وقتنا الراهن^(٩١).

- الجمعية الطبية المصرية:

تأسست "الجمعية الطبية المصرية" Egyptian Medical Association في عام ١٨٨٨، وقد تولى تأسيسها نخبة من الأطباء المصريين، من الذين شعروا بضرورة وجود اتحاد علمي يجمعهم ويوحد كلمتهم، ولذلك يمكن اعتبار الجمعية هي البداية الحقيقية لتكوين نقابة الأطباء في مصر^(٩٢).

ولقد عرفت مصر الطب المنظم، الذي يستند إلى الدراسة المتأنية للأسباب ومعرفة العلاج المناسب، منذ وقت مبكر في القرن التاسع عشر. خاصة وأن هناك عمليين طبيين تم تأليفهما إلى جانب كتاب "وصف مصر" وهما "وصف الرمد في مصر وطرق معالجته" للطبيب الفرنسي "سافا

ريزي"، وكتاب "إعلان عن الجدي" للطبيب "ديزينت" (حكيمباشي ديوان القاهرة).

ومن المعروف أنه في عام ١٨٢٧، أنشأ "محمد علي باشا" مدرسة الطب في أبي زعل، وجعل "أنطوان بارثلمي كلوت" Antoine Barthelemy Clot (كلوت بك) مديراً لها. وكانت الغاية من إنشائها تخريج أطباء للجيش المصري. وقد اختير أول فوج للدراسة فيها من بين طلبة الأزهر، وكان الأساتذة يلقون محاضراتهم باللغات الأجنبية. وبعد أن تخرج الفوج الأول تم اختيار اثنا عشر طالباً منهم لمتابعة دراستهم الطبية في باريس، ولما عادوا عينوا كمعلمين في المدرسة. وعندما ازداد عدد الطلاب في المدرسة، ووصل إلى ١٩٠ طالباً في عام ١٨٣٧، تقرر نقل المدرسة ومستشفاهها إلى قصر العيني بالقاهرة في نفس العام. كذلك ألحقت بها مدرسة للصيدلة وأخرى للولادة وتخريج القابلات^(٩٣).

وحينما كثرت أعداد الأطباء في مصر، كانت الحاجة ملحة لكيان مؤسسي يستطيع تجميعهم والاهتمام بأمورهم، وإن كانت تلك الفكرة قد جاءت متأخرة كثيراً حتى عام ١٨٨٨، حينما قرر جمع من الأطباء إنشاء "الجمعية الطبية المصرية"، ولما نضجت الفكرة عقدوا أول اجتماع للجمعية تحت رئاسة الطبيب "سالم أحمد سالم"، الذي كان يشغل منصب الطبيب الخاص للأسرة الخديوية^(٩٤). وكان "يعقوب أرئين باشا" أحد رعاة الجمعية وأكثرهم نشاطاً، على الرغم من أنه لم يمارس مهنة الطب. وكان من الأعضاء المميزين أيضاً الطبيب "عيسى حمدي" الذي كان مشهوراً كأفضل من يجرون عمليات الختان في مصر آنذاك، ومن المعروف أنه خدم لفترة من حياته في إحدى المستشفيات العسكرية.

ولقد ترأس "عيسى حمدي" الجمعية في عام ١٨٩٩، وخلال فترة رئاسته تم تكليف الجمعية بوضع البرنامج الدراسي لمدرسة الطب بالقاهرة، وتم تعيينه إلى جوار رئاسته للجمعية كطبيب خاص للأسرة الخديوية، ثم ناظر لمدرسة الطب والمستشفى الملحقة بها. وذكر "تونيالد ريد" أن الشيخ "محمد عبده" أثنى على عمل الجمعية، وبيّن أهدافها، وأن الجمعية كانت تأمل تحقيق أهدافها التي كانت تنحصر في عمل الأبحاث العلمية، وإنشاء مجلة

باسم الجمعية، وتمويل مشروع إنشاء مستشفى للفقراء، وصندوق مساعدة الأطباء المحتاجين وعائلاتهم. وفي الحقيقة لم تستطع الجمعية تحقيق جميع أهدافها، وأصبحت عبارة عن مكان قائم لعقد اللقاءات العلمية لا أكثر، إلى جانب بعض الاهتمامات الخيرية بمساعدة فقراء الأطباء وعائلاتهم^(٩٥).

- الجمعية الخيرية (بدمهور):

لم يجد الباحث تحديداً دقيقاً لتاريخ تأسيس "الجمعية الخيرية بدمهور"، ولكن الثابت أنها لم تسبق تأسيس "الجمعية الخيرية الإسلامية" (الأولى) في عام ١٨٧٨، وإلا كان "عبد الله النديم" قد تحدث عنها في معرض حديثه عن الجمعية الخيرية الإسلامية، فقد كان يهتم بتكوين أخبار جمعية دمنهور الخيرية في مجلته دائماً. ولذلك يرجح الباحث أنها تأسست فيما بين عامي ١٨٧٨ (عام تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى) وعام ١٨٨١، وهو العام الذي افتتحت فيه الجمعية مدرستها. ولا يوجد ذكر في الوثائق المصرية لتلك الجمعية، مما يجعل ترجيح تاريخ بعينه لتأسيسها صعباً. وعلى أية حال، تعد الجمعية أول تجمع أدبي خيري (غير ديني) في دمنهور، وكان جل اهتماماتها تربية وتعليم الفقراء واليتامى، والمشاركة في الحياة الثقافية والأدبية. وكانت دعوة الجمعية تتلخص في ضرورة الاتحاد والتعاقد بين كافة طوائف الأمة^(٩٦).

ومن الواضح أن الجمعية كانت من النوع الذي يساهم في الحركة الثقافية المصرية آنذاك عن طريق المساهمة في انتشار التعليم. ولقد نشر "النديم" تغطية لحفل افتتاح مدرسة الجمعية^(٩٧)، ويبدو أن رئيسها وصاحب فكرة إنشائها كان "محمد بك سعد الدين" مدير البحيرة^(٩٨)، وأن من بين أعضائها: الشيخ "محمد جوهر"، الشيخ "محمد الوكيل"، الشيخ "حميدة سالم"، الشيخ "عبد الله العريان"، الأديب الشيخ "أحمد أبا الفرج"، و"محمد أفندي شكري". وكلهم من الشيوخ الأدباء الذين اشتهروا في مديرية البحيرة آنذاك.

وهدف أرباب الجمعية بافتتاح مدرستهم، أن تكون مدرسة خيرية وطنية مستقلة لتعليم العلوم الدينية واللغات الأجنبية، لعلمهم أنها واجبة عليهم ونفعها سيعود على الأمة كلها، كذلك القيام بدور في تعليم فقراء الأمة

وأيتامها. وتولى نظارة المدرسة "محمد أفندي شكري" فقد رأى أعضاء الجمعية أنه الأصلح للقيام بتلك المهمة^(٩١).

ومن الواضح أن "النديم" كان ضلعاً أساسياً في الدعوة لتأسيس تلك الجمعية، أو على الأقل كان مشجعاً لها باستمرار، لأنه لم تخل خطب حفل افتتاح مدرسة الجمعية من ذكره، وذكر أفضاله ونشاطه. حتى أنهم كانوا يتخذونه نموذجاً حينما تتأسس أي جمعية خيرية أو أدبية.

- جمعية المساعي المشكورة (بالمنوفية):

حدد "إبراهيم البيومي غانم" تاريخ تأسيس "جمعية المساعي المشكورة" بعام ١٨٩٢، أي بعد عشر سنوات من وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني^(٩٠). إلا أن "جورجي زيدان" ذكر تاريخ تأسيسها بعام ١٨٩٧^(٩١)، ولم يذكر أي منهما مصدره الذي أخذ عنه هذا التاريخ.

ولقد تأسست الجمعية في "شبين الكوم" بأموال كبار رجال المنوفية، وعلى رأسهم: "محمود أبو حسين باشا"، "عبد العزيز فهمي باشا"، "علوي بك الجزار"، و"أحمد عبد الغفار باشا". وورد في لائحته التأسيسية أن هدفها هو نشر المعارف والعلوم في سائر مراكز مديرية المنوفية بإنشاء المدارس والمعاهد. وكان ذلك في الوقت الذي كانت السياسة البريطانية تتركز في الحد من انتشار التعليم، فضلاً عن فرض المصروفات وتكريس الطبقة في المجتمع، وسد أبواب الحراك الاجتماعي أمام غير القادرين. وبذلك تصل مصر إلى أدنى درجات قوتها أمام الاحتلال البريطاني.

ولتحقيق هدفها، أنشأت الجمعية عدداً ضخماً من المدارس منها مدرسة للبنات تشبه مدرسة السنية في القاهرة، وهي تعد خامس مدرسة ثانوية في القطر. ولم يكن في مديرية المنوفية كلها حتى سنة ١٨٩٢ سوى مدرسة واحدة، هي "مدرسة شبين الكوم الأولية" (الابتدائية). وكانت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة بالمديرية لا تتجاوز ٥% من عدد سكانها. وفي هذا المناخ وتلك الظروف نشأت "جمعية المساعي المشكورة"، واعتمدت في مواردها المالية على ما يأتي من الأوقاف، وعنتما تجمع لديها قدر مناسب من أموال الأوقاف قرر مجلس إدارتها في سنة ١٨٩٧ إنشاء مدرسة ابتدائية في كبل

مركز من المراكز الإدارية الخمسة التي كانت تابعة للمديرية آنذاك. وبالفعل تم افتتاح مدرسة بكل من مراكز: تلا، ومنوف، وأشمون، وقويسنا، وشبين الكوم؛ وذلك خلال سنة ١٨٩٨. ولقد نشرت قائمة بأسماء المشاركين في دعم هذا المشروع في سنة ١٩٠٠، وكان على رأسهم أحد كبار الملاك هو "محمود صبري باشا" (١٠٢).

وفي بداية عام ١٩٠٠، ابتاعت الجمعية ١٥٣ فدانا لبناء مجمع مدارس باسم الجمعية في المنوفية، وأرادت الجمعية أن تعفيها الحكومة المصرية من رسوم تسجيل الأرض وضرائبها، فخاطبت نظارة الحقانية بهذا الشأن (١٠٣). ووافقت الحقانية على طلب الجمعية ورفعت بدورها المسألة للجنة المالية بمجلس النظار لإبداء الرأي (١٠٤)، والذي بدوره قرر إعفاء الجمعية من رسوم تسجيل الأرض، تشجيعاً من الحكومة لمشروعات النفع العام، وخاصة التي تتعلق بجانب ثقافي واجتماعي مهم (١٠٥). وكانت نتيجة ذلك النشاط التعليمي البارز لجمعية المساعي المشكورة، نهضة تعليمية كبيرة أدت إلى ارتفاع أعداد المتعلمين في المنوفية وضواحيها، وانخفاض نسبة الأمية إلى حد كبير (١٠٦). ويعد ذلك في حد ذاته نجاحاً وتحقيقاً لأهداف الجمعية، على الرغم من صعوبة الحركة العلمية أثناء الاحتلال البريطاني، الذي عمل على تقويض كل محاولة من هذا القبيل.

ثالثاً: الجمعيات المستقلة التي اهتمت بالمصرح:

مع نمو الوعي السياسي في البلاد، ورغبة العديد من المثقفين والعلماء في الإصلاح، كان هناك نوع من الدفاع عن النفس ضد مفريات الفكر الغربي التي أخذت مصر تتعرض لها طوال القرن التاسع عشر، وأصبحت تمهيداً طبيعياً للسيطرة على البلاد من كافة النواحي. ومع تعسف الحكومة مع المعارضة، وتجنباً لبطشها، لم يجد المصريون أمامهم إلا اللجوء إلى العمل المدني المستقل، ولذلك تمسك المجتمع بفكرة الجمعيات الأهلية، لكي تكون وسيلة جيدة للاجتماع والتعبير عن الرأي. وقد اهتمت تلك الجمعيات بالعروض المسرحية كوسيلة مثلى للتعبير عن رأيها، وكوسيلة للبقاء عن

طريق جمع الأموال التي يدفعها الجمهور. وسيوضح أثناء استعراض نشاط تلك الجمعيات أن هناك أعمال مسرحية كثيرة قدمت لتحقيق هذه الأهداف.

ومن المعروف أن الجمعيات لم تكن أول من قدم الفنون المسرحية للجمهور المصري، وإنما كان هذا الفن معروفاً منذ القرن الثامن عشر، وقد وصف الرحالة الدانمركي "كارستن نيبور" Carsten Niebuhr^(١٠٧) هذا النشاط التمثيلي حينما زار مصر في ذلك القرن، قائلاً: "إننا لم نكن نتوقع مشاهدة التمثيل في مصر، على أنه عندما وصلنا إلى القاهرة، كانت ثمة فرقة تتألف من مجموعة ممثلين منهم المسلم والمسيحي واليهودي، ومظهرهم ينم عن النجاح الذي أصابوه في هذه البلاد، ويمثلون في الهواء الطلق، ويستخدمون فناء البيت كمسرح،..."^(١٠٨)

ويرجح الباحث أن هذا النوع من التمثيل لم يكن منتشرًا بين المصريين خلال القرن التاسع عشر، نظراً لتركيز أرباب هذا الفن على جمهور الأجانب، الذين ازدادت أعدادهم وزاد نشاطهم، وربما كان يلزمهم هذا النوع من الترفيه الذي تعودوا عليه في بلادهم، وكانت لهم أيضاً جمعيات التي أخرجت مسرحيات كثيرة ليتمكن لجالياتهم مشاهدتها.

وعلى أية حال، بلغ عدد الجمعيات التي اهتمت بالمسرح في القرن التاسع عشر حوالي ١٠٢ جمعية، وقد انتشرت في كل الأقاليم المصرية تقريباً^(١٠٩). وفي هذا القسم من الدراسة سيستعرض الباحث أبرز الجمعيات المستقلة غير الدينية، التي اهتمت بالنشاط المسرحي كوسيلة للعمل الخيري أو التعبير عن الرأي، أما الجمعيات التي كانت ترتبط بديانة معينة وتهتم بالنشاط المسرحي فسوف يتم دراستها تفصيلاً في موضعها بالدراسة.

ولن تقتصر الدراسة على دور المصريين في هذا النوع من الجمعيات فقط، وإنما دور الأجانب أيضاً، فقد كان المسرح أبرز اهتماماتهم الثقافية. ولذلك تم تقسيم الجمعيات المستقلة المهتمة بالمسرح إلى قسمين، أولهما: الجمعيات المصرية التي اهتمت بهذا المجال، وثانيهما: الجمعيات الأجنبية التي عملت على أرض مصر، وكانت تهتم بالنشاط الأدبي المسرحي..

(أ) الجمعيات المصرية التي اهتمت بالمرح:

- جمعية التوفيق الخيري:

تكونت هذه الجمعية في عام ١٨٨٦ في باب اللوق بالقاهرة، برئاسة الأمير "محمد علي"^(١١٠)، وهي غير "جمعية التوفيق القبطية"، التي سيأتي شرحها تفصيلاً في محلها بالدراسة، فهي جمعية مدنية ولا ترتبط بأصحاب ديانة بعينها، وكان يرأس مجلس إدارتها شخص يدعى "مقبل بك".

وكانت الحفلات المسرحية والغنائية من أهم الأنشطة الثقافية التي تقوم بها الجمعية، لدعم الثقافة والتعليم من خلال العمل الخيري. ففي ٧ مارس ١٨٨٦، أقيم حفل غنائي في دار الأوبرا الخديوية للمطرب "عبد الحامولي" والمطربة "ليلى الشامية"، من أجل الطلبة الفقراء في مدارس التوفيق^(١١١). واهتم الخديو "توفيق" بحضور حفلات الجمعية مع حاشيته ورجال الدولة والقناصل والوجهاء، فنشرت جريدة "القاهرة" أن الخديو ومعه "أحمد مختار باشا الغازي" والبريطاني "هنري درامند وولف" وبعض النواب والنظار، حضروا في شهر مارس عام ١٨٨٦ رواية "حفظ الوداد" التي نظمتها جمعية التوفيق الخيري في الأوبرا الخديوية^(١١٢).

- جمعية المساعي الخيرية العلمية:

أسسها "إسماعيل عاصم" المحامي^(١١٣)، ولم ترد أية إشارة تدل على وجود تلك الجمعية قبل عام ١٨٨٦. ويبدو من إسمها أنها كانت ذات اهتمامات خيرية علمية. وكانت الجمعية تهتم، من ضمن اهتماماتها، بالتمثيل المسرحي، فمثلت بالأوبرا مسرحية (بطرس الأكبر)^(١١٤) قيصر الروس في ٥ مايو ١٨٨٦، والتي أدارها "وهبي بك" ناظر مدرسة الأقباط بحارة السقاين، ومثلت مسرحية أخرى بالأوبرا في ٦ أبريل ١٨٨٧ بالاشتراك مع جمعية "الروم الكاثوليك الملكية". وفي ٢٨ مايو ١٨٨٨ مثلت إحدى المسرحيات بمسرح الأزبكية، وخصصت إيرلها لطبع كتاب "عقد الدرر في مصر وتاريخها المختصر". وفي ٢٠ فبراير ١٨٩٠ مثلت بالأوبرا رواية (نبوخذ نصر الأول)^(١١٥)، وكان هذا الملك نموذجاً للملك الفاتح، الذي حرر

"بابل" من سيطرة مملكة "عيلام"، وكانت تلك الرواية من الروايات التي لها رواج بين الناس، ويبدو أن الجمعية كانت تحاول ترسيخ فكرة أن مصر كبايل تحتاج إلى ملك قوي ليحررها من الاحتلال البريطاني.

وكانت الجمعية كغيرها من الجمعيات المصرية تأخذ إذن الحكومة المصرية في عرض المسرحيات بالأوبرا، لأن المواسم المسرحية عادة ما تكون محجوزة للأجانب، ولا يسمح للمصريين بالعرض المسرحي في الإوبرا إلا بتصريح وموافقات.

وقد تقدم "إسماعيل عاصم بك" إلى نظارة الأشغال العمومية بطلب للسماح له بعرض إحدى المسرحيات التاريخية على مسرح الأوبرا الخديوية في عام ١٨٩٣، وقد وافقت النظارة على عرض المسرحية بعد أن تأكدت من نوايا الجمعية الثقافية والعلمية، فأسعدتها أن تشجعها^(١١٦). ومن ضمن المسرحيات التي قامت بتمثيلها في الأوبرا مسرحية (أنيس الجليس)^(١١٧) لأبي خليل القباني، وقام بالتمثيل فيها الشيخ "سلامة حجازي"^(١١٨) في ٢٠ مارس ١٨٩٦.

كذلك مثلت في ٢٣ أبريل ١٨٩٧ مسرحية (الإفريقية) التي عربها كل من "يوسف حبيش" و"داود بركات". وفي ٥ أبريل ١٨٩٩ مثلت الجمعية رواية (السيد) بالأوبرا الخديوية^(١١٩).

- جمعية اقتباس الأدب:

تأسست "جمعية اقتباس الأدب" قبل عام ١٨٨٧، وكان لها اهتمام بالعروض المسرحية كوسيلة لنشر الثقافة في مصر. وفي ٧ مارس ١٨٨٧، قامت الجمعية بتقديم رواية (عائدة) لفردى، بعد أن عربها "سليم نقاش"^(١٢٠)، وكان تعريب "النقاش" لها سبباً في تعريف الجمهور المصري بالرواية، بعد أن كانت قاصرة على جمهور الأجانب فقط لمدة طويلة^(١٢١).

وقامت "جمعية اقتباس الأدب" بتجهيز (عائدة) للعرض على نفقتها، وحينما عرضت شهدت ازحاما شديدا من الضيوف، وحضر العرض المسرحي كل من "إلياس باشا حسين" و"سعد الدين باشا"^(١٢٢).

- جمعية المعارف الأدبية:

وهي غير "جمعية المعارف المصرية" التي تناولها الباحث بالدراسة سابقاً^(١٢٣). وتعد هذه الجمعية هي أول هيئة متخصصة لهواة المسرح في مصر، وعلى الرغم من أن "جورجي زيدان" قد حدد تاريخ تأسيس الجمعية بعام ١٩٠٠^(١٢٣)، إلا أن الباحث أثناء جمعه للمادة العلمية وجد دليلاً وثائقياً على أن الممثل "محمود رफी" كان يرأس الجمعية في عام ١٨٨٦، و"محمود رफी" كان أحد المهتمين بانتشار فن التمثيل وتطويره في مصر في هذا الوقت، وقد وصفت إحدى وثائق نظارة الأشغال العمومية الجمعية بأنها "أدبية خيرية"^(١٢٤).

وكانت تعرف أحياناً باسم "نادي المعارف"، والغرض منها كان إدخال العنصر المصري في المسرح، وترك الطريقة التي سار عليها "سليم نقاش" و"سليمان قرداحي"^(١٢٥) وغيرهما، ونجح هذا النادي في هذين الغرضين وبزغت في سمائه أبطال المسرح المصري الأول، واضطرت الفرق العاملة إلى الاستعانة بأعضائه البارزين. وكان جل متقفي تلك الجمعية من موظفي مصلحة السكة الحديد والبريد^(١٢٦).

ومن أعضاء هذه الجمعية الكاتب المسرحي "جرجس مرقس الرشدي"، الذي قال في مقدمة مسرحيته (اللقاء المأنوس في حرب البسوس) المطبوعة عام ١٨٩٧: "ولما كنت ممن فطر على تلقي هذا الفن وقد مارسته علماً وعملاً ورسمًا وصناعة من سنة ١٨٨٥ في بدء جمعية المعارف الأدبية بمصر، التي لا تزال ترقى في بحبوحة التقدم إلى الآن، وكنت أحد مؤسسيها وقد مارس على غيرها من مراسح التمثيل. قد حدا بي حادي الأمل لأن أضع هذه الرواية المسماة باللقاء المأنوس في حرب البسوس".

واستمر نشاط هذه الجمعية في نجاح كبير، ففي ٣٠ مارس ١٨٨٧ مثلت رواية (النجاة في الصندوق) بالأوبرا، وخصص دخلها لمدرسة النجاح التوفيقية، وحضرها الخديو وكبار رجال دولته، كما مثلت رواية (تأثير العشق على الملكة بلقيس) في ١٠ نوفمبر ١٨٨٧. ومنذ عام ١٨٩٣ أصبح للجمعية نشاط مسرحي منظم، وقد نشرت "جريدة الرأي العام" في ١٢

أغسطس ١٨٩٣ تحت عنوان (التشخيص العربي): "قد عازمت جمعية المعارف الأدبية المعروفة بإتقان هذا الفن على إعادة التمثيل في المسرح الجديد الكائن بجوار الجرائد بار، وستمثل رواية (أبي الحسن المغفل) مساء الأحد في ١٣ الجاري، وستوالي التشخيص مرتين كل شهر، فنرجو الأدباء أن يقبلوا عليها كما عودوها، ولا شك في أنهم سيسرون بما يرون".

وتوالى بعد ذلك العروض المسرحية، ومنها (انتصار قدماء المصريين) بدار الأوبرا في ٣٠ أبريل ١٨٩٧، ومسرحية (غرائب الانتصار) بمسرح القباني في ١٩ أغسطس ١٨٩٧^(١٢٧). ونشرت "جريدة مصر" أجزاء من قانون "جمعية المعارف الأدبية" النظامي، وذكرت أنها أنشئت منذ عام ١٨٨٦، وأن لها عددا من الأهداف من أهمها: الاشتغال بفن التمثيل والسعي في ترقيته، وإبلاغه المنزلة التي بلغها بين الأجانب، ثم التناظر في مباحث أدبية وعلمية وتاريخية، ومد يد العون إلى الفقراء والمعوزين. وتقديم الروايات مجانياً في المسارح خدمة للجمعيات الخيرية الأخرى^(١٢٨).

- جمعية الاتحاد الأخوي:

كانت من الجمعيات الأدبية المهمة بالتمثيل المسرحي، وغير معروف تاريخ تأسيسها، أو أسماء مؤسسيها، وأول مسرحية مثلتها بالأوبرا كانت (إظهار الحق) في ١٣ أبريل ١٨٨٧. ثم توالى العروض بعد ذلك، فمثلت (عواقب الغدر ومحاسن الصبر) في ٢٢ سبتمبر ١٨٩٦، ومسرحية (السلطان سليم) بالمنيا في ١٧ يوليو ١٨٩٧^(١٢٩).

ومن المعروف أن الجمعية كانت قد قررت عرض مسرحية "أدهم باشا"، والتي كانت تثير نوعاً من الحساسية لدى الجالية اليونانية آنذاك، فما كان من جريدة المقطم إلا أن قنمت نصحتها في عددها الصادر يوم ١٦ سبتمبر ١٨٩٧، بعدم عرض المسرحية، وقال محرر الصحيفة في ذلك: "علمنا أن جمعية الاتحاد أعلنت أنها عازمت على تمثيل رواية (أدهم باشا)^(١٣٠) بطل تساليا هذا المساء في المنصورة، وقد كنا نفضل أن تلك الجمعية تختار غير هذه الرواية للتمثيل لا لأننا نكره إعلاء شأن أدهم باشا

فإن المقطم طالما تغنى بمدحه واعترف بفضل، بل لأن تمثيل تلك الرواية يهيج الخواطر ويكرر الصفاء كما حدث في بعض الأمكنة. ولهذا ودنا لو أن ممثلي هذه الرواية مثلوا غيرها أو حذفوا ما يكرر الصفاء منها" (١٣١).

- جمعية الكمال (بأسيوط):

نشرت "الأستاذ" في ٢٢ نوفمبر ١٨٩٢، تحت عنوان (جمعية الكمال بأسيوط)، وجاء فيها: "وردت لنا هذه الرسالة بهذا العنوان من وكيلنا بأسيوط قال أيده الله تعالى: لا يخفى أنه كان بأسيوط الكثير من الصنائع، وقد ماتت بالمصنوعات الأجنبية نظرا لاغترار الناس ببهجتها ورونقها من غير النظر في متانتها وقوتها، وما يترتب عليها من فقر كثير من الوطنيين. ولما رأى أرباب الصنائع ضعف صناعتهم وتأخرها، اجتمع فريق منهم تحت رئاسة الفاضل السيد حسن سليمان واتخذوا لهم محلا يجتمعون فيه.

وصاروا يجتمعون كل ليلة ويغلقون الأبواب عليهم ولا يمكنون أحدا من الوصول إليهم كائنا من كان. ثم ظهر الأمر بعد سنتين أنهم يصنعون سيوفاً وبنادق وملابس مختلفة وأدوات خشبية مختلفة الصور بحيث كل من مر عليهم يقول إن هنا ورشة تشتغل أصنافاً صناعية. فكانوا يقضون جانباً من الليل في هذا العمل، وفي النهار لا ينقطع أحد منهم عن عمله المعتاد. ثم ظهر أنهم يقرأون كتباً ويحفظون عبارات منها، فكلماً مر الإنسان على واحد منهم وهو في مكانه نهاراً وجده يقرأ بجد واجتهاد. فاختلفت ظنون الناس فيهم، فمنهم من يقول إنهم من الماسونيين، ومنهم من يقول إنهم يشتغلون بضاعتهم ليلاً ويبيعونها نهاراً ومنهم ومنهم. حتى قضوا تحت ستر الخفاء ثلاث سنين.

... ثم انكشف الأمر عن عصابة حبست نفسها هذه المدة الطويلة لمطالعة كتب الأخبار والروايات وتعلم فن التشخيص والتمثيل. وكلما استحسنوا رواية رتبوها ووزعوها عليهم وحفظوها وأعدوا ما يلزم لها من الأدوات. من غير أن يشترروا شيئاً من الخارج، حتى تم تنقيفهم وتمارينهم وظهر أمرهم للناس. فصاروا يذهبون للتفرج عليهم وهم في أشغالهم الليلية (١٣٢).

- جمعية المسامرة:

أسسها كل من "محمود أفندي حمدي، مصطفى أفندي العوامري، صالح أفندي فهمي، ومحمد أفندي منجي". وغير معروف تاريخ تأسيسها. ونشرت "الأستاذ" أن الجمعية قامت بتمثيل رواية "مقامات الحريري"، والتي كانت من وجهة نظرها من الروايات المقبولة لدى الأذواق والباعثة إلى التهذيب، وتذخر بالموعظ، ومن أبرز ممثلي تلك الرواية الأديب "صالح أفندي فهمي"، الذي كان له تأثير كبير على جمهوره آنذاك، وكان يدعو المتفرجين إلى ترك الرذيلة ولزوم الفضيلة. وذكرت "الأستاذ" أن أعضاءها كلهم من الشبان المتخرجين في المعارف، والقائمين بنشر الآداب^(١٣٣).

- جمعية الفتوح:

أسسها: "مصطفى أفندي كامل، وزايد كامل"، وكانت تهتم بالتمثيل المسرحي، ونشرت "الأستاذ" أنها "شخص الروايات المقبولة". ومن ضمن الروايات التي مثلتها رواية "الملكة بلقيس" في تياترو البرداويز، والتي شكر الناس فيها إتقانها وعذوبة معانيها. وكانت "جمعية الفتوح" جمعية علمية ولها اهتمامات خيرية، فهي تدرس العلوم والمعارف، وقامت بإنشاء مدرسة في كوم الشقافة، وذكرت "الأستاذ" أنها "عازمة على تأسيس مدرسة أخرى في قسم القباري"^(١٣٤).

- جمعية الترقى الأدبي:

حدد "جورجي زيدان" مكان تأسيسها بالإسكندرية^(١٣٥)، وهي من الجمعيات الأدبية التي أنشئت في عام ١٨٩٤، ولم يظهر نشاطها إلا في مجال التمثيل المسرحي، وكانت مسرحية (كليوباترا) باكورة أعمالها، والتي عرضتها بمسرح كونييليانو في ٢٣ يناير ١٨٩٤، كذلك مسرحية (أفنان الطرب في عجائب العجب وشجاعة العرب) التي ألّفها "علي ضيف القباني"، وعُرضت بتياترو ريزينيا في ٩ ديسمبر ١٨٩٤، ومن شدة إعجاب الناس بها تكرر تمثيلها عدة مرات^(١٣٦).

- جمعية الابتهاج الأدبي:

أنشئت في الإسكندرية في عام ١٨٩٤، وكما ذكر "جورجي زيدان" فإن مؤسسيها هم مستخدمو البوسطة المصرية برئاسة "سليم عطا الله"، ومن الطريف أن هدف إنشائها كان لمنع أعضائها من تمضية ساعات الفراغ في أماكن اللهو، أيضاً ليجمعوا النقود لتأليف فرقة تمثل روايات أدبية، يحضرها عائلات الأعضاء فقط، فلا يمضى شهر دون أن يمثلوا رواية. ويرى "زيدان" أن الجمعية استمرت لسنوات عدة، ولكنه لا يذكر تاريخاً دقيقاً لها^(١٣٧).

وقد أعلنت "جريدة السرور" خبر تأسيسها في عام ١٨٩٤، وذكرت أنها تأسست كشركة مؤلفة من نخبة شباب مصريين، وأنها بدأت أعمالها بتقديم رواية تمثيلية للمشاركين فيها وذويهم ليس إلا^(١٣٨). وذكرت "الهلال" أنه لا يمر شهر إلا وتقدم رواية يحضر تمثيلها العديد من الأعيان والأدباء، ومن أفضل الروايات التي مثلتها رواية "ذخائر الجن" في آخر أكتوبر ١٨٩٤، والتي سر الحاضرون من تمثيلها، وخرجوا يثنون على رئيس الجمعية وأعضائها^(١٣٩). وكان للجمعية رسالة أدبية ووطنية في عروضها المسرحية، فقد مثلت الجمعية على مسرح القرداحي بالإسكندرية مسرحية (غرائب الصدف) التي ألفها "إبراهيم ثروت"^(١٤٠)، وخصص دخلها لمنكوبي الزلزال الذي حدث في مصر بالقرن التاسع عشر.

وتولت العروض التي كانت تحمل رسائل وطنية واجتماعية للشعب المصري، فكانت مسرحية (عائدة) في ١٠ ديسمبر ١٨٩٤، والتي تعرف الشعب بترائه القديم في صورة غنائية استعراضية^(١٤١)، وكتبت "جريدة السرور" أن الجمعية قامت بتمثيل مسرحية (أندروماك) في ١٤ يناير ١٨٩٥^(١٤٢)، وهي رواية تمثل نموذج المرأة الشرقية في الأسر الإغريقي، المرأة التي استطاعت أن تصل إلى قلب هكتور بطل حرب طروادة، وبعد أسرها أصبحت الرمز الوحيد لحضارة بائدة.

كذلك قامت الجمعية بتمثيل مسرحية تاريخية بعنوان (شارلمان) في ١٣ فبراير ١٨٩٥^(١٤٣)، وصورت فيها علاقة الشرق بالغرب في عصر تفوق الحضارة الشرقية، وتمثلت في دهشة شارلمان حينما تسلم ساعة مائية كهدية

من هارون الرشيد، فكانت دعوة من الجمعية لتذكير الشرقيين بحضارتهم. ونشرت "الهلال" أنها مثلت مسرحية "أوتيلو" في ١٩ نوفمبر ١٨٩٥، وهي من أرقى الروايات التي قامت بتمثيلها "جمعية الابتهاج الأدبي" في المسرح العباسي، وهي في الحقيقة مسرحية (عطيل) البطل المغربي، والتي أجاد الممثلون في تمثيلها حتى أن الجمهور أخذ يصفق مرارا، وخاصة حينما يظهر الممثل الذي يقوم بدور "عطيل" (١٤٤).

وبعد أن لاقت الجمعية النجاح، تركت مسرح "القرداحي" الصغير، إلى مسرح "منفراو" المعروف بمسرح "عباس حلمي" لسعته الكبيرة، ومثلت به مسرحيات (الظلم) (١٤٥) في ٢٥ سبتمبر ١٨٩٥، و(مغامر الجن) في ٣٠ أكتوبر ١٨٩٥ (١٤٦)، و(الأخ الغادر والابن الثائر) المقتبسة عن (هملت) (١٤٧) في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٥، و(الخليفة والصيد) في ٢٦ يناير ١٨٩٦، و(الصراف المنتقم) في ٢٥ مارس ١٨٩٦، ورواية (صلاح الدين الأيوبي) (١٤٨) تأليف الشيخ "نجيب حداد" في ٣٠ مارس ١٨٩٦، و(عائدة) في ٦ يوليو ١٨٩٦، و(عاقبة الحسد) في ١٥ يوليو ١٨٩٦، و(هارون الرشيد) في فبراير ١٨٩٧. وفي ديسمبر ١٨٩٩، وبعد تقليد "علي غاربو" رئاسة الجمعية، مثلت مسرحية (غرام الملوك) بالمسرح العباسي بالإسكندرية في ٩ ديسمبر ١٨٩٩ (١٤٩).

- جمعية الإخلاص:

صنفها "جورجي زيدان" من الجمعيات الكبرى التي اهتمت بالتعليم، وتأسست بالإسكندرية في عام ١٨٩٥ برئاسة "محمد طاهر"، واشتغلت مدة منفردة، قبل أن تنضم إلى "جمعية العروة الوثقى" (١٥٠). وكان للجمعية مدرسة باسمها، تحاول بها المشاركة في تنشيط الحركة العلمية بالبلاد، وكانت تجمع الأموال اللازمة لمصروفات المدرسة عن طريق جمع تبرعات الحفلات التمثيلية. واعتبرها البعض قنوة الجمعيات في إنشاء المدارس وإقامة المشروعات الخيرية.

وقد مثلت في ١١ نوفمبر عام ١٨٩٥ في المسرح العباسي رواية (خاتم العقيق)، التي ألفها "عبد القادر أفندي سري" ناظر مدرسة جمعية

الإخلاص^(١٥١). وكان الجميع يشجعون العروض المسرحية التي تقوم بها الجمعية ويحثون الناس على ابتياع أوراق الدخول قبل نفاذها.

وكانت الجمعية تستعين بتخت المطرب "محمد أفندي عثمان"^(١٥٢) لإحياء عروضها المسرحية، وإتمام نظام العرض المسرحي^(١٥٣).

وكانت الجمعية تتبع تقليدا دائما بافتتاح مسرحياتها بفصل ضاحك، حتى مع أشد الروايات مأسوية، وعلى سبيل المثال قبل البدء في تمثيل مسرحية (الأخ الغادر والابن الثائر)^(١٥٤) على المسرح العباسي بالإسكندرية، فتحت الرواية بفصل مضحك حتى لا يصدم الجمهور بأحداث المسرحية المأسوية^(١٥٥).

- جمعية الاتفاق:

تأسست بالإسكندرية في عام ١٨٩٦، وكان لها اهتمامات بالنشاط المسرحي، ومن تلك المسرحيات التي مثلتها، مسرحية (الشجاع الجبان) المقتطفة من رواية (حديث الليلة)، وهي رواية لاقت نجاحا كبيرا أثناء عرضها، لإتقان أداء فريق المسرحية وحسن المناظر فيها. وفي ١١ أبريل ١٨٩٦، مثلت الجمعية بتياترو عباس رواية (بطل فلورنسا)، واختتمت المسرحية بفصل مضحك بعنوان (الفيلسوف والغيور)^(١٥٦)، كما مثلت رواية (السيد)^(١٥٧) في ١٨ أبريل ١٨٩٦^(١٥٨). ومن الواضح أن اختتام المسرحيات الدرامية بفصل مضحك أصبح تقليدا تتبعه كافة الجمعيات التي تهتم بالمسرح آنذاك^(١٥٩).

- جمعية السراج المنير:

تأسست الجمعية بالإسكندرية، ولا يوجد لها أي ذكر قبل عام ١٨٩٦. وكانت "جمعية السراج المنير" من الجمعيات الأدبية ذات الاهتمام العام بالمسرح، ولا نذكر أي نشاط آخر لتلك الجمعية تم الإعلان عنه. وقدمت عروضاً على خشبة المسرح العباسي، ومنها رواية (الشيخ علي الكاتب) التي ألفها عضو الجمعية "علي عزوز" في ٢ أكتوبر ١٨٩٦، ومسرحية (بلوغ الأمل) التي مثلت في ٥ فبراير ١٨٩٧^(١٦٠).

وكانت آخر إشارة عن هذه الجمعية في ١٨ يناير ١٨٩٨، حينما كتبت "المقطم": "كانت جمعية السراج المنير قد عازمت على تمثيل رواية (أدهم باشا) في المرسح العباسي مساء أمس" ^(١٦١). ومن المعروف أن خبر المقطم عن تمثيل رواية (أدهم باشا) تسبب في أزمة، فقد كانت تلك الرواية تشتمل على أمور ليس من الحكمة إظهارها في هذا الحين. واعترض كل من حكمдар الداخلية ومحافظ الإسكندرية على تمثيلها، ودعا المحافظ أعضاء جمعية السراج المنير، وصرح لهم أن الحكومة لا تصرح بعرض الرواية.

وحينما وجد الأعضاء هذا الموقف المتعنت من الحكومة، طلبوا من المحافظ أن يأذن لهم في استحضار جوق "إسكندر فرح" ^(١٦٢) ليمثل رواية من رواياته، لأنه لم يكن في حسبانهم أن الحكومة تمنعهم من تمثيل رواية (أدهم باشا)، ولأنهم باعوا التذاكر كلها، فتداول المحافظ مع الحكمدار، وقرر كلاهما ألا يرخص للجمعية بتمثيل أي رواية كانت في نفس الليلة وأن يغيروا موعد حفلهم دفعا للالتباس، إذ ربما يتوهم البعض أن الرواية التي مثلت هي رواية (أدهم باشا) لا سواها.

وكان قرار محافظ الإسكندرية إجابة طلب الجمعية بالقبول، بعد أن أكد أعضاء الجمعية للمحافظ بأنهم لا يقصدون مس عواطف الجالية اليونانية التي تأنت بلادهم من جراء اجتياح أدهم باشا لبلادهم، واحتراما لشعور الجالية اليونانية في الإسكندرية اتفقت الجمعية مع جوق "إسكندر فرح" على تمثيل رواية من رواياته في موعد بعيد عن موعد مسرحية "أدهم باشا" ^(١٦٣).

- شركة التمثيل الأدبي:

بعد أن ترك "سليم عطا الله" الموظف بهيئة البريد "جمعية الابتهاج الأدبي"، أسس شركة التمثيل الأدبي بالإسكندرية، واقتصر نشاطها على المسرح، وكانت المسرحيات التي مثلتها الجمعية ذات قيمة أدبية. ومن الروايات التي مثلتها الشركة، رواية (شهداء الغرام) في ٢٥ مايو ١٨٩٦ ^(١٦٤)، وهي في الأصل رواية "روميو وجوليت" التي عريبها الشيخ "نجيب حداد" ^(١٦٥)، ورواية (شارلمان) في يوليو ١٨٩٦، ورواية (أوتيللو) في ٨ أغسطس ١٨٩٦ بمسرح عباس، ورواية (الظلم) في ١ أكتوبر ١٨٩٦.

وفي ٢٨ أكتوبر ١٨٩٦، نشرت جريدة "المقطم" خبر اندماج "جمعية الترقى الأدبي" مع "شركة التمثيل الأدبي"، وذكرت أن الخبر جاءها من شركة التمثيل الأدبي، وأنه بعد تمثيل رواية (أفنان الطرب) على خشبة المسرح العباسي، وقف إسماعيل بك عاصم رئيس جمعية الترقى الأدبي، وخطب في الجموع وحضهم على الاتحاد. وحينما ذهب محرر المقطم لمعرفة تفاصيل الخبر أجابه رئيس شركة التمثيل الأدبي بأن جمعيته لا تزال مستقلة، وبرر الخبر بأن أحد أعضائها قد استقال من منصبه، وانضم إلى جمعية الابتهاج الأدبي^(١٦٦).

وعلى أية حال، فإن "شركة التمثيل الأدبي" أعلنت أنها ستقيم عرضاً مسرحياً لرواية (أندروماك)، باسمها منفردة دون ذكر "جمعية الابتهاج الأدبي" في ٢١ ديسمبر ١٨٩٦ بمسرح عباس حلمي. وفي مارس ١٨٩٧، ترك سليم عطا الله رئاسة الشركة، وتقلدها "توفيق أنجلو"، الذي تركها بدوره إلى "سابا عزرا". واستمرت بالاهتمام بالنشاط المسرحي، ومثلت رواية (عاقبة الغدر) في ٥ أبريل ١٨٩٧. وكانت آخر مسرحياتها في نهاية القرن التاسع عشر رواية (عاقبة الأمور) بالمسرح العباسي بالإسكندرية في ٩ يناير ١٨٩٨^(١٦٧).

وكانت الجمعية تختتم عروضها المسرحية بحفل راقص، مثلما حدث في عام ١٨٩٧، عندما اختتمت مسرحية (مخرجيت) بفصل راقص قامت به فرقة إيطالية كانت تعمل في مصر^(١٦٨).

- جمعية المنهل العذب:

في عام ١٨٩٦ أصيبت الإسكندرية وبوابة الكوليرا، وكانت نكبة على أهالي الإسكندرية وضواحيها^(١٦٩)، ورأى البعض أنه من الضروري تأليف جمعية "المنهل العذب" لتقوم بما ينفع منكوبي الوباء. وفي يوم ١١ يوليو ١٨٩٦، قررت الجمعية مساعدة فقراء الإسكندرية في نكبتهم، وكذلك الأجانب المتضررين الذين أقفلت كتائبهم الأهلية، ولذلك انتقت رواية من أحسن الروايات التمثيلية، وهي رواية (صدق الإخاء)^(١٧٠) التي ألفها "إسماعيل بك عاصم"، وكانت تلقي الضوء على تبصير الأغنياء بمضار

الترف وتبديد الثروات، وتناقش في فصلها الرابع أمور مملكة ما - واضح تماماً أنها مصر - في مناقشة عصرية جريئة، تتصدى لقضية الحرية والتعليم، وحق تكوين الأحزاب، وفي موضع آخر منها حقيقة أن تفريط المصريين في حقهم قد أطمع فيهم الغريب، وسهل احتلال أرضهم.

وهكذا، فقد كان للجمعية أهداف سياسية ثقافية بتقديم روايات تعرف الشعب بحقوقه وتوجهه إلى طرق المطالبة بها. وقد قام بتشخيص تلك الرواية جوق الأديب "إسكندر أفندي فرح"، وقد جعلت هذه الليلة تحت رعاية الخديو^(١٧١). وكانت تلك الجمعية قصيرة الأجل، فقد كثرت أقوال الصحف عنها أثناء النكبة، ومن أجل هذه الليلة فقط، واختفى ذكرها بعد ذلك.

- جمعية الألفة الأدبية:

كتبت جريدة "الشرق" في ١٠ أكتوبر ١٨٩٦ تحت عنوان (التمثيل العربي): "شخصت جمعية الألفة الأدبية يوم الاثنين الماضي رواية (الظالم والمظلوم) بنياترو شارع عبد العزيز، وقد كان المكان غاصاً بجمهور الحاضرين، وفي ختام التمثيل قام بعض المدعوين فآلقوا الخطب المفيدة في الحث على تعضيد الجمعيات التمثيلية، والأخذ بناصرها قياماً بواجب الخدمة الوطنية وتنشيطاً للمشروعات العمومية".

- جمعية الجامعة:

من الجمعيات الخيرية التي تأسست في نهاية القرن التاسع عشر، وغير معروف سبب تسميتها بالجامعة، وتمثلت أهدافها في مساعدة الفقراء عن طريق إقامة الحفلات المسرحية. وكانت من الجمعيات النادرة التي تمثل مسرحياتها بلغات أوروبية، فقد نشرت جريدة "الأخبار" في ١٢ يوليو ١٨٩٨، أنها مثلت في ليلة ١٠ يوليو ١٨٩٨ رواية أدبية في كازينو جلسوان باللغة الفرنسية، وكانت بطولة الرواية الأنسة "أنورين سلفن"^(١٧٢).

* * *

ولم تكن تلك الجمعيات هي الوحيدة التي عملت على أرض مصر، واهتمت بالنشاط المسرحي، فهناك العشرات تم رصدتها، ولكن لا تتوفر لدى الباحث بيانات كافية لتغطيتها بشكل ملائم، ولم تعط مصادر الفترة المعنية بالدراسة ما يكفي لإلقاء الضوء عليها بالتفاصيل المرجوة^(١٧٣).

ويتضح مما سبق أنه مع ازدياد النشاط المسرحي في الجمعيات المصرية، فقد كانت الحكومة تراقب تصرفاتها، وحاولت التدخل قدر الإمكان حتى أنها لم تسمح بتمويل المسرحيات للمصريين، وقصرت تمويلها على الأجانب. ومن المعروف أنه في عام ١٨٩٢ واجهت الصحافة المصرية حكومة الاحتلال، مطالبة إياها بضرورة إعانة التمثيل العربي، وكان صندوق الدين وقتئذ يسيطر على مالية البلاد، ورفض إعانة المسرحيات التي تمثلها فرق عربية، سواء داخل جمعيات أو خارجها، متحججا بأنه لا يوجد جوق مسرحي جيد يستحق الإعانة^(١٧٤). وفي عام ١٨٩٦ صرح "الدون جورست" Eldon Gorst^(١٧٥) بأن "التمثيل العربي إذا أتقن انتفع منه الإفرنج، كما ينتفع الوطنيون، لأنهم يتعلمون بواسطته اللغة العربية من أقرب الطرق". ورغم تصريح "جورست" إلا أنه في نفس الوقت أكد على أنه لا يوجد جوق مسرحي عربي في البلاد يستحق الإعانة^(١٧٦).

على أية حال، كان الحل الأمثل أمام الفرق المسرحية للاستمرار بتقديم فنونها المسرحية هو العمل تحت لواء الجمعيات الأهلية، وعملت الجمعيات بدورها على الاستفادة من نشاطات الفرق المسرحية، لجمع الأموال والتبرعات واستغلال الموارد في بناء المدارس والصرف عليها.

(ب) الجمعيات الأجنبية التي اهتمت بالمسرح:

كان للجاليات الأجنبية في مصر دور في الحركة الثقافية، وقد اهتم أبناء الجاليات بتأسيس جمعيات تجمع أبناء جالياتهم متأثرين بالمناخ العام بالبلاد، والذي سمح للجميع بإنشاء الجمعيات والمؤسسات الثقافية، بما يعود على البلاد بالنفع. وبالطبع فإن الجمعيات الأجنبية لم يكن لها أهداف قومية تريد تحقيقها لمصر، وإنما كانت لخدمة الجاليات الأجنبية، وتحقيق أكبر قدر من أهدافها.

وكان اليونانيون والإيطاليون أكثر تأثراً بذلك النشاط الاجتماعي المتنامي في مصر، وتعد (جمعية محب الفقير "اليونانية") من أبرز الجمعيات اليونانية التي عملت في مصر في نهاية القرن التاسع عشر، وهي من الجمعيات الخيرية التي كان لها اهتمامات ثقافية، وكانت تهتم بالمسرح كوسيلة لجمع التبرعات، وغير معروف هيتها التأسيسية أو تاريخ التأسيس، كغيرها من جمعيات تلك الفترة. ولم يكن معروفا هدفها من جمع التبرعات، وهل هو موجه لفقراء واحتياجات الجالية اليونانية، أو أن هدفها كان خيراً عاماً للأجانب والمصريين.

ومن أبرز عروضها المسرحية، العرض الذي أعقب حفل الجمعية الخيري في مسرح زيزينيا بالإسكندرية في يوم ٩ مارس ١٨٩٨، وقد بلغ إيراده ستمائة جنيهًا. وحضره جمع غفير من أعيان الإسكندرية، وكانت المسرحية التي مثلت فيها رواية (الحمامتين) بجوق الأوبرا الإيطالي^(١٧٧).

أما الجالية الإيطالية في مصر، فقد قامت بدور هام في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعود ذلك إلى كثرة عددها وانتشارها، حتى أن مجموع الإيطاليين في مصر كان قد بلغ - طبقاً لإحصاء عام ١٨٩٧ - أربعاً وعشرين ألفاً^(١٧٨). وكانت الجمعيات الإيطالية قليلة في مصر على الرغم من أن عددهم كان كبيراً بالنسبة لبقية الأجانب في مصر، والإشارات عن تلك الجمعيات قليلة. ومن ضمن تلك الجمعيات (الجمعية الخيرية الطليانية)، التي أقامت حفلاً خيرياً في ٨ مارس ١٨٨٨، في مقهى (الهمبرة) في مصر، وتم تعليق الرايات الإيطالية في كل مكان حول المقهى وعلى واجهتها.

وكانت الجمعيات الأجنبية العاملة في مصر تخضع لقوانين الجمعيات المصرية نفسها، فكان يجب عليها أن تأخذ الإذن عندما تنوي القيام بأي نشاط من الحكومة. وعلى سبيل المثال، تقدمت (جمعية الإحسان الإيطالية بالقاهرة) في يناير ١٨٨٩ إلى نظارة الأشغال العمومية بطلب للحصول على رخصة لإحياء ليلة مسرحية في الأوبرا الخديوية يوم ١٥ فبراير ١٨٨٩، وأعلنت الجمعية أن الإيراد سوف يخصص لصندوق الجمعية، فأجابها ناظر الأشغال بالموافقة على طلبها^(١٧٩). ولا نعلم إذا كانت هي نفسها "جمعية

الإحسان" التي طلبت من الحكومة شراء قطعة أرض لبناء مدرسة لفلاحة البساتين في عام ١٨٨٨. فقد ورد بالوثائق المصرية إسمها دون تحديد جنسيتها^(١٨٠).

لما "السوريون" فقد كانت جمعياتهم توجد بكثرة في القرن التاسع عشر، وكانت تهتم بالأدب والفنون بكافة أنواعها، خاصة فن التمثيل المسرحي. ولا توجد بيانات وافية عن تأسيس تلك الجمعيات، ولا يمكن تحديد أهدافها بدقة، إلا أن نشاطهم في المجتمع المصري كان واضحاً، ومن هذه الجمعيات (الجمعية الخيرية السورية)، التي أقامت عرضاً مسرحياً في "الأوبرا الخديوية" في يوم ٩ أبريل عام ١٨٩٦. وكانت هناك جمعية سورية أخرى بنفس الاسم برئاسة "إسكندر شلهوب"، ولها أيضاً اهتمامات بالأدب، فقد أقامت موسماً ثقافياً من أبريل إلى مايو ١٨٩٧، ومثلت ضمن المسرحيات التي عرضت فيه رواية (أسد الشرى) في ٢٧ إبريل ١٨٩٧.

وفي أغسطس ١٨٩٧، تأسست (جمعية الأحوال الشرقية السورية)، وأقامت عدة حفلات مسرحية، منها (شيرين بنت الملك كسرى أنو شروان) في ١٠ سبتمبر ١٨٩٧، ورواية (بديع الزمان) في ١١ سبتمبر ١٨٩٧^(١٨١). وفي عام ١٨٩٨، تأسست (الجمعية الخيرية المصرية السورية)، وكانت للروم الأرثوذكس في مصر، ولكنها لم تكن ذات صبغة دينية، وإنما كانت تربط بين السوريين من الروم الأرثوذكس اجتماعياً عن طريق أنشطة الجمعية. وكانت لجناتها التأسيسية تتكون من كل من ("إدوارد بك إلياس" رئيساً، "حنا بك عرقجي" نائباً للرئيس، "حبيب أفندي دبانة" أميناً للصندوق، "إسكندر أفندي أبو شعر" كاتباً للسُر، والخواجة "نعمان الخوري" كاتباً للحسابات). كما ضمت كأعضاء في الجمعية كل من ("جبرائيل أفندي حداد"، "إلياس بك حموي"، "ميخائيل ميداني"، "جبران خوري حداد"، "سليم ظريفة").

وفي يوم الاثنين ٢١ مارس ١٨٩٨ أقامت حفلاً تمثيلاً في "الأوبرا الخديوية" واستخدمت جوق (إسكندر فرح) لتمثيل رواية (صلاح الدين الأيوبي)، وكانت المطربة "ملكة سرور" تغني في فواصل المسرحية^(١٨٢). كذلك، مثلت الجمعية رواية (السيد) في ٥ أبريل ١٨٩٩ أثناء إقامتها حفل خيرى في الأوبرا الخديوية، وقام "سلامة حجازي" بتمثيل أهم أنوارها،

والغناء فيها مع المطربة "مريم مراد" في خلال الفصول وفي ختام الرواية (١٨٣).

وهكذا، استعرض الباحث فيما سبق، النشاط العلمي والثقافي المتنامي الذي تمثل في إنشاء عدة جمعيات ثقافية وعلمية أهلية عامة لا ترتبط بأي طوائف دينية، ساهم في بعضها الأجانب بقدر كبير، وسيطر على البعض الآخر منها اتجاهات ثقافية متخصصة في علوم محددة لا تعبر عن اهتمامات أغلبية المجتمع المصري، على الرغم من محاولة البعض للوصول إلى المجتمع ككل، عن طريق إنشاء المدارس، والاهتمام بتنقيف الناس بشكل مباشر، وتطوير حياتهم عن طريق انتشار التعليم. واتضح من موضوعات الفصل، أن الجمعيات في مصر كانت وسيلة جيدة لتعريف المجتمع المصري بفنون المسرح المختلفة، سواء المسرح الغنائي أو التمثيل المسرحي. وقدمت كل أنواع المسرحيات، تاريخية وأدبية وسياسية. ولقد كانت تلك الحفلات المسرحية وسيلة جيدة للتعبير عن الرأي، سواء في الناحية الفنية في الخطب التي كان يلقيها أرباب الفنون وأصحاب الجمعيات على جمهور الحاضرين، أو التعبير من قريب أو بعيد عن الحالة السياسية في البلاد في نصوص المسرحيات المقامة. وبالطبع اقتنع المصري تدريجياً بأن العروض المسرحية خير ما تعبر عن قضايا مجتمعه، وفي نفس الوقت هي خير وسيلة للنقد اللاذع لتصرفات الحكومة المصرية، مثلما حدث أثناء عرض مسرحية "الظلم"، والتي تناولها الباحث في ثنايا الدراسة.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الجمعيات الأهلية العامة، كانت تؤدي دوراً مهماً في المجتمع المصري، سواء في تقديم المعونات المالية للأسر الفقيرة أو في توفير العلاج لغير القادرين، وهذان الجانبان هما الأكثر إلحاحاً بالنسبة للحالة المصرية آنذاك. ومن المعروف أنه من أهم مميزات الجمعيات المستقلة في مصر في القرن التاسع عشر، أنها كانت منظمة تنظيماً جيداً، ومحددة الأهداف، وهي بذلك تختلف عن حال الجمعيات في وقتنا الراهن، والتي أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مصابة بحالة من العشوائية في العمل وغياب المعلومات والإحصائيات الدقيقة التي قد تساعد هذه الجمعيات على التوجيه السليم لجهودها.

هوامش الفصل الثاني

- (١) عبد الله النديم، "المعارف بمصر، حالنا أمس واليوم"، الأستاذ، ج ٣١، س ١، ٢١ مارس ١٨٩٣، ص ٧٢٩ - ٧٣١، ٧٣٢.
- (٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، للقسم الثاني، ط ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٣٣٦.
- (٣) عبد الله النديم، "تجاذب الجنسيات والأديان"، الأستاذ، ج ٣٠، س ١، ١٤ مارس ١٨٩٣، ص ٧١٩، ٧٢٠.
- (٤) مجلة الأجيال، "الجامعة الدينية والوطنية"، العدد ١١، س ١، ٢٨ أغسطس ١٨٩٧، ص ١٤٧.
- (٥) عبد الله النديم، "المسلمون والأقباط"، الأستاذ، ج ٣١، س ١، ٢١ مارس ١٨٩٣، ص ٧٥٠.
- (٦) عبد الله النديم، "طبقة التجار والأغنياء"، الأستاذ، ج ١٠، س ١، ١٨ أكتوبر ١٨٩٢، ص ٢٢٤.
- (٧) يدلل هؤلاء على دعوتهم بما حدث في جزيرة كريت، خاصة وأنها مرت بالعديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية وازدياد الفوضى، لأنهم أعملوا أمر الجامعة الوطنية، وتمسكوا بأذيال الرابطة الدينية، فنظر كل منهم إلى أخيه في الوطنية نظرة الخصم الماقت، ومن ثم انقسموا على بعضهم، فضغقت حالهم وتقوضت أركان حريتهم، وكانت فرصة للأجانب ليبنوا سمومهم بين السكان؛ انظر: مجلة الأجيال، "الجامعة الدينية والوطنية"، ص ١٤٧.
- (٨) مجلة الأجيال، كيف تتقدم الأمم وترتقي الشعوب: جمعياتنا المصرية، العدد ٨، س ١، ٧ أغسطس ١٨٩٧، ص ١١٧.
- (٩) مجلة الهلال، "للهضة المصرية الأخيرة"، ج ٤، س ١، ديسمبر ١٨٩٢، ص ١٢٤.
- (١٠) لويس شيخو اليسوعي، تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ط ٣، ج ٢، دار المشرق، بيروت ١٩٩١، ص ١٩٧، ١٩٩.
- (١١) مجلة الهلال، "للهضة المصرية الأخيرة"، ص ١٢٤.
- (١٢) جورجى زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، دار الهلال، القاهرة (د.ت)، ص ٩١، ٩٢.
- (١٣) Stephens, J. L., *Incidents of Travel in Egypt, Arabia Petrea and the Holy Land*, Vol. 2, New York 1838, P. 283.
- (١٤) راجع: محضر الجلسة الأولى للمجمع العلمي المصري، برئاسة "كوينج بك"، انظر: Séance du 6 Mai 1859, Bulletin de L' institut Egyptien, No. 1, (Alexandrie, Année 1859), P. 15.

- (١٥) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟ ترجمة: رؤوف عباس حامد، المشروع القومي للترجمة (رقم ٧٠٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٧٦.
- (١٦) ألفريد ولن "Alfred Walne : طبيب وفيزيائي بريطاني أقام في مصر منذ عام ١٨٣١ ولمدة طويلة بعد هذا التاريخ، وكان يهتم أثناء إقامته بدراسة الآداب القبطية واللغة المصرية القديمة؛ راجع:
- "The Egyptian Society", The Literary Gazette: A Weekly Journal of Literature, Science, and the fine Arts, (London, 1836), P. 796.
- (17) "Egyptian Society", The Asiatic Journal, Vol.XXI, (Sept.-Dec., London, 1836), P. 240.
- (١٨) راجع هامش ١٣، الفصل نفسه، ص ١١٥.
- (19) "The Egyptian Society", The Foreign Quarterly Review, Vol. XXI, April- July, (London, 1838), P. 473.
- (20) Stephens, J. L., *Incidents of Travel in Egypt*, P. 284.
- (21) "The Egyptian Society", The Foreign Quarterly Review, P. 473.
- (22) Stephens, J. L., *Incidents of Travel in Egypt*, P. 285; And: "The Egyptian Society", The Literary Gazette, P. 796.
- (23) "The Egyptian Society", The Foreign Quarterly Review, P. 473.
- (٢٤) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ص ١٧٧ أيضا:
- "The Egyptian Society", The Literary Gazette, P. 796.
- (25) "The Egyptian Society", The Foreign Quarterly Review, P. 473, 474.
- (٢٦) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ص ٧٧.
- (27) "The Egyptian Society", The Foreign Quarterly Review, P. 473.
- (28) Gliddon, G. R., "A Series of Chapters on Early Egyptian History Archaeology, and other Subjects Connected with Hieroglyphical Literature", *Ancient Egypt*, No. 2, (New York, January 1847), P.1.
- (29) "Egyptian Society", The Asiatic Journal, P. 240, 241.
- (30) *Annual General Meeting*, The Journal of the Royal Geographical Society of London, Vol. 8, May 21, (London, 1838), P. VI.
- (31) Young, T., "Hieroglyphics", Collected by the Egyptian Society, 2 Vols., London 1828.
- (32) Sharpe, S., *Rudiments of a Vocabulary of Egyptian Hieroglyphics*, London 1837, P. 12.

- (33) "Egyptian Society", The Select Journal of Foreign Periodical Literature, Vol. 1, (January – April, Boston, 1834), P. 222.
- (34) The British Museum, "Egyptian Antiquities", Vol.II, London 1836, P.124.
- (35) لم يستطع الباحث الحصول على أية بيانات واقعية تفيد معرفة شاملة حول "الجمعية الأدبية المصرية"، نظراً لقلّة مصادر تلك الفترة بشأن أنشطة الجمعيات والمؤسسات الثقافية الأجنبية التي عملت في مصر.
- (36) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ٧٦، ٧٧.
- (37) "Egyptian Society: Historical Background", In: [http:// www. Isis international. net/ instutdgp/ history. Html](http://www.isisinternational.net/institutdgp/history.html)
- (38) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ط ٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٤٥.
- (39) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا "خلاصة الأعمال الجغرافية التي أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية"، ترجمة: أحمد زكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، ص ٣٨.
- (40) محمد جمال الدين الشوربجي (جمع وتصنيف)، قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب حتى عام ١٨٦٢ م، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٣، ص ١٠٨.
- (41) انظر: "لائحة جمعية المعارف المصرية المؤسسة في ظل الحضرة العلوية الخديوية"، مطبعة جمعية المعارف المصرية، مطبعة جمعية المعارف المصرية، القاهرة (د.ت)؛ ولقد أعاد الباحث نشرها بالكامل في ملحق الدراسة، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٣ - ٣٦٦.
- (42) جورج زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ٢، مطبعة الهلال، القاهرة ١٩٢٢، ص ١٠٣.
- (43) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٥.
- (44) جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨١.
- (45) أحمد هيكل، تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية، ط ٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٦ - ٤٨.
- (46) صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل من ١٨٦٣ - ١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٤٦.
- (47) لائحة "جمعية المعارف المصرية"، مادة ٢، ٣، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٣.
- (48) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٥.
- (49) لائحة "جمعية المعارف المصرية"، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٦.

- (٥٠) أحمد المتنبى (الشيخ)، شرح اليميني - المسمى: الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي، ج ١، (القسم الثاني من ج ١)، المطبعة الوهبية، للقاهرة ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)، ص ١٧ - ٦.
- (٥١) نفسه، (القسم الأول من ج ١)، ص ٤١٢.
- (٥٢) الجواب: إحدى أشهر المطابع التي أنشئت في الأستانة في منتصف القرن التاسع عشر، وكان لها صحيفة باسمها، ومن أشهر مطبوعاتها: كتاب "الموازنة بين الطائيين" للأمدي في سنة ١٨٧٠، كذلك طبعت "ديوان البحري" في ١٨٨٢، واستمرت تعمل لوقت طويل حتى السنوات الأولى من القرن العشرين؛ راجع: جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٤٠٣.
- (٥٣) أحمد المتنبى، الفتح الوهبي، (القسم الثاني من ج ١)، ص ٧.
- (٥٤) نفسه، (القسم الثاني من ج ١)، ص ٨ - ١٧.
- (٥٥) نفسه، الفتح الوهبي، ص ٦ - ٨، ٤١٧ - ٤١٩.
- (٥٦) لائحة "جمعية المعارف المصرية"، مادة ١٥، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٥.
- (٥٧) رفاعه رافع الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية، ط ٢، مطبعة شركة الرغائب، للقاهرة ١٩١٢، ص ٤.
- (٥٨) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٥.
- (٥٩) رفاعه للطهطاوي، مناهج الألباب المصرية، ص ٥.
- (٦٠) محمود محمد الطنحاني، للكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، تاريخ وتحليل، كتاب الهلال، العدد ٥٤٨، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦، ص ٨٨.
- (٦١) فريدريك بنولا، مصر والجغرافيا، ص ٢٦.
- (٦٢) جورج زيدان، مشاهير الشرق، ص ١٠٣.
- (٦٣) أبي القاسم حسين بن محمد (المعروف بالراغب الأصبهاني)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ج ٢، مطبعة المويلحي، القاهرة ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م)، ص ٤٢٨.
- (٦٤) جورج زيدان، مشاهير الشرق، ص ١٠٣.
- (٦٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٥.
- (٦٦) لائحة "جمعية المعارف المصرية"، مادة ٤، ٥، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٣، ٣٦٤.
- (٦٧) محمود الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٨٨، ٨٩.
- (٦٨) أحمد هيكل، تطور الأدب الحديث، ص ٤٨؛ الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٥.
- (٦٩) محمود الطنحاني، الكتاب للمطبوع بمصر، ص ٨٩.

- (٧٠) لائحة "جمعية المعارف المصرية"، مادة ٩، انظر: ملحق ١، ص ٣٦٤.
- (٧١) الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٤٦.
- (٧٢) خطاب من جمعية العلوم المصرية إلى دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظر (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008728-0003 ، مارس ١٨٨٣).
- (٧٣) لا تسمح المحافل الماسونية لأحد بالانضمام إليها إلا بترشيح المحفل نفسه، لو أحد أعضائه من ذوي الدرجات العليا، ولا يسمح بتثبيته في العضوية إلا بعد اجتياز بعض الاختبارات الفلسفية، وبناء عليها يصبح عضواً في الماسونية بعد تحديد درجة له عن نظم وقوانين الماسونية وطبقاتها ومبادئها الأساسية، انظر: وائل إبراهيم النصوفي، الماسونية في العالم العربي: المبادئ الأصول الأسرار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٣ - ٤٢.
- (٧٤) خطاب من جمعية العلوم المصرية إلى دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظر (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008728-0003 ، مارس ١٨٨٣).
- (٧٥) خطاب وارد إلى مجلس النظر من جمعية العلوم المصرية بخصوص الإعانة المرغوب في ترتيبها للجمعية (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008728-0001، مارس ١٨٨٣).
- (٧٦) مكاتبة من ناظر المالية إلى مجلس للنظر بخصوص إمكانية طبع الجداول السنوية لجمعية العلوم المصرية مجاناً بمطبعة بولاق (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008729-0001 ، ٢٢ مارس ١٨٨٣).
- (٧٧) خطاب من جمعية العلوم المصرية إلى دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظر (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كود أرشيفي 0075-008728-0003 ، مارس ١٨٨٣).
- (٧٨) عبد الله النديم، "إضاعة اللغة تسليم للذات أيها الناطق بالضاد"، التنكيت والتبكيك، عدد ٢، ص ١٩، ١٩ يونيو ١٨٨١، ص ١٩.
- (٧٩) "عبد الله باشا فكري": من نوابغ المصريين في الأدب والشعر، أتقن اللغة العربية والفقه والحديث والمنطق، وتعلم التركية وسافر مع الخديو "إسماعيل" إلى الأستانة لأداء الشكر على ولايته. كلفه "إسماعيل" بمراقبة تعليم أنجاله، وأدى مهام أخرى في المالية والمكتبات الأهلية، ثم عين وكيلاً لنظارة المعارف سنة ١٨٧٨، ونال رتبة "أمير الأمراء" ثم صار ناظراً للمعارف. وكان ممن اتهموا بالاشتراك في الثورة العرابية، ثم أُلْهِى سبيله، ومن انتاجه الفكري كتاب "الأصول الفكرية للمكتبات المصرية" وتربيته لكتاب "المملكة"

الباطنية عن التركيبة، انظر: لويس شيخو، تاريخ الأدب العربية في القرن التاسع عشر، دار المشرق، بيروت ١٩٩١، ص ٢٢١.

(٨٠) عبد الله النديم، 'مجتمع اللغة العربية بمصر'، الأستاذ، ج ٢٩، ص ١، ٧ مارس ١٨٩٣، ص ٦٧٣.

(٨١) ماهر حسن فهمي، محمد توفيق البكري، سلسلة أعلام العرب، رقم ٦٤، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧، ص ٥٩، ٦٠.

(٨٢) مجلة الهلال، 'المجتمع اللغوي العربي'، ج ٧، ص ١، ١ مارس ١٨٩٣، ص ٢٤٥.

(٨٣) عبد الله النديم، 'مجتمع اللغة العربية بمصر'، ص ٦٧٣.

(٨٤) كانت مطالب المقتطف الثلاثة الأخرى هي، أولاً: أن المال الذي ينفق على المعارف لا يكفي حاجة البلاد، ولابد من زيادته. ثانياً: أن تعليم الأبناء لا يغني عن تعليم البنات، وأن تعليمهن أسوأ من تعليم البنين. رابعاً (بعد الثالث بالأعلى): أن تدعم الحكومة المشتغلين بالعلم، كدأب الدول الأوروبية التي تجازي المشتغلين بالعلم وتطبيقه، وترفع مقامهم ترغيباً لغيرهم في اقتفاء أثرهم؛ انظر: 'المقتطف'، 'عباس الثاني خديوي مصر'، ج ٥، ص ١٦، ١ فبراير ١٨٩٢، ص ٢٩٥.

(٨٥) هو للقصر الذي بناه 'عباس باشا' الأول في الخرنفش، وأل فيما بعد إلى أسرة 'البكري'، ولم يبق منه الآن سوى مخله، وقد أقيمت على أرضه مدرستان.

(٨٦) مجهول المؤلف، 'مجمع اللغة العربية'، موجز عن تاريخه وإنجازاته ١٩٣٢ - ٢٠٠٧، إصدار خاص بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على إنشاء المجمع، ط ٣، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٣، ٤؛ اعتماداً على النسخة الإلكترونية المرفوعة على موقع مجمع اللغة العربية على الإنترنت؛ انظر:

[http:// www. arabicacademy. org. eg/ FrontEnd/ Print Details. aspx?](http://www.arabicacademy.org.eg/FrontEnd/PrintDetails.aspx?PKPrintingTypeID=20)
PK Printing TypeID=20

(٨٧) ماهر حسن فهمي، محمد توفيق البكري، ص ٦٣.

(٨٨) عبد الله النديم، 'مجتمع اللغة العربية بمصر'، ص ٦٨١، ٦٨٢.

(٨٩) ماهر حسن فهمي، محمد توفيق البكري، ص ٦٣؛ أيضاً: مجلة الهلال، 'المجتمع اللغوي العربي'، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٩٠) ماهر حسن فهمي، محمد توفيق البكري، ص ٦٤.

(٩١) تطور هذا المشروع الثقافي حتى وصل إلى صورته الحالية باسم 'مجمع اللغة العربية'، وقد تغير اسم هذا المحفل الثقافي أكثر من مرة، مرة حينما دعا 'أحمد لطفي السيد' في عام ١٩١٦ إلى تكوين مجمع لغوي بدار الكتب المصرية، ولكن مديراً لها آنذاك، وتآلف للمجمع باسم 'مجمع دار الكتب'، وبلغ عدد أعضائه عند التكوين ثمانية وعشرين عضواً، وكان 'سليم البشري' شيخ الأزهر رئيساً له. ومع قيام ثورة ١٩١٩ انفض المجمع حتى

عام ١٩٢٥، ثم عقد جلسة واحدة فقط وانفضت ثالثة. والمرة الثانية في ١٣ ديسمبر ١٩٣٢، حينما نجح اللغويون المصريون في استصدار مرسوم ملكي بتأليف "مجمع اللغة العربية"، وهو الباقي حتى الآن؛ انظر: "مجمع اللغة العربية، موجز عن تاريخه وإنجازاته، ص ٥، ٦.

(92) Reid, D.M., "The Rise of profession and Professional Organization in Modern Egypt", Comparative Studies in Society and History, Vol. 16, No. 1, Jan. 1974, P. 28.

(٩٣) عرفت مصر من خلال معلمي وخريجي مدرسة الطب بآبي زعبل، مجموعة من الأطباء الذين اشتهروا وذاع صيتهم، وكانت لهم أعمال ومؤلفات طبية خلدت أسمائهم، ومنهم "محمد علي البقلي" الذي تعلم الطب في باريس، وكانت له مؤلفات طبية من أهمها كتاب "روضة النجاح الكبرى في العمليات الصغرى" في عام ١٨٤٣، وكتاب "غاية الفلاح في أعمال الجراح" في جزأين سنة ١٨٤٦. وكان للطبيب "البقلي" السبق في إنشاء أولى المجلات الطبية العربية، حينما اشترك مع الطبيب "إبراهيم الدسوقي" في نشر مجلة (اليصوب) سنة ١٨٦٥. ونذكر كذلك من أطباء مصر آنذاك "أحمد حسن الرشيدي"، وكان أكثر الأطباء إنتاجاً للكتب ومترجماً لها، ومن أشهر أعماله ترجمة كتاب "رسالة في تطعيم الجدري" لكلوت بك في عام ١٨٣٦، وتأليفه لكتاب "لزهر الإقبال في مدواة الأطفال" الذي طبع في عام ١٨٤٥. كذلك الطبيب "إبراهيم الديروني"، والذي ترجم عن الفرنسية كتاب "الأربطة الجراحية" في عام ١٨٣٨. والطبيب "محمد الشافعي" الأستاذ بمدرسة الطب، والذي ألف كتاب "أحسن الأعراض في التشخيص ومعالجة الأمراض" في عام ١٨٤٣؛ انظر: علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٩٤) مجلة المقتطف، "الجمعية الطبية المصرية"، ج ١٢، القاهرة ١٨٨٨، ص ٥١٢؛ أيضاً: مجلة المقتطف، "جمعية طبية جديدة"، ج ١٥، القاهرة ١٨٩١، ص ٣٤٩.

(95) Reid, D. M., "The Rise of profession", P. 47.

(٩٦) عبد الله النديم، "تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور"، التنكيت والتبكي، عدد ٥، ص ١، ١٠ يوليو ١٨٨١، ص ٨٠، ٨٣.

(٩٧) عبد الله النديم، "تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور"، التنكيت والتبكي، عدد ٤، ص ١، ٣ يوليو ١٨٨١، ص ٦٢.

(٩٨) عبد الله النديم، "تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور"، التنكيت والتبكي، عدد ٦، ص ١، ١٧ يوليو ١٨٨١، ص ١٠٢.

(٩٩) تم جمع أسماء أعضاء الجمعية من خلال الخطب التي ألقاها الأعضاء في حفل افتتاح المدرسة الخيرية بدمهور؛ انظر: عبد الله النديم، "تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور"، التنكيت والتبكي، عدد ٥، ص ١، ١٠ يوليو ١٨٨١، ص ٧٦، ٨٠، ٨٥.

- (١٠٠) إبراهيم البيومي غاتم، الأوقاف والسياسة في مصر، ص ٢٥٧.
- (١٠١) جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص ٩٠.
- (١٠٢) إبراهيم البيومي غاتم، الأوقاف والسياسة في مصر، ص ٢٥٧، ٢٥٨.
- (١٠٣) مذكرة من نظارة الحقانية إلى مجلس النظار بشأن معاملة جمعية المساعي المشكورة بالمنوفية من دفع رسوم أطيان (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، كود أرشيفي 0001-008806-0075، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠).
- (١٠٤) مذكرة من نظارة الحقانية إلى مجلس النظار بقصد توقيع مبايعة لطيان قدرها ١٥٣ فدانا ابتاعتها جمعية المساعي المشكورة بالمنوفية (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، كود أرشيفي 0002-008806-0075، ٣ يناير ١٩٠١).
- (١٠٥) مذكرة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار بشأن إعفاء جمعية المساعي المشكورة من دفع رسوم شراء ١٥٣ فدانا (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الحقانية، كود أرشيفي 0001-008806-0075، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠).
- (١٠٦) تستمر الجمعية في أداء دورها حتى الآن، ويرأس مجلس إدارتها حاليا (٢٠٠٩/٢٠١٠) المستشار "حامد عبد الدائم"، وتقيم الجمعية حفلا سنويا لتكريم بعض الأعلام من أبناء المنوفية، وكذلك لوائك الطلبة من خريجي جامعة المنوفية؛ انظر: صحيفة العربي، عدد ١١٢٣، القاهرة: ١ سبتمبر ٢٠٠٨.
- (١٠٧) كلارستن نيبور: رحلة دالمركي، طبوغرافي ومساح، يأخذ القياسات لرسم الخرائط الجغرافية.
- (١٠٨) لم يتمكن الباحث من الاطلاع على رحلة "نيبور"، وإنما اعتمد على ما ذكره "عبد الحميد غنيم" في كتابه عن "صنوع"؛ انظر: عبد الحميد غنيم، صنوع رائد المسرح المصري، سلسلة مذاهب وشخصيات، العدد ١٤١، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٧؛ انظر أيضا: عبد المعطي شعراوي، المسرح المصري المعاصر أصله وبداياته، الألف كتاب الثاني، ٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ٤٥.
- (١٠٩) محمد الفيل، رؤية وبيان حالة المسرح العربي، ج ١، التأسيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٥٧، ٢٥٨.
- (١١٠) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، ط ٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٣٣.
- (١١١) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٣.
- (١١٢) جريدة القاهرة، عدد ٧٧، ١٥ مارس ١٨٨٦.
- (١١٣) "إسماعيل عاصم" (١٩٢٠ - ٠٠٠): محامي وكاتب مسرحي مصري، تخرج في الأزهر، وكان خطيبا لسنا، يعد من الرواد الأوائل في كتابة المسرحية بمصر والبلاد

العربية. كتب أكثر من مسرحية في بدايات القرن العشرين. ومنها "صدق الإخاء"، و"حسن العواقب"، و"هناك المحبين". وكانت فرقة سلامة حجازي من أشهر الفرق التي قامت بتمثيل أعماله، وكان "عاصم" دائم القول بأن "الرواية المسرحية إن لم تكن لنصر فضيلة، أو محاربة رذيلة فلا خير فيها"، وكان من خطباء الثورة العربية ودعاتها، ونعت في أواخر أيامه بشيخ المحامين؛ للاستزادة انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ١، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٨، ص ٣١٦.

(١١٤) بطرس الأكبر (١٦٧٢ - ١٧٢٥) لو بوتر الأول أليكسيفيتش: Pётр I Алексеевич: حكم روسيا منذ عام ١٦٨٢ خلفاً لـ "فيودر الثالث" حتى عام ١٧٢٥، ويعتبر بطرس الأكبر أحد أعظم من حكموا روسيا على مدار تاريخها. وقاد سياسة التوسع التي حولت روسيا للقيصرية إلى الإمبراطورية الروسية، وباتت إحدى أهم القوى الأوروبية. وهو مؤسس مدينة سانت بطرسبرغ، عاصمة روسيا على مدى أكثر من قرنين، كما أجرى عدة إصلاحات في الإدارة والمالية والصناعة والمجتمع، بالإضافة إلى تأسيس جيش حديث وأسطول بحري عظيم لروسيا. وانتهج بطرس الأكبر سياسة ثقافية جديدة لنولته، وأراد تغيير أنوار الروس وتعريفهم بالتراث الثقافي الأوروبي. وتحقيق أهدافه أصبحت روسيا دولة أوروبية سياسياً وثقافياً. خاصة بعد أن رعى مهمة إرسال الطلبة الروس إلى الجامعات الأوروبية للدراسة؛ وتشبه إصلاحات "بطرس الأكبر" للمشروع التحديثي لـ "محمد علي باشا" في مصر بعد حوالي قرن من الزمان، وكأنه كان يحاول تقليد ما فعله القيصر في روسيا؛ للاستزادة من عصر "بطرس الأكبر" انظر:

Lindsey, H., *Russia in the Age of Peter the Great*, London 1998.

(١١٥) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٤.

(١١٦) مكاتبة من إسماعيل عاصم المحامي صاحب جمعية المساعي الخيرية إلى نظارة العمومية بشأن السماح بعرض رواية في الأوبرا (وثائق ديوان الأشغال العمومية، كود أرشيفي 4003-036709، ١٩ مارس ١٨٩٣).

(١١٧) للاطلاع على جزء من مسرحية "النيس الجليس"؛ انظر: إيزيس فتح الله (إعداد)، سلامة حجازي، ط ١، المشروع القومي لتوثيق التراث، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١١٧.

(١١٨) "سلامة حجازي" (١٨٥٢ - ١٩١٧): كان مؤنثاً في إحدى المساجد. أسس مع "إسكندر فرح" فرقة مسرحية عام ١٨٩١، وقدم من خلالها أشهر المسرحيات الغنائية، واستمرت حتى عام ١٩٠٥، حين قام الشيخ بتكوين فرقته الخاصة وتلحين وغناء مسرحياته حتى عام ١٩١٢. في عام ١٩١٤ قام "جورج أبيض" بمساعدته في تكوين فرقة جديدة، وقاما معا بأكثر نهضة مسرحية غنائية في تاريخ مصر حتى وفاته في ٤ أكتوبر ١٩١٧. يعد الشيخ رائداً في مجال تلحين الأوبريت في مصر، كما قدم "سيد درويش" للوسط الفني أول مرة في القاهرة. ولقد لحن الشيخ وغنى في عدة مسرحيات ومنها: "تليماك" و"ملك المكان"، كما قدم في فرقته الخاصة للحن وغناء الرواية الشهيرة "صلاح الدين الأيوبي"؛

للاستزادة: إيزيس فتح الله، سلامة حجازي، خير الدين الزركلي، الأعلام، ج ٣، ص ١٠٦، ١٠٧، أيضاً.

Barbour, N., "The Arabic Theatre in Egypt", Part 1, Bulletin of the School of Oriental Studies, Vol. 8, No. 1 (London 1935), P. 177.

(١١٩) لطفي عبد الوهاب، المسرح المصري، الموسم المسرحي ١٩١٧ - ١٩١٨، المركز القومي للمسرح، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣٢١، سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٤.

(١٢٠) في عام ١٨٧٦ أسس كل من "سليم نقاش" و"أديب إسحق" فرقة مسرحية، وكان من ضمن الممثلين فيها "يوسف خياط". وزارت للفرقة الإسكندرية وقدمت على مسرح زيزينيا عدة روايات، منها: (أندروماك - شارلمان - زنوبيا)، وحاول النقاش وإسحق تقريب تلك الروايات إلى لذهن العربي، فأضيفت إليها الأغاني المناسبة للبيئة المصرية. ولم يحقق الموسم السكندري نجاحاً، فاتجه كل من "سليم نقاش" و"أديب إسحق" إلى الصحافة، وتركوا العمل المسرحي. وفي عام ١٨٧٨ تجول "يوسف خياط" بفرقته في البلاد المصرية، ثم استقر بالقاهرة بعد أن سمح الخديو له بعرض فنونه في الأوبرا، ول سوء حظه أن الفرقة عرضت مسرحية (الظلوم) التي أخذها الخديو "إسماعيل" على نفسه، وأعطى أمره بنفي "يوسف خياط" من البلاد؛ فنظر: لطفي عبد الوهاب، المسرح المصري، ص ٣٠٨، علي شلش، مصر الفتاة جمعية سياسية وثقافة إصلاحية، سلسلة مصر النهضة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١١٧، أيضاً.

Barbour, N., "The Arabic Theatre in Egypt", P. 174.

(١٢١) للاطلاع على بعض نصر من مسرحية "عائدة" بعد تمصيرها؛ انظر: إيزيس فتح الله، سلامة حجازي، ص ١٧٢ - ١٧٧.

(١٢٢) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٥.

(١٢٣) جورج زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، ص ٩١.

(١٢٤) مذكرة بخصوص محمود رفيق صاحب فن التمثيل ورئيس جمعية المعارف الأدبية الخيرية (وثائق ديوان الأشغال العمومية، كرد أرشيفي 017819-4003، ١٨٩٩).

(١٢٥) سليمان القرداحي: أحد الشوام الذين كانوا يهونون فن التمثيل المسرحي، وتميز "القرداحي" بالثجوال داخل الأقاليم، واقتحام القرى ليقدم فن التمثيل المسرحي الجديد للمجتمع المصري آنذاك، وقد سمح له الخديو توفيق في عام ١٨٨٢ بتكظيم فرقة "الخياط"، وإضافة أعضاء جدد لها، وكان من بينهم الشيخ "سلامة حجازي"، ومن أشهر الروايات التي قدمتها فرقته روايتي (عطيل - تليماك) وقد ساعد الشيخ "نجيب الحداد" على تعريب روايات الفرقة؛ انظر: محمد الفيل، رؤية وبيان حالة المسرح العربي، ص ٩١، أيضاً.

Barbour, N., "The Arabic Theatre in Egypt", P. 175.

(١٢٦) أحمد المغفري، الصحافة الفنية في مصر نشأتها وتطورها، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ١١٦.

- (١٢٧) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.
- (١٢٨) جريدة مصر، "جمعية المعارف الأدبية الخيرية"، العدد ١٤٤٢، ١٤ نوفمبر ١٩٠٠، ص ٣.
- (١٢٩) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٨.
- (١٣٠) أدهم باشا: شركسي تركي، ولد بالأسنانة في عام ١٨٤٤، تخرج في المدرسة الحربية في عام ١٨٦٢، وتم تعيينه ياوراً للمشير "صفوت باشا" والي الحجاز، وتدرج في الرتب العسكرية وأبدى شجاعة في حصار بلقنة في بلغاريا أثناء الحرب الروسية التركية، أصيب بشظية أثناء القتال، وتم منحه رتبة اللواء ثم رتبة الفريق تقديراً لشجاعته، وعين قائداً عاماً للقوات العثمانية أثناء حرب البلقان في عام ١٨٩٧، فحقق انتصارات كبيرة على اليونانيين، مما اضطر اليونان إلى طلب الصلح ودفع غرامة حربية كبيرة للدولة العثمانية. وفي نقلة جديدة من حياته لثترك مع "محمود شوكت باشا" في الاستيلاء على الأسنانة. وخلق السلطان "عبد الحميد الثاني" احتجاجاً على استبداده. ولقد توفي "أدهم باشا" في القاهرة عام ١٩١٩؛ انظر: فيصل حبطوش، أعلام الشراكسة، عمان (الأردن) ٢٠٠٧، ص ٤٠. كذلك للاستزادة: عبد العزيز الشنولي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٣.
- (١٣١) جريدة المقطم، العدد ٢٥٧٩، ١٦ سبتمبر ١٨٩٧، ص ٣؛ سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٨، ٢٣٩.
- (١٣٢) مجلة الأستاذ، "جمعية الكمال بسبوط"، ج ١٤، السنة ١، ٢٢ نوفمبر ١٨٩٢، ص ٣٣٢، ٣٣٣.
- (١٣٣) مجلة الأستاذ، "جمعية المسامرة والفتوح الخيرية"، ج ٣٢، السنة الأولى، ٢٨ مارس ١٨٩٣، ص ٤٥٩؛ أيضاً: سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٢.
- (١٣٤) مجلة الأستاذ، "جمعية المسامرة والفتوح الخيرية"، ص ٧٥٩، ٧٦٠.
- (١٣٥) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٩١.
- (١٣٦) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٣، ٢٤٤.
- (١٣٧) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٩١.
- (١٣٨) جريدة السرور، العدد ١٤١، ٢٠ سبتمبر ١٨٩٤.
- (١٣٩) مجلة الهلال، "جمعية الابتهاج الأنبي"، ج ٧، السنة ٤، ١ ديسمبر ١٨٩٥، ص ٢٧٣.
- (١٤٠) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٥.
- (١٤١) جريدة السرور، العدد ١٥٢، ٦ ديسمبر ١٨٩٤.
- (١٤٢) جريدة السرور، العدد ١٥٨، ١٧ يناير ١٨٩٥.
- (١٤٣) جريدة السرور، العدد ١٦٢، ١٤ فبراير ١٨٩٥.

(١٤٤) للاطلاع على بعض نصوص "عطيل" انظر: إيزيس فتوح الله، سلامة حجازي، ص ١٧٨، ١٨٩؛ أيضاً: مجلة الهلال، جمعية الابتهاج الألبسي، ج ٧، السنة ٤، ١ ديسمبر ١٨٩٥، ص ٢٧٣.

(١٤٥) للاطلاع على بعض نصوص مسرحية "الظلوم" انظر: إيزيس فتوح الله، سلامة ص ١٣٦، ١٣٧.

(١٤٦) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(١٤٧) للاطلاع على بعض نصوص مسرحية "هاملت" بعد تمصيرها وإضافة الأدوار الغنائية العربية انظر: إيزيس فتوح الله، سلامة حجازي، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(١٤٨) للاطلاع على بعض نصوص مسرحية "صلاح الدين" انظر: إيزيس فتوح الله، سلامة حجازي، ص ١٦٦ - ١٦٨.

(١٤٩) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(١٥٠) جورجى زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، ص ٩٠؛ أيضاً: عن "جمعية للعروة الوثقى"، انظر: الفصل الثالث، ص ١٨٣.

(١٥١) أحمد المغلبي، الصحافة الفنية في مصر، ص ١٤١.

(١٥٢) "محمد أفندي عثمان": من أشهر الفنانين في القرن التاسع عشر، تعلم الغناء مع تخت "منسي الكبير"، وكان شجي الصوت جيد الأداء، إلا أن المرض أفقده حلاوة صوته فاتجه إلى التلحين. يعتبر "عثمان" من أوائل مطوري الأغاني العربية بأسلوب علمي، فأصبح من الصعب أن يضاف الكثير إلى ما حققه، ففي أدواره توصل "محمد عثمان" إلى تراكيب فنية عاشت بعده أكثر من ٩٨ عاماً دون تعديلات تذكر. من أهم حياته: "نور العيون شرف وبان - كل يوم اشكي من جروح قلبي - غرامك علمني النوم". ومن أهم موشحاته: "ملا الكسفات وسقاني - أثنائي زماني - هات يا أيها الساقى بالأقداح"، وتوفي في ١٩٠٠/١٢/١٩؛ انظر: فكري بطرس، أعلام الموسيقى والغناء العربي ١٨٦٧-١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٦٨ - ١٧٩ وللاستزادة عن تاريخ أعلام الفن في القرن التاسع عشر وما بعده، انظر: كمال النجمي، تراث الغناء العربي بين الموصلي وزرباب وأم كلثوم وعبد الوهاب، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٣.

(١٥٣) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(١٥٤) كانت الدعاية لمسرحية "هاملت" باسم (الأخ الغادر والابن اللئيم) خلال القرن التاسع عشر، إلا أنه مع بداية العشرين تم رد الرواية إلى اسمها الأصلي (هاملت)، ويجوز أن يكون ذلك بسبب أن الفرق المسرحية خلال نشأتها حاولت أن تجعل المسرح محل اهتمام المحليين، ولذلك تم اختيار أسماء عربية للمسرحيات الغربية، لعمل نوع من الترغيب، ونقيس على ذلك مسرحيات (كارمن - عطيل - كليوباترا - مدام سان جي - الأبيه دي روز - وغيرهم)؛ راجع: لمعرفة نماذج من تلك المسرحيات؛ لطفي عبد الوهاب، المسرح المصري، ص ٩٢، وما بعدها..

- (١٥٥) أحمد المغفري، الصحافة الفنية في مصر، ص ١٤٢.
- (١٥٦) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.
- (١٥٧) للاطلاع على جزء من "السيد". إيزيس فتح الله، سلامة حجازي، ص ١٣٣ - ١٣٥.
- (١٥٨) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.
- (١٥٩) أحمد المغفري، الصحافة الفنية في مصر، ص ١٤٢.
- (١٦٠) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.
- (١٦١) جريدة المقطم، العدد ٢٦٨٢، ١٨ يناير ١٨٩٨، ص ١.
- (١٦٢) إسكندر فرح: انفصل إسكندر فرح عن فرقة القبايني في منتصف عام ١٨٨٨، وبدأ يمارس نشاطه بفرقة صغيرة، ويقوم بالتمثيل ضمن أنشطة الجمعيات التي تهتم بالنشاط المسرحي، وسرعان ما أصبح جوق "إسكندر فرح" من الأجواق المعتمدة، التي جابت الأقاليم المصرية، وكان من أشهر من اشتغل معه الشيخ "سلامة حجازي"؛ للاستفادة: سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ١٨٠.
- (١٦٣) جريدة المقطم، العدد ٢٦٨٢، ١٨ يناير ١٨٩٨، ص ١؛ أيضاً: سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.
- (١٦٤) جريدة المقطم، العدد ٢٣١٢، ٢٨ أكتوبر ١٨٩٦، ص ٢.
- (١٦٥) للاطلاع على بعض نصوص مسرحية "شهداء الغرام" بعد تمصيرها وإضافة أنوار موسيقية عربية؛ انظر: إيزيس فتح الله، سلامة حجازي، ص ١٥٨ - ١٦١؛ لطفي عبد الوهاب، المسرح المصري، ص ٣٠٨؛ أيضاً:
- Barbour, N., "The Arabic Theatre in Egypt", Part III, Bulletin of the School of Oriental Studies, Vol. 8, No. 4 (1937), P. 991.
- (١٦٦) جريدة المقطم، العدد ٢٣١٢، ٢٨ أكتوبر ١٨٩٦، ص ٢.
- (١٦٧) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٢.
- (١٦٨) أحمد المغفري، الصحافة الفنية في مصر، ص ١٤٢؛ مجلة الهلال، ج ١٩، ١ يونيو ١٨٩٧، ص ٧٥٣، ٧٥٤.
- (١٦٩) من أفضل ما وصف وباء الكوليرا الذي أصاب الإسكندرية في عام ١٨٩٥/١٨٩٦، ما كتبه المجلة الطبية البريطانية، حينما ذكرت أنه "على الرغم من الجهود المستمرة لحدوث الصحة العمومية، إلا أن الكوليرا انتشرت بالإسكندرية، وأن هناك احتمال لزيادة خطر الوباء وانتشاره في بقية المديرية... وقد أفاد مراسلنا بالقاهرة بأن ثمة صعوبات في التعامل مع الوباء، وأن المدينة في حال يرثى لها، ولا تصرح السلطات للصحافة بأية بيانات. وعلى الرغم من انتشار الوباء في فصل الشتاء، فإن المرض لم يكن موصوفاً رسمياً كوباء خطير يستلزم الإعلان عنه، وأن السكان قد اتخذوا الحيطة، بعد أن أصاب ١٥٨ حالة خلال شهر ديسمبر ١٨٩٥، وقتل منهم ١٣٦ حالة. وهناك أدلة على أن الوباء وصل إلى المدينة عبر قنوات المياه العذبة؛ انظر:

"Cholera In Alexandria", (Report), The British Medical Journal, Vol. 1, No. 1846, (May 16, 1896), P. 1223.

(١٧٠) للاطلاع على بعض نصوص مسرحية "صدق الإخاء"؛ انظر: إيريس فتح الله، سلامة حجازي، ص ١٦٤، ١٦٥؛ سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٣.

(١٧١) علي الراعي، المسرح في الوطن العربي، ص ٧٠.

(١٧٢) سيد إسماعيل علي، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٦، ٢٦٠.

(١٧٣) فضل الباحث تخصيص ملحق في نهاية الدراسة يتضمن أهم الجمعيات التي كانت تهتم بالنشاط المسرحي، ولم تتوفر معلومات كافية لتغطيتها داخل الفصل؛ انظر: ملحق ٢، ص ٣٦٧ - ٣٦٩.

(١٧٤) رمسيس عوض، اتجاهات سياسية في المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٩٨.

(١٧٥) جاء "الدون جورست" إلى مصر في عام ١٨٨٥ ليعمل ضمن البعثة الدبلوماسية البريطانية، وترقى في منصبه ليصبح في عام ١٨٩٢ وكيلًا ماليًا للسلطة البريطانية في البلاد، وفي عام ١٨٩٤ رقي إلى درجة مستشار في نظارة الداخلية المصرية، ثم تولى منصب المستشار المالي في عام ١٨٩٨، واستمر في منصبه حتى عام ١٩٠٤، وعاد إلى لندن ليتولى منصب وكيل وزارة الخارجية البريطانية. وحينما تغيرت الحكومة، أرسلته بريطانيا في عام ١٩٠٦ إلى مصر ليكون بديلاً عن اللورد كرومر؛ انظر:

Addison, H.R.; (And Others), "Who's Who", Eldon Gorst, Vol. 59, London 1907, Pp. 704.

(١٧٦) رمسيس عوض، اتجاهات سياسية في المسرح، ص ١٩٨.

(١٧٧) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٩.

(١٧٨) عاصم الدسوقي، "الجالية الإيطالية في مصر نظرة عامة"، مجلة أوزيريس، المجلد الأول، السنة الأولى، القاهرة، أغسطس ١٩٩١، ص ٢٠.

(١٧٩) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٩.

(١٨٠) مذكرة بشأن طلب جمعية الإحسان شراء قطعة أرض لبناء مدرسة (وثنائي مجلس الوزراء، كود لرشيفي 0075-008801، ٢٢ أبريل ١٨٨٨).

(١٨١) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.

(١٨٢) مجلة الهلال، السنة ٦، ج ١٤، ١٥ مارس ١٨٩٨، ص ١٦٠.

(١٨٣) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٩.

الفصل الثالث

الجمعيات الثقافية الأهلية ذات الطابع الديني

الفصل الثالث

الجمعيات الثقافية الأهلية ذات الطابع الديني

مما لا شك فيه أن طبيعة المجتمع المصري الزراعية، جعلت مساعدة الناس بعضهم لبعض جزءاً لا يتجزأ من حياتهم، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث. ومع ظهور الإسلام خلال القرن السابع الميلادي دعمت هذه الروح من خلال الدعوة إلى التكافل والتراحم بين الناس، وكان ذلك إلى جوار دعوات السلام والتكافل في الدين المسيحي. وهكذا فإن كلا من الدعوتين كانتا في تلاحم مستمر طوال قرون. وبحلول القرن العاشر الميلادي تأصلت هذه القيم بظهور (نظام الوقف)^(١)، والذي يعني القيام بتخصيص عائد بعض الممتلكات أو جزء منها لخدمة غرض خيري أو ديني أو ثقافي محدد، واستمر أيضاً هذا النظام وتطور مع الزمن ليقيم للمصريين صورة من صور التكافل الاجتماعي الذي لا ينقطع.

لذلك نشأت جمعيات أهلية كثيرة تتبع طوائف دينية في مصر، وحملت طابعاً خيرياً، أقامها البعض لخدمة أهل ديارهم، ومساعدة الفقراء منهم وإقامة نشاط تعليمي وتثقيفي، ثم خدمة مجتمعهم بتقديم ألوان الفنون والثقافة المختلفة، والتي يأتي نتائجها بالنفع وتحقيق الهدف الخيري، وكانت مكاناً مثالياً للاجتماع والنقاش في قضايا المجتمع، سواء بصورة علنية أو سرية.

وقد كثرت الجمعيات الدينية في مصر وتنوعت، بسبب تعدد الديانات على أرضها، فإلى جانب المسلمين كان المسيحيون واليهود يتشاركون العمل الأهلي، بما عاد على المجتمع المصري بأكبر الفائدة. وفي هذا الفصل سوف يتتبع الباحث نشاط تلك الجمعيات، وجاء ترتيبها في الفصل بحيث تكون على حسب الديانة، وقد التزم الباحث بالترتيب الزمني للأحداث قدر الإمكان، تسهيلاً لفهم أعماق لدور الجمعيات الأهلية ذات الطابع الديني في مصر خلال القرن التاسع عشر، وبدأ بالدور الثقافي المسيحي من خلال تتبع جمعيات المسيحيين الأهلية، لأنهم الأقدم في تأسيس الجمعيات الأهلية في مصر، حينما أسسوا "الجمعية الأرثوذكسية الخيرية" بدمياط في عام ١٨٦٠.

أولاً: الجمعيات الثقافية المسيحية في مصر:

ينقسم الدور الثقافي المسيحي في مصر إلى شقين، أولهما: الدور الرسمي الذي تبنته الكنيسة المصرية آنذاك، وكان له أكبر الأثر على المجتمع المصري ونهضته، وثانيهما: الدور المسيحي الأهلي، والذي تمثل في رغبة المسيحيين المصريين أفراداً وجماعات في القيام بدور فعال لنهضة مجتمعهم.

أما عن الشق الرسمي، فإن جنوره تعود إلى فترة الإصلاح الكنسي، الذي شهدته مصر في الفترة بين عامي [١٨٥٤ - ١٨٦١]، وانعكس ذلك على العمل الأهلي المسيحي في البلاد. خاصة في الفترة التي كان يتولى شئون البطريركية في مصر "كيرلس الرابع" Cyril IV (أب الإصلاح في الكنيسة القبطية)^(١).

وعلى الرغم من قصر مدة بطريركية "كيرلس الرابع"، إلا أنه نجح في تكريس جزء كبير من وقته لقضية التعليم، فاستكمل إنشاء "مدرسة الأقباط الكبرى" (كلية اللاهوت) في عام ١٨٥٥، وكانت المناهج الدراسية فيها متنوعة، فتم تدريس اللغات العربية والتركية والفرنسية والإيطالية، وكذلك الدراسات التاريخية والرياضيات وعلم الفلك والجغرافيا والكيمياء، فضلاً عن الرسم والموسيقى^(٢). وجعل ناظرها "إسكندر جروه السوري"، وكان أديباً وشاعراً يجيد عدة لغات^(٤).

وكانت الدراسة في المدرسة بالمجان، إلى جانب توفير الكتب وأدوات الكتابة للدارسين مجاناً. وقد عمل بالتدريس في المدرسة نخبة من أكفأ المعلمين. واكتسبت "مدرسة الأقباط الكبرى" سمعة طيبة جعلت "الخدو إسما عيل" يهب لها في عهد "ديمترىوس الثاني" خليفة "كيرلس الرابع" ألفاً وخمسمائة فدان من الأرض الزراعية؛ لیساعد ريعها على تكلفة نفقات المدرسة، والتوسع في برنامجها التعليمي، بالإضافة إلى تبرعه بمبلغ مائتين جنيهها سنوياً للغرض نفسه^(٥).

ووجد "كيرلس الرابع" أن التعليم عند المسيحيين البسطاء لا يتعدى دخول أبنائهم (الكتاتيب)^(٦)، التي كانوا يحون بها أميتهم فقط، فقرر التوسع في العمل الخيري التنقيفي في مصر، وأنشأ مدرستين للاهوت في أحياء

متباعدة بالقاهرة، كما أنشأ عدة مدارس انضم إليها أبناء المصريين من كل الديانات، وعلى سبيل المثال "مدرسة الأقباط للبنين" بالدرب الواسع (شارع الكنيسة المرقسية بجوار بطريركية الأقباط)، ومدرسة أخرى للبنين بحارة السقاين بعابدين، كذلك أنشأ واحدة أخرى في المنصورة، ومدرسة للبنين بعزبة أوقاف دير الأنبا أنطونيوس ببني سويف. أيضاً أنشأ "مدرسة البنات القبطية" بجوار البطريركية بشارع كلوت بك، ومدرسة أخرى للبنات بحارة السقاين بعابدين^(٧). وقد سبقت "مدرسة البنات القبطية" المدرسة السنية التي أنشأها الخديو "إسماعيل" سنة ١٨٧٣. ولذلك يُعد من رواد حركة تعليم الفتيات في مصر^(٨). وكانت برامج التعليم في تلك المدارس متعددة، فتعلم فيها الطلاب اللغات والفنون الجميلة والموسيقى^(٩).

كذلك كان للبطريرك دور كبير في نشر الثقافة العربية بين أبناء المسيحيين والمسلمين على السواء، حينما أخذ الإنن من "سعيد باشا" بإنشاء مطبعة وتدريب عمالها في مطبعة بولاق، وكان يهدف إلى المساهمة في حركة نشر التراث العربي وطباعة الكتب التي تعود بالنفع على المصريين جميعهم.

على أية حال، أضفت أعمال كيرلس الرابع "الأهلية على الكنيسة المصرية هالة من الاحترام والتقدير. خاصة وأنه كان دائم الدفاع عن مصالح المسيحيين في مصر، ودائم المطالبة بضرورة تقليد المسيحيين للوظائف الكبرى، وترقيتهم في الجيش حتى يصبحوا ضباطاً عاملين، مما يؤهلهم للمناصب القيادية^(١٠).

ويبدو أن مساعي البطريرك قد حققت جزءاً من أهدافه، فيذكر أن خريجي "مدرسة الأقباط الكبرى"، التي أنشأها أفرزت العديد من الشخصيات التي تبوأ أعلى المناصب الحكومية، ومن بينهم "بطرس غالي" وكيل المالية آنذاك، والذي وصل إلى منصب رئيس النظار في مصر فيما بعد، كذلك الأديب والصحفي "ميخائيل عبد السيد" مؤسس جريدة الوطن، و"ميخائيل شاروبيم" صاحب كتاب (الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث)، وعالم اللغة القبطية "باسيلي بك روفائيل الطوخي"، أيضاً "عبد الحميد مصطفى باشا" وكيل الداخلية، و"إسماعيل حسانين باشا" وكيل المعارف آنذاك^(١١).

ومما لا شك فيه أنه رغم أن تلك النهضة الثقافية التي قادها "كيرلس الرابع" آنذاك قد عادت على المسيحيين في المجتمع بالفضل الكبير، إلا أنه ظل رجال الكهنوت متخلفين عن الركب^(١٢).

ولم يكن البطريرك "ديمترىوس" كسلفه، فقد كان مؤمناً بعدم الانفتاح على المجتمع المدني، وحينما تولى "كيرلس الخامس" منصب البطريرك في الأول من نوفمبر ١٨٧٤، كان عاجزاً عن مواكبة التغيرات السياسية في البلاد. ومع أن البعض وصفوا البطريرك الجديد بالظلم والطغيان، إلا أنه كانت له جوانب إيجابية في ممارسته للعمل الأهلي في مصر. فقد أقام عدة مدارس للصبيان وأخرى خاصة بالتدبير المنزلي للبنات، وإلى جانب تأسيس مدرسة لاهوتية جديدة في حي مهمشة في القاهرة^(١٣). وفي سنة ١٨٩٦، أصدر البطريرك قراراً عمومياً يأمر فيه القساوسة بضرورة مراعاة القواعد الدينية في سلوكياتهم العامة والخاصة، كما تبنت الكنيسة الترويج آنذاك لثقافة تحرير المرأة في المجتمعات الشرقية^(١٤).

* * *

ولما عن الشق الثاني، والذي يعالج الدور المسيحي الأهلي، فإنه يتمثل في مجموعة من الجمعيات الأهلية المسيحية، التي شهدتها مصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وهي الفترة التي يراها الباحث فترة الازدهار، وليست البداية، فعلى الرغم من أن ظهور الجمعيات المسيحية كان مبكراً بعض الشيء في مصر - كما سيتبين لاحقاً - إلا أنه في الفترة الانتقالية التي أعقبت وفاة "ديمترىوس الثاني" وتولى "كيرلس الخامس" للبطريركية في عام ١٨٧٤^(١٥)، تأسست في مصر الكثير من الجمعيات المسيحية التي كانت لها أهداف متعددة حاولت تحقيقها، وعلى سبيل المثال: "جمعية الإصلاح الاجتماعي والثقافي والديني لأبناء القبط"، التي لم تكن جمعية بالمعنى المعروف، ولكنها تجمع أهلي يهدف إلى تحقيق هدف بعينه، وهو إقناع الكرازة المرقسية بإنشاء "المجلس الملي"، والذي تم بالفعل في ٣ فبراير ١٨٧٤^(١٦).

وقد تعاون البطريرك كيرلس الخامس مع المجلس لإثراء العمل الأهلي في مصر، وقام بإنشاء "معهد الدراسات اللاهوتية" بهدف تنقيف

شباب المسيحيين. لكن الخلافات نشبت بين البطريرك والمجلس الملي، وتطورت لتصبح عقبة أمام العمل الأهلي المسيحي في مصر. ومع تطور الخلافات، اعتزم البطريرك إصدار قرار بإغلاق مدرسة البنات دون استشارة أحد، وكان من جراء ذلك أن ثار الرأي العام المصري عليه، وقام بعض الزعماء المصريين (المسيحيين) بإنشاء هيئات أهلية خيرية في أغلب المدن المصرية لرعاية شئون المدارس المسيحية والخدمة الاجتماعية للفقراء وتنقيفهم دون الرجوع إلى البطريرك أو طلب الأموال منه^(١٧).

وحينما علم الخديو "توفيق" بتلك الخلافات لم يجد مفرأ من الاستعانة ببطرس باشا غالي، وعهد إليه بتسوية مسألة الخلاف بين المسيحيين وبطريرك الكنيسة، وقام "غالي" بدوره بتوبيخ أبناء الطائفة، وأرغمهم على طلب الصفح من البطريرك. وفي المقابل قام البطريرك بالاهتمام بتعليم الرهبان ونشر المعارف وتشييد المدارس في البلاد^(١٨). وظن البعض أن المشكلة انتهت، إلا أنه سرعان ما دبت الخلافات بين "المجلس الملي" والبطريرك مرة أخرى، وأصبح على المسيحيين اتخاذ موقف يكون نتاجه رعاية شئون المسيحيين دون الرجوع للبطريركية لأن المسيحيين ليسوا جزءاً من لعبة السلطة الدائرة بين "المجلس الملي" والبطريرك^(١٩).

ولم يجد المسيحيون المصريون حلاً لكل مشاكلهم مع البطريركية، إلا بتأسيس الجمعيات الأهلية، وعلى سبيل المثال تأسست "الجمعية الخيرية للموارثة الكاثوليك" في عام ١٨٨٠، والتي كان لها بعض التأثير في الحركة الثقافية آنذاك، وحلت الكثير من المشاكل التي كانت تواجه فقراء المسيحيين في مصر.

ولقد شهدت البلاد في عام ١٨٨١ أزمة كبيرة واجهت العمل الأهلي المسيحي، فعادة ما كان يتم توزيع الصدقات على فقراء المسيحيين تحت إشراف البطريرك، ولكن التوزيع تم بطريقة لم يرض عنها أغنياء المسيحيين، الذين رأوا أن مستوى تعليم فقراء المسيحيين يلزمه بعض الاهتمام، واقترح "بطرس باشا غالي" ضرورة توزيع تلك الصدقات بطريقة رشيدة، والعمل على وضع خطة تعليمية تنقيفية مناسبة، واتفق مع بعض الأشخاص المسيحيين الأرثوذكس على تأسيس "جمعية المساعي الخيرية" في

عام ١٨٨١. وقد ادعى البعض أنها أولى الجمعيات الأرثوذكسية، ونسبوا إلى "بطرس غالي" ريادة إنشاء الجمعيات، إلا أن الباحث أثبت عكس ذلك، كما سيرد لاحقاً عند الحديث عن جمعيات الأرثوذكس في مصر.

وهكذا، فإن اقتراحات إنشاء الجمعيات كانت تتوالى. وكان لتنوع الطوائف المسيحية في مصر أثره في تنوع تلك الجمعيات، وأصبحت رغبة كل طائفة في إنشاء جمعيات تعبر عن أبنائها وتوحد كلمتهم من الرغبات الملحة، خاصة وأن السلطة الإنجليزية كانت تحاول لعب دور خطير في زيادة الفركة والضعف بين المسيحيين المصريين كضلع هام من أضلاع الأمة المصرية. فتذكر "بتشر" أن المساعي الإنجليزية بُذلت في مساعدة الكنيسة القبطية، وأنه بعد احتلال الإنجليز لمصر تأسست في الحال "جمعية زيادة انتشار المسيحية في مصر"، والتي تعقدت أمورها منذ أول افتتاحها، لأنها رفضت الاعتراف بأن الكنيسة القبطية هي الكنيسة المصرية الرسمية^(٢٠).

وعلى الرغم من أن الأهداف الدينية للجمعيات المسيحية لم تتحقق في معظم الأحوال، إلا أن أهدافها الثقافية تركت أثراً كبيراً في المجتمع المصري، فقد كان للجمعيات المسيحية نشاطات تثقيفية، فأقامت مدارس مجانية للفقراء، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

كذلك ظهرت من خلال الجمعيات شخصيات ذات ثقافة عالية في الناحيتين الروحية والعلمية، دأبوا على تأليف الكتب الدينية وطبعها ونشرها، فكثر المطبوعات الدينية، مما دفع بعض الجمعيات إلى إنشاء المكتبات الدينية^(٢١). وسوف يتناول الباحث بعض النماذج البارزة من الجمعيات المسيحية في مصر بالدراسة والفحص، لمعرفة حقيقة دورها في العمل الأهلي الثقافي في تلك الفترة المهمة، وقد تم تقسيم الجمعيات تبعاً لكل طائفة مسيحية.

(١) الطائفة الأرثوذكسية^(٢٢):

كان للأقباط الأرثوذكس في القرن التاسع عشر بعض الجمعيات، والتي عن طريقها قاموا بدور في النشاط الأهلي في مصر، ولقد ذكر المؤرخون أن جمعيات الطائفة الأرثوذكسية لم تتعد خمس جمعيات، بينما لم ينشئ الكاثوليك

إلا جمعية واحدة^(٢٣)، ولكنهم أخطأوا في زعمهم، فجمعيات الأرثوذكس كانت أكثر من أن نحصيها.

وعلى سبيل المثال سوف يتناول الباحث أبرز الجمعيات الأرثوذكسية لعبت دوراً مهماً في الحركة الثقافية المصرية في القرن التاسع عشر، وهي: "الجمعية الأرثوذكسية بدمياط"، "الجمعية الخيرية الأرثوذكسية في الإسكندرية"، كذلك "جمعية التوفيق القبطية"، و"جمعية النشأة القبطية"، و"جمعية المساعي الخيرية القبطية"، وأخيراً "جمعية الإيمان القبطية".

- الجمعية الأرثوذكسية بدمياط:

تأسست هذه الجمعية في عام ١٨٦٠، وكانت من أولى الجمعيات الأهلية الدينية في مصر، وقامت بفضل جهود القليل من المصريين والكثير من الشوام السوريين، الذين انتشروا بمصر في تلك الفترة المبكرة، وكان لهم العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والعلمية.

ويجد الباحث أن نشأة تلك الجمعية في هذا الوقت، ينفي ما قيل بأن إنشاء الجمعيات المسيحية لم يبدأ إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وإلقاء الضوء على تلك الجمعية يوضح ريادة المسيحيين الأرثوذكس من الشوام والمصريين في ذلك المضمار منذ تلك الفترة المبكرة. ولم يكن الانضمام للجمعية حكراً على الشوام فقط، فقد انضم إليها بعض الأعضاء من المصريين واليونانيين. وكانت تشرف على إدارة مدرسة الروم بدمياط، ومن أعضائها: "وسيلي فخر" و"جورج قصيري" و"جورج سكاكيني"^(٢٤).

- الجمعية الخيرية الأرثوذكسية بالإسكندرية:

وقد قامت هي الأخرى على أكتاف مسيحو الشام من الأرثوذكس في مصر في عام ١٨٧٥، وانضم إليها العديد من المصريين، وكان يطلق عليها أحياناً اسم "الجمعية الخيرية الأرثوذكسية (السورية)"^(٢٥). وأسسها كل من: "يوسف سياج، فضل الله قرداحي، إلياس ديبو، يوسف إليان، إلياس نوفل، سليم باشا حموي، طنوس يواكيم، سمعان كرم، وهبة كرم، جورج كرم، ويعقوب نوفل". وتعد الجمعية أول جمعية خيرية أرثوذكسية في الإسكندرية، وكان يرأسها التاجر "جورج كرم" الذي كان يلقب آنذاك بملك الخشب^(٢٦).

- جمعية المساعي الخيرية القبطية:

وتعد تلك الجمعية من الجمعيات المسيحية البارزة التي تأسست في القرن التاسع عشر، وعرفت في أوساط العامة باسم "الجمعية الخيرية القبطية"^(٢٧). تأسست في ٨ يناير سنة ١٨٨١، حينما اجتمع ثلاثون من كبار الشخصيات المسيحية في مصر في منزل "يوسف مفتاح" بالأزبكية، وحضر الاجتماع بعض الشخصيات المصرية البارزة، مثل: الشيخ "محمد عبده" والشيخ "محمد النجار"، وكذلك "أديب إسحق"، و"عبد الله النديم" الذي ألقى خطبة في هذا الاجتماع الافتتاحي^(٢٨).

وقد أسندت رئاسة الجمعية إلى "بطرس غالي"^(٢٩)، الذي أعلن أهداف الجمعية التي تتلخص في زيادة ثقل المجتمع المسيحي، ومساندة المجلس الملي، وزيادة دوره في الإشراف على أوقاف الكنيسة وإدارة أموالها، كذلك القيام بدور ثقافي فعال في المجتمع المصري. ومما يستدعي الإشارة إليه انتفاء الصراع بين المسلمين ونظرائهم المسيحيين في تلك الفترة كما يشيع البعض، فالوحدة الوطنية كانت من المبادئ السائدة في العقول والأفكار، لمواجهة الخطر القائم من الغرب^(٣٠). وهو ما يدل عليه انضمام كبار الشخصيات الإسلامية آنذاك إلى الجمعية، بل والمشاركة في أنشطتها^(٣١).

وكان التمثيل المسرحي من أبرز اهتمامات "جمعية المساعي"، فمثلت فرقتهما بالأوبرا الخديوية مسرحية (بطرس الأكبر قيصر الروس) في ٥ مايو ١٨٨٦ تحت إدارة "وهبي بك" ناظر مدرسة الأقباط بحارة السقاين، كذلك مثلت مسرحية أخرى على مسرح الأوبرا في ٦ أبريل ١٨٨٧ بالاشتراك مع جمعية "الروم الكاثوليك الملكية".

وفي ٢٨ مايو ١٨٨٨، مثلت إحدى المسرحيات بمسرح الأزبكية، وخصصت إيراداتها لطبع كتاب "عقد الدرر في مصر وتاريخها المختصر". كما مثلت في ٢٠ فبراير ١٨٩٠، بدار الأوبرا رواية (نبوخذ نصر الأول)، وفي ٢٠ مارس ١٨٩٦، مثلت بالأوبرا مسرحية (أنس الجليس) التي قام بالأداء الغنائي بها "سلامة حجازي"، وفي ٢٣ أبريل ١٨٩٧، مثلت مسرحية (الإفريقية)، وفي ٥ أبريل ١٨٩٩، مثلت مسرحية (السيد) بالأوبرا^(٣٢).

- جمعية التوفيق القبطية:

تعد "جمعية التوفيق" أكبر وأهم جمعية مسيحية نشأت في القرن التاسع عشر، وأطولها بقاءً على الإطلاق، فقد امتد عملها في مصر حتى وقتنا الراهن. تأسست في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩١^(٣٣)، برئاسة "إبراهيم منصور" بالفجالة، وكان لها عدة فروع في جميع أنحاء مصر. ولم يكن نشاطها مخصصاً للأرثوذكس فقط، بل شمل كافة الطوائف المسيحية، وحتى المسلمين استفادوا ولو بالقليل من أنشطتها. وكان الهدف من إنشاء الجمعية هو مصالحة البطريرك الغاضب على "المجلس الملي"^(٣٤)، على الرغم من وقوفها إلى جانب المجلس في مواجهة البطريرك "كيرلس الخامس".

وانضم إلى الجمعية نخبة من الشباب المتعلمين، الذين كانوا يهتمون بالإصلاح على وجه العموم، غير المقصور على دين معين أو مجموعة من الناس بعينها. وكان عدد الأعضاء المؤسسين لجمعية التوفيق واحداً وعشرين مصرياً وهم: "رفلة بك جرجس" أول رئيس لها، "جندي بك إبراهيم" صاحب جريدة الوطن، "عطية بك وهبه"، "سوريال أفندي سعيد"، "حبشي بك مفتاح"، "مرقص باشا سمكة" مؤسس المتحف القبطي فيما بعد، "باسيلي بك روفائيل الطوخي"، "أمين أفندي فرج"، "مينا بك إبراهيم"، "جبران بك روفائيل الطوخي"، "ميخائيل بك شاروبيم" المؤرخ والقاضي والرئيس الثاني للجمعية، كذلك "إسكندر بك عبد الملك"، "عبد أفندي غالي"، "رياض أفندي إبراهيم"، "إسكندر بك إبراهيم"، "إسحق أفندي عطية"، "جرجس أفندي غبريال"، "لوقا أفندي رويس"، "يعقوب بك روفيلة"، الدكتور "إبراهيم منصور"، و"مينا أفندي منقريوس"^(٣٥). وهم جميعاً من تلاميذ مدرسة كيرلس الرابع، والذين كانوا يحاولون تدارك أخطاء البطريركية من بعده^(٣٦).

وحيثما انتخب "رفلة جرجس" في عام ١٨٩١ عضواً بالمجلس الملي، تنحى ليتولى أمور الجمعية "ميخائيل بك شاروبيم" حتى عام ١٨٩٦، ثم تولاهما الدكتور "إبراهيم منصور"^(٣٧).

كان الاجتماع الأول في منزل "برسوم واصف" بدرب الجنينة. ثم استأجروا حجرة بالنادي المصري الإنجليزي، مقابل دفع مبلغ ٧٧ قرشاً

شهرياً، وأطلقوا على ندوتهم اسم "جمعية التوفيق القبطية"، ثم انتقلوا إلى مقر آخر بشارع كلوت بك. وانضم إلى الجمعية بفضل نشاطها الواضح آنذاك الكثير من الأعضاء سواء من العاصمة أو الأقاليم، ولاقت دعوتها ذيوها كثيراً، فانتسح بذلك نطاق الجمعية^(٣٨).

وقد بدأت الجمعية أعمالها بالنظر في حال المدارس المسيحية المتوفرة آنذاك، ووضعت تقريراً في أحوالها وما تحتاج إليه من الإصلاح. ثم عمدت إلى العمل ونشر آرائها في اجتماعاتها بالمناقشة والمناظرة مرة كل أسبوع^(٣٩). وحررت الجمعية بعد فترة وجيزة من بداية تأسيسها نشرة، طالبت فيها بضرورة الإنفاق من ريع الأوقاف على ترقية المدارس، وتسهيل وسائل التربية العالية لأبناء الأمة، فتعرض لهذه النشرة بعض المسيحيين يفندونها ويكشفون أغلاطها، وأعقبت الجمعية نشرتها بأخرى تطالب فيها بتعيين مرتب للإكليروس المسيحي أسوة بإكليروس باقي الطوائف، فأظهر الجميع موافقتهم على هذا الرأي لتأكد منهم من أن ذلك سيؤدي إلى نجاح وتقدم الجمعية. ثم كتبت الجمعية نشرة أخرى بضرورة إعادة تشكيل المجلس الملي، وكان ذلك الطلب سبباً في صراع طويل بينها وبين البطريركية^(٤٠).

لقد جاءت "جمعية التوفيق القبطية" بمفاهيم جديدة، قامت جاهدة بتنفيذها وتطبيقها على مر السنين، ومنها: الإيمان بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان؛ وأن الإيمان بأن الله حق والوطن حق؛ والإيمان بكرامة الإنسان وحقه في الحرية والإخاء والمساواة؛ كذلك الإيمان بحق الإنسان في التعليم؛ فضلاً عن الإيمان بالمبادئ والقيم وأن العمل حق وشرف وعبادة؛ وأخيراً الإيمان بالوحدة الوطنية وترسيخها في عقول وسلوك المواطنين.

ومن أجل تحقيق مبادئ الجمعية، قام "يعقوب بك نخله روفيليه" - عضو المجلس، وهو من كبار موظفي المطبعة الأميرية في ذلك الحين - في أوائل عام ١٨٩٥ بشراء مطبعة للجمعية، وعن طريقها تم إصدار جريدة باسم (جريدة مصر اليومية)، التي كان رئيس تحريرها "تادرس بك شنودة المنقبادي"، وقد صدر العدد الأول منها في أول نوفمبر ١٨٩٥، وإلى جانب الجريدة أصدرت الجمعية (مجلة التوفيق)، وظهر العدد الأول منها في ٨ سبتمبر ١٨٩٦، وكم من كتب وصحف ومجلات ودوريات ونشرات

أصدرتها مطبعة جمعية التوفيق، كما لم تكن تبذل على الجمعيات الأخرى في مصر بإصدار مطبوعاتها بدون مقابل^(٤١).

أيضا قامت الجمعية عام ١٨٩٧، بإنشاء مدارس للبنين والبنات^(٤٢). ولم تحط الجمعية مدارسها بأسوار عنصرية أو طبقية، ولم تشترط أن يكون طلابها أو هيئة التدريس بها من المسيحيين، لكنها منحت الفرصة لأبناء مصر جميعا مسلمين ومسيحيين ويهود، إيماناً راسخاً منها بحتمية الوحدة الوطنية. هذا وقد أقامت الجمعية لمدارسها قاعة كبيرة للفنون الجميلة ومسرحا شهد مناسبات عديدة، ولعلها المدرسة الوحيدة في مصر التي كانت تضم متحفاً يشمل الآثار المصرية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية، وكانت الكثير من القطع المعروضة أصلية^(٤٣).

وكانت "جمعية التوفيق القبطية" أفضل جمعية مسيحية تتفخر البلاد بها، وتتباهى بما وصلت إليه من التقدم، وكان لها اليد الطولى في تأسيس جملة من المدارس، وإنشاء مطبعة ومكتبة ومجلة تهذيبية، كما أنشأت مستشفى للمسيحيين ترعى شؤونهم الصحية^(٤٤).

والجمعية اهتمامات فنية، تمثلت في عروضها المسرحية، وقد قام فرع الجمعية بالإسكندرية ١٣ فبراير ١٨٩٥، بتمثيل رواية "أوتللو" (عطيل) في مسرح الفرداحي، وفصلين من مسرحية (الصراف المنتقم). كذلك قام فرع الجمعية بالفيوم في ١٥ مايو ١٨٩٧، بتمثيل إحدى المسرحيات. وفي ١٠ سبتمبر ١٨٩٧ مثلت الجمعية المركزية بالقاهرة مسرحية عن موضوع الشورى، بمناسبة افتتاح مدرسة التوفيق للبنات بالفجالة. وقام فرع الجمعية بالإسكندرية في ١٨ أغسطس ١٨٩٨، بتمثيل مسرحية (السيد) بالمسرح العباسي.

وقد احتفلت الجمعية لأول مرة بعيد النيروز^(٤٥) في ١١ سبتمبر ١٨٩٣^(٤٦)، ونكرت مجلة "الأجيال" في عام ١٨٩٧ أن جمعية التوفيق بالقاهرة كانت تحتفل يوماً في مدرستها بالفجالة بعيد (النيروز المجيد). وكان يحضر الحفلة جمهور غفير من أعيان المسيحيين في مصر ووجهائها ومنهم "غالي بك نيروز" والد "بطرس باشا غالي"، و"مقار بك عبد الشهيد" و"يوسف بك سليمان"، وكانوا من أشهر الشخصيات المسيحية في مصر آنذاك^(٤٧). وفي

١٠ سبتمبر ١٨٩٨، احتفلت الجمعية بعيد النيروز في سراي السلحدار بالفجالة، وكان من ضمن فقرات الاحتفال تمثيل رواية (انتصار الآداب والعلوم)، وإلقاء "أخنوخ فانوس" لخطبة عن (كيف تسترد مصر مجدها؟). وفي ٣١ يناير ١٨٩٩، كان آخر احتفالات فرع الجمعية بالإسكندرية، حينما قامت بعرض رواية (الاتفاق الغريب) بالمسرح العباسي، وكان بطلها الشيخ "سلامة حجازي" ^(٤٨).

ولم تقتصر جهود الجمعية في نشر رسالتها على عاصمة البلاد وحدها، بل ذهبت بجهودها إلى نشر رسالتها بكثير من المديرية المصرية، فأسست فروعاً للجمعية ومدارس لهذه الفروع مماثلة للجمعية الأم ومدارسها المركزية ^(٤٩). ففي عام ١٨٩٢ ذكرت مكاتبة من مدير المنيا كانت موجهة إلى ناظر الداخلية "إن جماعة من أبناء الطائفة القبطية قد أسسوا فرعاً لجمعية التوفيق القبطية في بندر المنيا بدون معلومية للحكومة" ^(٥٠). وكان هناك فرع في الفيوم، ألقى أحد مندوبيه خطبة في حفل الجمعية بمدرستها بالفجالة عام ١٨٩٧ ^(٥١). وفرع في الزقازيق قام بتمثيل رواية (حسام الدين الأندلسي) في ١٩ سبتمبر ١٨٩٧، وخصص إيرادها لدعم مدرسة الجمعية ^(٥٢).

- جمعية النشأة القبطية:

تأسست في حارة السقاين بالقاهرة في عام ١٨٩٦ من اثني عشر عضواً، على ثلاثة مبادئ رئيسية، الأول: الحث على درس اللغة القبطية، وتشجيع المشتغلين بها علماً وعملاً، الثاني: تدريس قواعد الدين تفسيراً ووعظاً، ثالثاً: جمع تاريخ وافي للمسيحيين، واستخراج الدروس منه. وهكذا هدف أصحابها من تأسيسها القيام بدور تثقيفي في المجتمع المصري.

ومن أهم أعمالها، أنها قامت في عام ١٨٩٨ بإصدار نتيجة (تقويم)، تعد أول نتيجة قبطية صدرت آنذاك، استفاد منها كل المصريين على حد سواء، فقد بينوا فيها أوقات الزراعة والري والفيضان، ويرجع الفضل في إصدارها إلى توفيق إسكاروس صاحب كتاب "نواحي الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر" ^(٥٣).

وكان للجمعية اهتمام بالفنون المسرحية، فقد قررت القيام ببعض العروض المسرحية ليخصص دخلها لبناء المدارس، والإنفاق على أنشطة الجمعية. وعلى سبيل المثال أقامت حفلاً تمثيلاً في يوم ١٧ أبريل ١٨٩٩، عرضت فيه رواية (بطرس الأكبر) في تياترو الأوبرا الخديوية، وكان العرض تحت رعاية محافظ القاهرة "ماهر باشا"، وقررت الجمعية أن إيرداد هذه الليلة سوف يخصص لإنشاء مدرسة لتربية البنات، إيماناً منها بضرورة تعليم البنات^(٥٤).

وفي عام ١٩٠٠، استعانت الجمعية بجوق "إسكندر فرح" لإحياء حفل في الأوبرا الخديوية، قامت فيه بتمثيل رواية (البرج الهائل)، التي كان لها وقع جيد على الجمهور^(٥٥).

- جمعية الإيمان القبطية:

تأسست في نهاية عام ١٨٩٩ بحارة السقاين، بالقرب من كنيسة "الملاك جبريال" التي بناها "كيرلس الرابع"، ثم انتقلت إلى الفجالة فيما بعد. وبدأت ميزانيتها بمبلغ ١٢ جنيهاً مصرياً^(٥٦). وكانت الجمعية دينية تهدف إلى الوعظ ونشر الثقافة المسيحية بين الأرثوذكس، وكذا تعليم اللغة القبطية.

كذلك كانت هذه الجمعية تنظم محاضرات إرشادية وتعليمية، وتهتم بتعليم الناشئة في المدرسة الأكليريكية، وتوجيه خريجها الذين هم بدورهم أعضاء الجمعية، بالإضافة إلى خريجي المدارس العليا، وترأسهم الطالب "زكي صديق" (الدكتور "زكي صديق" طبيب الرمد فيما بعد)^(٥٧). وعلى أية حال، فهي كغيرها من الجمعيات التي كانت انعكاساً شعبياً لإصلاحات "كيرلس الرابع"، وتشجيعه للعمل الثقافي والخيري، الأمر الذي جعل العديد من المسيحيين يعملون بجد في تكوين جمعيات تحقق الهدف المنشود.

(٢) الطائفة العارونية^(٥٨):

لعب الموارنة دوراً رائداً في النهضة الثقافية العربية بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، فقد انطلقت ثقافتهم من جبل لبنان وتعدته لتصل إلى مصر في القرن التاسع عشر. ولما كانت مصر تحت حكم الخديو "إسماعيل"

تتعم بمناخ ثقافي مزدهر، فقد تحولت إلى المكان المثالي للجوء المثقفين الهاربين من البيئة العثمانية التقليدية، فعرف المصريون "سليم خوري" الذي أسس صحيفة الكوكب الشرقي بالإسكندرية في عام ١٨٧٦، كذلك "أديب إسحق" و"سليم النقاش" اللذين أسسا جريدة "المحرسة" في عام ١٨٧٩، أيضا "يعقوب صروف" وصحيفة المقطم.

على أية حال، كانت أعدادهم تتزايد في مصر خاصة مع وجود الإرساليات المسيحية المارونية في البلاد، وكان ذلك تشجيعا لبعضهم حتى يؤسسوا بعض الجمعيات التي ترعى شؤونهم وتساهم بقدر في الحركة الثقافية المتنامية في مصر آنذاك. وكانت "الجمعية المارونية الخيرية" أبرز تلك الجمعيات التي أنشأتها الإرسالية المارونية بمصر في سنة ١٨٨٠.

- الجمعية المارونية الخيرية:

وقد تأسست بموجب قانون "الجمعية المارونية الخيرية" الأساسي، في عام ١٨٨٠، ونشرت مجلة "الأجيال" بعض الفقرات من القانون الأساسي للجمعية أكدت فيه تاريخ التأسيس^(٥٩). وجاء في تاريخ تأسيسها أن نواة الصندوق كانت من خلال بضعة جنيهات دفعها كل من: "أنطون قرألي، يوسف كيال، إلياس المعلم، وإلياس حبالين"، وعقدت اجتماعها الأول عام ١٨٨١ بدار الرسالة المارونية بدارب الجنيينة، وحضره ٢٧ مارونيا، انتخبوا هيئة من "سليم قيقانو" رئيسا، "إلياس حبالين" نائبا للرئيس، و"إلياس المعلم" أمينا للسر^(٦٠). وتعد من أقدم الجمعيات الخيرية التي تأسست في مصر، ويطلق عليها أحيانا اسم "جمعية المساعي الخيرية المارونية". وكانت الجمعية تحتفل سنويا بتأسيسها، وتقوم بتوزيع تقريرها السنوي في الحفل. بالإضافة إلى توزيع الجوائز على المثقفين في شتى المجالات الثقافية والعلمية، وهو التقليد الذي انفردت به وسط الجمعيات المصرية^(٦١).

وقد انضم إلى عضويتها أكبر وجهاء المجتمع المسيحي في البلاد، وألفت منهم أعضاء عاملين وأعضاء متبرعين، وكان لأبناء الطائفة الأفضلية في القيام بإدارتها. واتسمت الجمعية بوضوح الهدف والعمل على تحقيقه، والذي تمثل في مساعدة المحتاجين من أبناء الطائفة، وتعيين رواتب لهم

وإعانتهم خلال فترات المرض والوفاة. كذلك وضعت في الاعتبار أن تهتم بقضايا التعليم، فوضحت أنها تستعد لإنشاء المدارس قدر استطاعتها. وحرمت على أعضائها الدخول في نقاشات حول الأوضاع السياسية والدينية في البلاد داخل محافظها^(٦٢).

وبسبب مماثلة نظارة الداخلية في الموافقة على لائحته الداخلية حتى أكتوبر عام ١٨٨٥، تعرضت الجمعية لمشاكل قانونية كثيرة^(٦٣). ولكن بعد تقديم عدة التماسات إلى نظارة الداخلية تمت الموافقة على لائحة الجمعية في ١٧ نوفمبر ١٨٨٥. وكان سبب مماثلة الداخلية هو أن الطائفة المارونية قليلة العدد بالقطر المصري، ولا يمكنها جعل جمعيتها الخيرية عمومية أسوة بالجمعيات التي تم التصديق على قانونها من الحكومة، ولذلك أقرت النظارة بقصور نشاطها على أبناء الطائفة دون العموم^(٦٤).

واهتمت الجمعية مثل بقية الجمعيات آنذاك بالفنون المسرحية، وكانت تخصص دخل أي نشاط فني للأعمال الخيرية، فقد قامت في ٩ مارس ١٨٨٧ بتمثيل رواية (عائدة) بالأوبرا الخديوية، وتلتها بمسرحية أولتو (عطيل) في ٢٤ مارس ١٨٨٩، وخصصت الدخل للصرف على أنشطة الجمعية التعليمية والخيرية. وتوالى الحفلات في الأوبرا، فمثلت رواية (أنيس الجليس) في ١٠ مارس ١٨٩٣.

وقدمت فرقة "سليمان قرداحي" رواية تحت رعاية الجمعية، وغنى فيها المطرب "عبده الحامولي" في ١٦ أبريل ١٨٩٥، كما قدمت فرقة "إسكندر فرح" للجمعية رواية (هارون الرشيد) في ٢٠ مارس ١٨٩٦، وأقامت حفلة طرب أحياها "عبده الحامولي" على تخت "محمد العقاد" في ١٩ أبريل ١٨٩٨^(٦٥).

وبعد أطول رؤساء الجمعية بقاءً هو "عبد الله بك صغير"، الذي كان يشغل منصب مدير قسم للضبط بنظارة الداخلية آنذاك، وقد تولى منصب الرئاسة منذ عام ١٨٩٤، وظل فيها حتى نهاية القرن التاسع عشر (وربما بعد ذلك)، وبررت مجلة "الأجيال" طول فترة رئاسته بأن الجمعية توسمت فيه علو الهمة والشهامة وحسن الإدارة، ففضلت بقاءه في منصبه^(٦٦).

(٣) الطائفة الكاثوليكية (٦٧):

لم يبتعد الكاثوليك عن النشاط الأهلي بل كان لهم دور فيه بمصر، إلا أن هذا الدور كان متأخراً نسبياً، فلم تشهد مصر أي جمعيات كاثوليكية قبل عام ١٨٨٦، حينما تأسست "الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك" بالقاهرة في عام ١٨٨٦، وكان مؤسسوها هم: "ياغوص باشا غالي" و"طوبيا كامل" و"تويج باشا" و"مرقس كابس بك" (٦٨). كذلك كانت "جمعية القديس جريجوريوس المنور"، التي اشتملت لائحتها على نحو خمسة وخمسين مادة مؤداها أنها لا دخل لها في المسائل الدينية أو السياسية، ولكنها جمعية خيرية إصلاحية تهتم بخدمة الطائفة وإغاثة المحتاجين فقط (٦٩).

- جمعية الروم الكاثوليك:

من أبرز الجمعيات الكاثوليكية التي عملت في مصر، وكان لها أهمية خاصة وانتشار واسع. وقد تأسست هذه الجمعية بالإسكندرية في عام ١٨٨٦ على يد بعض الشوام والمصريين، وهي من الجمعيات المهمة في مصر، لتعدد أنشطتها الاجتماعية، وسعيها إلى مساعدة الفقراء وتعليمهم وتنقيفهم (٧٠).

ولا توجد إشارات كثيرة عن الجمعية، على الرغم من أنها كانت من الجمعيات النشيطة وأغناها في مصر، فقد بلغت إيراداتها في سنة ١٨٩٧ مبلغ ١٧٣,٥٧٤ قرشاً، صُرف منها ٧٠,٩٣٦ في الأنشطة الخيرية والثقافية المختلفة. ومن المعروف أن جمعية الروم الكاثوليك سدت عوز ٥٢ عائلة، وقامت بتقديم فرص عمل للمحتاجين، فضلاً عن تجهيز المتوفين وإعانة بعض المدارس، وغير ذلك من الأعمال (٧١).

ولقد خاطبت الجمعية الطبقة الراقية في المجتمع المصري، حينما اهتمت بالتمثيل المسرحي وتنظيم حفلاته، وعن طريق تكثيف هذا النشاط استطاعت توفير المال اللازم لإعانة المدارس، والصرف على الأنشطة الخيرية الأخرى. فأحييت في ٢٨ فبراير ١٨٨٩ ليلة مسرحية غنائية في الأوبرا الخديوية، وقامت بعرض روايات مبهجة وعدة فصول غنائية، وكلفت الشيخ "سلامة حجازي" بإحياء الليلة (٧٢). كما قدمت رواية في تياترو الأوبرا

الخدوية تحت رعاية الخديوي "عباس حلمي الثاني" في مساء الأحد ١٤ يناير ١٩٠٠، وتم تخصيص دخلها لإعانة فقراء الطائفة وإعانة مدارسها^(٧٣).

ويعد "قريد بابازوغلي" رئيس قسم الإدارة في نظارة الأشغال، أبرز من تولوا رئاسة الجمعية، وكان له نشاطات واسعة في المجالات الثقافية والاجتماعية على نطاق مصر كلها، دون الاقتصار على دين معين أو طائفة بعينها^(٧٤).

(٤) الطائفة الأرمنية^(٧٥):

يعد الأرمن من أكثر الطوائف المسيحية حباً في التعليم والثقافة، فقد بدأ نشاطهم الثقافي مبكراً جداً عن بقية الطوائف المسيحية. وكانت تقاليدهم تحتم وجود مركز لنسخ المخطوطات في كنائسهم، ومكتباتهم حتى الآن تـُخـَـز بنوادير بالمخطوطات. وهكذا، حافظت جالياتهم في مصر على جزء كبير من التراث الأرمني وبلغتهم.

ويعتبر الأرمن أول من أنشأ المدارس في مصر على النظام الأوروبي الحديث، فقد تأسست في عام ١٨٢٨ مدرسة "كالوسديان" ببولاق، التي كانت تتبع الكنيسة الأرثوذكسية، وتأسست المدرسة الثانية بالقاهرة في سنة ١٨٥٤. وفي الإسكندرية تأسست أول مدرسة أرمنية بها في عام ١٨٥١ (وهي باقية إلى يومنا هذا).

وعرفت الطائفة الأرمنية الجمعيات التي رعت شؤون الطائفة منذ وقت مبكر جداً على تأسيس الجمعيات المصرية، فقد تأسست أول جمعية أرمنية بمصر في سنة ١٨٥١. كذلك، لعبت الطائفة الأرمنية في مصر دوراً كبيراً في حركة الطباعة والنشر منذ بواكير القرن التاسع عشر، فقد أسست الطائفة مطبعة في القاهرة سنة ١٨٦٥، وصدر عنها أول دورية أرمنية نصف شهرية باسم (أرمافيني)^(٧٦).

والمعلومات عن النشاط الثقافي للجالية الأرمنية في مصر من خلال الجمعيات، لا تتوفر إلا عن جمعيتين، وهما: "جمعية الأرمن الخيرية" و"جمعية المطالعين الأرمنية".

- جمعية الأرمن الخيرية:

تأسست "جمعية الأرمن الخيرية" في عام ١٨٨٦، واتخذت مقراً أمام المحكمة المختلطة بالأزبكية. وكانت هيئتها التأسيسية تتكون من: "يعقوب أرئين باشا" والسيدة "تاكوهي حككيان"، و"تيتو باشا حككيان"، و"خلّة بك صالح"، و"يعقوب أفندي فريحان". ويجد الباحث أنها من الجمعيات القليلة التي نجد سيدة ضمن هيئتها التأسيسية، أو حتى ضمن الأعضاء. ومن الواضح أن المرأة الأرمنية في القرن التاسع عشر كان لها شأن مهم في النشاط الاجتماعي.

وبلغ أعضاء الجمعية في الشهور الأولى أربعين عضواً، ومارس الأعضاء أنشطتهم الخيرية بعيداً عن سيطرة الكنيسة، فغطوا كافة احتياجاتهم من خلال التبرعات التي تُجمع في الحفلات المسرحية والغنائية. كذلك، أنعم الخديو "عباس حلمي الثاني" في فبراير ١٨٩٤ على الجمعية بمنحة مالية تقدر بأربعين جنيهاً، وأقرت الحكومة المصرية دعماً مالياً سنوياً لها. وتألّفت اللائحة التأسيسية من ٥٤ بنداً، وعُرضت على مطران الأرمن الكاثوليك "برناباس أكشهيرليان"، لكنه رفضها خوفاً من دخول أملاك الكنيسة تحت سيطرة الجمعية، وعلى الرغم من تدخل كبار رجال الأرمن في مصر لإقناعه، إلا أنه رفض إقرارها. وكان من جراء ذلك أن قرر الأرمن طباعة اللائحة باللغة العربية وتوزيعها فيما بينهم.

وقد اهتمت الجمعية بالعروض المسرحية، واعتبرتها من الأنشطة الثقافية التي يمكن الإنفاق من عائداتها على الأعمال الخيرية، وكانت تحيي حفلاتها المسرحية في "الأوبرا الخديوية". وكغيرها من الجمعيات التي عملت في مصر، كانت تستغل الوسط الثقافي المصري الذي اهتم بالمسرح والحفلات الغنائية أيما اهتمام.

أقامت الجمعية في ١٧ مارس ١٨٨٧ حفلاً موسيقياً في الأوبرا الخديوية، وخصصت إيراداته للفقراء من الأرمن، وحضر الخديو "توفيق" وحرمة وحاشيته الحفل، وكذلك القناصل وزوجاتهم، وكانت من بين السيدات اللاتي حضرن الحفل زوجة "إفلن بارنج" (اللورد كرومر)، التي تعهدت في

الحفل ببيع الشاي، فجمعت ٩٠٠ فرنكاً للجمعية، وتعهدت "فوليك هانم" زوجة "نوبار باشا" ببيع القهوة، فجمعت ٨٠٠ فرنكاً للجمعية^(٧٧). وفي ١٤ أبريل ١٨٨٩ قامت بتمثيل رواية باللغة التركية في الأوبرا الخديوية، واشتملت الرواية على خمسة فصول، قام بتشخيصها شباب الأرمن ممن تحمسوا للتمثيل بهدف دعم بعض المشروعات الخيرية، وقد أعقب العرض المسرحي تمثيل فصل روائي ضاحك للتسرية عن الجمهور^(٧٨).

وكانت تقيم أيضاً حفلات الباللو الخيرية في "الأوبرا الخديوية"، وكان يحضر تلك الحفلات كبار رجال الدولة، كذلك قناصل الدول الأجنبية والضيوف الأجانب، والذين دعموا الجمعية وتبرعوا لها، وكان ذلك عضداً لها للإنفاق على أنشطتها المختلفة^(٧٩).

- جمعية المطالعين الأرمنية:

كان الهدف من تأسيسها هو رعاية شئون أطفال المسيحيين الأرمن التعليمية، وتثقيفهم الثقافة اللازمة من موسيقى وفنون، ولم يذكر أي مصدر تاريخ تأسيس الجمعية أو هيئتها التأسيسية.

وكان للجمعية بعض الأنشطة الثقافية، كإنشائها مدرسة أولية، كانت ترعاها وتوفر لها كافة مستلزماتها، وكان خريجوها يتعلمون الثقافة الأرمنية ولغاتها. كما كان للجمعية عروضاً مسرحية تقوم بها من آن لآخر، فعلى سبيل المثال قامت في عام ١٨٩٧ بعرض رواية (الرجل الذي وجهه من الشمع) في الأوبرا الخديوية، وكانت المسرحية باللغة التركية. وخصصت الجمعية حفلاتها لإعانة الطلبة الفقراء في مدرستها^(٨٠).

واللافت للنظر أن الجمعيات الأرمنية كانت تتخذ أحياناً من اللغة التركية لغة لمسرحياتها، على الرغم من العداء الواضح وعدم استقرار العلاقات بين الدولة العثمانية والأرمن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

* * *

(٥) جمعيات مسيحية متفرقة:

بالإضافة إلى ما سبق، فإن بعض الجمعيات صُنِّعَ على الباحث جمع أية معلومات عنها، وعلى سبيل المثال: جمعيات الطائفة الإنجيلية (البروتستانت)^(٨١) في مصر، فقد كانت جمعيات ترتبط بالكنيسة المسيحية الإنجيلية ارتباطاً وثيقاً، حتى أنها لم تتأسس خارج جدران كنائسهم.

إن كنائس الإنجيليين في القرن التاسع عشر، كانت تتسم بإطلاق اسم "جمعيات المساعي" على جمعياتها، ولكن ارتباطها دائماً بهذا الاسم لا يمنحها احتكاراً له، لأنه كما رأينا خلال الدراسة، كثير من الجمعيات غير المرتبطة بالإنجيليين قد أطلق أصحابها عليها اسم "جمعيات المساعي" أيضاً. بل إن هناك جمعيات إسلامية أطلقت على نفسها اسم المساعي.

وقد تأسست أول جمعية للمساعي في مصر بجهود "مي طمن" في عام ١٨٩١، وفي نفس العام تأسست جمعية للسيدات، تهدف لمنع المسكرات والمخدرات بجهود "آنا طمن". وتسلمت الخدمة بعدها السيدة "هيمان"، ومن المصريات اللواتي رأسن الجمعية السيدة "ليس عازر جبران"، كما أسس الدكتور "هوايت" جمعية إنجيلية خيرية في عام ١٨٩٤^(٨٢). ورغم أن أسماء الجمعيات الإنجيلية معروفة إلا أنه لا يمكن معرفة أية بيانات عن تلك الجمعيات، نظراً لخلو المصادر منها..

على أية حال، هناك بعض الجمعيات المسيحية لم يستطع الباحث تحديد انتماءاتها الطائفية، إلا أنها كانت من الجمعيات النشطة التي قامت بدور هام في الحركة الثقافية والفنية في مصر، وإن كانت في مجملها جمعيات ثقافية تنشُد من نشاطاتها دعم النشاط الخيري في البلاد. وقد فضل الباحث تجميعها تحت هذا العنوان.

- جمعية ماري منصور^(٨٣):

تأسست الجمعية في المنيا، وغير معروف تاريخ تأسيسها تحديداً، وكانت تقوم بعرض الروايات المسرحية للإنفاق على مشاريعها الخيرية. ومن الأمور المستغربة أن الجمعية كانت تؤسس جمعيات فرعية بأسماء

مختلفة، مثل (جمعية النهضة الوطنية) التي أخذت نهج الجمعية الأم في الاهتمام بالفنون، ومن أبرز الروايات التي قدمتها على المسرح رواية (إسكندر) في ٩ يوليو ١٨٩٧. وكانت (جمعية ماري منصور) تقيم حفلات باسمها أيضا، وتقوم بالسحب على اليانصيب وتمثيل الروايات، وعلى سبيل المثال قامت الجمعية بتمثيل إحدى الروايات بقاعة امتحان مدرسة الآباء اليسوعيين في يوم ١١ يوليو ١٨٩٧^(٨٤).

- جمعية الاقتصاد القبطية:

تأسست في عام ١٨٨٧، وهي جمعية علمية ثقافية تعليمية، وليس لها علاقة بالاقتصاد أو التجارة، وهي بذلك على غير ما يدل عليه اسمها، وغير معلوم سبب تسميتها بهذا الاسم (!!!)، وتزداد التساؤلات حول تلك التسمية لأنها غير معهودة عند تسمية الجمعيات الخيرية، ويرجح الباحث أنه ربما كان الهدف من التسمية أنها كانت توفر لذوي الدخل المحدود من المسيحيين كافة التسهيلات التعليمية والثقافية بشكل يتناسب وإمكاناتهم، وربما كانت التسمية نابعة من سياسة الجمعية، وهي ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية للصرف على المحتاجين.

وتعد الجمعية من ثمرات إصلاحات البطريك "كيرلس الرابع"، ومن أعضائها: "يعقوب بك نخلة" و"فرج بك إبراهيم". وكانت الجمعية تركز جهودها على الارتقاء بمستوى التعليم وتنادي بتطويره دائما والتوسع في تعليم الإناث، ومحاولة الوصول إلى مجتمع راق برفع مستوى التعليم والثقافة فيه. ومن أبرز أعمالها في ذلك المجال إنشاء مدرسة لتعليم البنات في الفجالة في عام ١٨٨٧، والتي تخرجت فيها كثيرات من الفتيات المسيحيات والمسلمات^(٨٥).

- جمعية حفظ التاريخ الوطني القبطي:

وهي من الجمعيات الهامة التي كان لها نشاط مختلف عن أنشطة بقية الجمعيات المسيحية في مصر. أسسها "تادرس أفندي شنودة"، وغير معروف تاريخ تأسيسها بدقة. وقد وُجدت عنها إشارة في مجلة "الهلل" سنة ١٨٩٢،

جاء فيها: "أهدانا حضرة الهمام الفاضل تادرس أفندي شنودة مؤسس هذه الجمعية نسخة من رقعة التهنة عن سنة ١٦٠٩ قبطية أعادها الله على نوبها سنين عديدة".

وفي تلك الفترة كان المجتمع المصري يتعرف بشكل مباشر على تاريخ أجداده القماء المصريين، وشعر المسيحيون أنه يجب عليهم إبراز ثقافتهم وتاريخهم على السطح، دون فصله عن الخط العام لتاريخ مصر، ولكن بالتركيز على فنونهم وآثارهم والعمل على فهم تاريخهم والحفاظ عليه. وحدثت "الهلل" أن الهدف من إنشاء تلك الجمعية هو "السعي في حفظ التاريخ القبطي، وتدوينه في التاريخ وسائر المعاملات" (٨٦).

ومن الواضح أن المسيحيين كان لديهم الرغبة في القيام بدور ثقافي فعال في مجال البحث التاريخي والأثري، خاصة وأن الوضع آنذاك كان يمثل قمة الوعي بأهمية وتاريخ مصر، وبما أن المسيحيين ضلع أساسي في تاريخ هذه الأمة، فإن عليهم مسئولية واجبة لإبراز تاريخ البلاد من جانبهم.

* * *

وهكذا، كان للمسيحيين دور مهم في المجتمع المصري ونهضته، وبدأوا كغيرهم بالاهتمام بالتعليم من أدنى مراحل، فانتقلوا من استخدام اللوح الخشبي في الكتابيب، حتى استخدام المطبعة ونشر التراث والمساهمة في الحركة الثقافية المصرية، والعمل على تكوين جمعيات اهتمت كثيراً بقضايا المجتمع وثقافته. وأثناء تأديتهم لتلك المهام لم يغفلوا عن التقارب والتآلف بينهم وبين المسلمين، الذين سمحت لهم الكنيسة بتعليم أبنائهم في مدارسها المدنية، إلى جوار أخوانهم من المسيحيين، فكانت بذلك النهضة الثقافية المسيحية جنباً إلى جنب مع نهضة البلاد في القرن التاسع عشر، أملاً في حياة أفضل، وعقل مستنير لمصر والمصريين.

ثانياً: الجمعيات الثقافية الإسلامية:

شجع الإسلام على التكافل الاجتماعي والسعي إلى العلم، والعمل على تكوين أماكن لتلقي العلم ومناقشة كافة دروبه الثقافية والمعرفية. وتتضح الدعوة إلى العلم والسعي إليه واضحة في تعاليم الإسلام ووصايا الرسول •.

ومن هنا كان اهتمام المسلمين في مصر كبيراً بتحقيق ذلك، وعملوا جاهدين على حل المشاكل الاجتماعية التي تفاقمت في القرن التاسع عشر، عن طريق إنشاء جمعيات يمكنها مخاطبة المجتمع القادر لتدعيم غير القادرين على تلقي العلم والمواظبة عليه.

وهكذا، حملت الجمعيات الإسلامية رسالة تثقيفية تعليمية إلى جانب رسالتها الدينية والخيرية، وكانت السمة العامة لها هي التركيز على هدفها المباشر دون الخوض في مسائل الدعوة الإسلامية، معتمدين في ذلك على ما يقوم به الجامع الأزهر. وكان تركيز الجمعيات الإسلامية مثالاً في محاربة الفقر والجهل والمرض، فقد فطنت إلى أن حل تلك المشكلات الثلاث يكمن في توفير التعليم والتثقيف اللازم للفقراء، ولكن لا يمكن تعميم تلك الأسباب على كافة الجمعيات الإسلامية، فقد كان منها ما أنشئ لأهداف ثقافية فقط.

وثمة أسباب يراها البعض عوامل مهمة لزيادة العمل على تأسيس الجمعيات الإسلامية، ألا وهي الاستشراق والإرساليات المسيحية والمد الاستعماري المتنامي في المنطقة. فقد أخذ المستشرقون طابع البحث العلمي، وكانت وسيلتهم الكتابة العلمية والوصول إلى كرسي التدريس في المدارس العليا. أما الإرساليات المسيحية، فقد غزت العقول بالخدمات الاجتماعية، كبناء الملاجئ والمستشفيات والإرساليات الطبية^(٨٧).

كل ذلك كان تمهيداً قوياً لاحتلال الغرب للبلاد العربية، وإحلال الثقافة الغربية محل الشرقية، مما استلزم المواجهة. وفي هذا القسم يتناول الباحث أبرز الجمعيات الإسلامية التي اشتهرت في ذلك الوقت، وكان لها دور تثقيفي واضح إلى جانب العمل الخيري، أو كانت لها دلالة خاصة في تاريخ إنشاء الجمعيات الإسلامية.

- جمعية رواق الشام بالجامع الأزهر:

لؤل جمعية خطابية أدبية ظهرت في مصر، أنشأها طلبة الأزهر السوريون في عام ١٨٧٣، وكانت اجتماعاتهم تقام داخل الجامع الأزهر، وبالتالي فقد اقتصررت على المسلمين فقط، مما أعطاهما صفة الجمعية الإسلامية.

وينكر "زيدان" أن خبرها وصله من "حفني بك ناصف"، الذي قال: كانت كلما عزم طالب سوري على الرجوع إلى الشام نهائياً، تحدد ليلة للاجتماع، تعلنها إلى أهل الرواق، فيعد الشعراء قصائد الوداع وينشدونها ليلة السفر بمصر بين علماء الأزهر وأدبائه، وكانوا يبتكثون القصيدة بالغزل، ثم ينتهون إلى المديح فالوداع.

وكان الشعراء يتبارون ويتنافسون فيها أيما تنافس. ولم يكن الشعراء من السوريين فقط، بل كل من أراد أن ينظم قصيدة مصرياً كان أو سورياً، تقبل منه ويؤذن له بإلقائها. وبقيت هذه الجمعية إلى عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م)^(٨٨).

- الجمعية الخيرية الإسلامية (الأولى) بالإسكندرية:

تأسست في ١٨ أبريل ١٨٧٨، وهي غير "الجمعية الخيرية الإسلامية" التي تأسست في عام ١٨٩٢. وينكر البعض أن "عبد الله النديم" لما رأى أن جمعية "مصر الفتاة" تشكل خطراً عليه وعلى نشاطه، ويخشى عليها من بطش "إسماعيل"، فقد بدأ يوجه كل نشاطه إلى الصحافة، التي ازدادت أهميتها في ذلك الوقت بجهود "أديب إسحق"، و"سليم نقاش" وغيرهما من المتتورين، واعتبرها "النديم" منبراً مهماً لتبليغ دعوته السياسية. وما أن التفتت إليه الأنظار حتى أخذ يدعو إلى إنشاء الجمعيات التي تسعى في سبيل النفع العام في طول البلاد وعرضها، وحتى ينتزع الخوف من القلوب، فقد أعلن أن أهدافها هي نشر الثقافة وخدمة المجتمع^(٨٩).

واعتمد القائلون بأن "النديم" هو صاحب فكرة إنشاء الجمعية وأنه مؤسسها، على ما ذكره شقيقه "عبد الفتاح نديم"، حينما كتب: "... فبرزت الجمعية الخيرية بمساعيه في ثوب الائتلاف وتسارع أعيان الثغر ووجهاءه للانتظام في سلكها عن طيب خاطر وسرور نفس، وكانت هي أول جمعية إسلامية أسست في القطر المصري من لدن عام الفتح إلى الآن"^(٩٠).

والأمر المحير أن "جورجي زيدان" الذي اتفق مع الرأي السابق، وكتب أن "النديم" بدأ بنفسه، وأقنع أصدقاءه بتأسيس جمعية علنية تسعى فيما يعود على الوطن وأهله بالمنفعة، خاصة وأن النفوذ الأجنبي طغى في البلاد^(٩١).

هو نفسه الذي كتب في موضع آخر: "وقيل افتتاحها انضم إليها عبد الله النديم"^(٩٢). وفي غياب الوثائق الرسمية يطرح السؤال نفسه، هل "النديم من مؤسسي الجمعية، أو أنه من الأعضاء المميزين فقط؟" ونجد أن "النديم" يفتخر بنفسه في "التنكيث والتبكيث"، ويذكر أنه هو الذي سعى لتأليف الجمعية، وتنظيم أعمالها وتحسين عمل إدارتها، كذلك سعى في أرجاء مصر يدعو إلى الجمعية، ويضم إليها الأعضاء من أفاخم الناس^(٩٣). فقد تسارع أعيان البلاد للانضمام إليها، وحددت أهدافها منذ البداية، بأنها ترمي إلى تربية الناشئة وبث روح المعارف فيهم لترقية الأفكار وتطهير الأخلاق من الجهالة، دون أية أهداف سياسية^(٩٤).

وهكذا، فهي جمعية علمية أدبية، ويذكر "الرافعي" أن الباحث على إنشائها روح سياسية اجتماعية، دبت في نفوس المصريين في ذلك العهد على أثر ما شاهدوه من استئثار الأجانب بمرافق البلاد الاقتصادية^(٩٥). وكانت الهيئة التأسيسية للجمعية تضم كلا من: "أحمد باشا رافت" محافظ الإسكندرية رئيساً^(٩٦)، "حسن منصور"، والدكتور "حسن سري"، "محمد شكري" معاون ضبطية الإسكندرية حينئذ، و"أمين الكيال"، والشيخ "على ضيف"، و"حسن المصري"، و"عبد المجيد عمر شويطر"، و"رستم بك العلايلي"، و"أحمد نبيه"، و"محمد باشا الناضوري"، و"محمد بك العدل"، و"عبد القادر بك الغرياني"، وغيرهم...^(٩٧). ولم يذكر "زيدان" في مقمتهم "عبد الله النديم" كمؤسس أساسي للجمعية.

ولقد كان من أولويات الجمعية فتح المدارس الأهلية للبنين والبنات يدخلها جميع أبناء الشعب دون تمييز، وأن تكون مجانية للفقراء ومقابل مصاريف قليلة للقادرين^(٩٨). وحينما طلبت الجمعية من الحكومة الاعتراف بها، وتحديد مكان لإنشاء مدرسة تابعة لها، قررت الحكومة إعانة الجمعية مالياً وخصصت (المدرسة البحرية) كمكان للتعليم لاتساعها وجودة موقعها^(٩٩)، بعد أن اشترطت ألا تكون الجمعية خاصة بالمسلمين فقط، فتقرر تغيير اسم الجمعية إلى "الجمعية الخيرية المصرية"^(١٠٠). وكانت الإعانة التي أقرتها الحكومة للجمعية ٢٥٠ جنيهًا سنوياً، كما تبرع "مصطفى رياض" رئيس النظار بمبلغ ٢٥ جنيهًا منحة سنوية من جيبه الخاص^(١٠١).

ويذكر "زيدان" أن "حفني ناصف"^(١٠٢) أخبره بأن: "الحكومة اعتبرت المدرسة من المدارس الرسمية، وصادقت على نظامها، وكانت تديرها لجنة من أعيان الإسكندرية كان رئيسها محافظ الإسكندرية، ووضعت تحت رعاية الخديو توفيق، وفيها تخرج مصطفى باشا ماهر العضو الوطني بمصلحة الدومين، وحدث نزاع بين أعضاء اللجنة، فاستقال المحافظ من إدارتها وتولاها آخر، ثم تولى نظارتها عبد الله النديم"^(١٠٣). وفي عام ١٨٨٠ طلبت الجمعية إعانة من الحكومة للصرف على مدرستها، ومن الواضح أن الموارد كانت لا تكفي حاجة الطلاب، وهو الأمر الذي من أجله وافقت الحكومة على طلب الجمعية، وقررت نصاباً مالياً يخصص للصرف على مدرستها^(١٠٤).

وكانت مدرسة الجمعية تهتم بتدريس المولد الدراسية بطريقة قومية وفريدة، كذلك كانت تشجيع التلاميذ على الخطابة وتعودهم التعبير عن آرائهم في جو استحكم فيه الخوف. وانتشر طلبية هذه المدرسة في المحافل والمجتمعات يخطبون في كل مكان في معالي الوطنية والحرية وحب العلم والعدالة الاجتماعية، ثم أعلن "النديم" عن إقامة ندوة أسبوعية للخطابة بالمدرسة، وأباح للجمهور الحضور فيها، وقد تحدث فيها الخطباء في الدين والسياسة والثقافة بكل حرية، وكان هدفهم نشر الوعي القومي بين الجماهير، وكانت أول ندوة في ٢٢ يوليو ١٨٧٩، والتي أحدثت دويًا فكريًا في الإسكندرية آنئذ.

وخطب "عبد الله النديم" في ندوات الجمعية، وبصفة خاصة عن فضل الجمعيات وضرورة إنشاء المحافل الخطابية، وأهمية الصحافة وخلقتها للشعور الوطني وتبنيه الرأي العام، وأصبحت الإسكندرية لا حديث لها إلا عن الجمعية وخطب النديم ومحافله، وانضم إلى الجمعية كثير من أصحاب الحس الوطني^(١٠٥). وعلى الرغم مما أعلن بأنه ليس للجمعية أية أهداف سياسية، إلا أنها لم تبتعد عن انتقاد السياسة المصرية، وكانت المحافل والندوات الخطابية التي كانت تقيمها وسيلة عملية للنزول إلى ميدان الكفاح، والتطرق إلى كل ما يعاني منه شعب مصر.

وكان "النديم" يستعمل الرموز للتعبير عن سلبيات الأوضاع السياسية المصرية، كذلك للإشارة إلى بعض الشخصيات السياسية في خطبه. وهكذا

استطاع "النديم" التعبير عن فكره السياسي وانتقاده للحاكم وسياسته بتلك الطريقة، ولوعي الناس أنذاك فقد فهموا المقصود من خطب "النديم" ولأركوه، فكان ديوان الخطابة يمتلئ بما يزيد على سبعمائة رجل ليسمعوا خطب "النديم" في حب للوطن^(١٠٦).

وكانت هناك وسيلة أخرى اتبعتها "الجمعية الخيرية الإسلامية" لانتقاد الأوضاع السياسية والاجتماعية، ألا وهي الروايات التمثيلية، فقد ألف النديم من تلامذة "الجمعية الخيرية الإسلامية" جمعية أخرى أطلق عليها "جمعية الشبان"، وكانت تابعة للجمعية الأم، وكانت تلك الجمعية تختص بتمثيل الروايات الوطنية. ومثلت روايتي "الوطن" و"العرب" من تأليف "النديم"، وعرضتا على مسرح "زيزينيا" بالإسكندرية، ومثلتا حالة البلاد وكيف يكون الوصول إلى الشهامة والمروءة، وحضر الخديو "توفيق" عرض الروايتين، فكان لهما في نفسه من حسن الوقع ما بعثه على أن يدفع من ماله الخاص مائة جنيه كمساعدة للجمعية ومدرستها^(١٠٧). كذلك، عرضت مدرسة الجمعية رواية تمثيلية اسمها "الوطن وطالع التوفيق"، وكانت لهجتها تشف عن أسف عظيم على تقهقر مصر، وهي تقاوم التيار الأجنبي^(١٠٨).

ولقد بلغت المدرسة من الشهرة وبُعد الصيت ما لم يبلغه غيرها، وكان الخديو "توفيق" يهتم بها، فحضر امتحانها العام وسأل الطلاب بنفسه، كما ذهب لزيارتها هو وولي عهده في احتفال خاص أقامته المدرسة^(١٠٩).

وشعر "رياض باشا" رئيس النظار بخطر "النديم" ونشاطه المتزايد في الجمعية، ولكنه لم يلجأ إلى النفي والسجن كعادته، ولكنه لجأ للمؤامرة، فأراد أن يصنع للنديم ما يسيء إليه عن طريق أعوان له في الجمعية. وفي ذلك يقول "النديم": "قد أوجس رياض خيفة مني، بما بلغه من أحد الذوات عني، فعزم على فض الجمعية وتشتيت العصبية، ووسوس إلى بعض الذوات من الأعضاء وجعلهم لي أعداء، يعارضوني في كل موضوع ويتظاهرون بغير المشروع، لأضيق برجال أنسي وأترك الجمعية بنفسها"^(١١٠). وهكذا، ظهرت رائحة الخلاف بين "النديم" و"رياض باشا"، وعلم الناس بشأن مؤامرة "رياض" على "النديم" والجمعية الخيرية، والتي تهدف إلى إخراجه ومؤيديه من الجمعية، فتشيع الناس للنديم وبدأت موجة من الناس المتحمسين تجتاح

المركز الرئيسي للجمعية، وتبارى الخطباء في مدحه والثناء عليه، ونظموا القصائد في تكريمه، وأطلقوا عليه "مؤسس الجمعية"، وكذلك رائد الدعوة إلى الإصلاح بالتعليم والتعاون والاتحاد. ولكن وبالرغم من ذلك الحماس إلا أن "النديم" أثر الاستقالة حينما ضيق "رياض باشا" الخناق عليه^(١١١). ونجح "رياض" ظاهرياً في إبعاده عن الجمعية توطئة لإبعاده عن الرأي العام، لتخمد تلك الحماسة التي غرسها في قلوب المصريين، ولكن أتت النتيجة عكس ما توقعه، وازدادت قيمة "النديم" عند الناس وزادت محبتهم له^(١١٢).

وقبل أن يخرج "النديم" من الجمعية سعى إلى تغيير معالم الإدارة بها بهدف ضمان استمرارها، وخوفاً من انحلالها، فعرض على الخديو "توفيق" أن يكون ولي عهده هو رئيس الجمعية، وأن ينتقل محافظ الإسكندرية "أحمد باشا رافت" إلى وظيفة (نائب عموم الجمعية الخيرية)، وبالفعل قبل الخديو طلب "النديم"، وصار ذلك مقراً بالبند الثالث والعشرين من قانون الجمعية الأساسي. وكتب "النديم" رسالة إلى "أحمد رافت" يخبره بالأمر، وأنه ينوي الاستعفاء من إدارة المدرسة نهائياً لأسباب صحية ونفسية، وطلب منه اختيار من يناسبه إدارة المدرسة عند افتتاحها في العام الدراسي الجديد^(١١٣).

ومع بداية الثورة العربية، انهار مشروع النديم ورفاقه، وتوقفت الجمعية عن العمل لانشغال أعضائها بالعمل الوطني، ولم تتعقد ثمانية^(١١٤).

- جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية:

هناك اختلاف حول تاريخ تأسيس الجمعية، فقد ذكر "النديم" أنها أسست في الإسكندرية في ٦ أكتوبر ١٨٩٢^(١١٥)، إلا أن "زيدان" يرى أن تاريخ التأسيس هو عام ١٨٩١^(١١٦)، أي قبل "النديم" بعام، وذكرت وثائق مجلس النظار أن تاريخ التأسيس هو "شوال ١٣٠٩ هـ" (أبريل ١٨٩٢)^(١١٧).

وكان الهدف من تأسيسها القيام بالأعمال الخيرية، ونشر العلوم والمعارف والآداب، وتعليم الفقراء مجاناً والإعانة على تربيتهم. وتقرر أن تجمع الجمعية إيراداتها من اشتراكات أعضائها، وكذلك التبرعات، وكان الاهتمام بالتعليم من أهم أعمالها، وقد أنشأت العديد من المدارس الابتدائية والثانوية والتحضيرية والصناعية للذكور والإناث^(١١٨).

ومؤسس الجمعية هو المهندس "محمد طاهر"، الذي اتخذ لها مقراً بمنزله في بادئ الأمر، وجمع من زملائه رأس مال صغير لتأسيسها^(١١٩)، كما اتفقوا على ألا يزيد عددهم على تسعة عشر عضواً خوفاً من الفشل لاختلاف الآراء، ولكنهم قبلوا في عضويتها "أحمد بك صبري" المهندس بالسكة الحديد، والدكتور "محمد رافت" حكيم القسم الرابع بالإسكندرية، فانتهى عددهم إلى واحد وعشرين عضواً^(١٢٠).

وقررت الجمعية فتح مدرسة ليلية لتعليم الأعضاء اللغة العربية واللغة الفرنسية والتاريخ وفن الإنشاء، وكان الأعضاء يدفعون أجور المعلمين شهرياً بمقدار نصف جنيه من كل عضو، ويتحملون أي زيادة تطرأ من رواتبهم. وحينما وجد الأعضاء أنفسهم ناجحين في عملهم ومتقدمين في تعلمهم، قرروا أن يشفعوا المدرسة الليلية بمدرسة نهائية يعلمون فيها أبناءهم، وتقرر قبول أبناء الفقراء في المدرسة مجاناً^(١٢١).

كان مقر المدرستين (الليلية والنهارية) بجوار بورصة التجار بميناء البصل، وحينما ضاقتا بطلابها لكثرتهم فيها، اضطرت الجمعية إلى البحث عن مقر آخر، فوجدوا مكاناً فسيحاً في ملك "إسماعيل أفندي شعث" أمام مسجده بأول شارع "كوم الشقافة البراني"، ونقلوا إليه الطلاب، وتقرر أن يكون مدير المدرسة هو "عبد القادر أفندي سري"^(١٢٢). ولقد سنت الجمعية للمدرسة قانوناً يحدد سير الدراسة فيها، ورتبوا لها المعلمين وأدخلوا فيها أبناءهم، كما التحق بالمدرسة أبناء الفقراء حتى وصل عدد الطلاب إلى سبعين، وحينما ازداد عدد الطلاب في المدرسة، طالب المعلمون بزيادة في الأجور، فالتزم الأعضاء بتوفير ما يلزم للمدرسة على حسابهم حتى صار الواحد منهم يدفع جنيهاً شهرياً، وربما أكثر حسب الضرورات والمشتريات اللازمة للفقراء وتعليمهم. وكانت مناهج المدرسة متنوعة، فالطالب يتعلم فيها القرآن الكريم والقواعد الإسلامية واللغة العربية والحساب والجغرافيا واللغة الفرنسية والهندسة^(١٢٣).

وينكر "عصام عبيد" الأمين الحالي لجمعية "العروة الوثقى"، أن الجمعية حينما لاحظت قلة المترددين على المدرسة الليلية قررت إغلاقها، وافتتاح مدرسة للأطفال عوضاً عنها في "سوق البرسيم"، وكانوا ينفقون على

المدارس من دخلها، وما يتبقى من أموال يوزعونه عليهم بقدر أسهم كل منهم في رأس المال^(١٢٤). ويتضح من ذلك أنه كان هناك هدف تجاري من تأسيس الجمعية بجوار الهدف الخيري والثقافي.

ومواكبة للعصر فقد رأت الجمعية أن البنات كنَّ أشدَّ احتياجاً للتعليم آنذاك، فعمدت العزم على إنشاء مدرسة للبنات تديرها إحدى السيدات الوطنيات، وتدرس فيها جميع الفنون اليدوية والعلوم الأدبية^(١٢٥).

وافتححت الجمعية (صيدلية العروة الوثقى) بشارع "إبراهيم الأول"، وإن لم يشترك فيها جميع الأعضاء. على أية حال، انشق الأعضاء على بعضهم في عام ١٨٩٦، ثم أسس المنشقون جمعية أخرى سميت "جمعية الإخلاص"، ولم يبق في الجمعية الأولى من أعضائها إلا ثمانية، وأشركوا أربعة من الخارج فأصبحوا اثني عشر عضواً. ولما أعياهم الأمر كسروا القيد الذي يحدد عدد الأعضاء، وتنازل عشرة منهم عن رأس مالهم للجمعية، وحولوها إلى جمعية لا حد لعدد أعضائها استقطاباً للمزيد من الأعضاء والأموال، ولم يرفض هذا التحويل إلا اثنان فقط من الأعضاء، فردت إليهما الجمعية رأس مالهما، وفصلتهما من عضويتها.

لقد أسفر ذلك عن مزيد من التبرعات، تمكنت بها الجمعية من افتتاح مدرسة أخرى بالباب الجديد، وسرعان ما ازداد عدد الأعضاء إلى أن وصل إلى أربعين عضواً من بينهم "محمد بك سعيد" رئيس نيابة الإسكندرية وقتئذ، ودعاهم هذا الازدياد لوضع قانون جديد للجمعية في عام ١٨٩٩^(١٢٦).

وقد اعتادت الجمعية على إحياء ليلة كل سنة تذكراً ليوم افتتاحها، وكانت تقوم فيها بتمثيل رواية^(١٢٧). كما كانت تستغل الحفلات التي تقيمها لجمع التبرعات، وتعرف بها من لم يكن يعرفها، وهكذا انضم إليها أعضاء آخرون، وفي العام الدراسي (١٨٩٨ - ١٨٩٩) ترأس "محمود رياض باشا" احتفال توزيع الجوائز على الطلبة المميزين في احتفال خاص بمدرسة الجمعية^(١٢٨).

ورغم أن الجمعية خيرية مصرية لا تتحاز بمقتضى قانونها إلى طائفة دون الأخرى، فقد رأت الأغلبية في عام ١٩٠٠ أن من مصلحة الجمعية أن

تتحول إلى "جمعية خيرية إسلامية" محضة، استمرراً لخيرات المحسنين من المسلمين، وتحريضاً لهم على إيقاف شيء من أملكهم عليها، وتقرر أن يكون اسمها "جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية" فترتب على ذلك انشقاق جديد بين الأعضاء وخروج بعضهم من الجمعية.

وهكذا، تقرر ضبط لائحة الجمعية على النظام الجديد في أبريل سنة ١٩٠٠، وأرسلت إلى نظارة الداخلية تطلب اعترافاً رسمياً بها في نوفمبر ١٩٠٠، وجاء رد الداخلية برفض طلبها يفيد بأنه سواء اعتبرت تلك الجمعية من ضمن الشركات والمجتمعات الخيرية المحضة، أو الشركات التي تسير عليها أحكام القانون المدني، ففي الحالتين يتعذر الاعتراف بها رسمياً، ما دام ليس بنظام الإدارة ولا القانون نص يجيز لجهة إدارية هذا الاعتراف^(١٢٩).

وكانت اللائحة تقضي بأن يكون للجمعية "جمعية عمومية" تجتمع بدعوة من مجلس الإدارة في شهر أبريل من كل عام، لاعتماد حسابات الجمعية، ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وللبحث في التصديق على الميزانية، والنظر في المشروعات التي تقدم إليها، وتقرر أن يتألف مجلس الإدارة من رئيس ووكيلين واثنين عشر عضواً، وجميعهم ينتخبون بالاقتراع السري من الأعضاء المؤسسين، ويعتبر عضواً مؤسساً كل عضو يدفع للجمعية اشتراكاً شهرياً قدره خمسون قرشاً على الأقل، وكان "محمد بك سعيد" أول رئيس للجمعية حسب نظامها الجديد^(١٣٠). وهكذا بدأت الجمعية القرن العشرين بلائحة جديدة واسم جديد، ارتأت أن ذلك يضمن لها الاستمرار والنطور.

- جمعية التعاون الخيري الإسلامية:

نشرت "الهلل" في أكتوبر ١٨٩٢ خبر تأسيس "جمعية التعاون الخيري الإسلامي"، وحددت الهدف من إنشائها بأنها الرغبة في تعريب الكتب الإفرنجية ونشرها، لتعميم الانتفاع بها، وقررت الجمعية بأنها ستفتتح مدرسة خيرية لتعليم أولاد فقراء المسلمين كلما توفرت النقود^(١٣١). وفي ٤ مارس ١٨٩٣ أصدرت الجمعية مجلة "التلميذ"، وحددت في افتتاحها خطها العام، بأنها: مجلة علمية مدرسية.

واهتمت "جمعية التعاون الإسلامية" بالنشاط التمثيلي، وكانت العروض المسرحية وسيلتها لجمع التبرعات اللازمة لممارسة نشاطها التعليمي، وفي عام ١٨٩٤ تم التصريح للجمعية بتمثيل رواية (حسن للعواقب)، التي ألفها "إسماعيل بك عاصم" في الأوبرا الخديوية، ودعت الجمعية كل وجهاء المجتمع لحضور الحفل وتقديم التبرعات. وفي ٤ أبريل ١٨٩٨، مثلت الجمعية رواية (متريجات) المعروفة بـ (لباب الغلام)، وأقيم الحفل بمدينة الزقازيق، وأعلنت الجمعية أن دخل الحفل سيخصص لإنشاء مدرسة تكون تحت رعايتها^(١٣٢).

— الجمعية الخيرية الإسلامية (الثانية):

كان تأسيس "الجمعية الخيرية الإسلامية" في القاهرة في عام ١٨٩٢ أحد أهم خطوات الإصلاح الاجتماعي في مصر في أعقاب الاحتلال البريطاني، لمواجهة الآثار المترتبة على تدهور الحالة الاجتماعية والثقافية في البلاد. وقد انتهر أعيان القاهرة الفرصة، حين دعاهم الخديو "عباس حلمي" في ٣٠ أغسطس عام ١٨٩٢ إلى إقامة حفل خيري يخصص دخله لفقراء المسلمين. ولم تكن دعوة الخديو للوجهاء تهدف إلى أكثر من الترتيب لحفل خيري، إلا أنهم أدركوا مدى حاجة البلاد إلى مواجهة تدهور الحالة الاجتماعية.

لقد استجاب وجهاء المجتمع، واجتمعوا للتباحث في الأمر، وحضر الاجتماع التأسيسي كل من: "حسن باشا محمود، ومحمد باشا السيوفي (أمين سر تجار مصر)، وأحمد باشا السيوفي، وحسين بك يسري (سكرتير أول مجلس شورى القوانين)، ودرويش بك سيد أحمد (رئيس قلم عربي نظارة الأشغال)، وأحمد بك حشمت (المحامي العمومي لدى المحاكم الأهلية)، ورستم بك (رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة)، وإبراهيم بك العادلي، ومصطفى بك المليجي، وحسين بك البارودي، وأحمد بك أرناؤوط، وعبد الرحيم بك، والسيد علي الحسيني، والسيد محمد سكر، والحاج دسوقي الكخيا، والحاج محمد رفيع، ومرزا فضل بك، والحاج مرزا علي غلام حسين، وأحمد بك الحسيني (المحامي)، ومحرم بك حقي، والسيد عبد الرحيم الدمرداش". واتفق المجتمعون على ألا يكون عملهم قاصراً على

مجرد إحياء الحفلات الخيرية، وأطلقوا اسم (لجنة إعانة الفقراء الوطنيين المسلمين الإدارية) على تجمعهم. وانتخبوا "أحمد حشمت بك" نائباً للرئيس، و"أحمد باشا السيوفي" أميناً للصندوق، و"درويش بك سيد أحمد" سكرتيراً للجنة. وفي ٢١ سبتمبر عام ١٨٩٢، عقدت اللجنة اجتماعها برئاسة "إبراهيم رشدي باشا" محافظ العاصمة نائباً عن رئيس اللجنة، وقرروا تغيير اسم اللجنة إلى "الجمعية الخيرية الإسلامية". وألقى "إبراهيم أفندي الهلباوي" خطبة أشار فيها إلى فوائد الجمعيات، وحث الهمم على تأييد الجمعية ومساعدتها.

انضم الكثيرون إلى الجمعية، وخاصة أعيان القاهرة، الذين أثبتوا بذلك عمق إحساسهم بضرورة التصدي للاحتلال البريطاني عن طريق حل المسألة الاجتماعية، وهكذا وبوجود الجمعية تفادى الأعيان العمل السياسي الذي فرض وجود الاحتلال محاذير عديدة عليه؛ مما جعل هؤلاء يتجهون إلى ميدان العمل الاجتماعي. وكان الخديو "عباس حلمي الثاني" مهتماً بأنشطة الجمعية، حتى أنه دعا إلى إقامة حفل اجتماعي خيري، واستجابت الجمعية لذلك وأقيم الحفل في ٦ أكتوبر عام ١٨٩٢ في الأزبكية، مما كان له صدى واسع في مصر (١٣٣).

ونشرت "الهلال" أن الخديو تبرع بمبلغ ٧٥ جنيهاً مصرياً للأعمال الخيرية في الحفل، وأن دخل الحفل بعد إسقاط النفقات بلغ نحو ١٠٧٧ جنيهاً حفظت في صندوق الجمعية لتتفق في سبيل المبرات (١٣٤). ولقد تكررت محاضر جلسات الجمعية أن حصيلة هذا الحفل كانت ١٠٦٣ جنيهاً مصرياً (١٣٥). وتقرر أن ينفق هذا المبلغ في التعليم الابتدائي وترشيح غير القادرين حتى يكتسبوا الصنائع والعلوم المختلفة (١٣٦). ولم يكن تكوين الجمعية ينم بحال عن إمكانية اتساع نطاقها بتأثير وجود الاحتلال، مما يدل على أن حركة الإصلاح الاجتماعي في هذه الآونة كانت محفوفة بالمخاطر السياسية.

وفي ٢٤ أكتوبر ١٨٩٢، اجتمعت الجمعية في قاعة مجلس شورى القوانين، وحاول "سعد زغلول" تقديم صورة لنصوص لائحة الجمعية؛ ولكن تقرر بعد المداولة تعيين لجنة فرعية من ثلاثة عشر عضواً على رأسها محافظ العاصمة تتولى إعداد اللائحة (١٣٧). وبالفعل بعد عدة جلسات، وفي ٢٠ نوفمبر ١٨٩٢ أقرت الجمعية نصوص اللائحة التي قدمها "سعد زغلول"،

وتقرر عرضها على نظارة الداخلية لاعتمادها^(١٣٨). وتقرر أن يكون اسم الجمعية ونهايا "الجمعية الخيرية الإسلامية"، وأن يكون مقرها بالقاهرة وتحت رعاية الخديو "عباس حلمي الثاني"، وكان الهدف من تأسيس الجمعية هو مساعدة الفقراء من المسلمين والإعانة على تربيتهم، كما حظرت اللائحة الكلام في السياسة أو مناقشة الموضوعات الدينية. وهكذا أصبحت جمعية خيرية تربوية تنقيفية).

وكان رسم العضوية بالجمعية هو جنيه واحد، ونصت لائحتها أن يدفع العضو العامل الذي له حق حضور جلسات الجمعية العمومية ثلاثة جنيهات سنوياً. وعلى أعضاء مجلس الإدارة دفع ستة جنيهات سنوياً. في حين تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين، ولا يزيد عدد أعضائها على مائة عضو. وتقرر أن يتكون مجلس الإدارة من خمسة وعشرين عضواً، يتم انتخاب رئيسه، واختيار وكيلين وسكرتير عن طريق الانتخاب. وقد نصت المادة الرابعة من لائحة الجمعية على أن يقبل في الجمعية كل مسلم متمتع بالحقوق المدنية بناء على طلب يقدمه لمجلس الإدارة^(١٣٩).

ولم تكن الجمعية الخيرية تجتمع إلا وأقرت عملاً خيرياً. وكانت دائماً تبحث عن شيء تستغله للمساعدة في تعليم الفقراء، فقررت أن تشتري ورشة صناعية في بولاق كانت معروضة للبيع، ولم تكن الجمعية آنذاك تمتلك ما يكفي من المال الذي يغطي مصاريف تصليح الآلات وتجهيزها، فقررت زيادة حملات التبرعات، فضلاً عن عرض هذا المشروع على الخديو طمعاً في مساعدته^(١٤٠).

وهكذا، وبعد دراسة موقف الجمعية المالي بدأت مهام إدارة الجمعية تنحصر في أمرين، الأول: العمل على زيادة موارد الجمعية من خلال التبرعات والاشتراكات. والثاني: تنشيط الموارد عن طريق الترويج لأهداف الجمعية والحث على الاشتراك فيها. وامتد العمل خارج القاهرة في الأقاليم والمديريات عن طريق إقامة فروع للجمعية فيها، وكان ذلك بعد موافقة مجلس إدارة الجمعية في عام ١٨٩٣ على مشروع قدمه "سعد زغلول" والشيخ "محمد عبده" وأحمد فتحي زغلول وإبراهيم الهلباوي، ويقضي بزيادة عدد فروع الجمعية في الأقاليم.

وانهالت التبرعات من كل مكان، حتى أن المحافل الماسونية في مصر كانت تتبرع للجمعية الخيرية الإسلامية ببعض المبالغ، مثلما فعل محفل "كوكب الشرق" الذي تبرع بمبلغ أربعين جنيهاً إنجليزياً، كذلك تبرع (المحفل الأكبر الوطني المصري)^(١٤١) والمحافل التابعة له بمبلغ خمسمائة جنيه. واعتمدت موارد الجمعية أيضاً على الأوقاف، وكان من أبرزها ما أوقفه "علي بك رفاعة الطهطاوي" في ٢٧ أبريل ١٨٩٨، وبلغ ستين فدانا من أطيانه يصرف من ريعها على مدرسة الجمعية^(١٤٢).

وبمرور الأيام كان الموقف المالي للجمعية يتحسن، وكلما كانت الأموال تدخل صندوقها، كلما كانت مآثرها الخيرية تزداد، حتى أنها في إحدى الجلسات في بداية عام ١٨٩٣ حينما استطاعت الحصول على بعض الأموال، قررت تعيين رواتب شهرية لبعض العائلات، بلغت في مجملها حوالي ستة وأربعين فرداً، وكانت الجمعية آنذاك في سنتها الأولى^(١٤٣).

ومن المعروف أن نشاط "الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية" الثقافي اقتصر على التعليم، وكان ذلك مهما للمجتمع المصري آنذاك، خاصة وأن سياسة الاحتلال البريطاني قامت على تقليص ميزانية التعليم، مما أدى إلى ارتفاع الرسوم الدراسية، وقصور التعليم على أبناء الأغنياء. وترتب على تلك السياسة زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الخاصة، المصرية والأجنبية، من أبناء الطبقة القادرة في مقابل خفض حجم المدارس الحكومية وإغلاق بعضها الآخر. وحينما وجد البعض أن تلك المدارس كانت تابعة لجهات أجنبية وإرساليات دينية، كانوا ينفرون منها، فقد كانت تلك المدارس تؤدي إلى تغيير معالم الثقافة العربية، مما أدى إلى انخراط الأبناء في تعلم الحرف واحتراف التجارة وممارستها.

وعلا بلانحة الجمعية، فقد وجد الأعضاء أثناء اجتماعهم في عام ١٨٩٣ أن من واجبهم التدخل ومحاولة إصلاح الأوضاع التعليمية. فكانت خطتهم في ذلك أن تكون مواد التعليم الأولي (الابتدائي) مشتملة على حفظ القرآن الكريم وتجويده، كذلك تعلم قواعد اللغة والأدب والعلوم الدينية المختلفة. ولم يغفل الأعضاء في حساباتهم تعلم الحساب والجغرافيا ومبادئ الهندسة وتاريخ العرب والترك، وقررت لجنة التعليم في الجمعية أن تكون

الدراسة في مدارس الجمعية في كافة مراحلها على النظام الذي سنراه الجمعية مناسباً.

وانتشرت مدارس الجمعية في القاهرة والإسكندرية وطنطا وأسيوط، كان هناك إقبال - يتزايد يوماً بعد يوم - على الالتحاق بتلك المدارس. ووصل عدد تلاميذ المدارس ٣٣٦ تلميذاً، كانوا يتعلمون بالمجان، وتتفق عليهم الجمعية مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنوياً، بالإضافة إلى إعانات الحكومة. ووافقت نظارة المعارف بعد سعي الشيخ "محمد عبده" وقاسم أمين" لدى الخديو في عام ١٨٩٥ من أجل صرف إعانة سنوية للجمعية، وبالفعل استجابت الحكومة لطلبها، وتم صرف مبلغ ٤٠٠ جنيهها سنوياً كإعانة لمرة واحدة، بواقع مبلغ ١٠٠ جنيه لكل مدرسة.

وانتهى القرن التاسع عشر، وقد نجحت مدارس الجمعية في رسالتها التربوية، مما أدى إلى زيادة الطلبات المرسله للجمعية من مدن وبنابر منفلوط والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة والفيوم وبمنهور وجرجا وأسوان، يلتبس فيها أصحابها إنشاء مدارس تتبع الجمعية أو ضم مدارس لإدارتها. وعلى الرغم من أن ضم تلك المدارس كان سيحقق الهدف المنشود للجمعية، إلا أن إدارة الجمعية رفضت معظم الطلبات، وكانت ترى أن ذلك لا يتماشى مع سياسة الجمعية في التعليم، التي تقضي بضرورة إيجاد توازن بين موارد الجمعية ومشاريعها الخيرية^(١٤٤).

ثالثاً: الجمعيات الثقافية اليهودية:

حقق اليهود ازدهاراً واضحاً على المستوى الثقافي والاجتماعي في مصر، إلا أن أغلب أنشطتهم الاجتماعية والثقافية كانت تدور في فلك الاعتزاز بترائهم الديني^(١٤٥)، ورعاية عشيرتهم دون الامتداد بما يخدم المصلحة العامة في البلاد، كالمسيحيين والمسلمين حينما كانوا يقومون بدور فعال في خدمة مصر بكافة طوائفها. ولا يمكن إهمال جهود بعض اليهود، الذين كانت لهم إسهامات في الحياة الثقافية في القرن التاسع عشر، من أمثال "يعقوب صنوع" صاحب (أبو نضارة)، و"كليمينت مزراحى" الذي نشر في عام ١٨٩٧ كتاب (باريس وملاهيها وبنات الهوى فيها)^(١٤٦).

وكانت الصحافة هي أبرز وسائل التعبير بحرية كاملة عن تطلعات اليهود ومشاكلهم في مصر، ويذكر "عرفة عبده" أنه "إذا وضعنا في الاعتبار حرص الصهيونية على تجنيد وسائل الإعلام لخدمة أهدافها، فقد حرص اليهود من البداية على أن يكون لهم صوتهم المعبر عنهم في مصر" (١٤٧).

وهذا الرأي صحيح إلى درجة كبيرة، فقد ازدادت الصحف اليهودية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ، فتأثروا بما يفعله المسيحيون والمسلمون ومحاولاتهم الدعوية للارتفاع بمستوى الثقافة في مصر، فما كان من اليهود إلا أن حذوا حذوهم واتخذوا نفس الخطوات، ولو بقدر قليل وبما يخدم أبناء طائفتهم دون غيرها (١٤٨).

ولقد عرف اليهود العمل المؤسسي الخيري والثقافي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فكان مكتب منظمة "أبناء العهد" (١٤٩) في القاهرة خلال عامي [١٨٨٦-١٨٨٧]، وفي الإسكندرية خلال عامي [١٨٩١-١٨٩٢] يحصل على الأموال بشتى الطرق للإنفاق على الأعمال الخيرية المختلفة كتعليم الفقراء وتشغيل العاطلين من أبناء الطائفة (١٥٠).

وهكذا، تواجدت الجمعيات الإسرائيلية بمصر بكثرة في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر، وحملت أبعاداً ثقافية واجتماعية متعددة. وكانت "الجمعية الخيرية الإسرائيلية" من أهم تلك الجمعيات، وكان لها نشاط مسرحي وأدبي، ومن أنشطتها أنها مثلت مسرحية "غرام وانتقام" بمسرح (إسكندر فرح) في ٩ يناير ١٨٩٨، كما أقامت حفلة خيرية بالأوبرا في ١٥ فبراير ١٨٩٩ لمساعدة المدارس الإسرائيلية المجانية، كذلك أقامت الجمعية الخيرية الإسرائيلية حفلاً في ١٦ فبراير ١٨٩٩ بالأوبرا الخديوية فصدحت الموسيقى بالحنان شرقية، ومثل الجوق الإيطالي رواية (لابوهيم)، فأجاد الممثلون في التمثيل والغناء، وامتلاً الحفل بجمهور الحاضرين الذين ذهبوا وتبرعوا للمدارس الإسرائيلية، وكان في استقبال الحضور نخبة من كبار الشخصيات اليهودية آنذاك.

ولقد تأسست جمعية أخرى كان لها تأثير كبير في النشاط الثقافي من خلال اهتمامها بإقامة مسرحيات أدبية لأهداف خيرية، وهي "جمعية

الإسرائيليين الخيرية"، التي مثلت إحدى المسرحيات الغنائية في ٢٣ مارس ١٨٨٧، وغنى فيها المطرب "عبد الحامولي"، وخصص دخل الحفل للإنفاق على مدرسة الطائفة الإسرائيلية.

لما "جمعية الاتحاد الإسرائيلي" فأقامت حفلاً مسرحياً بقاعة سانتى بالأزبكية في ٦ نوفمبر ١٨٩٧. كذلك "جمعية ليف إيهاد" (وتعني: قلب واحد)، وقد أقامت حفلاً في ٢٤ ديسمبر ١٨٩٧ في تياترو حلوان، وغص المكان بالحضور، وكان "روفائيل أفندي كوهين" رئيس الجمعية وعمدتها وأعضاؤها يقابلون الحضور بالترحاب. وفي نهاية الحفل غنى المطرب "عبد الحامولي" على ألحان تحت "محمد أفندي العقاد"، وأعقبه وصلات غنائية للمطربين "أحمد أفندي حسنين" و"محمود أفندي الكمر كجي" و"محمد أفندي السبع"، وغيرهم من المطربين. كذلك تأسست "جمعية الآداب الإسرائيلية" التي مثلت مسرحية (الرجاء بعد اليأس) بمسرح القرداحي في ١ يناير ١٨٩٩^(١٥١). وأشار "جورجي زيدان" إلى جمعيتين إسرائيليتين، ولكن لم يذكر أي تفاصيل تشير إلى أي أنشطة واضحة لهما، وهما "جمعية عاملة الثورة الإسرائيلية" في الإسكندرية، التي تأسست سنة ١٨٩٧، والأخرى "جمعية مدارس الفنون والصنائع الإسرائيلية" التي تأسست في عام ١٨٩٨^(١٥٢).

ومن الواضح أن الحكومة المصرية كانت ترتاب من أنشطة اليهود في ذلك الوقت المبكر، وكانت لا توافق على إنشاء جمعياتهم إلا بعد دراسات متأنية، فحينما تقدمت جماعة يهودية بطلب إلى الحكومة المصرية للسماح بتكوين جمعية إسرائيلية برئاسة شخص يدعى "روفائيل أفندي" في عام ١٨٨٩^(١٥٣)، أهملت الحكومة الطلب. وبالرغم من أن التأخير لم يكن إلا شهوراً، إلا أن اليهود تقدموا بشكوى إلى الداخلية حتى يسمح لهم بتكوين جمعيتهم التي تهدف إلى رعاية شئونهم وتعليم أبنائهم وبناء ثقافتهم الدينية والدينية^(١٥٤)، ومع إلحاحهم واستعجالهم للموافقة، وافقت الحكومة على تكوين "الجمعية الإسرائيلية بمصر"^(١٥٥).

وبعيداً عن النشاط الاجتماعي والثقافي الحقيقي الذي كانت تقوم به الجمعيات اليهودية بمصر، فقد تأسست عدة جمعيات في نهاية القرن التاسع

عشر، كانت تتخذ الأنشطة الخيرية الاجتماعية والثقافية ستاراً لنشاط خفي هدام، فبعد صدور كتاب (الدولة اليهودية) لهرتسل في عام ١٨٩٦، وفد إلى مصر "جوزيف ماركو باروخ" Joseph Marco Barukh الذي شرع في السعي من أجل إنشاء هيئة يهودية (صهيونية)، وبالفعل أثمرت جهوده في فبراير ١٨٩٧، حينما نجح في تأسيس أول جمعية صهيونية بالقاهرة، وأطلق عليها اسم "جمعية بركوخبا الصهيونية". وأسندت رئاسة الجمعية إلى "جاك هارملين"، وتم تعيين "جوزيف ليبوفيتش" سكرتيراً لها. ونشطت إلى الدعوة للمبادئ والأهداف الصهيونية، وتمكنت من تأسيس فروع لها في المدن المصرية الكبرى، مثل الإسكندرية وبورسعيد وطنطا والمنصورة، كما أقامت الجمعية مدرسة يهودية في القاهرة في عام ١٩٠٠، ساهمت في تثقيف أبناء اليهود بتاريخهم وآدابهم، فضلاً عن تعليم اللغات الأوروبية واللغة العبرية، وفقاً لبرنامج وضعته المنظمة الصهيونية. وكانت المدرسة اليهودية تقبل الأطفال اليهود مجاناً^(١٥٦).

ومن الواضح أن أنشطة الجمعيات اليهودية في مصر كانت تعمل دائماً على تربية جيل يهودي مثقف بثقافتهم يدين بالولاء لليهود واليهودية فقط، ومدعوم بمنظمات صهيونية متطرفة، فلم نرصد حتى الآن جمعية يهودية كانت تستهدف المجتمع ككل بالخير، أو العمل على رقيه ثقافياً، وإنما كان دائماً نشاطهم يقتصر على رعاية أبناء اليهود فقط، وواجه المسلمون والمسيحيون ذلك بدورهم بالابتعاد عن أنشطتهم الاجتماعية على عكس ما فعلوه فيما بينهم، لاختلاف عادات اليهود وأهدافهم عن الموروثات الاجتماعية المصرية، وعلى الرغم من ذلك فقد كانوا يتعايشون سوياً ويعملون معاً، ولم يمنع ابتعاد الجمعيات اليهودية عن خدمة البلاد ككل من ظهور بعض اليهود في محافل أخرى، ممن كانوا يعملون للصالح العام.

* * *

وهكذا، تعد الجمعيات الأهلية ذات الصبغة الدينية حالة خاصة من حالات المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، كانت حالة أكثر فعالية وحضوراً في مصر، لتغلبها على معوقات العمل الأهلي من نقص عدد

المتطوعين أو مشكلة التمويل، وقدرتها على إنتاج أدوات ووسائل جديدة في مواجهة هذه المشاكل.

ويتضح من خلال موضوعات الفصل، أن الجمعيات الأهلية ذات الصبغة الدينية، لا تتمتع بعلاقات دولية، مثل الجمعيات العلمية العامة، ومن أبرزها الجمعية الجغرافية والرسدخانة. كذلك كانت الجمعيات ذات الصبغة الدينية تمثل جناحاً نوعياً متميزاً داخل المجتمع المصري. فمنذ ظهورها المبكر في القرن التاسع عشر، وبروزها وازدياد نشاطها في المجتمع، نجحت في خدمة قطاعات كبيرة من الجماهير عن طريق الأنشطة المختلفة وإقامة العديد من المشاريع الثقافية والتعليمية، وملء كل فجوات الفراغ التي تركتها الدولة المصرية وراءها في سعيها الحثيث نحو الإصلاح الاقتصادي والتحديث.

* * *

خوامش الفصل الثالث

(١) يقوم الوقف شرعا على فكرة الصدقة الجارية، ولكن لا يجوز الرجوع فيه. وهو لا يقتصر على الفقراء أو دور العبادة، بل والإنفاق على دور العلم وطلبة العلوم والمستشفيات، وإنشاء المكتبات وتزويدها بأمنيات الكتب، وتعد "دار الحكمة" بمصر من أشهر المكتبات التي كانت موقوفة. وازدهر "نظام الوقف" في مصر في عصر المماليك، وفي العصر العثماني تعرضت الدولة العثمانية للأوقاف، ونظرا لأن العلماء هم أكثر المستفيدين من الأوقاف فقد استطاعوا الوقوف في وجه السلاطين. وعندما تولى "محمد علي باشا" حكم مصر، وبدأ مشروعه لنهضة مصر استنزم الأمر تحديث عناصر الإنتاج والنهوض بالاقتصاد، والسيطرة على مصادر التمويل، فنظر إلى الأوقاف كأغنى المصادر التي تمكنه من النهوض ووضع يده عليها. وفي الوقت نفسه أصدر الباشا قراراً بمنع إنشاء أوقاف أهلية جديدة، واستثنى "المساجد" من تلك السياسة، غير أن المحاولات التي بذلها "محمد علي" في إحكام السيطرة على الأوقاف لم تنجح في القضاء على نظام الوقف، وما لبثت أن عادت الأوقاف تؤدي دورها الاجتماعي والثقافي، وكانت الأسرة الحاكمة نفسها في مقدمة من أوقفوا أملاكهم، بدءاً من "محمد علي" نفسه وانتهاءً بالملك "فاروق" للاستزادة: الحافظ ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، باب الوقف، بشرح: عبد المحسن بن عبد الله الزامل (بدون بيانات نشر)، ص ٣١٩-٣٢١، إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨، ص ٦٥، وما بعدها؛ ناصر عبد الله عثمان، قبل أن يأتي الغرب: الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٦٥، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٨٦.

(٢) "كيرلس الرابع": ولد في سنة ١٨١٦ في إحدى قرى مديرية جرجا بالصعيد، وأسماء أبوه باسم "داوود". وفي سن الثانية والعشرين التحق "داوود" بدبر القديس أنطونيوس. وعند وفاة رئيس الدير لختير رئيساً بدلاً منه، وتبنى مشروع محر أمية للرهبان وتشجيعهم على الدراسات اللاهوتية، وقام بتأسيس مدرسة في بلدة بوش لتعليم أولاد الفقراء. ولقد وافق الأساقفة في مجمع ١٧ أبريل ١٨٥٣ للديني بعد عودته من بعثته بالحبشة على تعيينه مطرانا للقاهرة، ومنحه اسم "كيرلس" بالإضافة إلى مهام البطريركية الشاغرة لمدة عام واحد. وبعد نجاحه في إنشاء كلية اللاهوت بالأزبكية تم تعيينه في منصب البطريركية في يوليو ١٨٥٤، وصديق "عباس الأول" على التعيين في لولغر أيام حكمه بعد أن كان يرفض لتقبيل البعض أنه سيكون نذير الشوم على حياة "عباس"، وأصبح اسمه بعد تنصيبه "كيرلس الرابع"، انظر: عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ترجمة: إسحق عبيد، المشروع القومي للترجمة (٨٩٢)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٢٧، ١٢٨؛ منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ط٢، مكتبة المحبة، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥٠٣ (صدرت الطبعة الأولى من الكتاب في عام ١٩٢٤ باسم "للشماس منسي القمص"، تاريخ الكنيسة القبطية" عن مطبعة اليفطة بالقاهرة)؛ أيضا: مجلة الهلال، "كيرلس الرابع، بطريرك الأقباط الأرثوذكسيين العاشر بعد المائة"، ج ١١، السنة ١، لول يوليو ١٨٩٢،

- ص ٣٩٤ - ٣٩٩؛ زخارياس الأنطوني، البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، دار الطباعة القومية، القاهرة ١٩٩٤؛ أيضاً:
- Afifi, M., "The State and the Church in Nineteenth-Century Egypt", Die Welt des Islams, Vol. 39, Issue 3, (Nov., 1999), Pp. 267, 279.
- (3) Sedra, P., *Evangelicals and Educational reform in Nineteenth-Century Egypt*, (Phd.), New York Univ., January, 2006, Pp. 213, 214.
- (4) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة المحبة، للقاهرة ١٩٨٤، ص ١٦٣.
- (5) عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ص ١٢٨.
- (6) الكتاتيب المسيحية: كان نظام التعليم المصري في بداية القرن التاسع عشر قاصراً على الكتاتيب، وهو نظام سائد بين المسلمين والمسيحيين حتى اليوم في القرى المصرية والأحياء البسيطة. ولم يبتعد المسيحيون عن هذا النظام التعليمي، فأسسوا كتاتيب يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة والحساب وفصول من الإنجيل والألحان الكنسية (الترانيم). وبوجه عام أصبح وجود هذه الكتاتيب قرين الحاجة إلى التعليم الأولي؛ راجع: سليمان نسيم، الأقباط والتعليم في مصر الحديثة، منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (د.ت)، ص ١٤٨؛ زخارياس الأنطوني، البابا كيرلس الرابع، ص ٥٨، ٥٩.
- (7) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر، ص ١٦٣.
- (8) منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٥٠٤ - ٥١٩.
- (9) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر، ص ١٦٢؛ زخارياس الأنطوني، البابا كيرلس الرابع، ص ٦١، ٦٢.
- (10) Pennington, T. J., "The Copts in Modern Egypt", Middle Eastern Studies, Vol. 18, No. 2 (Apr., 1982), P. 160.
- (11) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر، ص ١٦٤؛ أيضاً:
- Sedra, P., *Evangelicals and Educational reform*, P. 217.
- (12) عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ص ١٣١.
- (13) منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٥١٧، ٥١٨.
- (14) أصدر بطريرك الكنيسة المصرية في عام ١٨٩٥ قراراً بضرورة معرفة الخطيب لخطيبته قبل الزواج، وتعديل قوانين الموارث، وخاصة نصيب الإناث، وحقوق المرأة في التعليم والتوظيف؛ انظر: أ. ل. بشتير، تاريخ الأمة القبطية، مجهول المترجم، مجلد ٤، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٠٠، ص ٤٠١، ٤٠٧.
- (15) Afifi, M., "The State and the Church", P. 279.
- (16) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر، ص ٦٠؛ أيضاً:
- Afifi, M., "The State and the Church", P. 279.

- (١٧) عزيز سوريل عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ص ١٣٣، ١٣٤.
- (١٨) منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٥١٩.
- (١٩) عزيز سوريل عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ص ١٣٤.
- (٢٠) ا. ل. بقتش، تاريخ الأمة القبطية، مجلد ٤، ص ٣٩٨.
- (٢١) أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر، ج ١، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٦٥.
- (٢٢) المسيحية الأرثوذكسية: مذهب من المسيحية ترجع جذوره إلى المسيح والخلافة الرسولية والكهنوتية. وكانت المسيحية كنيسة واحد حتى الانفصال الذي حصل بين الكنيسة الغربية (الرومانية الكاثوليكية) والشرقية (الرومية الأرثوذكسية). ومعنى كلمة أرثوذكسية باليونانية *Orthodoxia* أي (الرأي القويم والإيمان المستقيم)؛ للاستزادة عن الطائفة الأرثوذكسية، للاستزادة انظر كتاب: تالرس يعقوب ملطي، الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الروحانية، مطبوعات الكنيسة الأرثوذكسية، الإسكندرية (د.ت).
- (٢٣) رياض سوريل، المجتمع القبطي، ص ٢٠٠.
- (٢٤) عبد الله عزباوي، الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار للنهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٢٨؛ نقولا يوسف، تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٠٠.
- (٢٥) مجلة الهلال، ج ١١، السنة ٩، ١ مارس ١٩٠١، ص ٣٣٨.
- (٢٦) عبد الله عزباوي، الشوام في مصر، ص ١٢٨.
- (٢٧) خالد أبو بكر، التطوع في مصر بين الماضي والحاضر، شبكة إسلام أونلاين ٢٠٠٤:
- www.islamonline.net/arabic/In_Depth/summer/2004/08/article04.shtml
- (٢٨) رياض سوريل، المجتمع القبطي، ص ٢٠٠.
- (٢٩) أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ١٦٥.
- (٣٠) تجسيدا للوحدة الوطنية، أسست هذه الجمعية أول مستشفى أهلي خيري في الربع الأول من القرن العشرين، وهو "المستشفى القبطي" الذي تكلف سبعين ألف جنيه، وكانت المستشفى خيرياً عاماً، فتسميته لم تكن إلا نسبة للجمعية التي أنشأته، ولا يقتصر على فئة معينة من المصريين؛ انظر: أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ١٦٥.
- (٣١) خالد أبو بكر، للتطوع في مصر بين الماضي والحاضر (www...).
- (٣٢) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٤.
- (٣٣) منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٥١٩.
- (٣٤) عزيز سوريل عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، ص ١٣٤.

- (٣٥) انطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ١٦٦.
- (٣٦) جريدة الأهرام، العدد ١٢٦، ٢٨ أغسطس ٢٠٠١.
- (٣٧) رياض سوريال، للمجتمع القبطي، ص ٢٠١.
- (٣٨) إيريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية من سنة ١٨٧٠ - ١٩٢٧، المجلد الخامس، مكتبة المحبة، القاهرة ١٩٨١، ص ١١٢.
- (٣٩) جورج زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، دار الهلال، القاهرة (د.ت)، ص ٨٨.
- (٤٠) منسي يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية، ص ٥١٩.
- (٤١) استمرت المطبعة تؤدي رسالتها حتى عام ١٩٣٩ ثم أغلقت، ولم يتمكن للباحث التأكد من هذا التاريخ، لأن الشهادة كانت شفوية من أحد موظفي الجمعية؛ انظر: رياض سوريال، المجتمع القبطي، ص ٢٠١.
- (٤٢) ما تزال مدارس البنات القبطية تقوم بدورها حتى وقتنا الراهن.
- (٤٣) جريدة الأهرام، 'جمعية التوفيق القبطية'، عدد ١٢٦، السنة ٤١٩٠٣، ٢٨ أغسطس ٢٠٠١.
- (٤٤) مجلة الأجيال، كيف تتقدم الأمم وترتقي الشعوب، جمعياتنا المصرية، العدد ٨، السنة ١، مجلد ١، القاهرة، ٧ أغسطس ١٨٩٧، ص ١١٨.
- (٤٥) عيد النيروز: هو عيد رأس السنة القبطية التي تبدأ بشهر 'توت'، وهو عيد يحتفل به المصريون منذ العصور الوسطى، واستمر عيداً عاماً يحتفل به المسلمون والمسيحيون كل عام في العصور الإسلامية، الدولة الفاطمية والمملوكية، إلا أنه مع مرور الأيام وتقل مصر من عصر إلى عصر اختفت مظاهر هذا العيد واقتصرت الاحتفال به على المسيحيين، وقد قررت الجمعية أن يكون هذا العيد عيداً للمسيحيين في ١١ سبتمبر ١٩١٩، وكان يرفرف أثناء الاحتفال به علم الوحدة الوطنية الذي يحتضن فيه الهلال الصليب؛ انظر: رياض سوريال، المجتمع القبطي، ص ٢٣٤.
- (٤٦) جريدة الأهرام، 'جمعية التوفيق القبطية'، عدد ١٢٦.
- (٤٧) مجلة الأجيال، 'أخبار متفرقة عن نشاطات الجمعيات'، العدد ١٤، السنة ١، مجلد ١، القاهرة، ١٨ سبتمبر ١٨٩٧، ص ٢٠٢.
- (٤٨) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، ط ٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٤٧، ٢٤٨.
- (٤٩) إيريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية، ص ١١٢.
- (٥٠) مكتبة من مدير المنيا إلى ناظر الداخلية بخصوص تأسيس فرع جمعية التوفيق القبطية في المنيا (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وطوائف دينية، كود لروشيبي 0075-0001، ٣١ يوليو ١٨٩٢).
- (٥١) مجلة الأجيال، 'أخبار متفرقة عن نشاطات الجمعيات'، العدد ١٤، ص ٢٠٣.

- (٥٢) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٨.
- (٥٣) رياض سوريال، المجتمع القبطي، ص ٢٠١.
- (٥٤) جريدة المؤيد، العدد ٢٧٣٧، ٩ أبريل ١٨٩٩، ص ٣.
- (٥٥) جريدة مصر، العدد ١٢٧، ٢٥ أبريل ١٩٠٠، ص ٣.
- (٥٦) أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ١٦٨.
- (٥٧) مثلت هذه الجمعية في السنوات التالية من القرن العشرين أعظم نهضة مسيحية إصلاحية في عدة ميادين، فقد أسست مدارس بلغ عدد طلابها خمسة آلاف طالب، كذلك أنشأت مجلة باسمها، انظر: رياض سوريال، المجتمع القبطي، ص ٢٠٢.
- (٥٨) المورثة: أقدم الطوائف المسيحية، تمتد جذورهم التاريخية من الكنعانيين والأراميين، الذين دانوا بالمسيحية منذ الأجيال الأولى، وانتسبوا إلى القديس "مارون الناسك" كآب روعي لهم؛ للاستزادة انظر: يولس صفيير، "الكنيسة المارونية"، في: دليل إلى قراءة تاريخ الكنيسة، المجلد الثاني: الكنائس الشرقية الكاثوليكية، دار المشرق، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٩٩ - ٣٣٨.
- (٥٩) مجلة الأجيال، كيف تتقدم الأمم وترتقي الشعوب، العدد ٨، ص ١١٨.
- (٦٠) مسعود ضاهر، هجرة الشولم: الهجرة اللبنانية إلى مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٥٩.
- (٦١) مجلة الأجيال، كيف تتقدم الأمم وترتقي الشعوب، العدد ٨، ص ١١٨.
- (٦٢) قانون جمعية المساعي الخيرية المارونية بمصر (وثائق مجلس الوزراء، شركات وجمعيات، كود أرشيفي 0075-008186-0010، مايو ١٨٨٥).
- (٦٣) توالى بهذا الشأن المكاتبات بين رئاسة مجلس النظر ونظارة الدخالية لإقرار اللائحة والتصديق عليها (وثائق مجلس الوزراء، شركات وجمعيات، كود أرشيفي 0075-008186-0005، ٢٦ مايو ١٨٨٥، أيضاً: كود أرشيفي 0075-008186-0003، ١٩ أكتوبر ١٨٨٥؛ كود أرشيفي 0075-008186-0006، ٢٦ أكتوبر ١٨٨٥).
- (٦٤) مكاتبة من الدخالية إلى مجلس النظر بخصوص مسألة الجمعية المارونية الخيرية (وثائق مجلس الوزراء، شركات وجمعيات، كود أرشيفي 0075-008186-0004، ١٧ نوفمبر ١٨٨٥).
- (٦٥) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٥.
- (٦٦) مجلة الأجيال، العدد ٣٥، السنة ١، مجلد ٢، ١٩ فبراير ١٨٩٨، ص ٩٨، ٩٩.
- (٦٧) المسيحية الكاثوليكية: هي أكبر طوائف الدين المسيحي، تعود إلى الكنيسة للرومانية الكاثوليكية. يقع مركزها في مدينة لفاتيكان (مقر بابا الكاثوليك)، ويتواجد أتباعها في كثير من دول العالم وخاصة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد نشطت الكاثوليكية في مصر إبان دخول الحملة الفرنسية، بسبب الأجانب الذين انتشروا في البلاد، ولبنوا بعد

رحيل الحملة يحتمون بالجالية الفرنسية، مما زلزل من أمنيته في عهد محمد علي باشا واحتياجه لهم، وتمخضت مساعي الباشا والإرسالية الكاثوليكية عن اعتناق المعلم "غالي" وابنه "باسيليوس" وأخيه "فرنسيس" للمذهب الكاثوليكي مع عائلاتهم وأنصارهم، وهكذا وضع الكاثوليك أقدامهم في مصر؛ للاستزادة انظر: إسكندر وديع (وآخرون)، "كنيسة الأقباط الكاثوليك"، في: دليل إلى قراءة تاريخ الكنيسة، المجلد الثاني: الكنائس الشرقية الكاثوليكية، ط١، دار المشرق، بيروت ١٩٩٧، ص ١٤٣ - ٢٠٠؛ أيضاً: أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ٣٩٧.

(٦٨) هي من الجمعيات التي لا يفيد رصدها في الدراسة، لاقتصار أنشطتها على مساعدة المحتاجين والمرضى وجمع التبرعات لها، ولم يكن أية أنشطة ثقافية تذكر؛ للاستزادة: رياض سوريال، المجتمع القبطي، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٦٩) مجلة الأجيال، أخبار متفرقة عن نشاطات الجمعيات، العدد ١٤، ص ٢٠٢.

(٧٠) أنطونيوس الأنطوني، وطنية الكنيسة القبطية، ص ١٧٨؛ عبد الله عزبوي، للشوام في مصر، ص ١٢٩.

(٧١) مجلة الأجيال، "حفلة الجمعية الخيرية للروم الكاثوليك"، العدد ٣١، السنة ١، مجلد ٢، القاهرة، ٢٢ يناير ١٨٩٨، ص ٤٦.

(٧٢) جريدة القاهرة، "جمعية للروم الكاثوليك الخيرية"، العدد ٩٥٣، ٢٣ فبراير ١٨٨٩، ص ٢.

(٧٣) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٠.

(٧٤) مجلة الأجيال، "حفلة الجمعية الخيرية للروم الكاثوليك"، العدد ٣١، ص ٤٥.

(٧٥) الكنيسة الأرمنية: أقدم الكنائس الشرقية نشأة وطقساً ولاهوتاً، وبقيت مرتبطة باللغة عبر العصور، ولأخذت طابعا وطنيا متميزا. وعلى الرغم من الأحداث السياسية والدينية، التي هزت كيان المسيحيين في الشرق، وغيّرت مجرى تاريخ كنائسهم، فإن الأرمن ظلوا محافظين حتى اليوم على وطنهم ولغتهم؛ للاستزادة انظر: بطرس مراياشي، "الكنيسة الأرمنية"، في: دليل إلى قراءة تاريخ الكنيسة، ص ١٧.

(٧٦) هوري عزرايان، نبذة تاريخية موجزة عن الجاليات الأرمنية في البلاد العربية، ط٢، دار الحور للنشر، اللاذقية ٢٠٠٠، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٧٧) محمد رفعت الإمام، تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين (رقم ١٧١)، للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٧٨) جريدة القاهرة، العدد ٩٩٣، ١١ أبريل ١٨٨٩، ص ٢.

(٧٩) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٣٦.

(٨٠) جريدة المقطم، العدد ٢٤٠٠، ١١ فبراير ١٨٩٧، ص ١٣؛ سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٥.

(٨١) الإنجيلية: اتجاه ديني مسيحي تبنته جماعات (المحافظين البروتستانت)، تتميز تعاليمها بالتشديد على المعنى الحرفي لنصوص الكتاب المقدس، وتعتبره مصدراً وحيداً للإيمان المسيحي؛ وقد وصل الفكر الإنجيلي إلى مصر في نهايات القرن التاسع عشر، وقد صدر للفرمان الهمايوني في ديسمبر ١٨٥٠، باعتبار الإنجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها إلى جوار الطائفة الأرثوذكسية والطائفة الكاثوليكية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تستخدم التسمية "الإنجيليين" على الكنيسة الإنجيلية على اختلاف مذاهبها، أما أصولهم من (البروتستانت) فقد دخلوا مصر في منتصف القرن التاسع عشر، عندما جاءها "لانش" أحد البروتستانت الأمريكيين في عام ١٨٦٢، وأقام في الإسكندرية فترة ثم انتقل إلى القاهرة، ثم لحق به مراسل إسكتلندي يُدعى "يوحنا هرج" في عام ١٨٦٥ وأقام في أسبوط، وبدءاً في محاولات تحويل الناس إلى المسيحية على مذهبهم؛ انظر:

"Protestantism in Egypt", In: http://en.wikipedia.org/wiki/Protestantism_in_Egypt

(٨٢) نشأة للجمعيات المسيحية في مصر، في: الموقع الإلكتروني لكنيسة الإسكندرية الكاثوليكية:

<http://www.coptcatholic.net/section.php?hash=awq9mtyl>

(٨٣) ربما هي نفسها (جمعية ماري منصور الكاثوليكية) التي تعمل بالقاهرة الآن، وأنشطتها الخيرية لا تترك بين المسلمين والمسيحيين، ومن أهم أنشطتها بناء "دار سيدة السلام للأيتام" بالقاهرة.

(٨٤) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٦.

(٨٥) جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٨.

(٨٦) مجلة الهلال، جمعية حفظ التاريخ الوطني للقبطي، ج ١، ص ١، أكتوبر ١٨٩٢، ص ٦٤، ٦٣.

(٨٧) محمد عبد العزيز داوود، الجمعيات الإسلامية في مصر ودورها في نشر الدعوة الإسلامية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢، ص ٧٢.

(٨٨) جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٢، إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، ج ١، ط ٢، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٥٦.

(٨٩) نجيب توفيق، عبد الله النديم خطيب الثورة العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٦٣، ص ٤٨.

(٩٠) عبد الفتاح لديم، سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله النديم، ج ١، ط ٢، مطبعة هندية، القاهرة ١٩١٤، ص ٧.

(٩١) جورج زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ٢، دار الهلال، القاهرة ١٩٢٢، ص ٩٦.

- (٩٢) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص ٨٢.
- (٩٣) عبد الله النديم، "اسمعوا واعجبوا"، التنكيت والتبكيك، عدد ٦، ص ١، ١٧ يوليو ١٨٨١، ص ٩٤.
- (٩٤) جورجي زيدان، مشاهير الشرق، ج٢، ص ١٩٦ عبد الفتاح نديم، سلافة النديم، ص ٧.
- (٩٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٤٧.
- (٩٦) عبد الله النديم، "صورة ما كتبه لسماعة الهمام أحمد باشا رافت محافظ الإسكندرية ونائب عموم الجمعية الخيرية"، التنكيت والتبكيك، عدد ٧، ص ١، ٢٤ يوليو ١٨٨١، ص ١١٨.
- (٩٧) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص ٨٣.
- (٩٨) نجيب توفيق، عبد الله النديم خطيب الثورة العربية، ص ٤٨.
- (٩٩) عبد الفتاح نديم، سلافة النديم، ص ٨.
- (١٠٠) أطلق "النديم على الجمعية اسم "الجمعية الخيرية المصرية الإسكندرية" مرة واحدة في "التنكيت والتبكيك"، انظر: الأستاذ، عدد ٤، ص ١، ٣ يوليو ١٨٨١، ص ١٥٠ أيضاً:
- جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص ٨٢، ٨٣.
- (١٠١) عبد الله النديم، "اسمعوا واعجبوا"، ص ٩٥.
- (١٠٢) "حفني ناصف": كان يحرر في الوقائع المصرية مع الأفغاني في عام ١٨٨٠، وهو لا يزال طالباً في دار العلوم، وفي سنة ١٨٨٥ دير له "شفيق منصور بك" عملاً كمسكرتير له وكان يعمل حينذاك بالقانون، وشغل "حفني ناصف" ما يشبه وظيفة (النائب العام) في عصرنا. ثم وقع الاختيار عليه لتدريس مادة الإنشاء في مدرسة الحقوق في الفترة من عام ١٨٨٧ إلى ١٨٩٢، ثم عين في نهاية عام ١٨٩٢ قاضياً بعد اجتيازه مسابقة في المواد القانونية. وعند تأسيس الجامعة الأهلية كان من أوائل المدرسين بها وتولى رئاستها في عام ١٩٠٨. خرج من القضاء في عام ١٩١٢ حينما كان وكيلاً لمحكمة طلمطا العليا، ثم عُين في نفس السنة كبيراً لمفتشي اللغة العربية حتى عام ١٩١٥، من مؤلفاته: "تاريخ الأديب - لو حياة للغة العربية"، وكتاب "مميزات لغات العرب"، كذلك ألف رسالة في "المقابلة بين لهجات بعض سكان القطر المصري"، ومن المعروف أن ابنته هي "ملك حفني ناصف" المعروفة بلقب (بلحثة البادية)، التي كانت من رائدات تحرير المرأة في مصر، ولقد توفي "ناصر" في عام ١٩١٩، انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٢، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٦٥.
- (١٠٣) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص ٨٢، ٨٣.
- (١٠٤) مذكرة نظارة المعارف بشأن إعانة مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية (وثائق مجلس الوزراء، نظارة المعارف، كود لرشيقي 0075-008800-0001، ١٣ أكتوبر ١٨٨٠).
- (١٠٥) نجيب توفيق، عبد الله النديم خطيب الثورة العربية، ص ٥٠، ٥١.

(١٠٦) لطيفة محمد سالم، القوي الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٨٩، ٩٠.

(١٠٧) عبد الفتاح نديم، سلافة النديم، ص ٨، ٩.

(١٠٨) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٣.

(١٠٩) عبد الفتاح نديم، سلافة النديم، ص ٨.

(١١٠) نجيب توفيق، عبد الله النديم خطيب الثورة العربية، ص ٥٠، ٥١؛ لطيفة محمد سالم، القوي الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٩٠.

(١١١) نجيب توفيق، عبد الله النديم خطيب الثورة العربية، ص ٥١.

(١١٢) لطيفة محمد سالم، القوي الاجتماعية في الثورة العربية، ص ٩٠.

(١١٣) عبد الله النديم، "صورة ما كتبه لسعادة الهمام أحمد باشا"، ص ١١٨.

(١١٤) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٣.

(١١٥) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى بإسكندرية"، ج ١٦، ص ١، ديسمبر ١٨٩٢، ص ٣٧٩.

(١١٦) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٣.

(١١٧) مكتبة الحقانية بشأن رد الرسم الذي دفعته جمعية العروة الوثقى الخيرية إلى المحكمة المختطة بالإسكندرية عن شراء محل في الرمل (وثائق مجلس الوزراء، جمعيات وشركات، كرد أرشيفي 008757-0075، ١٤ فبراير ١٩٠٤).

(١١٨) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٣.

(١١٩) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى بإسكندرية"، ص ٣٧٩.

(١٢٠) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى"، ج ٢٣، ص ١، ٢٤ يناير ١٨٩٣، ص ٥٥٢.

(١٢١) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى بإسكندرية"، ج ١٦، ص ٣٧٩.

(١٢٢) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى"، ج ٢٣، ص ٥٥٢.

(١٢٣) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى بإسكندرية"، ج ١٦، ص ٣٧٩.

(١٢٤) عصام عبيد، تاريخ العمل الخيري في مصر: دراسة حالة جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية، (٢٠١٠) في: الموقع الإلكتروني لشبكة "اجتماعي"، انظر:

[http:// www. ejtemay. com/showthread.php?t=4012](http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=4012)

(١٢٥) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى"، ج ٣٠، ص ١، ١٤ مارس ١٨٩٣، ص ٧٢٨.

(١٢٦) عصام عبيد، تاريخ العمل الخيري في مصر (www...).

(١٢٧) مجلة الأستاذ، "جمعية العروة الوثقى بإسكندرية"، ج ١٦، ص ٣٨٠.

(١٢٨) عصام عبيد، تاريخ العمل الخيري في مصر (www...).

(١٢٩) من قسم القضايا إلى نظار الداخلية، بخصوص طلب جمعية العروة الوثقى الاعتراف بها رسمياً (وثائق مجلس الوزراء، نظارة الحقائق، كود أرشيفي -0075-008755-0001، ٢٠ نوفمبر ١٩٠٠).

(١٣٠) عصام عبيد، تاريخ العمل الخيري في مصر (www...).

(١٣١) مجلة الهلال، "جمعية التعاون الإسلامي"، ج ٢، السنة ١، أكتوبر ١٨٩٢، ص ٥٦.

(١٣٢) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٤٤.

(١٣٣) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ٤٣-٤٧.

(١٣٤) مجلة الهلال، "الجمعية الخيرية الإسلامية"، ج ٣، ١، نوفمبر ١٨٩٢، ص ٩١.

(١٣٥) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح، ص ٥٦.

(١٣٦) جورج زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، ص ٨٩.

(١٣٧) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح، ص ٤٩.

(١٣٨) مجلة الهلال، "الجمعية الخيرية الإسلامية"، ج ٤، ١، ديسمبر ١٨٩٢، ص ١٣٠.

(١٣٩) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح، ص ٥٠ - ٥٣.

(١٤٠) مجلة الأستاذ، "ورشة بولاق"، ج ١٧، ١، ١٣ ديسمبر ١٨٩٢، ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(١٤١) لم تكن الماسونية في تلك الفترة تحمل العداء المتبادل بينها وبين المجتمع المصري والعربي كما هو حادث الآن؛ للاستزادة راجع: وائل إبراهيم الدسوقي، الماسونية والماسون في مصر ١٧٩٨-١٩٦٤، سلسلة مصر النهضة، رقم (٧٣)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٨.

(١٤٢) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح، ص ٥٦ - ٦٤.

(١٤٣) مجلة الهلال، "مآثر الجمعية الخيرية الإسلامية"، ج ٨، ١، أبريل ١٨٩٢، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(١٤٤) حلمي أحمد شلبي، فصول من تاريخ حركة الإصلاح، ص ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٩.

(١٤٥) محسن علي شومان، اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، ج ٢، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٧.

(١٤٦) يعقوب دافيد حسون، دخول التحديث إلى الشارع لليهودي في مصر ١٨٧٠-١٩١٨، في: يعقوب لاندلو (محرراً)، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧-١٩١٤، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي؛ أحمد عبد اللطيف حماد، المشروع القومي للترجمة، رقم ١٩٩، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٦٦٨.

(١٤٧) عرفة عبده علي، يهود مصر منذ الخروج الأول إلى الخروج الثاني، سلسلة إصدارات خاصة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٦٧.

(١٤٨) ليئه بورنشتاين، الطائفة ومؤسساتها، في: يعقوب لاندو (محرراً)، تاريخ يهود مصر، ص ٢٧٩.

(١٤٩) لبناء العهد B'nai B'rith (بالعبرية בני ברית): من المنظمات القديمة التي كانت وما تزال تعمل لخدمة اليهودية في العالم، تأسست في مدينة نيويورك على يد هنري جونز Henry Jones في ١٣ أكتوبر ١٨٤٣، وسرعان ما انتشرت في كل بقعة في العالم يسكنها اليهود، وتعد من المنظمات القريبة الشبه من الماسونية فكراً وعملاً، حتى أن البعض يربط بينهما؛ انظر:

Diner, H.R., *The Jews of the United States, 1654 to 2000*, Los Angeles 2004, P. 191.

(١٥٠) ليئه بورنشتاين، الطائفة ومؤسساتها، ص ٢٧٩.

(١٥١) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(١٥٢) جورج زيدان، تاريخ أداب اللغة العربية، ج ٤، ص ٩٠.

(١٥٣) طلب تكوين جمعية إسرائيلية في مصر* (وثائق مجلس الوزراء، محفظة ٣/ج، شركات وجمعيات طوائف دينية، ملف ١٧، ١٨٨٩).

(١٥٤) شكوى إلى نظارة الداخلية للسماح بتكوين الجمعية الإسرائيلية بمصر* (وثائق مجلس الوزراء، محفظة ٣/ج، شركات وجمعيات طوائف دينية، ملف ١٧، ١٨٨٩).

(١٥٥) قرار بشأن الموافقة على تكوين الجمعية الإسرائيلية (وثائق مجلس الوزراء، محفظة ٣/ج، شركات وجمعيات طوائف دينية، ملف ١٧، ١٨٨٩).

(١٥٦) سهام نصر، اليهود المصريون صحفهم ومجلاتهم ١٨٧٧ - ١٩٥٠، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢١، ٢٢.

* * *

الفصل الرابع
مؤسسات الآثار التاريخية

الفصل الرابع

مؤسسات الآثار التاريخية

إن الهوس بمصر يعد ظاهرة واضحة، شملت العالم كله في القرن التاسع عشر، وكان الأكثر تعبيراً عن حركة إحياء مصر هم الماسونون في أوروبا، الذين كانت محافلهم حافلة بالتصميمات والرموز المصرية، ورسخوا لفكرة أن مصر مصدر كل معارف الهندسة والمعمار والحكمة^(١). ولقد كان استغلال للماسونون في القرن التاسع عشر للفكرة الفنية الرئيسية للحضارة المصرية (بنمطها الخيالي)، هو ما طور هذا الهوس إلى مساهمات تاريخية عملية، من قبل الفرنسيين والألمان على وجه الخصوص، كانت ذات مغزى خاص، مما ساهم في ظهور ونمو علم مصريات أكثر تنظيماً، يتمثل في دور المؤسسات التاريخية المتخصصة^(٢).

وبشكل عام، مرّ الاهتمام بمعرفة الآثار المصرية ودراستها وحفظها، بعدة مراحل هامة قبل أن يأخذ الشكل المؤسسي الذي نحن بصدد دراسته، وتمثلت المرحلة الأولى في وفود الحج إلى بيت المقدس، والتي كانت تهتم بعمل جولات سياحية بين آثار الشرق، فضلاً عن وفود الرحالة والمغامرين الأجانب إلى مصر بحثاً عن الآثار المصرية، وجمع العاديات والمخطوطات القديمة منها، منذ بداية القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر (١٤٠٠ - ١٧٩٧م). أما المرحلة الثانية، فقد بدأت مع ما بذله علماء الحملة الفرنسية ١٧٩٨ من جهود علمية - في حدود إمكانات عصرهم - وما قام به العلماء من وصف للآثار المصرية بطريقة علمية تخضع لنظام مؤسسي تمثل في المجمع العلمي المصري. والمرحلة الثالثة، كانت باهتمام العلماء الأجانب بدراسة الكتابات التي نقشت على حجر رشيد والتي استمرت حتى عام ١٨٢١. أما المرحلة الرابعة، فقد كانت بنجاح "شامبليون" في قراءة علامات ورموز اللغة المصرية القديمة، وما بذله من مجهودات تحسب له في تسجيل الآثار المصرية القديمة من عام ١٨٢٢ حتى عام ١٨٣٠^(٣).

ويمكن تقسيم هذا الفصل بشكل عام إلى مرحلتين أساسيتين، أولها: فترة إنشاء متاحف الآثار التاريخية، أما الثانية: تأسيس المعاهد والمدارس الخاصة بعلم التاريخ والآثار. وقد شكلت تلك المراحل حالة من الوعي الأثري، اهتمت خلالها مؤسسات الآثار باختلاف أنواعها بتعريف الشعب المصري بتاريخه وحضارته، والتعلم من دروس ماضيه، لرسم مستقبل أفضل يتجنب فيه الشعب أخطاء أجداده. وهكذا، يأتي موضوع هذا الفصل كمحاولة لتتبع تاريخ ونشاط المؤسسات الخاصة بالتاريخ والآثار في مصر، منذ نشوء فكرتها وحتى إنشائها وقيامها بدور في تطور المجتمع المصري، وكذلك المراحل التي مرّ بها تاريخها، والمشاكل التي واجهتها، حتى استقر عملها وازداد نشاطها.

* * *

ومن المعروف أنه لم يظهر الوعي بضرورة حفظ الآثار في مصر فجأة، ولكن كانت هناك مقدمات عديدة، أدت في النهاية إلى اقتناع الحكومة المصرية بضرورة إنشاء مكان يجمع الآثار ويحفظها، وعمل إدارة حكومية ترعى النشاط الأثري في مصر. ومن المعلوم أنه بعد خروج الحملة الفرنسية، وانتهاء عمل المجمع العلمي الفرنسي، ظل العمل الأثري والاهتمام بتاريخ مصر القديمة لفترة طويلة من نصيب الأجانب، ولم يُذكر أن مصرياً واحداً في تلك الفترة المبكرة كان مهتماً بالكشف الأثري^(٤).

وكانت أعمال الحفر عشوائية قبل تولي "محمد علي" أمر البلاد، لكنه سرعان ما أمر بالقيام بأحد الحفر ما لم يكن قد حصل على فرمان من "محمد علي" نفسه. واستطاع القنصل الفرنسي "برناردينو دروفيتي" Bernardino Drovetti أن يستصدر قراراً من "محمد علي" مفاده أن يكون القنصل الفرنسي هو المسئول عن تقديم طلبات الحفر والتفتيش للباشا، وأصبح بذلك يعيق أي طلبات تتعارض ومصالحه الحيوية في البلاد. بالإضافة إلى استطاعته تكديس مجموعة أثرية شخصية ضخمة، كان يعرضها على زواره معلناً أنها في يوم ما سوف تتزين بها متاحف فرنسا، وهي المجموعة التي حدد القنصل البريطاني فيما بعد "هنري سولت" Henry Salt قيمتها بنحو ٤٠٠٠ جنيه إسترليني. والذي هو نفسه الذي لم

يتوقف عن التنقيب والحفر يوماً، فحينما استقال الكولونيل "ميس" من منصب القنصل العام البريطاني في مصر، سعى "سولت" ممثل بريطانيا في الشرق الأوسط إلى نيل وظيفة القنصل العام، وزكاه أصدقائه لدى وزير الخارجية البريطاني، وكان الجميع يتحمس له، حتى أن العالم الأيرلندي "ويليام هاملتون" William Hamilton أوصى "سولت" بأن يقوم بكامل جهده لكي يحصل على حجر رشيد آخر^(٥).

ولاحظ "الجبرتي" إقبال الأوربيين على العمل في استخراج الآثار، مستغرباً ذلك دون أن يستهجنه. ومات "الجبرتي" في عام ١٨٢٥م، وهو العام الذي شهد الإنجاز الذي حققه "شامبليون" في حل رموز الكتابة المصرية القديمة^(٦). وحتى ذلك الوقت لم يكن ما يعرف بمتاحف الآثار في مصر، ولكن ظهر نوع آخر من طرق العرض، وهو ما يعرف بالمجموعات الأثرية الخاصة التي كان يحتفظ بها بعض الأفراد من هواة جمع الآثار، ومنهم من كان يعرضها للزيارة، أو كان يحتفظ بها لنفسه كمقتنيات شخصية، وعلى سبيل المثال كان "هاريس" أحد تجار الإسكندرية الذي احتفظ في منزله بمجموعة أثرية تعرض للصفوة من المهتمين والضيوف المهمين^(٧).

ولم يقف المصريون مكتوفي الأيدي أمام تلك الجهود الأوروبية المتزايدة، فقد نجح "رفاعة الطهطاوي" في نقل ثمار عمل "شامبليون" إلى المصريين^(٨). ويبدو أنه كان يعمل عملاً مؤسسياً منفرداً، فيقوم بالترجمة ويشجع الحاكم على النشر والقيام بدور ثقافي، وكان "الطهطاوي" مؤسسة ثقافية مستقلة تمشي على قدمين^(٩). فقد جذب "الطهطاوي" اهتمام المصريين بمصر القديمة وآثار مصر عموماً، على النحو الذي قام به الرحالة وجامعو الآثار والمؤلفون الغربيون^(١٠). وخلقت الحالة الفكرية (التثويرية) التي أحدثها وعياً سياسياً جديداً على مصر، وقد رأى البعض أن ذلك كان خطوة أولى في طريق التثوير نادى بها "الطهطاوي" في مؤلفاته، وخاصة ما يتعلق بمعرفة الأفراد حقوقهم وواجباتهم^(١١).

ومن الأمور الطريفة، أنه في الأزمة التي أثرت بين "محمد علي" والسلطان العثماني في عام ١٨٣٣، وبعد عدة اجتماعات وأقاريل من الطرفين أعلن الباشا بأنه: "سيلجأ للقوة المسلحة متوكلاً على (آلهة مصر)"،

ومن الواضح أنه كان متأثراً بالحكايات التي كان يرويها "شامبليون" على مسامحه عن تاريخ وأمجاد المصريين القدماء^(١٢). ورغم ذلك فإن اهتمام "محمد علي" لا يعني بالطبع أنه كان من الحكام المحافظين على آثار مصر. وسوابق "الباشا" في إهماله لآثار مصر وتدميرها تشهد على ذلك، ففي نوفمبر عام ١٨٢٩^(١٣)، قدم "شامبليون" التماساً إلى "محمد علي" لحماية الآثار التي باتت تتعرض للخطر كل يوم، وأشار فيه إلى اختفاء ثلاثة عشر معبداً من الوجود خلال الثلاثين عاماً التي انقضت على الحملة الفرنسية. ونحا "شامبليون" باللائمة على الفلاحين وتجار الآثار وجامعيها. وأعرب "شامبليون" عن أسفه وحسرتة لتدمير عدد كبير من الآثار العتيقة تكميراً تاماً، الأمر الذي يتناقض ونوايا "محمد علي" وآرائه التي كان ينكرها، ويثير قلق المتقنين على ما تبقى من الآثار الأخرى للقائمة^(١٤). وجدير بالذكر أنه في الربع الأول من القرن التاسع عشر، تم تدمير وحدات معمارية ضخمة، مثل: أنتينوبوليس Antinopolis (الشيخ عبادة) بالمنيا، وهرموبوليس Hermopolis (الأسمونين) بالمنيا، أنتايوبوليس Antaeopolis (قوا الكبير) بأسسيوط، وكنترالاتوبوليس Contralatopolis (بالقرب من إسنا) بالأقصر، فضلاً عن تدمير كامل لثلاثة معابد في الكاب، ومعبدتين في جزيرة أسوان^(١٥).

إن مسألة "تحتمس الثالث" أمام معبد الأقصر، التي أهديت إلى باريس خير شاهد على عدم تحمل "محمد علي" لمسئولية حماية آثار مصر^(١٦). وفي مقابل تلك الهدية أهدى الملك "لوي فيليب" (١٨٣٠ - ١٨٤٨) إلى والي مصر "محمد علي" الساعة التي تم تركيبها في قصر "محمد علي باشا" بالقاهرة^(١٧). وعلق على هذا الحدث الكاتب "ويليم هولت ياتس" William Holt Yates قائلاً: "إنه من الطبيعي أن يحدث ذلك في بلد لا يمتلك متحف يحافظ على آثاره، فأثار مصر يتم تهريبها إلى خارجها، وكان من الصعب معرفة وجهتها"^(١٨). وتعددت المكاتبات بين القناصل الأجانب وبين "محمد علي"، وانصببت في مجملها على توجيه نظر الحاكم بضرورة حماية الآثار والعمل على حفظها بالشكل الملائم، وفي نفس الوقت المطالبة ببعض الآثار لعرضها في ميادين أوروبا للنفع العام^(١٩). وهكذا لزم على الباشا اتخاذ بعض الإجراءات.

أولاً: متاحف الآثار التاريخية:

مما سبق، يتضح أن كافة الظروف والأحداث أكدت للباشا فكرة ضرورة إنشاء مكان لحفظ الآثار القديمة بعيداً عن أيدي اللصوص والتجار الأوربيين أو المحليين. وبذلك تغيرت مفاهيمه في مسألة حفظ الآثار، فبعد أن كانت قائمة على المجهود الذاتي، أصبح لزاماً عليه حماية الآثار بشكل أكثر تنظيمياً، وأصبح من الضروري وجود مؤسسة تكون مسئولة عن حفظ الآثار المصرية، فكان قرار "محمد علي باشا" بإنشاء متحف الأزبكية نذيراً بميلاد مرحلة جديدة في علم المصريات، وهي مرحلة إنشاء المتاحف المصرية، التي بدأت بإنشاء أنتكخانة الأزبكية، وانتهت فيما بعد إلى بناء متحف خاص بالآثار المصرية.

- إنشاء أنتكخانة الأزبكية:

من الضروري أن يقوم "محمد علي باشا" بإجراء لحماية الآثار المصرية أكثر من قرار منع خروجها من البلاد، قرار يجعل بالإمكان تجميع الآثار في مكان يحفظها ويصلح لدراستها والاستفادة منها. ولذلك أصدر فرماناً في ١٥ أغسطس ١٨٣٥، وجه فيه أصابع الاتهام إلى سوابق تصرفات الأوربيين في مجال الآثار، ليبرر خطر تصديرها، وأمر بجمعها لتعرض في القاهرة، والحفاظ عليها بعناية وعرضها على أهل البلاد والأجانب "فإن مثل هذه الأبنية تجلب الشهرة للبلاد التي تقيمها"^(٢٠). ونص أمر "محمد علي" على إرسال الآثار التي يتم جمعها إلى "الطهطاوي" ناظر مدرسة المترجمين بالأزبكية^(٢١)، وأن على "الطهطاوي" ومعه المهندس "حككيان" اختيار الموقع المناسب لإقامة متحف للعاديات^(٢٢).

وتشير كافة الوثائق الخاصة بترتيبات إقامة المتحف أن المكان الذي تم اختياره يتبع "مدرسة الترجمة"، فقد نص الأمر الذي أصدره "محمد علي" إلى "مختار بك" ناظر مجلس الملكية في ٨ يناير ١٨٣٦ بنقل عدد مائة وثمانية وثمانين قطعة أثرية كانت موجودة في خزانة الأمتعة (إلى المكان الجاري إنشاؤه في مدرسة المترجمين لوضع الآثار به)^(٢٣). وهذا يرجح أن المتحف كان جزءاً من المدرسة ولم يكن متحفاً مستقلاً بذاته.

ولقد أسند تصميم المتحف الجديد إلى المهندس "حككيان"، وأسندت إدارة المتحف إلى "يوسف ضياء أفندي"^(٢٤)، الذي كان مسئولاً أيضاً عن التفتيش في الصعيد، فقد كان الاهتمام في ذلك الوقت بحماية آثار الوجه القبلي الذي كان مليئاً بالمعابد والمقابر بصورة واضحة للعيان، وفور صدور أمر إنشاء المتحف الجديد صدر قرار تعيين موظف خاص للتفتيش على الخرائب الأثرية الموجودة في الصعيد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأهالي من هدمها، والاستيلاء على أحجارها الأثرية وهياكلها^(٢٥). وكان "محمد علي" يحث العاملين على إنشاء المتحف بالاجتهاد وإتمام العمل في أسرع وقت^(٢٦).

لقد تم تعيين الموظفين للقيام بمهمة تجميع ما يتم العثور عليه من آثار وإرساله إلى الأزبكية. وبدأ "الطهطاوي" في ترجمة كتاب "تاريخ القدماء المصريين" الذي طبعه في عام ١٨٣٨ حتى يتعرف المصري على تاريخ بلاده، ولا يجهل تاريخ ما يحتويه المتحف الجديد من آثار بلاده^(٢٧).

ويعد فرمان الذي أصدره الباشا هو حجر الأساس لإقامة مصلحة الآثار والمتحف المصري (الحالي)، كهيئتين علميتين يسند إليهما مهمة حماية الآثار من التهريب. وقد أشارت المصادر الفرنسية إلى أن الهدف من صدور فرمان، وإنشاء ذلك المتحف هو عرقلة جهود القنصل الفرنسي "مينو" لتهريب الآثار. فكان فرمان بذلك بداية حقيقية للوعي الأثري في مصر^(٢٨).

وعلى الرغم من ذلك، لم توقف أنتكخانة الأزبكية تدمير الآثار المصرية وتهريبها. الأمر الذي استاء منه المشتغلون بعلم الآثار في العالم. ومن الواضح أن "متحف الأزبكية" لم يكن متاحاً للزيارة إلا للمتخصصين، لأن أياً من يوميات الرحالة الذين كتبوا عن زيارتهم لمصر لم تذكر زيارتهم للمتحف، ولا حتى مجرد ذكر اسمه، بالرغم من أن معظمهم كان يلزم نفسه بزيارة مواقع (العاديات)، ويمكن تعليل ذلك بأن "محمد علي" قصد ترتيب مكان لجمع ما يمكن جمعه من الآثار حتى لا تكون بحوزة الأجانب، ولم يكن هدفه من البداية هو عرضها على الجمهور المحلي أو الأجنبي. وهكذا فاصطلاحاً لا نستطيع إطلاق وصف المتحف على المكان الذي كانت تحفظ فيه الآثار في الأزبكية في عصر "محمد علي".

- تأسيس مصلحة الآثار المصرية:

لم يمنع إنشاء "انتكخانة الأزبكية" التدمير المستمر للآثار المصرية، مما جعل اللورد "الجيرنون بيرسي" Algirnon Percy يتحمس في عام ١٨٣٧، للتعليق على حجم التدمير الواقع على آثار مصر، وخاصة من الفرنسيين. وفي عام ١٨٣٩ احتج القنصل الفرنسي "ميلو" على كافة الاتهامات الموجهة ضده بشأن تخريب الآثار وتهريبها، وخاصة عندما نُقل من مصر^(٢٩). وتأسست مجموعات كبرى في لندن وباريس وبرلين وتورين للحفاظ على الآثار المصرية من الدمار، وطاف الألماني "كارل ريتشارد لبيسوس" Karl Richard Lepsius مصر وبلاد النوبة على رأس بعثة مهمة (١٨٤٣ - ١٨٤٥)، وحمل من هناك مادة علمية لاثني عشر مجلد^(٣٠). ولم يبتعد الأمريكيون عن تقديم آرائهم بضرورة حماية الآثار المصرية، فقد كتب القنصل الأمريكي "جورج جليدون" في عام ١٨٤٩، مذكرة تفصيلية بعنوان "التماس إلى الأثريين الأوروبيين حول تخريب آثار مصر"^(٣١).

ومع أن المحاولات كانت كثيرة لإقناع الحكومة المصرية بضرورة عمل إجراء قوي، يحمي الآثار بشكل يرضي المجتمع الدولي، إلا أن البداية الحقيقية لنهضة علم الآثار في مصر، كانت حينما كلف متحف اللوفر في عام ١٨٥٠ الشاب الفرنسي "مارييت" Mariette بمهمة الحصول على برديات قبطية. وفي الواقع لم يستطع الحصول على البرديات، نظراً لرفض بطريرك الأقباط، ومن ثم قرر توجيه نشاطه إلى مجال الكشف الأثرية، بناء على نص إضافي في أمر التكليف يخلو له الحفر في المواقع الأثرية^(٣٢).

وهكذا، أعد "مارييت" للأمر عدته، وعسكر في جبانة سقارة في أكتوبر ١٨٥٠، وسرعان ما فوجئ برأس أبي الهول تظهر في الرمال، فربط بينها وبين ما كتبه "استرابو" عن وجود مقبرة عجول أبيس المقدسة (سيرابيوم) في منف تقع في نهاية طريق على جانبيه تماثيل أبي الهول^(٣٣). وسرعان ما حصل على الدعم من القنصل الفرنسي "أرنو لومين"، ولكن دون تصريح بالحفر من الباشا، كما أرسل إلى رؤسائه في فرنسا ليمدوه بالمال. وفي غضون أسابيع قليلة كان "مارييت" قد استطاع اكتشاف عدة معابد وتماثيل للعجل أبيس وبعض الآلهة، كانت نقلة حقيقية في علم الآثار بصفة عامة

والمصرية القديمة بشكل خاص^(٢٤). واستثيرت مصر كلها من هذا الكشف، وركب الحسد تجار الآثار، فتدخل "عباس باشا" والي مصر (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، لمصادرة الآثار لأنها حق للدولة، فمن وجهة نظره كان لمصر الحق الأوحد في الاحتفاظ بها. وقد أثار موقفه أزمة تدخل فيها أكثر من طرف لفض النزاع على آثار السيرايوم. وأثار تصريح الوالي انزعاجاً كبيراً في فرنسا؛ لأن الحكومة الفرنسية كانت قد فرغت من الموافقة على تخصيص ثلاثين ألف فرنك للاستكشافات الأثرية المقبلة، وبعد مداوات انتهت الأزمة وأهديت القطع المكتشفة إلى فرنسا، ولكن بعد احتفاظ "عباس باشا" على حق الحصول على الآثار المكتشفة مستقبلاً بناء على فرمان رسمي يؤكد ذلك^(٢٥).

ولم يمنع ذلك "مارييت" من إخفاء ما أراد من الآثار المكتشفة، فيما بعد في صناديق كان يضعها في قاع هوة عميقة في أرضيتها باب سري يفتح على المقابر التي تحته^(٢٦)، وبذلك ذهب ما ذهب إلى متحف "الوفر"، بينما كان "مارييت" يتلاعب بالمسؤولين المصريين وعباس نفسه، ويطلعهم على المقابر المكتشفة فارغة. وقد اعترف "مارييت" بذلك قائلاً: "لقد احتفظت بحوالي ٥١٣ قطعة أثرية، منذ ذلك الكشف، وعملت على إرسالها تباعاً على السفن إلى فرنسا، بالإضافة إلى قطع أثرية اكتشفها قبل صدور فرمان"^(٢٧).

وأدى نشاط "مارييت" وطموحه إلى لفت نظر "فرديناند دي ليسبس"، الذي استمع إليه وإلى مقترحاته بخصوص إنقاذ آثار مصر، وفي ذلك الوقت تولى حكم مصر "سعيد باشا" (١٨٥٤ - ١٨٦٣)، في أعقاب اغتيال "عباس الأول". وتكلم "دي ليسبس" مع الوالي الجديد في شأن "مارييت" ولكنه لم يوليه الاهتمام المطلوب آنذاك. وبدعم من الإمبراطور "نابليون الثالث"، ومساندة "دي ليسبس" و"ريمون ساباتييه" فنصل فرنسا في مصر، تم الاقتراح على "سعيد باشا" بتكليف "مارييت" لتنظيم مصلحة للآثار على أساس سليم وعلمي، يضمن للآثار المصرية قراً من النظام والمساندة والدعم الفني. وتم تكليف "كوينج بك" سكرتير "سعيد باشا" ومعلمه السابق بتولي كافة التفاصيل.

وفي الأول من يونيو ١٨٥٨، أصبح "مارييت" يشغل منصب مأمور الأنثيكا (مدير الآثار التاريخية) براتب سنوي قدره ثمانية عشر ألف

فرنك^(٣٨). وأنعم الوالي على "مارييت" برتبة البكوية من الدرجة الثانية، كما منحه ما كان يحلم به طوال عمله في التنقيب، وهو حق الانفراد بإجراء الحفائر الأثرية، فخصص له باخرة نيلية، وأعطاه سلطة تسخير كل ما يحتاج إليه من الأيدي العاملة مما أثار سخط زملائه عليه.

وكانت أولى قرارات المصلحة الجديدة هي تكوين عدة فرق للتنقيب في عدة مواقع من الجيزة أسوان. وأصبح لها تفويض بتجنيد أي عدد من العمال تحتاجه المصلحة، وكان عملهم بالسخرة دون دفع أية أجور، فكانت حالتهم تشبه العمال الذين كانوا يحفرون في قناة السويس، وبالطبع كان الفقراء فقط هم ضحايا السخرة سواء في حفائر "مارييت" الشاقة أو حفائر قناة السويس^(٣٩).

وقد اتسمت سياسة "مارييت" بالسلبية، ولم تكن إدارته للمصلحة جيدة، فأهمل تجميع الملاحظات عن ميادين العمل، وإعداد تقارير علمية دورية وتفصيلية عن الحفائر. وعلى الرغم من ذلك فقد صدرت عن المصلحة عدة قرارات كانت مهمة في سبيل حماية الآثار المصرية، ومنها: إيقاف كافة الحفائر التي كان يقوم بها أوربيون آخرون، وتطبيق الحظر على التنقيب عن الآثار، ورفض البناء بأحجار الهرم والمعابد المصرية القديمة، وتجريم حرق المعابد لإنتاج الجير^(٤٠). وأصبح الوقت مناسباً لإنشاء متحف يضم الآثار المكتشفة يومياً، وبأعداد متزايدة، كأولى ثمرات مصلحة الآثار المصرية.

- الانتكاسة المصرية في بولاق:

أثمرت مجهودات دي ليسبس" عن إقناع "سعيد باشا" بأن "مارييت" هو المهيأ لتأسيس متحف جديد للآثار، على الرغم من مقترحاته التي كانت مثار اعتراض وشجب مستمر من جانب تجار الآثار، والدبلوماسيين الغارقين في تجارة الآثار غير المشروعة. ورغم توصيات "دي ليسبس" كان وضع "مارييت" مهزوزاً، فمن البديهي معرفة أن استخدام الباشا لمارييت من البداية، لم يتعد العمل الدبلوماسي، فسعيد لم تكن تهمه الآثار في شيء^(٤١).

وبعد جهد بالغ نجح "مارييت" في إعداد أول مكان لتنفيذ خطته، في مكاتب قديمة ببولاق، وكانت خاصة بإحدى شركات النقل التي أنهى الخط

الحديدي وجودها. وقام "مارييت" بتكديس مجموعات من الآثار المكتشفة في هذا المقر، وكان اختياره لذلك المكان يعتمد على وقوعه على شاطئ النيل، فهو من وجهة نظره موقع مناسب تماماً لتفريغ القطع الأثرية الثقيلة، التي كانت تنقل من الصعيد بالمركب على صفحة النيل. وكانت المباني في حالة سيئة إلى حد ما، فكانت عبارة عن مسجد قديم مهجور، مبانيه نصف عارية، وبعض المكاتب المهجورة. وقد استغل المكان إلى أقصى حد، ولكنه كان غير مناسب أبداً لتأمين خزن كنوز القماماء، التي كانت تترايد بسرعة، فضلاً عن عدم صلاحيته للعرض.

وحين تم الكشف عن التابوت والأدوات الجنائزية للملكة "إياح حتب"^(٤٢) في عام ١٨٥٩، اقتنع "سعيد باشا" بأن هناك حقيقة أشياء في التثقيبات المصرية أثمن من التماثيل الحجرية. ومن ثم نجح "مارييت" تدريجياً في السير بمتحفه على أسس ثابتة^(٤٣)، وبدأ تفكيره يتجه إلى اتخاذ الإسكندرية مقراً للمتحف الجديد الذي يعتزم بناءه لهذا الغرض. إلا أن "مارييت" وجد أن خط سكك حديد [الإسكندرية - القاهرة] هبط بزمان الرحلة إلى بضعة ساعات، وجعل من السهل على القادمين بالبحر التوجه إلى العاصمة، فاختار "مارييت" موقعاً بالأزبكية حيث فندق "شبرد" والعديد من المحلات والمقاهي، التي كانت تجتنب العديد من السائحين^(٤٤). وبعد تفكير ومداولات، استقر رأيه على أن أكثر الأماكن ملائمة لإنشاء المتحف فيها، هو الطرف الجنوبي من الجزيرة المواجهة لبولاق ومعسكرات قصر النيل^(٤٥). وفي الوقت نفسه أبقى مبنى بولاق القديم كمكان مؤقت لخزن التحف. وتم وضع أساس المتحف الجديد في صيف عام ١٨٦٠.

واستطاع "مارييت" إقناع "سعيد" بتقديم بعض الدعم لتأسيس متحف جديد، واستغل بعض المباني القديمة لإنشاء أول متحف مصري في العالم، بدون تكاليف تذكر. وبفضل التسهيلات والصلاحيات التي أعطيت لمارييت، استطاع إرسال بعثات استكشافية إلى شمال وجنوب مصر، كما استطاع القضاء على أعمال التخريب التي شهدتها الآثار المصرية. كذلك عمل على تجميع كل الآثار المتناثرة في مصر داخل متحف واحد. ويجب إدراك مدى أهمية هذا العمل، الذي قلل كثيراً من النهب المنظم للآثار المصرية.

غير أن وفاة "سعيد باشا" المفاجئة في يناير ١٨٦٣ أزعجت "مارييت"، ولكن سرعان ما اطمأن حينما وجد في خليفته "إسماعيل" (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إنساناً له تطلعات خيالية مبهرة تفوق تطلعات "مارييت" نفسه. وفكر في مشروع أكبر بعد أن أعجبه حديث "إسماعيل" المدنية والتحديث. ولكن أحلام "مارييت" لم تتحقق، فمع الوقت وجد أن "إسماعيل" يتطلع إلى كنوز المصريين القدماء باعتبارها رهائن تمكنه من التفاوض على حسابها عند التقدم إلى البيوت المالية الأوروبية لعقد القروض^(٤٦).

وعلى أية حال، كان المتحف يزداد اتساعاً مع الوقت بفضل جهود "مارييت" واتصالاته، حتى أصبح يعرف باسم "أنتكخانة بولاق"^(٤٧)، ولكنه اكتظ بالأثار حتى أصبح المتحف لا يتسع للوارد الجديد من المكتشفات الأثرية، ورغم ذلك، فلن العمل في الأنتكخانة المصرية ببولاق لم يتوقف، وطلب "مارييت" من "إسماعيل" في فبراير ١٨٦٣ منحه الشونة الأميرية المعدة لوضع العربات ببولاق للأنتكخانة، نظراً لعدم كفاية محلاتها لوضع الأثار فيها، فصدر الأمر لمحافظ العاصمة "مصطفى باشا الكريدي" لكي ينفذ طلب "مارييت". وكانت تلك خطوة أولى في توسعة المتحف الجديد^(٤٨).

* * *

ولم يكتف "مارييت" بالحفائر المصرية كموارد للمتحف، ولكنه استكمل النواقص في المجموعات الأثرية بشرائها من أصحاب المجموعات الخاصة، مثل شرائه لأوراق البردي التي كانت بحوزة قنصل فرنسا "سباتيه" الذي كان يخدم بلاده في مصر في عهد "سعيد باشا"، ودفع في تلك الأوراق ٤٠٠٠ فرنكاً. واشترى محافظ للجواهر والمسكوكات القديمة من المجموعات الخاصة أيضاً.

وحينما احتاج المتحف إلى أثاث يناسبه، جلبه "مارييت" من باريس، على الرغم من أثمانه الباهظة^(٤٩). كما وافقت الحكومة على ترتيب الأجور في المتحف على النحو الذي اقترحه "مارييت". وكان الفريق الأول الذي عمل في خدمة الأنتكخانة يضم كفاءات فنية وإدارية جيدة، وقد صدر قرار رسمي بتعيين "مارييت" في وظيفة مدير الأنتكخانة المصرية بمرتب شهري

١٥٠٠ فرنكا، وتعيين مسيو "حابيت" محافظاً للأنتكخانة بمرتب شهري ٨٣٣ فرنكا، وتعيين مسيو "وسالي" مفتشاً لفخاير الأنتكخانة بمرتب شهري ٦٦٦ فرنكا، ومسيو "فلورنس" ملاحظاً لورشة ترميم الآثار بمرتب ٣٧٥ فرنكا.

وكان مترجم الأنتكخانة آنذاك هو "مصطفى أمين سيد أحمد" وهو أحد مترجمي اللغة المصرية القديمة الذين تعلموا على أيدي رواد علم المصريات الذين عملوا في مصر، وتقرر منحه رتباً شهرياً ١٥٠ قرشاً، لأنه من الرتب الدنيا في الأنتكخانة ويأخذ راتبه بالعملة المحلية، وعُين عدد من معاونين للأنتكخانة، ولم يحدد القرار عددهم، أخذوا في مجموعهم مبلغ ١٥٠٠ قرشاً شهرياً، كذلك تعيين عدد ٤ باش ريس فخاير يتقاضى كل منهم راتب ٢٠٠ قرشاً شهرياً، كما صدر القرار بتعيين الرئيس "إبراهيم التوني" أميناً لمهمات المتحف، فضلاً عن تعيين البوابين وأرباب الصنائع من نجارين وعمال محاجر ومرممين، وكانت أجورهم باليومية لأن الحاجة إليهم لم تكن مستمرة^(٥٠).

وأن الأوان لافتتاح المتحف حتى يتسنى للجمهور زيارته، وبالفعل افتتحه الخديو "إسماعيل" رسمياً في ١٦ أكتوبر عام ١٨٦٣، وحضر افتتاح الأنتكخانة المصرية في بولاق أمين متحف اللوفر الفرنسي^(٥١).

ويعد مبنى بولاق أول مبنى يقام في مصر الحديثة على الطابع المصري القديم، وقد شيد من مبنيين، الأول على الطراز المصري القديم، ويضم ١٢ غرفة بنيت وفق خطة وضعها "مارييت"، واتخذت الزخرفة الداخلية والخارجية له الطابع المصري القديم. والمبنى الآخر خصص لإقامة "مارييت". وفيما بعد أُنقِع "مارييت" إسماعيل بضرورة إضافة قاعتين أخريين للعرض، لإبهار الضيوف الأوروبيين المدعوين لحضور حفل افتتاح قناة السويس^(٥٢). كما رتب "مارييت" المعروضات على النمط الذي يتبعونه في اللوفر، لكي يبهز ضيوف الحفل، فخصص أقساماً للديانة والآثار الجنائزية، وأدوات الحياة اليومية، والآثار التاريخية. ثم خصص قسماً آخر للآثار اليونانية والرومانية والقبطية. وبحسب لمارييت أنه في المتحف الجديد كتب على كل قطعة أثرية مكتشفة مكان اكتشافها ومصدرها الأصلي، ووصف بسيط لها^(٥٣).

وعمل على تشكيل وترتيب المجموعات الأثرية، كوكبة من علماء المصريين. وهكذا فإن ما فعله "مارييت" و"ماسبيرو" كان تأسيساً حقيقياً لعلم الآثار المصرية والمتاحف وحفظ الآثار. كان الفضل لمارييت في اكتشاف أهم آثار ولدي النيل، كما أعطى "ماسبيرو" لمصر الطريقة العلمية والمنهج السليم في إدارة مثل تلك الأمور، وقد أثنى بنتائج اكتشافاته المتحف، من المومياوات الملكية الفريدة، والعديد من الأعمال العلمية الأخرى، والتي ملأت ردهات متحف بولاق^(٥٤).

لقد كان "مارييت" يمتلك حساً جمالياً في تنظيمه للمعروضات، وكان يهدف إلى اجتذاب المصريين للمتحف لكي يحقق رغبة "إسماعيل". وحتى يقتنع المصريون بضرورة زيارة المتحف للتعرف على تاريخهم، فقد كان يكرر دائماً إن المصريين القدماء لم يكونوا وثنيين، بل كانوا يؤمنون بآله واحد، حي لا يموت، خالق وليس مخلوق، لا يرى، ولكنه موجود في أعماق خلقه، فهو خالق كل شيء في الوجود، وأن اعتقادهم بآلهة أقل شأنًا بمثابة تجسيد لقدرات الخالق فقط^(٥٥).

وقدّر منافسو "مارييت" تكاليف إنشاء المتحف بمئات الآلاف من الفرنكات، ولكن "ماسبيرو" قدرها بستين ألفاً فقط تحمل "مارييت" جانباً منها من جيبه الخاص. أما الوثائق المصرية فقد قدرت التكاليف التي أنفقت على المتحف حتى افتتاحه رسمياً علي يد الخديو "إسماعيل" بنحو ٥٥,٠٠٠ فرنك و ٣٧٥,٨٥ فرنكاً، ويتضح منها أن الحكومة المصرية قد سددت كافة المصروفات بناء على القوائم المالية التي قدمها مدير الأنتكخانة في بولاق إلى نظارة الأشغال، والتي بدورها رفعتها إلى نظارة المالية لاتخاذ اللازم في ٣٠ ديسمبر ١٨٦٣^(٥٦).

وبناء على الموقع الجديد لمارييت، فقد بدأ يتصرف بعض التصرفات المسنولة في سبيل المحافظة على آثار المتحف، فبعد افتتاح المتحف بأربع سنوات حارب في سبيل الاحتفاظ بالآثار، التي أرسلت إلى المعرض العالمي بباريس، وقد استهوى بعضها الإمبراطورة "لوجيني"، التي طلبت من الخديو "إسماعيل" الاحتفاظ بها في باريس. إلا أن الخديو - وقد كان في هذا الوقت في ضائقة مالية شديدة - لم يستطع رفض طلبها مباشرة، بل جعل هديته

مرهونة بموافقة "مارييت"، إذ قال لها: "هناك في بولاق من هو أقوى مني، وعليك أن توجهي طلبك إليه". وقد كان لمارييت من الشجاعة والعناد ما جعله يقاوم المناورة الإمبراطورية، واحتفظت مصر بمهارته بكنوز ملوكها القدماء داخل أنتكخانة بولاق، ولكن "مارييت" خسر بذلك التصرف رعاية الإمبراطورة^(٥٧).

وبعد افتتاح الأنتكخانة المصرية ببولاق، بدأ الجمهور يجني ثمار مجهودات "مارييت" و"ماسبيرو"، وكان رسم الزيارة اليومية خمسة قروش للفرد ماعدا الجمعة، فقد كان الدخول بالمجان. كما استفاد الجمهور مما نشرته الأنتكخانة من إصدارات عرفتهم بالقطع الأثرية في المتحف، وأمدت الجمهور بكل جديد في مجال المكتشفات الأثرية. ولذلك ومع تزايد الإقبال أصدر "مارييت" في عام ١٨٧٢ دليلاً للقطع الأثرية التي ضمتها الأنتكخانة، ويعد هذا الدليل من أهم ما أصدرته الأنتكخانة، لأنه يمدنا بالصورة الأولى التي كانت عليها، وحالة ما بها من قطع أثرية، بالإضافة إلى أهميته كمصدر تاريخي وحيد ظهرت فيه صور للأنتكخانة من الداخل، وتعريفنا بترتيب القطع بصور ضوئية واضحة لصالات العرض، والتعليق عليها بطول الدليل^(٥٨).

وعمل "مارييت" على القيام بأبحاث مشتركة مع المؤسسات الأجنبية، فعلى سبيل المثال، قامت أنتكخانة بولاق بتجميع البرديات القبطية المودعة فيها، وقامت بالتعاون مع متحف اللوفر بباريس، بضمها في مجلد واحد مع المجموعة المحفوظة في اللوفر. وهكذا تم جمع ١٤ بردية باللغة القبطية من بولاق، بالإضافة إلى ١٠ برديات من اللوفر في نفس المجلد، وقام فريق علمي مشترك بترجمتها، ثم قام "يوجين ريفلو" Eugène Revillout بجمعها والتعليق عليها^(٥٩).

وفي عام ١٨٨١ أصدر "إيميل بروجش" Émile Brugsch^(٦٠) دليلاً بأهم القطع الأثرية الموجودة بالأنتكخانة، وكان من عشرين صفحة فقط، وصف حوالي أربعين أثراً مهماً كانوا يشكلون رؤية عامة لتاريخ مصر القديم، وتاريخاً دقيقاً بمقاييس عصره لملوك مصر القديمة مبيناً فيه تواريخ حكمهم لمصر وترتيبهم^(٦١). كذلك أصدر "جاستن ماسبيرو" في عام ١٨٨٤ دليلاً

للزائرين وفي طباعات متجددة، احتوى على وصف القطع الأثرية، بالإضافة إلى شرح مراحل التاريخ المصري القديم^(١٢).

وكان نشر أهم ما يحتويه المتحف في كتيبات وأدلة وكتب تشرح الآثار باستفاضة من الخطوات الهامة، فالتنقيب والحفظ والترميم والعرض بالمتاحف ما هو إلا قسم من برنامج علم الآثار. فالمتحف لا يصف تاريخ الاكتشاف وإنما هو زينة له، ولكن العالم الأثري الذي لم يشترك في التنقيب، وينتظر رؤيتها في المتحف كان بحاجة إلى معرفة أكثر مما سيعلمه من خلال زيارته للموقع أو المتحف، وهنا يبرز دور المتحف كمؤسسة ثقافية وعلمية جادة تتقل مجهودات العلماء للجمهور سواء أكانوا متقنين أم علماء.

ويؤكد ذلك ما ذكره "جورج ضو" بأن متاحف أوروبا كانت تصيغ مبدأ كل شيء ينشر ويسرعة، والذي أصبح بموجبه نشر أعمال التنقيب سوى واحدة من سلسلة الفهارس الكبرى التي يستند إليها علم الآثار، وكذلك نشر المجموعات المتخصصة (آنية، ونقود، تماثيل، ونقوش)^(١٣). ويتفق الباحث معه كثيراً، فقد كان متحف بولاق يطبق نفس المبدأ ليكون بالفعل مؤسسة علمية وثقافية وعالمية، وقد أثر في الحياة الثقافية المصرية بشكل خاص، وبعلم الآثار على وجه العموم.

ولم يستمر الحال بصورة جيدة كثيراً، فقد حدثت مفاجأة لم تحسب الحكومة حسابها، حينما غمرت مياه الفيضان الأنكخانة في أكتوبر ١٨٧٨، مما أدى إلى غرق ودمار معظم الكتب والمخطوطات والآثار^(١٤). ولقد عبر الرحالة "جابريل شارم" Gabriel Charms عن ذلك في يومياته قائلاً: "لقد زرت هذا المتحف كهوا وليس كعالم قبل أن تغمره مياه فيضان النيل بشكل جزئي، والواقع أن نقله من مكانه قد تقرر في العام الماضي (١٨٧٩)، والعديد من الآثار تم جمعها وإنقاذها بواسطة الأهالي، ولقي معظمهم حتفه في تلك الكارثة". ويستطرد قائلاً: "ولقد فكرت الوزارة الأوروبية (المختلطة) في إزالة بقية أجزاء المتحف، والبدء في نقله إلى أحد القصور غير المستعملة، وكان ذلك وسط اعتراضات إسماعيل باشا"^(١٥). وبذل "مارييت" جهداً في إصلاح وتنظيف المتحف، وإعادة افتتاحه مرة أخرى للجمهور في منتصف عام ١٨٨٠^(١٦).

وعلى أية حال، ففي أواخر حياة "مارييت" الوظيفية أحاطت المآسي الشخصية والوظيفية به. فقد قلت موارد المتحف وتعثرت الحفائر بسبب قلة التمويل اللازم لذلك، نظراً لسوء حالة مصر المالية، كما أزهدت الكوليرا روح زوجته، ومات ستة من بين أولاده العشرة في حياته، وعانى من مرض السكر لعدة سنوات قبل أن يموت في شهر يناير عام ١٨٨١. ومن الواضح أن "مارييت" كان جزءاً من الأسرة الخديوية في السراء والضراء. وبعد وفاته وعزل الخديو "إسماعيل" فقدت "مصلحة التاريخ والآثار المصرية" وضعها الخاص تحت جناح الخديو، وأصبحت تابعة لظفارة الأشغال العمومية في عام ١٨٨٣^(٦٧). وهكذا، انتهى عصر "مارييت" و"إسماعيل" الذي كان مفعماً بالإنجازات.

* * *

ومن المعروف أن "مارييت" لم يكن وحده المسئول عن إدارة المتحف، فإلى جانبه كان "جريبو أوجنيو" Grébaut الذي شغل منصب مدير المتحف لبعض الوقت، وكذلك "بروجش" بك الذي تولى منصب وكيل المتحف لفترة زمنية ليست بالقليلة، كان "أحمد أفندي كامل" الذي تولى وظيفة كاتم سر انتكخانة بولاق لبعض الوقت^(٦٨).

ولقد كان الشعور السائد لدى الأثريين قبل اندلاع القتال بين الثوار العربيين والقوات الإنجليزية، هو إمكانية تعرض الآثار المحفوظة في بولاق للخطر. ونكر الرحالة والأثري الأمريكي "تشارلز أدوين" Charles Edwin أن "عربياً" وبعض معاونيه، ذهبوا إلى الانتكخانة عشية دخول القوات الإنجليزية القاهرة. وتكهن "أدوين" بأن الهدف من الزيارة كان تقدير محتويات المتحف من حيث القيمة المالية إذا بيعت^(٦٩). وقد يكون تفسيره لسبب الزيارة غير صحيح، ولكن من الغريب أن "عربياً" زار الانتكخانة في ذلك الوقت تحديداً في ظل الأزمة السياسية المتفاقمة، والمعارك الحربية والسياسية كانت على أشدها.

ويثير الانتباه أيضاً أن القائد الإنجليزي "تشارلز ويلسون" رتب لزيارة الانتكخانة في بولاق بعد استقرار الأمور بالقاهرة، وأعرب أنه يشعر بالارتياح لزاء سلامة الآثار في بولاق. وقد يكون ذلك نابعاً من اهتمام

"ويلسون" الخاص بالآثار، خاصة وأنه كان عضواً نشطاً في (صندوق استكشاف فلسطين) ^(٧١).

ومن المعروف أنه بعد دخول القوات الإنجليزية القاهرة، أرسل السير "ولسلي" قائد الجيش البريطاني الذي احتل مصر، يستدعي سلطان باشا محافظ القاهرة الجديد، وأمره باتخاذ الحيطة لحماية الآثار في بولاق لأنه قلق من تعرض الآثار للنهب من قبل الإدارة القديمة. وأنه بعد وصوله إلى القاهرة في مساء ١٥ سبتمبر أمر بتعيين دوريات حراسة مشددة حول المتحف، وذهب بنفسه للتأكد من سلامة المجموعات الأثرية، وبعد أن اطمئن على الآثار أبرق إلى القيادة بذلك، وبعدها تم تعيين ولسلي في منصب المسئول السياسي، وكانت مهمته اتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللازمة بين الحكومة المحلية والقوات البريطانية ^(٧٢). ويرجح الباحث أن خطة السيطرة البريطانية على جميع مرافق البلاد ومصالحها، كانت تتضمن السيطرة على الثروات، ومن ضمنها الآثار المحفوظة في بولاق، مما جعل الجيش البريطاني يقوم بتلك الإجراءات السريعة. وقد لا يكون خوف من العربيين أكثر من الفرنسيين، فيجوز أن تكون سيطرة إنجلترا على الآثار المصرية بهذه السرعة تعني أنها كانت تخاف من تهريب الفرنسيين للآثار، في وقت انشغال الجيش والقصر والإنجليز في أحوال البلاد المضطربة، وحسم المعارك الحربية. بالإضافة إلى الفكرة التي كانت دائرة في بريطانيا آنذاك، بشأن ضرورة قيام "إنجلترا" بدور في حماية الآثار المصرية، وكانت نتيجة تلك الدعوة تأسيس "صندوق استكشاف مصر" في نفس عام الاحتلال، ويمكن أن تكون تلك الخطوة قد أخذت في الاعتبار أثناء التخطيط لاحتلال مصر.

وعلى أية حال، فبالى حد كبير كانت هناك مشاركة بريطانية وفرنسية أكثر من رسمية، حينما أعلن الفرنسيون افتتاح "المدرسة الفرنسية للآثار" بالقاهرة عشية القصف البريطاني في عام ١٨٨١، وكذلك تأسيس "مكتب صندوق استكشاف مصر" الإنجليزي بالقاهرة في نفس الفترة تقريباً.

وهكذا، بعد العام الذي شهد الثورة العربية والاحتلال البريطاني، جاء "إيفلن بارنج" (اللورد كرومر) المعتمد السياسي لبريطانيا، ومعه "ماسبيرو"

وإلى جانبهما "يتري" ليضعوا مساراً جديداً للآثار المصرية في ظل الحكم الاستعماري^(٧٣)، إلا أنه رغم السيطرة البريطانية على البلاد لم يبتعد الفرنسيون عن وضع أيديهم، وفرض سيطرتهم الحقيقية على أنتكخانة بولاق، على الرغم من مضايقة البريطانيين لهم من حين لآخر.

وقد تولى عالم المصريات "جاستن ماسبيرو" رئاسة "مصلحة الآثار" بعد وفاة "مارييت"^(٧٤)، وفي عهده طالبت مصلحة الآثار بإصدار قوانين رسمية لحماية الآثار المصرية من السلب والنهب، كذلك طالبت بقوانين تؤكد على ملكية الدولة لكل مقتنيات بولاق، وما هو مدفون في باطن الأرض داخل حنود مصر، وأن الآثار المصرية ذات منفعة عمومية.

وبالفعل أصدر الخديو "توفيق" في ١٦ مايو ١٨٨٣ مرسوماً بضم الأنتكخانة المصرية في بولاق، والأرض الواقعة عليها إلى أملاك الدولة للانتفاع العام، ولا يجوز استغلالها إلا بأمر من الدولة^(٧٥). وبموجب هذا الأمر، أصبح لا يجوز بيعها أو امتلاكها بوضع اليد عليها لفترة قصيرة أو طويلة^(٧٦). وهكذا، فقد ألغيت الحقوق التي كانت ممنوحة لمؤسس المتحف من بعد وفاته، بشأن حرية القرار في مصير وتوسعات المتحف قد سُحبت. وعلى الرغم من ذلك، فإن مطالب "ماسبيرو" المستمرة بضرورة حماية الآثار، كانت تتناقض وتصرفاته كغيره من الأثريين الأجانب، ففي عام ١٨٨٦ طلب الجنرال "لويس دي سيسنولا" Louis di Cesnola مدير متحف المتروبوليتان مد المتحف بمجموعة أثرية جديدة، فأسرع "ماسبيرو" في استكشاف مقابر طيبة لجمع ما يستطيع لمتحف المتروبوليتان.

وكانت المجموعة المختارة هي آثار مقبرة "رمسيس الخامس" من الأسرة العشرين (١٣٥٠ ق.م)، ووجد "ماسبيرو" كنوزها كاملة بالإضافة إلى أن مومياء الملك لم تمسها أيدي لصوص المقابر، وكانت حصيلة جيدة لمتحف المتروبوليتان، عرضت فوراً على جمهوره^(٧٧)، ويجعلنا هذا التصرف نجزم بأن "ماسبيرو" لم يكن أميناً على الآثار المصرية كما كان يدعي، حتى اعتزل العمل في نهاية عام ١٨٨٦. وبعد اعتزاله تولى منصبه "جريبو"^(٧٨) Grébaut، الذي تبنى منذ البداية فكرة حماية الأنتكخانة من كوارث الحريق والفيضانات، بعمل إجراءات أمنية تضمن عدم حدوث كارثة

تضرر بالآثار المصرية. وعلى سبيل المثال قام في عام ١٨٨٧، ببناء حائط حول مخازن أنتكخانة بولاق لحمايتها من التسلل، وتخفيف التأثيرات المناخية التي يمكن أن تضر بالآثار^(٧٩). كذلك طالب "جريبو" في عام ١٨٨٧ نظارة الأشغال العمومية بضرورة شراء الشونة المجاورة للأنتكخانة الخاصة بجلال باشا، وإضافتها إليها، خشية قيام حريق يضر بالآثار. وبالفعل أرسل ناظر الأشغال "عبد الرحمن رشدي" إلى مجلس النظار يقترح الموافقة على طلب "جريبو" في ٢٥ يوليو ١٨٨٧، وأضاف أن هناك بعض المباني في تلك الشونة تصلح كمخازن للآثار التي تتزايد يوماً بعد يوم^(٨٠).

وبالرغم من كل الاحتياطات، وجد "جريبو" أن الآثار في بولاق أصبحت أكثر عرضة للتلف، نظراً لارتفاع الرطوبة الناتجة عن مجاورة الأنتكخانة لنهر النيل، مما أدى إلى تضرر المخازن، فاستصدر قرار بترميم المخازن في عام ١٨٨٨^(٨١). ولقد مهد ذلك لإحياء فكرة قديمة كانت تقضي بضرورة نقل الآثار من بولاق، فإن المبنى كان يغطيه ضباب الشتاء الأبيض في الصباح، حتى أن قطرات الماء كانت تجري إلى أسفل زجاج فانترينات عرض الموميאות من الداخل. وكان القلق دائماً من الحريق، خاصة وأن الموميאות القابلة للاشتعال كانت مكدسة في ثوابيتها فوق بعضها من الأرض إلى السقف^(٨٢).

وأصبح القرار الأمثل آنذاك هو نقل المعروضات إلى مكان أكثر ملائمة، وقد انقسم مؤيدو النقل إلى رايتين، أولهما: نقل الآثار إلى سراي الخديو "إسماعيل" في الجزيرة، وثانيهما: نقل الآثار إلى مدرسة البنات بمجمع نظارة الأشغال العمومية. ولكن الاقتراح الأخير لم يؤخذ بالجدية اللازمة آنذاك^(٨٣)، ومن الواضح أنه رُفض لأن تقسيم المدارس لا يصلح لعرض التحف. وقد ذكر عالم الآثار "والاس بدج" Budge أن الحكومة قررت بناء على ما تقدم لها من أسباب، نقل الآثار إلى قصر الخديو "إسماعيل" بالجزيرة، على الضفة اليسرى لنهر النيل المقابلة لجزيرة الروضة، وكان القصر مخصصاً لسكنى الحريم^(٨٤).

وفي عام ١٨٨٨، تأسست في لندن "جمعية المحافظة على آثار مصر القديمة"، وسرعان ما بدأت تمارس الضغوط على "بارنج" والأثريين

الفرنسيين الذين كانوا يديرون الأنتكخانة، وقامت الجمعية بحشد الجهود للمطالبة بتوفير حماية أفضل للمواقع الأثرية، وضرورة إقامة مبنى جديد مستقل ودائم يضم آثار بولاق^(٨٥). وعارضت الجمعية قرار الحكومة بنقل المتحف بصفة مؤقتة إلى قصر الجيزة، وتضامن معها الكثير من الأثريين ضد قرار الحكومة بشدة، وتلقوا الخبر دون ترحاب، وأعلنوا أنها خطوة غير ضرورية^(٨٦). ولكن "بيرنج" دافع عن موقف الحكومة المصرية، وأعلن أنه ليس هناك أموال لبناء متحف جديد^(٨٧).

وهكذا، عينت الحكومة لجنة مالية في عام ١٨٨٨، وكانت مهمتها تحديد تكاليف نقل الآثار من بولاق، فحددت قيمة تكاليف النقل إلى سراي الجيزة بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه مصري، وأوصت الحكومة بذلك^(٨٨). ومن الواضح أن القرار تعثر في مجلس النظار، والموقف أصبح خطيراً في بولاق، وكان على "جريبو" أن يبحث عن موارد أخرى، فبدأ يتباحث مع نظارة الأشغال لحل هذا الأمر. ونظراً لقلّة الموارد المالية، وتفاقم الأزمة المالية في مصر، فقد فكرت نظارة الأشغال في حل بديل يحول دون نقل الآثار إلى متحف جديد مستقل، فأقرت النظارة في ديسمبر ١٨٨٨، بأن الشئون الملحقة بالأنتكخانة أصبحت تضيق بالآثار المخزونة فيها، ووجهت إلى مجلس النظار مذكرة توضح بها أن كمية الأنتيكات المحفوظة في شون بولاق يمكن أن تؤلف متحفاً يلحق بالأنتكخانة، وأشارت إلى أنه يمكن للنظارة أن تنقل الآثار إلى سراي الجيزة لفرزها وإعادةتها بعد عمل ملحق لأنتكخانة بولاق يتسع لها^(٨٩).

وفي ٢٤ ديسمبر ١٨٨٨، قدم شخص يدعى "روستوريش بك" طلباً إلى (لجنة البحث في الآثار التاريخية) لاستخراج العظام من أبي صير، ورأى "جريبو" أن ذلك سيحقق حلمه بنقل آثار بولاق وتاليف مكان جديد لعرضها، وقرر بناء على طلب "روستوريش": "أن يقدم البك المذكور إلى مصلحة الآثار قرصاً قدره تسعة آلاف جنيه، وهو ما يلزم لنقل الأنتكخانة إلى سراي الجيزة، وذلك على ثلاث سنوات في كل سنة ثلث المبلغ، وأن تبأشر مصلحة الآثار احتقار الأنتيكات في أبي صير بنفسها، وتسلم ما تصادفه من العظام أثناء الحفر إلى البك المذكور يتصرف به كما يشاء، سواء كان في الصناعة

أو التجارة، وأن يقدم جنبابه إلى تلك المصلحة كل ما يقتضيه الحفر من النفقة^(٩٠).

ولكن هذا القرار لم يُنفذ، ويجوز أن يكون ذلك لعدم موافقة "روستوريش" على قرار "جريبو"، فعانت الأمور إلى ما كانت عليه، وكان الخيار الوحيد أمام الجميع هو نقل تحف مخازن بولاق وفرزها، وبناء مبنى ملحق بأنتبخانة بولاق يتسع لتلك المجموعات الأثرية. ورأت اللجنة المالية في ١٠ مارس ١٨٨٩ بناء على ذلك فتح اعتماد مالي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري، وأوصت بتخصيص المبلغ لنقل التحف الموجودة في شون بولاق إلى سراي الجيزة لفرزها^(٩١).

ووافق المجلس على هذا الإجراء في ١٤ مارس ١٨٨٩، ولكن في ٢١ مايو ١٨٨٩ حدث ما لم يتوقعه "جريبو"، الذي لم يطمع في أكثر من مجرد نقل الآثار، وفرزها ثم إعادتها إلى بولاق، فقد طلبت نظارة الأشغال التصريح لها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه مصري لنقل الانتبخانة بأكملها، دون عودتها مرة أخرى إلى بولاق، وأوصت اللجنة المالية أنه على "جريبو" أن يأخذ الاحتياطات اللازمة لإتمام نقل التحف بأكملها قبل انتهاء عام ١٨٨٩^(٩٢). وبدأت الخطوات العملية لنقل الآثار إلى الجيزة، وعلى الأقل كان القصر بمنجاة من الفيضان، وأقل تعرضاً للحريق، وبه ساحات للعرض أوسع كثيراً من مبنى بولاق^(٩٣)، وبالإضافة إلى ذلك سمح اتساع سراي الجيزة لبعض الآثار بالخروج إلى النور، لتصبح تحفاً معروضة بدلاً من بقاءها في الظل.

- أنتبخانة سراي الجيزة^(٩٤):-

إن تاريخ ذلك المتحف يبدو مجهولاً، نظراً لندرة ما كتب عنه، إلا أنه بالبحث، اتضح أن "ماسبيرو" قد كشف عن بعض المعلومات في كتابه عن آثار متحف بولاق وسراي الجيزة. وفي مقدمته عبر "ماسبيرو" عن مدى صعوبة العمل في المكان الجديد على الرغم من الضرورات الملحة التي جعلت الحكومة تلجأ إلى نقل الآثار من بولاق إليه، قائلاً: "لا نستطيع تخيل مدى صعوبة العمل في المتحف، ونعتقد أن وضع كتل جرانيتية ضخمة مثل التوابيت واللوحات والأهرامات الصغيرة ورؤوس المسلات وأبواب المقابر،

فضلا عن مئات القطع الصغيرة تشكل عبئا كبيرا. وبالطبع، كان يلزم تأمين القطع الأثرية بدقة، واتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لذلك، فقد كان أغلب تلك الأحجار إما فاسداً أو مكسوراً، ومهدداً بالكسر من أي صدمة، وكان نقل التحف الصغيرة أكثر خطورة، كذلك محاولة تأمين الآثار من مخاطر السرقة وتوفير سبل الرعاية والأمان للقطع الصغيرة السهلة أثناء نقلها من المكان القديم في بولاق إلى سراي الجيزة، والتي كانت تتمثل في قطع زجاجية وخشبية وحجرية من مختلف الأشكال، ولا يزيد ارتفاعها عن بضعة سنتيمترات".

ونذكر "ماسبيرو" أن إدارة أنتكخانة بولاق قررت مراعاة عدم تفكيك ونقل التحف، قبل رحيل السائحين في نهاية شهر مايو، والانتهاء من تصميم وتهئية المكان الجديد قبل عودتهم في منتصف نوفمبر. ويبدو أن "ماسبيرو" قد منحنا بالفعل فرصة لمعرفة القليل عن الأنتكخانة الجديدة، حينما ذكر أنه بعد استقرار الرأي على نقل التحف بالكامل إلى سراي الجيزة، استطاع "جريبو" اتخاذ الخطوات العملية للنقل بعد سفر السائحين في مايو ١٨٨٩، كذلك استطاع فتح أبواب سراي الجيزة للجمهور في ديسمبر من نفس العام. وقد أثار ذلك دهشة الجميع الذين لم يتخيلوا أن يُنفذ النقل بهذه السرعة.

وكانت سراي الجيزة لافتة للنظر، فالغرف كانت مزينة بلوحات من الفن الحديث والنمط المعماري الإيطالي الذي كان يتسم به القصر، مثله مثل غيره من منازل الأعيان في مصر في القرن التاسع عشر، وكان ذلك يشكل صعوبة أمام "جريبو" وهو يحاول إعادة تهئية القصر ليتحول إلى متحف، والذي حاول مواجهة التناقض بين النمط المعماري الحديث للقصر ومحتوياته، التي تعود إلى عصور قديمة، وحاول جاهداً وضع التماثيل في أماكنها المناسبة كما كان الوضع في أنتكخانة بولاق، وكان يجب عليه توفير الإضاءة الكافية للعرض، وكان الحل الوحيد لتلك المشكلة هو وضع التماثيل بشكل متناسق في مواجهة النوافذ الجانبية.

ومن الأمور السلبية التي وصفها "ماسبيرو" أن القطع الأثرية اصطفت على الجدران متزاحمة، حتى أن البعض لم يكن ليتمكن من فصل القطع المتلاصقة عن بعضها أمام نظره، وكان ذلك يشكل عيباً في فن العرض

المتحفى، فهناك العديد من التماثيل النصقت بالجدران إلى جوار أحزمة البردي الطويلة المفرودة.

وكانت قاعة العرض الرئيسية في سراي الجيزة تقع بالدور الأرضي، أمام الدرج الرئيسي، وكانت تمثل قاعة جنازية. ويذكر "ماسبيرو" أنه بنظرة عابرة ظهر مدى الضعف في زينة القصر، التي لا تتماشى مع المضمون العام للمعروضات. وحينما انتقد "ماسبيرو" ذلك دافع "جريبو" معلقاً بأنه "كان من الصعب تنسيق هذا العدد الهائل من التوابيت، فقد كنا نحاول ملء كافة الفراغات بالقاعة"، كما تعجب "ماسبيرو" من ذلك العدد الهائل الذي يحتويه السراي، وما يستخرج يومياً من المقابر وأنقاض المعابد على الرغم من نهب آلاف الآثار المصرية كل يوم، قائلاً: "حاولنا وضع كل القطع الأثرية في متناول وأمام مرأى السائحين والمهتمين، فأثار ذلك دهشة الجميع، ورغم زحمة المعروضات فإن هذا المتحف كان يختلف كثيراً عن بولاق، فكان أكثر هدوءاً وأكثر ثراءً بالقطع الأثرية، فضلاً عن عدد غرفه الكبير".^(٩٥)

على أية حال، افتتح الخديو "توفيق" الأنتكخانة الجديدة في يوم ١٢ يناير ١٨٩٠^(٩٦). وبدأت تستقبل الجمهور بمجرد انتهاء مراسم الافتتاح، إلا أن الخوف من تكرار كارثة أنتكخانة بولاق كان لا يزال يشغل بال القائمين على إدارة سراي الجيزة ونظارة الأشغال العمومية. ولقد اقترح "محمد زكي" ناظر الأشغال على مجلس النظار في إبريل ١٨٩٠ بعض التدابير المقترضة اتخاذها لوقاية أنتكخانة سراي الجيزة من السرقات والحريق، تلخصت في إقامة خطوط هاتف بين الأنتكخانة والدوائر التابعة لها، كذلك تمهيد الطرق المؤدية إلى السراي، وعزلها عما حولها بهدم كل المباني القريبة، ونقلهم الأشجار وعمل تدابير للحريق^(٩٧).

وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها نظارة الأشغال لمعالجة تلك المسألة، هي جعل سراي الجيزة بمعزل عن باقي الأبنية المتصلة بها، بالإضافة إلى تعيين الخفر لحراسة الأنتكخانة ليلاً، ووضعت أنابيب المياه المتصلة بطلمبات الجيزة بالقرب من السراي، لتكون في خدمتها وقت الحاجة، وجعل الآثار المعروضة في مأمن من غوائل الحريق. كما اقترحت النظارة بعض التغييرات التي تؤمن السراي من أي تهديد، مثل تغيير

أرضيات السلاطون وجناح الحريم الخشبية بمزيج من الحجر والحديد. واستبدال كل الأخشاب الداخلة في بنائه بالحديد والأحجار، وطلبت من مجلس النظار الموافقة على صرف مبلغ يتراوح ما بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري^(٩٨). ويرجح الباحث أن الكارثة التي حلت بالمتحف بولاق لم تكن هي السبب الوحيد وراء إصرار النظارة على تأمين السراي، وإنما خوفها من حدوث حريق يشابه الحريق الذي نشب في سراي عابدين، ومن المعروف أن النيران امتدت في عابدين بسرعة، نظراً لدخول الخشب كعنصر أساسي في المباني^(٩٩).

وهكذا كان على الحكومة أن تقوم بإجراءات من شأنها حماية موارد المتحف الجيزة، بمنع المخالفات التي قد تضر بالآثار المصرية. وقد أصدر الخديو "توفيق" في ١٧ نوفمبر ١٨٩١ مرسوم يمنع الحفر إلا برخصة من مدير عموم دار المتحف والحفر (المتحف)، ولا تكون الرخصة صحيحة إلا بعد الإقرار عليها من ناظر الأشغال العمومية، ويكون إعطاؤها من مدير عموم دار المتحف والحفر. وبموجب هذا التصريح فجميع الأشياء التي يصير العثور عليها بواسطة الحفر تكون ملكاً للدولة وينبغي حفظها بدار المتحف في الجيزة^(١٠٠).

* * *

وفي عام ١٨٩٢ تولى "دي مورجان" Morgan رئاسة مصلحة الآثار^(١٠١). وسارع الرئيس الجديد بفتح قاعات عديدة أمام الزوار، وكان له مواقف مع تجار الآثار تدل على حكمته، وقد يكون اكتسب ذلك من عمله في (فارس)، حينما كان ينقب هناك. ورغم أنه من خريجي (مدرسة التعدين الفرنسية) École des mines، لكنه أثبت جدارة في حماية مصالح مصر وآثارها^(١٠٢).

كما حاول "دي مورجان" أن يكون للمتحف المصرية في عهده دور في توعية الجمهور بتاريخ مصر القديم، فكان المتحف مفتوحاً يومياً - ماعداً يوم الاثنين - من التاسعة صباحاً وحتى الرابعة والنصف مساءً، والدخول في يوم الثلاثاء من كل أسبوع مجاناً، وتغير بعد ذلك إلى يوم الجمعة^(١٠٣)، وكان رسم الدخول للمتحف محددًا بخمسة قروش فقط حتى يتسنى للعامة

والمثقفين زيارته، إلا أن "مورجان" سعى لتخفيضه، وتقرر بالفعل في إبريل ١٨٩٢ تخفيض الرسم إلى قرشين، وإلغاء اليوم المجاني للدخول^(١٠٤).

وكانت فكرة توسعة سراي الجيزة لتستوعب أكبر كمية من الآثار تشغل تفكير "دي مورجان" دائماً، وكان يحث نظارة الأشغال لعمل بعض التعديلات اللازمة، وطلب من مجلس النظار تحديد الإجراءات اللازمة لترميم السراي وإزالة الدور العلوي من مبنى الحريم، وإقامة توسعات من شأنها استيعاب الوارد المتزايد من الآثار المصرية^(١٠٥).

وبعد العديد من المباحثات بين نظارة الأشغال ورئاسة مجلس النظار، أقرت النظارة أن أية تعديلات في سراي الجيزة لن تصلح، وأنه يجب ترميمها دون تعديلها، وأن الحل الأمثل هو التركيز على إنشاء دار جديدة للآثار المصرية. والتي قدمت بالفعل بعض الاقتراحات لإنشائها من قبل في عام ١٨٩٣، حينما تراءى لنظارة الأشغال أن هناك مكان يعتبر هو الموقع الأوفق لإقامة متحف جديد، وهو الأرض الكائنة أمام سراي الجيزة.

وتقرر تشكيل لجنة للنظر في المسألة واتخاذ قرار، ولوصت اللجنة بعمل تصميمات جديدة لبناء أنتكخانة لا تتجاوز قيمة الإنشاءات فيها المائة والثلاثين ألف جنيه مصري، وعمل إعلان بذلك، ومنح صاحب أحسن تصميم جائزة قدرها ألف جنيه^(١٠٦). وقد وافق ناظر الأشغال على اقتراح اللجنة ورفع به بدوره إلى رئاسة مجلس النظار لاتخاذ اللازم وتحديد ميزانية الإنشاءات^(١٠٧).

ولقد قدم "دي مورجان" اقتراحاً إلى نظارة الأشغال بأن يكون مكان المتحف الجديد على ضفاف النيل اليمنى، حيث إن هناك مشاق كثيرة ناشئة عن ابتعاد سراي الجيزة، كذلك رطوبتها العالية وخطر ذلك على المعروضات. ولكنه ألح على عدم جدوى التعديلات المزمع عملها السراي، مادامت النية قد انعقدت على نقل الأنتكخانة إلى محل آخر^(١٠٨)، ولكن وجهة نظر نظارة الأشغال في تلك المسألة، كانت في عدم زيادة ثلغيات التحف، في فترة انتظار إنشاء المتحف الجديد، وتجنباً لأي حريق ينشب في السراي. في أبريل ١٨٩٤ رجحت نظارة الأشغال اختيار تصميم لتعديل السراي، وحددت اللجنة المالية النفقات بحوالي ستين ألف جنيه مصري^(١٠٩).

وفي يوليو ١٨٩٤، انتهت نظارة الأشغال من تنفيذ معظم الإجراءات التي تجعل المتحف في سراي الجيزة في أمان من الحريق، والذي كان المسئولون يخشون من نشوبه نتيجة ازدياد عدد المومياءات، والتي تعد عنصراً أساسياً للحريق نظراً لوجود المولد القابلة للاشتعال المكونة منها مادة التحنيط. وقررت اللجنة المالية في نوفمبر ١٨٩٤ صرف مبالغ مالية لترتيب فرق الإطفاء واستيراد الطلمبات البخارية وتمهيد الطرق من السراي حتى أقرب نقاط الانتقال، وزيادة خطوط الهاتف^(١١٠)، على الرغم من أن الفترة الزمنية المتفق عليها لإقامة دار المتحف الجديدة كانت سنتين ونصف السنة، فإن النظارة قامت بتلك الإجراءات حتى لا تزداد الخسارة فوق حجم التكاليف، ففقدان الآثار من جراء أي كارثة لا يعادله أي خسارة مالية تفقدها النظارة في تعديل سراي الجيزة وتأمينها^(١١١).

وبدأت نظارة الأشغال في فحص تصميمات المتحف الجديد، التي كانت تُقدم لها بصفة دائمة، وشكلت اللجان المتخصصة لذلك، وقد تنافس في ذلك ثلاثة وسبعون تصميمًا، تم تصفيتهم إلى تصميمين، أولهما للإيطاليين، والآخر للفرنسيين. وفي النهاية تم اختيار تصميم المهندس المعماري الفرنسي "مارسيل دورنون" Marcel Dornon، وكان تصميمه عملاً مبدعاً، فقد كان المتحف الأول في العالم الذي صُمم وشيد ليكون متحفاً، وليس مبني تم تحويله إلى متحف. وأثار فوز تصميم "دورنون" جدلاً، خاصة بين أعضاء اللجنة المعمارية الإيطالية، حيث اعتبر الإيطاليون أن هذا النصر الفرنسي بمثابة هزيمة لهم، وأقروا بأنهم قد خدعوا، وأصبح الوضع على حافة أزمة دبلوماسية بين مصر وإيطاليا وربما قررت الحكومة المصرية لهذا السبب منح تشييد المبني للشركة الإيطالية، حتى تخفف من حجم الأزمة^(١١٢).

واستمرت أنتكخانة سراي الجيزة باقية، تقاوم عوامل التلف وأيدي المهربين بمجهودات "دي مورجان"، الذي استمرت إدارته للأنتكخانة حتى منتصف عام ١٨٩٧. وكانت الفترة الطويلة التي قضاها في منصبه عامرة بنشاط علمي ملحوظ، ففي عام ١٨٩٤ اشترك في أكبر مشروع علمي تم فيه حصر المكتشفات المصرية حتى هذا الوقت بصفته رئيس مصلحة الآثار، وكان يشترك في المشروع علماء آثار مثل "بروينت" Bouriant، و"جورج

ألبرت ليجران "Georges Albert Legrain ، كذلك "جوستاف جيكييه"
Gustave Jéquier، و"بارزانتى" Barsanti .

ولقد تولت طباعة المشروع مؤسسة "أدولف هولزهاوزن" في فيينا عام ١٨٩٥ تحت عنوان "قائمة الآثار والنقوش المصرية القديمة"، وتم تذييل غلاف الكتاب بخبر رعاية "عباس حلمي الثاني" لهذا العمل . Publié sous les auspices de S.A. Abbas II Helmi par la direction générale du Service des antiquités وكان العمل في إعدادها جاداً، فكانت الأنتكخانة المصرية في سراي الجيزة لا تهدأ من كثرة العمل فيها، أثناء إعداد تلك القوائم التي ظهرت في ثلاثة أجزاء. وتعد من أهم إنجازات الأنتكخانة المصرية آنذاك^(١١٣). كذلك أصدرت مصلحة الآثار المصرية بعض الأدلة للقطع الأثرية التي كانت تحتويها الأنتكخانة المصرية في سراي الجيزة، وأهمها الدليل الذي أصدرته المصلحة في عام ١٨٩٥ عن الآثار التي كانت تحتويها الأنتكخانة في الجيزة، والذي جعل من السهولة معرفة كل قطعة كانت موجودة في السراي، فقد استزاد في نشر صور المعروضات، وكتابة شرح لكل قطعة أثرية فيه ووصف للغرف بدقة^(١١٤).

وحينما كسب صندوق الدين العام المعركة خلال الأزمة المالية في مصر، راح "دي مورجان" ضحية الصراع الأنجلو فرنسي آنذاك، ففي عام ١٨٩٧ صدر قرار من الحكومة المصرية بتعيين عالم الآثار "فيكتور لورييه" ليخلفه، بعد أن بدأت الإجراءات الفعلية لإنشاء المتحف الجديد، واتهم الفرنسيون "دي مورجان" بالمبالغة في صداقة الإنجليز. وهكذا قرر "دي مورجان" ترك منصبه في بداية عام ١٨٩٧ ليُراس بعثة آثار في فارس، حيث قضى خمسة عشر عاماً في العمل هناك ليحقق في الشرق الأدنى أعظم اكتشافات عصره، وهي "قوانين هامورابي"، فلم تجسد الحكومة المصرية أنسب من "لورييه" ليخلفه^(١١٥)، الذي ظل في وظيفته عامين اعتزل بعدهما الخدمة في سنة ١٨٩٩، ليعود "ماسبيرو" مرة أخرى إلى رئاسة مصلحة الآثار المصرية^(١١٦).

وفي يناير ١٨٩٧، ومنذ بداية فترة رئاسة "لورييه" للمصلحة، بدأ أعمال حفر الأساسات لمبنى المتحف الجديد، بموقع تم تحديده علي امتداد تكتلات

الجيش البريطاني بالقاهرة عند قصر النيل. وتم الاحتفال بوضع حجر الأساس في الأول من أبريل من العام نفسه في حضور الخديو "ماسبيرو"^(١١٧).

ووجد الخديو "عباس حلمي" في نهاية عام ١٨٩٧، أن الاعتداء على الآثار المصرية أصبح متزايداً، فأصدر في ١٢ أغسطس ١٨٩٧ أمره بتجريم تشويه الآثار ومحاولات إتلافها، بناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة في ١٩ يونيو ١٨٩٧، وجاء فيه معاقبة كل من يباشر الحفر في أرض حكومية بلا رخصة، أو يستولى على المقتنيات الأثرية أو يسبب في إتلاف أثر من الآثار المصرية القديمة جزئياً أو كلياً. وكانت العقوبة تغريم الفاعل من خمسين قرشاً إلى مائة قرش أو بالسجن من ثلاثة أيام إلى أسبوع^(١١٨).

على أية حال، فإن الأنتكخانة المصرية في سراي الجيزة كانت تمثل ثروة لعلماء الآثار بالرغم من أنها كانت تخلو من فنيات المتاحف الكبرى وطرق العرض المبتكرة. واستمر العمل فيها حتى سلمت مصلحة الآثار المصرية مفاتيح المتحف الجديد في الجهة المقابلة من نهر النيل إلى المهندس الإيطالي "إليساندرو بارلزنتي" (١٨٥٨ - ١٩١٧) في التاسع من مارس ١٩٠٢، وبدأ في نقل الآثار من قصر الخديو إسماعيل بالجيزة إلى المتحف المصري الجديد^(١١٩).

- متحف الآثار اليونانية الرومانية بالإسكندرية:

بدأ الاهتمام بالعصر اليوناني الروماني وتجميع آثاره بجدية بعد عام ١٨٦٦، عندما أكمل "محمود الفلكي" حفائره في الإسكندرية، حيث قام بتسليط الضوء على خريطة المدينة القديمة، وبدأ الاحتياج لتجميع تلك الآثار داخل متحف^(١٢٠)، خاصة وأنه بعد حصر المجموعات اليونانية والرومانية في بولاق، وجدوا أنها تستحق أن تُجمع في مكان مخصص لها، على الرغم من محاولات "مارييت باشا" فهرسة تلك المجموعات، ومنحها قدراً من الاهتمام، نظراً لأنها جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر. وقد حذا "ماسبيرو" حذو "مارييت" في ذلك الاهتمام، حينما تولى رئاسة مصلحة الآثار من بعده^(١٢١).

وحيثما قرر الأوروبيون عمل مجلس بلدية الإسكندرية في عام ١٨٩٠ بدأ التفكير في استصدار قرار بإنشاء متحف ومكتبة تابعة للبلدية، وهو ما تحقق بعد عامين^(١٢٢). وبناء على اقتراح "دي مورجان"، وبالتنسيق مع بلدية الإسكندرية تقرر تأليف لجنة لإنشاء متحف الآثار اليونانية الرومانية Greco-Roman Museum بالإسكندرية^(١٢٣).

وتقرر تكليف الإيطالي الدكتور "جوسيب بوتي" Giuseppe Botti العالم بالآثار اليونانية الرومانية بإدارة المهمة، وترتيب ما جُمع من الآثار وتبويبها. ولقد ذكر "عبد الرحمن زكي" أن "بوتي" استأجر شقة ذات خمس غرف في عمارة بشارع رشيد (طريق الحرية الآن بالإسكندرية) وعرضت المجموعات فيها^(١٢٤). إلا أن "بوتي" نفسه ذكر أن البداية كانت في منزل ذي طابقين، وكان بسيط التصميم، فقد كان يتكون من ثلاث غرف عن اليمين وخمس عن اليسار وممر في الطابق الأعلى، وغرفة وصالة عرض في الطابق الأسفل. وتخصصت كل غرفة في عصر محدد، أو نوع من النقوش، فمنها ما عرضت فيها النقوش اليونانية وأخرى للبيزنطية، وغرف للعملات والميداليات، وأخرى للنقوش القبطية^(١٢٥).

وافتح الخديو "عباس حلمي الثاني" هذا المتحف الصغير رسمياً في ١٧ أكتوبر ١٨٩٢. واعتبر الجميع أن هذا المتحف هو الصورة النهائية له، ولكن البلدية لاحظت بعد سنتين أن هذه الشقة أصبحت تضيق بما يرد إليها من التحف، سواء ما يقدم هدايا أو يشتري، أو يعثر عليه المنقبون في المدينة وضواحيها، فتقرر إنشاء دار جديدة لحفظ هذه المقتنيات الأثرية المتزايدة^(١٢٦). ولتحقيق ذلك تم تكليف مهندسى العمارة "ديتريش" Dietriche و"ستينون" Stienon لتصميم المبنى الجديد. وحشدت "جمعية آثار الإسكندرية" Alexandria Archeological Society (تأسست في عام ١٨٩٣)^(١٢٧) الجهود اللازمة لإتمام العمل في المتحف، حتى اكتمل بناء أول عشر قاعات فيه، وافتتحها الخديو "عباس حلمي الثاني" في عام ١٨٩٥^(١٢٨).

وكان الخديو يهتم كثيراً بالمتحف الجديد، ويتابع العمل فيه، بل كان يترقب إتمام أي مرحلة فيه ليقوم على الفور بافتتاحها. وعمل المسئولون عن المتحف بدورهم على القيام بعدة حفريات هامة، واستكملوا حفائر السيرابيوم

بالإسكندرية، وهي التي أسفرت في عام ١٨٩٥ عن اكتشاف تمثال من الجرانيت الأسود للعجل أبيس، يعود إلى عصر الملك هادريان. كذلك نجح عالم الآثار "شريبير" Schreiber في الكشف عن قصر بطلمي بالإسكندرية في المنطقة غير المزروعة آنذاك إلى الشرق من محطة الرمل^(١٢٩). ومع ازدياد أعمال الحفر، تقرر في عام ١٨٩٦ إنشاء غرفتين أخريين، وفي سنة ١٨٩٩ شيدت أربع غرف أخرى تذكراً لمولد الأمير "عبد المنعم" أول أنجال الخديو "عباس حلمي الثاني". وتم الانتهاء من واجهة المتحف في عام ١٩٠٠^(١٣٠).

ومتحف الإسكندرية للآثار اليونانية الرومانية يعتبر من المتاحف عظيمة القيمة، فهو يحتوى على معظم آثار الفترة اليونانية الرومانية، من مجموعات المصنوعات اليدوية، ومجموعات العملات التي كانت في حوزة أنتكخانتى بولاق والجيزة، والتي سلمت إلى متحف الإسكندرية^(١٣١). وبدأ المتحف في تسجيل المواقع الأثرية منذ بداية إنشائه، وعمل تقارير للحفريات، كذلك الإعداد لعمل نشرة "جمعية آثار الإسكندرية" Bulletin of Alexandria Archeological Society والتي تأسست من داخل المتحف^(١٣٢).

وعندما تم تكليف "جوسيب بوتى"، قام بتزويده بمجموعات مجلوبة من حفائره في المدينة وضواحيها. وعني بوضع "دليل فني للمتحف في قسمين، نشر أولهما في سنة ١٨٩٣ والثاني في سنة ١٩٠٠^(١٣٣). وفيما بعد تم تكليف "إيفاريسستو بريسيا"، ثم "أخيل أدريانى" بإدارة المتحف، وهما اللذان قاما بتزويد المتحف بما يحصلان عليه من قطع في حفائرهما. كذلك قاما بجلب مصنوعات يدوية للمتحف من الحفائر في منطقة الفيوم. ويرجع تاريخ معظم المجموعات الأثرية الموجودة في المتحف إلى الفترة من القرن الثالث ق.م إلى القرن الثالث الميلادي، وهى شاملة لعصري البطالمة والرومان^(١٣٤).

- دار الآثار العربية "متحف الفن الإسلامي":

في حين أن الأدب العربي كان محورياً للدراسات الأدبية الأوروبية في القرن السادس عشر، فلم يكن للفن العربي مجال في ذلك الوقت. حتى أن مصر الإسلامية لم تكن معروفة آنذاك بالشكل التي كانت معروفة به في القرن التاسع عشر. وإلى حد ما كانت فنون المغرب العربي هي المعروفة

لدى الغرب، حتى بدأت مصالحه تتلاقى مع مصالح الشرق في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. ولدت الأحداث السياسية التي ميزت بدايات هذا القرن، إلى إنشاء علاقات متعددة بين دول الشرق والغرب، سمحت بمقدمات معرفة الغرب بالفنون الإسلامية^(١٣٥).

وأراد "إسماعيل باشا" أن تكون جميع الآثار العربية محفوظة في عهده، وصرح بذلك في عدة أوامر أصدرها إلى مفتشي الأقاليم المصرية في عام ١٨٦٣، فكان بمقتضى إرادته يأمرهم أن ينبهوا المديريات التابعة لهم على منع أي شخص منعا باتا من تحطيم الآثار أو أخذ أحجارها، سواء للاستعمال في منشآتهم الخاصة أم في المباني الأميرية، وعليهم أيضا ترتيب الخفراء اللازمين بالأجرة في حالة طلب مصلحة الآثار ذلك^(١٣٦).

وكان التفكير في إنشاء "دار الآثار العربية" جدياً منذ عام ١٨٦٩^(١٣٧)، بناء على اقتراح المهندس "سيلزمان" Salzman، فصادف ذلك هوى في نفس "إسماعيل"، الذي أصدر أوامره إلى "فرانز باشا" S. E. Franz رئيس هندسة الأوقاف لإعداد بناء أميري لهذا الغرض، وأمره بتشكيل لجنة لحفظ الآثار برئاسة للعمل على هذا المشروع. ورصد "فرانز باشا" الاعتمادات المالية لهذا الغرض كمبنى تابع للدولة، ولسوء الحظ تعثر المشروع لأسباب غير معروفة، ولقي بعد ذلك في زوايا النسيان. ولكن "فرانز باشا" قرر اختيار البواكي التي شكلت الإيوان الشرقي في جامع الحاكم بالجمالية بجوار باب الفتوح، كمتحف مؤقت لجمع الآثار العربية من أرجاء البلاد فيه، وكبديل مؤقت للمتحف المزمع إنشاؤه^(١٣٨).

وبالفعل بدأ فريق من العلماء في الاهتمام بجمع الآثار العربية الموجودة في أنحاء مصر، وعملوا على ترميمها. إلا أن الأعمال التنموية في المتحف توقفت لفترة طويلة، نظراً لقلة التمويل، ومن الغريب أن هذا التوقف ترافق مع غزو الرأسمالية الأجنبية في مصر، التي كان من الممكن أن تدعم الجهود المبذولة لتطوير المتحف، إلا أنه من الواضح أن الذوق العام للناس، أجنب ومحلين، لم يكن مهتماً لهذا النوع من الفنون^(١٣٩).

وعلى الرغم من نوايا "إسماعيل" تجاه حماية الآثار، إلا أنه كان من شأن حركة التحديث، والتي كان الاتجاه العام يميل إليها، أن تعمل على هدم

الكثير من الأبنية التاريخية والمساجد القديمة والعديد من المنازل والقصور، مما كان يعوق سير العربات، أو يقف حجر عثرة في الشوارع والميادين التي كانت تُرسم دون اعتبار لما قد يكون فيها من آثار تاريخية قيمة. وهكذا، حتى التراث لم يقف حجر عثرة في وجه الغزو الثقافي الأوروبي. ولعل الإدارة التي كان من مهمتها تخطيط الشوارع، كانت تقوم بعمل مجالس المديريات ولكن في أضيق صورة^(١٤٠).

وأدى القلق السياسي الذي حدث في أواخر حكم "إسماعيل" إلى توقف أعمال اللجنة التي شكلها، إلا أنه حينما تولى الخديو "توفيق" أمر البلاد، نشط الأمر مرة أخرى، ولاحق في الأفق وجوب تنفيذ فكرة (إنقاذ ما تبقى من الآثار التي لا تزال في حالة جيدة)، والتي كانت تعبر عن مدى ما توصلت إليه الحضارة العربية الإسلامية من ازدهار^(١٤١). وهكذا أصدر الخديو "توفيق" في عام ١٨٨١ أمراً إلى إدارة الأوقاف لجمع كل الآثار من المساجد الأثرية، وأن تكون تحت مسئولية "قرانز باشا". ولكن هذه المرة كان هناك قدر من الحماس في التنفيذ، وجمع كل ما تبقى من الهدم والتخريب، بالإضافة إلى الآثار التي في حوزة المهربين. وبحوثاً في أنقاض الآثار الإسلامية عن أقواس الإيوانات في المساجد، وقواعد المساجد والمنازل العربية، وشظايا القطع التي حاولوا جاهدين تجميعها ولصقها بدقة.

ولم تبادر الأوقاف بالبداية في إنشاء مبنى المتحف إلا بعد أن أصدر الخديو "توفيق" مرسوماً بإعادة إنشاء "لجنة حفظ الآثار العربية"، التي أعلنت بدورها أنها "سوف تقوم على تنفيذ كل ما يفيد مصلحة الفن العربي الأصيل"، وبدأت في مراقبة المتحف القديم الذي تكون في الإيوان الشرقي بجامع الحاكم، وعملت على دراسة وتوثيق القطع الأثرية به^(١٤٢). وهكذا، بدأ المتحف القديم ينمو بمعدل سريع، واهتمت اللجنة بإصلاح شئونه وتنظيم أحواله حتى أصبح في حالة جيدة.

وكانت اللجنة تتكون من: "يعقوب أرئين باشا" E. A. Artin ، و"روجرز بك" Rogers ، و"بودري بك" Baudry ، و"م. م. جراند" M. M. Grand ، و"محمود سامي باشا"، و"محمود الفلكي باشا"، وكان يترأس اللجنة "محمد زكي باشا" مدير الأوقاف العام وقتئذ.

وجاء في مواد الأمر العالي ما يأتي:

١ - إجراء اللازم لجرد وحصر الآثار العربية القديمة التي لها قيمة تاريخية أو فنية.

٢ - ملاحظة صيانة تلك الآثار، ورعاية حفظها من التلف، وإبلاغ نظارة الأوقاف بضرورة القيام بالتصليحات والترميمات المقتضى إجراؤها فيها، مع إيضاح المهم منها^(١٤٣).

٣ - أن تعد خطة لهذه الإصلاحات، ثم تشرف بنفسها على كل كبيرة وصغيرة في تنفيذ هذه الخطة.

٤ - أن تتأكد من أن تصميمات الأعمال التي يتم إنجازها تحفظ في نظارة الأوقاف، وأن تشير إلى أي تحف مستقلة، أو حطام متهدمة ينبغي نقلها إلى دار الآثار العربية^(١٤٤).

وبعد أن ازدادت أعداد الآثار في إيوان الجامع، وتنوعت إلى الحد الذي يصعب فيه تصنيفها وترتيبها نظراً لضيق المكان، ومع الزيادة المستمرة في مجموعات القطع الأثرية المجلوبة من شتى بقاع مصر، فإن اللجنة أوصت بتوسعة المتحف لاستيعاب كل الوارد الجديد، وبالتالي طلبت من نظارة الأوقاف بناء غرف لتلبية احتياجات المتحف. وقبلت الأوقاف طلب اللجنة، وخصصت في عام ١٨٨٣ بناية مخصصة في باحة مسجد الحاكم لعرض القطع التي ليس لها مكان^(١٤٥)، ولكن ورغم ذلك لم تعد الباحة كافية، لعدم وجود فضاء يمكن وضع القطع الواردة فيه، كما أنها كانت مرتبة دون نظام.

واقتناعاً بأهمية وجود متحف فنياً وعلمياً وتنموياً، وجدت اللجنة ضرورة توجيه انتباه الحكومة والخديو لذلك، فقد حان الوقت لإنشاء مبنى قائم بذاته للآثار والفنون العربية يحتوي على متحف ومكتبة أثرية. ووعد الخديو "توفيق" بتنفيذ ما طلبته اللجنة في أقرب وقت، خاصة وأن إدارة المتحف أهمّته بعد ترك "فرانز باشا" لهندسة الأوقاف في عام ١٨٨٧، الأمر الذي أدى بالعديد من أصحاب المجموعات الأثرية لسحب مجموعاتهم، فأرسلت العديد من الشكاوي للجنة حفظ الآثار العربية، والتي قررت بدورها

في اجتماعها المعقود في ٢٠ أبريل ١٨٩٢ الإشراف بنفسها على المتحف وصيانتته. وكانت أول مهمة لها هي عمل جرد دقيق لكافة محتوياته وترقيمها.

وقررت اللجنة أن الجمهور يجب أن يستفيد من شكل المتحف الجديد، فأصدرت قائمة مصورة Catalogue بها موجز لكل ما عُرض في المتحف للجمهور. ومع زيادة عدد الزائرين سنوياً رأت اللجنة وضع دليل مصور جديد لا يحتوي فقط على قائمة بالمعروضات، بل وشرح كامل للعصور التي تمثل كافة القطع الأثرية في المتحف، مما شكل نقلة ثقافية هامة في محاولة لتعريف المصريين تاريخهم العربي من وجهة نظر أثرية^(١٤٦).

على أية حال، يعود الفضل في عدم استمرار المعاملة السيئة التي كانت تعاني منها الآثار العربية، إلى تيقظ وحزم لجنة حفظ الآثار العربية، التي أبلت بلاء حسناً، وكان لها الفضل في المحافظة على آثار عربية من كل العصور وعلى اختلاف الأنواع. والواقع أنه لولا جهودها لكانت الآثار العربية قد أصبحت في طي النسيان^(١٤٧). وبدأت اللجنة في عكس الوضع الذي كان قائماً حينما كانت مشاريع التحديث بالقاهرة تتسبب في هدم المباني الأثرية، وأصبحت اللجنة تهتم كل ما يشوه مشهد المباني الأثرية، وفي إحدى اجتماعات اللجنة قررت أنه:

"عندما توجه القومسيون التالي أخيراً لزيارة المساجد العظيمة الواقعة في حدود شارع النحاسين بالقاهرة، تحقق له أن الحوائط الموجودة لصق واجهات مسجد قلاوون والناصر وغيرهما تخفي أسفل الواجهات، وتشوه ببعض فتحات تضر بمنظرها وينظافة هذه الآثار داخلاً وخارجاً، كما تخفي هذه الحوائط أيضاً معظم الواجهات الأكثر أهمية التي يلزم الاعتناء بحفظها وترميمها في وقت مناسب منعاً للتخريب الباطني اللاحق للآثار، ...، ويقتضي حينئذ التعجيل بتخليص واجهات جميع الآثار التي تلاصقت بها الحوائط المذكورة تخليصاً نهائياً من هذه الخربات المشوهة لها والمعينة بالتأكيد على تخريبها رويداً رويداً". ولم تكن اللجنة تنزع الملكية دون تقديم التعويض المالي المناسب لصاحب المخالفة، والجدول التالي يوضح مدى اهتمام اللجنة بتعويض المتضررين^(١٤٨):

التاريخ الثقافي لصر الحديثة

بيانات	الحوائت اللازم نزع ملكيتها	إيراد				التعويضات المسراد تخصيصها لنزع الملكية	
		الشهري	السنوي	جنيه	مليم	جنيه	مليم
	عدد	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
(١) مسجد السلطان برقوق والناصر وقلعون							
- حوائت مشاعة بين الأهالي والأوقاف.	٣	١	١١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
- حوائت الأهالي.	٤١	٢٠	١٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جملة ذلك	٤٤	٢١	٣٤٧	٢٥٦	١٦٤	٢٥٦١	٦٤٠
(٢) مسجد الأشرف.	١٤	٩	٠٠	١٠٨	٠٠	١٠٨٠	٠٠
(٣) مسجد المؤيد وباب المتولي.							
- حوائت مشاعة بين الأهالي والأوقاف.	٧	٣	٤٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
- حوائت الأهالي.	٣١	٢٢	٢١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جملة ذلك	٣٨	٢٥	٧٠٠	٣٠٨	٤٠٠	٣٠٨٤	٠٠
(٤) مسجد الغوري.	١٠	٥	٣٦٠	٦٤	٣٢٠	٦٤٣	٢٠٠
(٥) مسجد قزمان.	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجملة العمومية						٧٣٦٨	٧٤٠

ولقد حاولت اللجنة تقديم أكبر قدر من الرعاية للآثار العربية وتسجيلها بدقة، وظهرت أسماء مصرية برعت في هذا المجال من أشهرهم آنذاك "يوسف أحمد أفندي"، الذي كثيراً ما نال إعجاب اللجنة نظراً لمهارته في معالجة وقراءة النصوص المشوهة، ومعرفته لكافة أنواع الخطوط العربية في كل العصور. وكان المتحف بتكوينه آنذاك يعطي نظرة شاملة لجميع فروع الفنون العربية الإسلامية من أسلحة ودرع وصناعة النسيج والجلود، رغم أنه كان في بدايته. ولكن اللجنة والقائمين على العمل في المتحف كانوا ينظرون إلى المتحف على أنه لن يكون له مستقبل. خاصة وأن اللجنة لا تمتلك المال الكافي لشراء الآثار، كذلك قلة التمويل الذي تحتاجه البعثات الاستكشافية، وكان المتحف دائماً يأمل في أن تقدم له الحكومة الدعم المالي^(١٤٩).

وبعد هذا الجهد الذي قامت به "لجنة حفظ الآثار العربية"، أصبح المتحف يضيق بمحتوياته، وتحدث "تيجران باشا" في إحدى جلسات اللجنة عن ذلك، وشرح ضرورة إيجاد مكان جديد للآثار المكسدة في المتحف. وعلى أثر ذلك أخذت اللجنة تفكر في إنشاء محل مناسب لنقل المتحف إليه، وكانت الحيرة بين مكانين، أولهما: أن ينقل المتحف إلى محل الكتبخانة الخديوية القديم الكائن بدرب الجماميز، وثانيهما: نقل التحف إلى ضريح السلطان الغوري.

أما الفكرة الأولى، فقد عدلت اللجنة عنها، لأن نظارة المعارف اتخذت محل الكتبخانة القديم لنفسها. وأما الفكرة الثانية، فلم تكن مناسبة، لأن ضريح السلطان الغوري ليس مناسباً للغرض المطلوب، كما يخشى على الآثار فيه من الحريق. وفضلاً عن هذا وذاك فإن موارد اللجنة كانت قليلة، ولا تسمح بتغطية مصاريف نقل الآثار، ولم يكن من الممكن الاعتماد على نظارة الأوقاف، لأنه لا يجوز مطالبتها بمصروفات كانت في الحقيقة خارجة عن دائرة اختصاصها.

وبناء على ذلك، قررت اللجنة مطالبة الحكومة بإيجاد محل جديد للمتحف، وأجابت الحكومة بالموافقة على طلب اللجنة، وقرر مجلس النظار إنشاء محل خاص يضم المتحف العربي والكتبخانة الخديوية في آن واحد،

وجرت المخابرة مع نظارة الأشغال بهذا الصدد، وصرحت نظارة الأوقاف أنه مهما يكن من قرار مجلس النظار، فإن المكان الذي سيضم المتحف العربية هو ملك لنظارة الأوقاف، ولا يحق لأي جهة أخرى تقرير مصيره.

وحينما استقال "فرانس باشا" من خدمته بديوان الأوقاف في سنة ١٨٨٧، بقي المتحف بدون رئيس، وحينئذ وردت الشكاوى تترى إلى لجنة الآثار العربية لهذا السبب، فعقدت اللجنة جلسة خاصة في يوم ٢٠ أبريل ١٨٩٢، وتقرر فيها تعيين "ماكس بك هرتز" M. Herz كمسئول عام عن المتحف ومحتوياته، وكان الرئيس الجديد على جانب كبير من الهمة وأصالة الرأي، فشرع في ترتيب المتحف وضبط أشغاله^(١٥٠).

وبناء على هذا القرار، وبعد رفع القرار إلى الخديو "عباس حلمي الثاني" لإعلامه بنتيجة الجلسة الطارئة للجنة، قرر الخديو في نفس اليوم (٢٠ أبريل ١٨٩٢) إصدار مرسوم بإنشاء مبنى مستقل يجمع الآثار العربية، وجاء هذا القرار حينما زادت المجموعات الأثرية زيادة مطردة، وبناء على توصيات اللجنة^(١٥١).

وكان لهرتز طرق مبتكرة في الحفظ والترميم، وفي عهده تم وضع رقم مسلسل لكل أثر احتواه المتحف، كما اهتم المتحف بتقيد جميع الآثار في دفاتر حتى يتسنى للمتحف عمل جرد دوري على محتوياته، وضمت الدفاتر محل ورود كل أثر واسم مكتشفه وتاريخ الاكتشاف. كذلك تم وضع رقم لكل غرفة من غرف المتحف^(١٥٢). كما قام "هرتز بك" بتأليف قائمة بالمحتويات (كتالوج) باللغة الفرنسية في عام ١٨٩٥: *Catalogue Sommaire Des Monuments Exposés Dans Le Musée National De L' Art Arabe*، وقام المصور الفوتوغرافي "ليكيبيان" بتصوير القطع الأثرية بالترتيب الذي وضعه له "هرتز". واعتمد المتحف في وضع هذا المؤلف على دفتر الجرد الذي أنشأه "فرانز باشا" ومساعدته "يوسف أفندي أحمد" خطاط قلم لجنة الآثار العربية. وقد ترجم هذا الكتاب "لي بول" إلى الإنجليزية، ثم طرح للبيع^(١٥٣).

وعمل "هرتز" في تطوير المتحف القديم، على الرغم من أنه كان يتابع إنشاء المتحف الجديد بناء على قرار الخديو "عباس حلمي الثاني"، والذي

انتهى منه بالفعل في عام ١٩٠٣، وبدأ في نقل المعروضات من المقر القديم بمسجد الحاكم بالجمالية، وترتيبها بدقة وأناقة تليق بالمظهر الجذاب للمتحف الجديد، لتكون تلك الخطوة هي بداية التوثيق العلمي للآثار العربية في مصر.

وافتح الخديو "عباس حلمي الثاني" المتحف، وكان معه اللورد كرومر وكبراء رجال الدولة المصرية وأعيانها. وألقى كلمة الافتتاح مدير الأوقاف ورئيس لجنة حفظ الآثار العربية قائلاً: "ثجاري مصر الأمم المتمدنة بحفظ آثار قدامئها، وهي تحفظ للمدنية العربية تلك الأيادي التي طالما طوقت بها جيد العالم المعاصر" (١٥٤).

ثانياً: مدارس ومعاهد التاريخ والآثار في مصر:

يُعد عمل المعهد والمدرسة المتخصصة في دراسة الآثار التاريخية، من الأمور الهامة والمطلوبة لمعرفة تاريخ وظروف نشأة الأثر. فإن وظيفة المعهد والمدرسة دراسة المفردات الأثرية المكتشفة والمحفوزة داخل المتاحف، لتسجيلها ودراستها أثرياً وتاريخياً، أو دراسة الأثر في الموقع قبل انتقاله إلى المتحف.

وعلى الرغم من خلو المراجع التي كتبت عن عصر "محمد علي" من أية معلومات تثبت وجود مدارس متخصصة في التاريخ، إلا أن بعض الوثائق قد أشارت إلى وجود هذا النوع من الفصول الدارسية المتخصصة. فقد أصدر "محمد علي" أمراً إلى ناظر الجهادية في السادس من أكتوبر سنة ١٨٣٥، بتعيين "عبده" (لم يستطع الباحث الحصول على معلومات عنه) مدرساً للجغرافيا بمكتب البيادة بدمياط، وهو من ضمن الأربعة المتممين السابق إرسالهم إلى طرة للقيام بتدريس الجغرافيا بمدرستها، وهم من الذين رباهم "رفاعة الطهطاوي". ومن الواضح أنها لم تكن مدرسة بالمعنى المعروف، حيث أطلق عليها البعض اسم "مدرسة التاريخ والجغرافيا"، وإنما كانت فصلاً دراسياً بمدرسة المدفعية كان الهدف منه تعليم الجغرافيا. ويذكر "رفاعة" أن هذا الفصل أنشئ لتعليم الجغرافيا والتاريخ معاً، وقد ذكر ذلك في مقدمة الكتاب الذي ترجمه بعنوان (التعريفات الشافية)، وكتب: "لما سمحت مشورة الجهادية، ذات الآراء السنية الذكية، أن أفتح لفنون الجغرافيا والتاريخ

مدرسة تكون على قراءة هذه العلوم مؤسسة لتشتهر ثمراتها الزاهرة، أخذت عدة تلاميذ لهذا المعنى الممدوح، وتوجهت بالقلب والقالب لتعليمه بصدر مشروح...".

وهكذا، عرفت مصر مدارس التاريخ، التي كانت تهتم بدراسة تاريخ مصر في كل العصور بشكل عام، وتاريخ مصر القديمة بشكل خاص، وبدأت فكرة إنشاء تلك المدارس بما كتبه "الطهطاوي" عن ضرورة معرفة شباب البلاد بتاريخ مصر ودراسته. ولم يقتنع "الطهطاوي" بهذا الفصل، وكانت أهدافه أكبر من ذلك، وتمثلت في نقل كتب التاريخ على اختلافه من الفرنسية إلى العربية، فتقدم بعد قليل باقتراح إنشاء مدرسة الألسن إلى "محمد علي باشا"، والتي أنشئت بالفعل في عام ١٨٣٤، ولكن فكرة "الطهطاوي" لم تؤخذ بالشكل التطبيقي الكامل كما كان يتمنى، نظراً لاستبعاده عن البلاد سريعاً في عام ١٨٤٩، ليدير مدرسة ابتدائية في السودان، ويصبح مديراً لها في عصر "عباس الأول" (١٥٥).

وهذا المبحث سيتناول الباحث بالدراسة، المدارس التي كانت تهتم بتخريج شباب مؤهلين للعمل في المواقع الأثرية، والتعامل مع الآثار في المتاحف، بتأهيلهم بدراسة اللغات القديمة ومعرفة كافة جوانب التاريخ المختلفة، وهي: "مدرسة اللسان المصري القديم" (١٨٦٩ - ١٨٧٤). وكذلك "مدرسة الآثار التاريخية المصرية" (١٨٨٢ - ١٨٨٥). كذلك دراسة ما أطلق عليه معاهد وجمعيات الأبحاث أو معاهد الدراسات الشرقية، وهي التي تقوم بالبحث والاستكشاف بفريق عمل متكامل، وبشكل رسمي مصرح به، وهي: "المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية" بالقاهرة، و"مكتب صندوق استكشاف مصر" (الإنجليزي) بالقاهرة.

- مدرسة اللسان المصري القديم الخصوصية:

كانت سيطرة الأجانب على حركة الكشف الأثرية بمصر لافتة للنظر، وأصبح من الواجب توفير كوادر مصرية يمكنها العمل في هذا المجال، إلا أن المشكلة الوحيدة أمام الحكومة المصرية كانت تكمن في عدم معرفة المصريين للغة أجدادهم القدماء، وفطن "إسماعيل" إلى تلك الحقيقة بإيعاز من

"علي باشا مبارك". فقرر "إسماعيل" إنشاء مدرسة تهدف إلى إعداد فئة من الشبان المصريين، لدراسة اللغات القديمة ودراسة الآثار، حتى يشتركوا مع العلماء الأجانب في الحفر والبحث عن الآثار ودراساتها وصيانتها^(١٥٦).

وفي أغسطس ١٨٦٩ أصدر "إسماعيل" مرسوماً بإنشاء مدرسة "اللسان المصري القديم الخصوصية"^(١٥٧). وقدم "إسماعيل" الدعوة إلى العالم الألماني والأمين الأول لمتحف الآثار المصرية ببرلين، والعضو الفخري في المجمع العلمي المصري "هينريخ كارل بروجش"^(١٥٨) Heinrich Karl Brugsch للقدوم إلى مصر، والعمل على تأسيس المدرسة في القاهرة^(١٥٩). ورحب "بروجش" بهذه الدعوة وقبلها، وخصص له "علي باشا مبارك" عقداً لمدة خمس سنوات بقيمة خمسمائة فرنك شهرياً، وأنعم الخديو عليه برتبة "بك" تقديراً لجهوده في خدمة علم المصريات^(١٦٠). وأعدت الحكومة له منزلاً ليكون سكناً له ومدرسة لتلاميذه، وهو سراي الشيخ الشرقاوي (بالقرب من مسجد القلي ببولاق بالقرب من الأنتكخانة آنذاك).

وكانت المدرسة تتكون من عشرة طلاب فقط، وهم: "محمد توفيق، وأحمد نجيب" (من مدرسة الإدارة)، و"علي جيد، محمد فخري، ومحمد عصمت" (من مدرسة المساحة والمحاسبة)، و"محمد وصفي، إبراهيم نجيب، أحمد حسن، حسين زكي، وأحمد كمال" (من المدرسة التجهيزية)^(١٦١).

وقد رغب الخديو "إسماعيل" في اختيار الطلاب من نوي البشارة السمراء^(١٦٢)، ومن الواضح أنه كان يستهدف من ذلك توسيع دائرة التعليم في الصعيد، خاصة وأن أكثر الآثار المصرية في مدن الصعيد. وعلق "بروجش" على بشرة بعض التلاميذ التي تميل إلى البياض، معللاً ذلك باحتمالية أن تكون أمهاتهم من الأتراك^(١٦٣). وكوّن "بروجش" من هؤلاء الطلاب فصلاً دراسياً، وكان يقوم بتدريس اللغة المصرية القديمة لهم، كما تولى أخوه الأصغر "إميل بروجش" مهمة تدريس اللغة الألمانية، وتولى "ميخائيل أفندي نزيل" من بطيركية الأقباط الأرثوذكس تدريس اللغة الحبشية (القبطية)^(١٦٤)، وقد ذكره "أحمد عزت عبد الكريم" باسم "ميخائيل جرجس"^(١٦٥)، بينما تولى الشيخ "قناوي" تدريس اللغة العربية. وتولى آخرون تدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية^(١٦٦).

وصاحب "بروجش" الطلاب في رحلات ميدانية لرؤية الآثار على الطبيعة، وكانوا يقومون بتدريبات عملية في المناطق الأثرية بصعيد مصر^(١٦٧). ولقد كتب "إلياس الأيوبي" في ذلك قائلا: "فما زال بالطالبة المتعلمين على يده، حتى أوجد فيهم روح الاهتمام بالماضي المصري السحيق، بالرغم من الهاوية التي حفرتها العقائد بين عقليتهم، وعقلية أجدادهم البعيدين"^(١٦٨). وبعد فترة وجيزة من بدء الدراسة في المدرسة سافر "بروجش" إلى أوروبا في رحلة علاج، واصطحب معه الطالبين "محمد توفيق" و"أحمد نجيب" بهدف توسيع أفقهما، تاركا الآخرين يتابعون الجدول المقرر للدراسة. ولما كانت الرطوبة تمثل إحدى سيئات مبنى المدرسة، فقد تم نقلها إلى مجمع المدارس بدار الجماميز.

ونهج "بروجش" نهج "الطهطاوي" و"مارييت" في محاولة جعل العقيدة المصرية القديمة تبدو في صورة مقبولة أمام المسلمين. وعندما اكتشف أن بعض صفات آمون إله طيبة، وبتاح إله منف، وغيرهما من المعبودات تتفق تماما مع التسعة والتسعين إسما من أسماء الله الحسنى في الإسلام، أكد أن قدماء المصريين عبدوا إلها واحدا، وأن صفات الرب الواحد تكمن تحت سطح التعددية التي تبدو في الديانة المصرية القديمة^(١٦٩).

وعلى الرغم من الرعاية الحكومية للمدرسة، وتكثيف الجهود لإنجاحها في تحقيق الهدف المنشود من إقامتها، وتعليق "إسماعيل" للكثير من الآمال على تكوين كوادر مصرية تستطيع العمل في مجال الكشف الأثري جنبا إلى جنب مع الأوروبيين المتواجدين في البلاد، إلا أن "أوجست مارييت" كان الوحيد في مصر المعادي للفكرة، لأنها تمثل تهديدا مباشرا لاحتكاره الشخصي واحتكار فرنسا حقل الآثار في مصر. لكن ذلك العداء اتضح بشكل سافر فيما بعد، مما كان السبب الرئيسي في إغلاق المدرسة^(١٧٠).

على أية حال، وبعد نشوب الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١)، تلك الحرب التي دعمت مكانة الألمان بالقاهرة، لجأ "إسماعيل" إلى الاستعانة ببعض الألمان في تولي مهام الإدارة في بعض الهيئات الحكومية، وكان أبرزهم هو "لودفيج شتينر" Ludwig Stern تلميذ "بروجش" ليتولى إدارة "الكتبخانة الخديوية"، وكان "شتينر" قد درس علم المصريات في

"جامعة جوتنجن". وبالطبع زادت مكانة "بروجش" عند الحكومة المصرية، وتم تعيينه مفوضاً عاماً لتمثيل مصر في المعارض الدولية، وعلى سبيل المثال، في عام ١٨٧٣ مثل مصر في "معرض فيينا"، مما كان لذلك تأثير على طاقة عمله في "مدرسة اللسان المصري القديم".

وكان من نتيجة الحرب الفرنسية البروسية، أن أمر "إسماعيل" بإدخال تدريس الألمانية ضمن برامج الدراسة بالمدارس المصرية في أعقاب انتهاء حرب السبعين، وأثر هذا القرار على طلاب "مدرسة اللسان المصري القديم"، الذي وقع عليهم عبء القيام بتدريس الألمانية في المدارس، بحكم كونهم من أوائل من درسها من المصريين. واقترح "بروجش" أن يختار خمسة من الطلاب لإيفادهم إلى بروسيا أو النمسا لإعدادهم لتدريس الألمانية، ولكن الاقتراح لم ينفذ لأسباب مجهولة^(١٧١). وفي عام ١٨٧١ طلبت الحكومة من السويسري "دور" بك Dor (مفتش ديوان المدارس) تقديم تقرير نهائي عن مستوى طلاب "مدرسة اللسان المصري القديم"، وبالفعل قرر "دور" زيارة المدرسة في بداية عام ١٨٧٢، وكتب تقريره الذي كان يمثل إهانة كبيرة لبروجش وطلابه.

وقد جاء في تقريره: "إن مدرسة المصريين تحتوي على ثلاثة مدرسين أوروبيين، لتدريس التاريخ المصري القديم واللغات القبطية والإثيوبية والألمانية. وعدد الطلاب في المدرسة قليل، وغير أكفاء لهذا النوع من الدراسة، ولا يملكون خلفيات فيلولوجية^(١٧٢) وتاريخية ولا يتكيفون مع العلوم؛ وأن أقصى ما يرجى منهم هو ملء الشواغر البسيطة كحراس في المتحف، أو ملاحظين في المواقع"^(١٧٣). وبناء على ذلك، في منتصف عام ١٨٧٢، اضطر "أحمد كمال" وستة من زملائه في المدرسة إلى ترك دراستهم قبل انتهائهم بأمر من الحكومة، وتم تعيين بعضهم كمترجمين ومعاونين بديوان المكاتب الأهلية أول إنشائه تحت إشراف "علي باشا مبارك"، والبعض الآخر كمدرسين للألمانية بعد إدخالها المدارس^(١٧٤).

واتخذ "مارييت" من غياب "بروجش"، وقد كان يُمثل مصر في معرض فيينا الدولي (عام ١٨٧٣) فرصة للإيعاز بغلق المدرسة ونهائياً، وهو ما قامت به الحكومة بالفعل في بداية عام ١٨٧٤، وحينما عاد "بروجش" وجد أن

مدرسته قد أغلقت، فقرر بعد أن مُنح رتبة "باشا" في عام ١٨٨١، العودة إلى ألمانيا ليقضي العقد الأخير من حياته هناك^(١٧٥).

ومع أن "مدرسة اللسان المصري القديم" لم تعمر طويلاً، فقد أسهم عدد من خريجها في حركة التأليف التاريخي في مصر، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فأضافوا بعملهم إلى المكتبة العربية عدداً من الكتب في الآثار والتاريخ القديم، ما بين مترجمة ومؤلفة، بل لقد نبغ واحد من هؤلاء الطلاب نبوغاً ظاهراً، وكوّن لنفسه مدرسة جديدة للمصريات، وهو "أحمد كمال" الذي يُعد أول مصري حمل لواء علم الآثار المصرية القديمة، والمصري الأول الذي تلقى هذا العلم من أثريي الغرب، فقام بتعريبه وأقام له فلسفة واضحة. وله موسوعات وأبحاث في قواعد اللغة المصرية ومفرداتها^(١٧٦).

وبخلاف "أحمد كمال"، فقد عين "أحمد نجيب" بعد غلق المدرسة بفترة، مفتشاً أميناً لعموم الآثار المصرية، وأصدر جريدة اسمها "المنظوم"، وله في التاريخ بعض الكتب، وهي: كتاب "العقد النظيم في مأخذ جميع الحروف المصرية من اللسان القديم"، ترجمة عن كتاب لأستاذه "بروجش"، وطبع في مطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م)، وكتاب "القول المفيد في آثار الصعيد"، وطبع في مطبعة بولاق سنة ١٣١٠هـ (١٨٨٢م)، كذلك "الأثر الجليل لقدماء وادي النيل"، طبع في مطبعة بولاق سنة ١٣١١هـ (١٨٨٣م). أما "حسين زكي"، فقد اشتغل بعد ذلك بتدريس اللغة الفرنسية، وعين أميناً لتوريدات المدرسة الخديوية، وله في التاريخ كتابين، وهما: "تاريخ الأمم الشرقية القديمة"، طبع بمطبعة المقتطف سنة ١٨٩٢، وكتاب "يقظة الغافلين عن سير وحكم أشهر الفلاسفة الماضين"، معرب عن مؤلف مجهول، وطبع في القاهرة بدون تاريخ. كما عثر على كتاب لأحمد حسن، الذي أصبح ناظراً لمدرسة عباس الأميرية ببولاق، بعنوان "لب التاريخ العالم فيما صدر في غابر الأعوام"، وهو كتاب يبدأ بتاريخ مصر القديم وينتهي بالفتح الإسلامي لمصر، وطبع في القاهرة سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م)^(١٧٧).

وبعيداً عن مصير خريجها، صاغ "الأيوبي" نتيجة مهمة لتلك المدرسة، حينما كتب: "وأهم ما ينتج عن اشتغال طلبته في حل الكتابات

الهيروغليفية، زوال نفور مصريي اليوم المسلمين والكتابيين بالتدريج من قومية مصريي عصور الوثنية وتاريخهم وأعمالهم، والإقبال شيئاً فشيئاً على مطالعة أخبارهم، والاعتبار بآثارهم، والدنو من الحنو إليهم، والتفاخر بهم، بالرغم من مؤثرات المعتقدات^(١٧٨).

- مدرسة الآثار التاريخية المصرية:

في عام ١٨٨١ طلب مدير الأنتكخانة من الحكومة المصرية منحه مبلغ خمسمائة جنيه، لإنشاء مدرسة للآثار، بعد أن أصبحت الحاجة ملحة لتكوين كوادر أثرية شابة، يمكن الاعتماد عليها في التنقيش بالمناطق الأثرية المصرية مع الازدياد المستمر في أعداد المواقع، وزيادة كلفة انتداب الأثريين الأجانب لهذا الغرض. وتم ترشيح عدد من المصريين لتعلم العلوم الأثرية ونغاتها القديمة، فهم الأولى بتعلم لغة أجدادهم. وتقرر إنشاء مدرسة للتاريخ واللغة المصرية القديمة أطلق عليها اسم "مدرسة الآثار التاريخية المصرية". ولسوء الأحوال المالية في البلاد اقترحت نظارة الأشغال أن تكون المدرسة ملحقة بالآنتكخانة المصرية، وأن يخصص لها مبلغ خمسمائة جنيه وذلك لتعليم خمسة تلاميذ فقط^(١٧٩). وبناء على ذلك، قرر مجلس النظر في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٢ صرف المبلغ المذكور بحيث يضاف إلى ميزانية الأنتكخانة، وتقرر في ١٥ فبراير ١٨٨٢ ربط أجور لأربعة مدرسين في المدرسة، وهم "أحمد أفندي كمال" ناظر ومدرس للغة المصرية القديمة، والشيخ "محمد دياب" مدرس اللغة العربية، و"إبراهيم أفندي حسين" مدرس الخط، و"خليفة أفندي حسن" مدرس الحساب^(١٨٠).

وبدأ العمل في المدرسة، ولكن بعد فترة وجدت نظارة الأشغال العمومية أن العدد لا يكفي احتياجات المواقع الأثرية، فقررت ضم عشرة تلاميذ جدد، منهم أربعة مسيحيون، يعرفون بعض مفردات اللغة المصرية القديمة، وعلى حد تعبير القرار (حيث كان هذا اللسان هو لسان أسلافهم. ويوجد معهم بعض كلمات تسهل عليهم تعليم هذا اللسان).

وكانت المدرسة داخلية (يلتزم فيها الطالب بالإقامة)، ويقدم له المأكل والمشرب والملبس والأدوات الدراسية، بالإضافة إلى مرتب شهري (١٥

قرش صاغ). وكانت موالد الدراسة في المدرسة متكاملة، كان الطالب يدرس فيها اللغة المصرية القديمة، بالإضافة إلى اللغتين الفرنسية والعربية، كذلك الحساب والجغرافيا والرسم^(١٨١). وفي نهاية عام ١٨٨٢، طلبت نظارة الأشغال زيادة المخصص المالي للمدرسة، ليتم زيادة مرتبات موظفيها، والإنفاق على الطلاب الجدد. وكان من هؤلاء الطلاب (علي حبيب، أحمد يحيى، محمد مرزوق، أحمد ثابت، دياب تمساح، محمد شعبان، أحمد نجيب، محمد حمدي، عبد الرحمن فهمي، حسن حسني، ومحمد خورشيد)، وكان يدير المدرسة "أحمد كمال" خريج "مدرسة اللسان المصري القديم"^(١٨٢).

واستمر العمل في المدرسة حتى نهاية عام ١٨٨٥، وحينما أتم الطلاب دراستهم فيها قدم "ماسبيرو" مدير عموم الأنتكخانة تقريراً لنظارة الأشغال، يطلب فيه البدء بالانتفاع بهؤلاء الطلاب، وتعيينهم في وظائف مفتشي الحفر في المواقع التي ليس فيها مفتشون. وحتى يضمن "ماسبيرو" موافقة النظارة على طلبه، فقد اقترح إلغاء المدرسة، وتحويل مخصصاتها المالية إلى مرتبات بعد خصم مصروفات الملابس والمأكّل والإقامة، وبهذا لا يُحمل ميزانية النظارة لعام ١٨٨٦ أية أعباء، بالإضافة إلى أن المدرسة أصبحت عديمة الجدوى للأنتكخانة^(١٨٣). وقامت نظارة الأشغال العمومية بعرض الأمر على اللجنة المالية لإبداء الرأي^(١٨٤)، والتي وافقت على إلغاء المدرسة وتعيين الخريجين، وانتهى بذلك عمل المدرسة بتخريج تلك الدفعة الدراسية الوحيدة واستلام عملها الجديد كمفتشين للحفريات^(١٨٥).

- المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة:

يعد "المعهد الفرنسي للآثار الشرقية" Institut Français d' Archéologie Orientale (واختصاره IFAO) من أهم المؤسسات الأجنبية، التي عملت في حقل الدراسات الأثرية على أرض مصر، ولم يكن يطلق عليه في البداية اسم "المعهد الفرنسي"، بل كان يعرف باسم "المدرسة الفرنسية للآثار بالقاهرة". وينكر "سوليه" أن المدرسة لم تحمل اسم "المعهد الفرنسي" رسمياً إلا في عام ١٧ مايو ١٨٩٨، ثم انتقل بعدها إلى مقر جديد في شارع الأنتكخانة حاملاً الاسم الجديد^(١٨٦).

ولكن اللافت للنظر أن مطبوعات تلك المؤسسة حملت اسم (المعهد الفرنسي للآثار الشرقية) قبل ذلك التاريخ بسنوات وتحديدًا منذ بداية تسعينيات القرن، حينما كان يتولى المعهد طباعة مطبوعات "مصلحة الآثار المصرية"، وفي رسالة للكاتب الفرنسي "ارنست رينان" ^(١٨٧) Ernest Renan التي ستطرح لاحقًا، ذكر اسم المدرسة l'École du Caire ^(١٨٨) في إحدى مقالات السيداج CEDEJ ^(١٨٩)، وحينما نشر "جان فيركوتير" Vercoutter عمله عن (مئوية مدرسة القاهرة) ذكرها بنفس الاسم ^(١٩٠). ولما احتفل المعهد بمئويته في عام ١٩٨١ بدأ تاريخه منذ عام ١٨٩٨ وليس قبل ذلك ^(١٩١).

ومن الواضح أن المدرسة لم تحمل اسم المعهد رسميًا في الأوراق والمكاتبات إلا في عام ١٨٩٨، ولكنها حملته شكليًا على المطبوعات التي كانت تقوم بطباعتها، سواء للمتحف المصري أو مصلحة الآثار المصرية، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وهو ما سيتضح أثناء استعراض الباحث لتاريخ هذا المحفل. إلا أنه ومن المؤكد إطلاق اسم المدرسة في ثمانينيات القرن من خلال ما كتبه "رينان" و"فركوتير". ومن الممكن أن يكون إطلاق اسم (المدرسة الفرنسية للآثار) عليه على سبيل المجاز فقط، باعتباره ممثلًا للمدرسة الفرنسية للآثار في مصر، وأن هذا الاسم ليس منهجًا أو شكلًا رسميًا مرتبطًا باسم المكان، وإنما مجازيًا للدلالة على النشاط والتبعية.

على أية حال، هناك أيضًا الكثير من الجدل حول مؤسس تلك المدرسة، ومن المعروف أن القنصل الفرنسي في مصر البارون "دي زينج"، طالب في عام ١٨٨٠ بإنشاء هذه المدرسة، وطرح حجتين في هذا الشأن، فمن ناحية قال: "نحن نعاني لكوننا ندرس علم المصريات من منازلهم".

ومن ناحية أخرى قال: "سيؤدي إنشاء المدرسة إلى تعاضد دورنا في مصر، لأن الناس سوف يوقرون مارييت، الذي يعرف الآثار القديمة جيدًا، مثل توقيهرم لنليسبس، ذلك الرجل الذي ربط بين البحرين". وفي موضع آخر قال: "إن هاتين الشخصيتين الفرنسييتين تعطيان للفلاحين فكرة سامية عن شعبنا. وسيكون أمرًا مؤثرًا أن يترك مارييت باشا بعده مدرسة كاملة. أما بالنسبة للمجتمع المصري الذي أصبح لديه بعض الثقافة، فإنه سيتأثر أيضًا بالشباب المتعلم القادر على نشر تلك الأفكار النبيلة" ^(١٩٢).

وفي العام التالي يقدم الكاتب الفرنسي "رينان" حجة مشابهة، ولكن بنبرة مغايرة. إذ يعتقد أن إنشاء المدرسة في القاهرة لن يكون مفيداً للحضارة وتقدم السلوك الأخلاقي في الشرق. وكتب يقول: "في الشرق يقدرون كل شيء بفائدته، ويقدرّون كل رجل وفقاً للمال الذي يكسبه".

وأضاف: "ولهذا فإن رؤية منشأة يعيش فيها رجال ذوو قدرات عالية، ويكرسون أنفسهم لأعمال غير شخصية، ويحاطون بأكثر تقدير، سيكون درساً جديداً ومشهداً جديداً في الشرق". ومن الغريب أن "رينان" اعتقد بأنه لا يوجد لدى علماء المسلمين ما يعلمونه للمستعربين في "باريس" أو في "لايبزج". وكان يرى أنه يجب دراسة الشرق في أوروبا، ولكن الحفريات في الموقع أمر ضروري، ويمكن إجراؤها بواسطة الأمم المتدنية (الأوربيين). ورأى أيضاً أنه لا يجب أن يقتصر إنشاء مدرسة شرقية على مصر القديمة، ولا حتى على مجمل تاريخ مصر، بل يجب دراسة جميع بلدان المنطقة في جميع المجالات، فتلك المدرسة ستكون صرحاً علمياً كبيراً، وكما قال "قيادة علماء لجميع فروع البحث الشرقي". واقترح "رينان" أن يكون مقرها في دمشق أو بيروت أو القدس، واستبعد القاهرة وأعطاهما احتمالاً بعيداً بلا سبب. وتأسست المدرسة بالفعل في عام ١٨٨١ (وهو العام الذي توفي فيه "مارييت")، وكتب "ماسبيرو" يقول: "بدأت معالم مدرستنا تظهر، فقد أقمنا في منزل أخضر على الطراز التركي يقع بين حارثين، وكنت أسكن في الدور الأول مع زوجتي، حيث كانت توجد قاعتان للضيوف. وكانت المدرسة في الطابق الثاني بسلم مستقل".

ومن المسائل اللافتة للنظر أثناء دراسة تاريخ "المدرسة الفرنسية للآثار بالقاهرة"، أنها قامت منذ بداياتها بنشاط مهم في مجال النشر العلمي، على الرغم من أن مطبعتها لم تؤسس قبل عام ١٨٩٨، حينما كان يدير المعهد الأثري "إميل شاسينييه" Émile Chassinat، الذي حرص على أن تكون له مطبعته^(١٩٣). ويفسر البعض ذلك، بأن مصالح فرنسا قد تأثرت تماماً بعد الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢، وكان من جراء ذلك أن توقفت أعمال التنقيب الفرنسية في مصر، وكان محظوراً على الفرنسيين عموماً الخروج بعمليات التنقيب خارج حدود القاهرة^(١٩٤).

وهكذا، يرجح الباحث أن المدرسة الفرنسية لزم عليها اتخاذ إجراءات مدروسين بدقة لإنقاذ نفسها من التوقف، أولهما: أن تقوم بنشاط تجاري يكون سببا في استمرار العمل وتمويله، وقد اختير نشاط النشر العلمي لذلك، خاصة وأنها كانت المسئولة عن طبع مطبوعات مصلحة الآثار المصرية لفترة زمنية طويلة، امتدت إلى منتصف القرن العشرين. وثانيهما: العمل في مجال الكشف عن الآثار الإسلامية، وعمل الأبحاث في هذا المجال، خاصة وأنه لم يكن محظورا على المدرسة العمل داخل القاهرة، التي تتمتع بثراء آثارها الإسلامية. وكان ذلك كفيلا باستمرار العمل في فترة مليئة بالاضطرابات السياسية، في ظل التنافس الأنجلو فرنسي على مصر.

ومن خلال المطبوعات التي ظهر عليها اسم (المعهد الفرنسي) كناشر، حتى قبل أن تؤسس مطبعته، يتضح أن المدرسة الفرنسية كانت تتولى عملية تجهيز المادة المطبوعة للنشر، والاتفاق مع بعض المطابع الأخرى لطبع المطبوعات، دون ذكر اسمها والاكتفاء بكتابة جملة "طباعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية" Imprimerie de l' Institut Français d' Archéologie Orientale ، والدليل على ذلك ما ذكره "ماسبيرو" في مقدمة كتاب (المتحف المصري) حينما كتب "أنه في عام ١٨٩٠ تولت الحكومة الخديوية طبع المجلد الأول من كتاب المتحف على نفقتها، ليكون متاحا للباحثين، وليعرفوا ما يحتويه المتحف من النقوش" (١٩٥).

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية كانت تطبع الكتب التي تنفق عليها في مطبعتها ببولاق، أو أي مطبعة أخرى تتعاقد معها، إلا أن المدرسة كتبت على المجلدات ما يدل على أنها هي التي طبعت، وربما يكون المقصود هو تولى عملية النشر ومتابعته. وبالتالي فقد كان نشاط النشر العلمي مستغلا حتى يستمر العمل في تلك الفترة المضطربة، إلى أن يُسمح للمدرسة الفرنسية من جديد بمزاولة أعمال التنقيب. ومن المعروف أنه حتى بعد أن تم فتح أماكن التنقيب مرة أخرى، لم يتوقف النشر العلمي عن النمو، فقد كان أحد مصادر التمويل. وكان القائمون على المدرسة الفرنسية يشعرون في الفترة التي سبقت الاحتلال البريطاني لمصر، أن الحالة السياسية للبلاد لا تشير إلى الاستقرار، وأن الأحداث تشير إلى تدخل عسكري بريطاني وشيك، مما قد

يؤدي إلى تحجيم نشاط الفرنسيين، وصعوبة تحركهم في مصر. مما أدى إلى تكثيف النشاط في جنوب مصر، فتم تكليف مجموعة من الفرنسيين في عام ١٨٨١، بنسخ ونشر النصوص المنقولة من مدينة الموتى بالأقصر (البر الغربي) ومعبد إدفو. كما قامت مجموعة أخرى من المهتمين بالقبطيات، بفك طلاسم الوثائق الأصلية المحفوظة بالقاهرة. في حين قام المتخصصون في الآثار الإسلامية بدراسة طبوغرافية الفترة الفاطمية، وترجمة المخطوطات الخاصة بها، والقيام ببعض الدراسات حول تاريخ عواصم مصر الإسلامية^(١٩٦).

وحرص "ماسبيرو" مدير المدرسة الفرنسية، على أن تكون باكورة أعمالها في هذا المجال، دراسة أصدرها "بول رافيس" Poul Rovaisse سنة ١٨٨٩ عن العصر الفاطمي والأحياء المجاورة له، اعتماداً على "المقريزي". وبعد أربع سنوات في سنة ١٨٩٢، استطاع "بول كازانوف" Casanova بعد دراسة القسم المتعلق بقلعة الجبل من "خطط المقريزي"، أن يطابق معطيات "المقريزي" مع المعلومات التي أمكنه استنتاجها من دراسة الموقع، وخرج بدراسته "تاريخ ووصف قلعة القاهرة". ثم قام "سالمون" Salmon بدراسة عن موقع العاصمة الطولونية ومنطقة بركة الفيل، سنة ١٩٠٢، بعنوان "دراسات في خطط القاهرة: قلعة الكيش وبركة الفيل"^(١٩٧).

وكانت المدرسة الفرنسية تقوم أيضاً برعاية البعثات الأثرية، التي كانت تعمل في مصر، وخاصة "بعثة الآثار الفرنسية بالقاهرة" Mission Archéologique Française au Caire. ولقد قامت المدرسة الفرنسية في عام ١٨٩٣ برعاية البعثة الاستكشافية، التي كانت تعمل على جمع ودراسة التراث الشعبي المصري. وبعد انتهاء أعمال البعثة تم طبع المؤلف في ١٦٧ صفحة ببليوس. واحتوى الكتاب على أزجال شعرية مصرية مشهورة في ذلك الوقت باللغة العربية، وكانت موضوعاتها في مدح الرسول محمد *، وبعض الأغاني التي تصف بعض أكابر البلد، وبعض الأزجال الشعبية في الغزل والحب^(١٩٨).

وفي ظل الاكتشافات الأثرية المتزايدة، عمل هذا المحفل العلمي على رعايتها ودعمها، وكان يشرف على تلك الأعمال نخبة من علماء المصريين

الأجانب والمصريين من أمثال: "ماسبيرو، أوريه Aurès، فليب فيري Philipe Viry، بوريه Bouriant، فيكتور لورييه Victor Loret، جريو Grébaut، والألماني بيرجمان Bergmann، أميلنيه Amélineau، وغيرهم..." ولم تبعد العناصر المصرية عن خدمة المدرسة الفرنسية، فقد لعب "أحمد باشا كمال" دوراً مهماً في حركة الكشف الأثري بالمدرسة، وكذلك "محمد أفندي شعبان" (١٩٩).

وقد قامت المدرسة الفرنسية بعدة أعمال استكشافية في أماكن متعددة في مصر، كانت في مجملها أهم الحفريات التي شكلت قاعدة للدراسات الأثرية في العصر الحديث. فقد أشرف المعهد على أعمال التفتيش الأثري في الدلتا، في الفترة ما بين (١٨٩٣ - ١٨٩٤) في منطقة الزقازيق وضواحيها، وفي تل الدفنة ورأس الخليج والمنزلة وأبو كبير والمنصورة وميت غمر (٢٠٠).

وفي عام ١٨٩٦ قامت المدرسة الفرنسية بحفائر أثرية في قرية القرنة، وكتب تقرير تلك الحفائر العالم الأثري "دارسي" M. G. Daressy، وأسفرت تلك الحفائر على اكتشاف مقبرة الموظف الملكي (حاتياي)، وكانت مقبرة متكاملة من حيث الطابع الفني والمعماري، مما أعطى انطباعاً جيداً عن عصر صاحب المقبرة، وبداية جيدة لدراسة فنون هذا العصر (٢٠١).

ولم يقتصر نشاط المدرسة على الإشراف والتسجيل الأثري، بل امتد إلى تمويل المشروعات الاستكشافية الكبرى، وكان من ثمرات ذلك اكتشاف "دي مورجان" M. De Morgan لهرم (زاوية العريان)، الذي كانت له دلالات كثيرة من حيث الشكل الهرمي ذو التصميمات الهندسية المختلفة عن أهرامات الجيزة (٢٠٢). وبعد أن استقرت المدرسة بمبناها الجديد، وبدأت معرفتها باسم "المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية"، كانت باكورة اكتشافاته في مقره الجديد، مجموعة من المقابر المهمة، كانت تخص الأسرة التاسعة عشرة في قرية الخوالد (إمام أبو تيج بالقرب من أسيوط)، وقدم الأثري المصري "محمد أفندي شعبان" تقريراً مفصلاً عن تلك الحفريات للمعهد، الذي اهتم اهتماماً كبيراً بهذا الكشف، لأن البعثة الفرنسية التي كانت تقوم بأعمال الحفر تم التوصية عليها من قبل الحكومة الفرنسية (٢٠٣).

ومع قرب انتهاء القرن التاسع عشر كان المعهد الفرنسي قد ضم مكتبة كبيرة، بها نحو ٤٠.٠٠٠ مجلد في الدراسات الشرقية، أفادت كثيراً المشتغلين في حقل الآثار المصرية بكل فروعها وشعبها، مما أدى إلى ازدهار علم المصريات بشكل علمي ومنهجي دقيق على أيدي العلماء العاملين بالمعهد^(٢٠٤).

- مكتب صندوق استكشاف مصر (الإنجليزي) بالقاهرة:

لعلنا لاحظنا أنه من خلال المباحث السابقة أن جهود كل من الحكومة المصرية، وعلماء الآثار الفرنسيين في مجال حماية الآثار، وخاصة بعد تأسيس "انتكخانه بولاق"، تسببت في جعل علم المصريات أكثر علمية ومنهجية من ذي قبل. ومع تأكيد "ماسبيرو" على أن ذلك كان له أثر كبير في تشجيع علماء الآثار البريطانيين على العمل في مصر^(٢٠٥)، فإن علماء المصريات في بريطانيا بالفعل كانوا معنيين كثيراً بما يجري بمصر في مجال الآثار، وقد طرحت لديهم أكثر من مرة فكرة تأسيس محفل بريطاني يقوم على حماية المباني الأثرية المصرية، لكنها لم تؤد إلى نتيجة، فقد كان السبق دائماً للفرنسيين^(٢٠٦).

وعلى الرغم من ذلك، فإن مشروع إنشاء صندوق إنجليزي لاستكشاف مصر، كان يطرح دائماً للنقاش، خاصة وأن مشروع "صندوق استكشاف فلسطين"^(٢٠٧) The Palestine Exploration Fund قد نجح نجاحاً ملموساً، خاصة وأن نشاطه امتد شمالاً إلى مدن الساحل السوري آنذاك^(٢٠٨). وتتضح العديد من الحقائق حول (صندوق استكشاف مصر) The Egypt Exploration Fund (EEF) من خلال العديد من الرسائل المتبادلة بين الأديبة الفيكترية والرحالة والصحافية "إميليا إدواردز" Amelia B. Edwards وكل من عالم المصريات الفرنسي "جاستن ماسبيرو"، و"ريجナル ستوارت بول" Reginald Stuart Poole مدير قسم العملات في المتحف البريطاني، و"صامويل بيرش" Samuel Birch مدير القسم الشرقي بالمتحف البريطاني.

ومن المعروف أنه مع ازدياد الدعاية لمصر في أوروبا والعالم الجديد، تشجع البعض للقيام بزيارات استكشافية طويلة في وادي النيل، وكانت "إميليا

إدواردز" من الذين قرروا القيام برحلة نيلية طويلة في عامي (١٨٧٣-١٨٧٤). وقد استأجرت "ذهبية" لتلك الرحلة النيلية^(٢٠١). وأثناء رحلتها بتكوين يومياتها، التي نشرتها بعد عودتها في كتاب بعنوان "ألف ميل فوق النيل" A Thousand Miles up the Nile (كانت طبعته الأولى في لندن عام ١٨٧٦، والثانية في عام ١٨٩١)^(٢١٠)، وبعدها أصبح علم المصريات من أولويات اهتماماتها، وبدأت تشرح في الأوساط الإنجليزية أن الحفريات العلمية أصبحت ضرورة، وأنها علاج التخريب الواسع الذي يصيب الآثار المصرية. واقترحت "إيميليا إدواردز" على بعض المهتمين إنشاء مؤسسة يمكنها القيام بدور مؤثر في مجال حماية الآثار المصرية من التخريب، وبالطبع كان أحد أهم أهداف دعوتها هو مواجهة الهيمنة الفرنسية على آثار مصر.

وبدأت "إيميليا إدواردز" تتبادل المراسلات مع علماء المصريات منذ عام ١٨٧٥. وكانت تستشيرهم دائما في تفسير بعض النصوص الهيروغليفية، والمشاكل التي تعوق المعرفة الكاملة للتاريخ المصري القديم.

وبعد العديد من المناقشات بدأ الجميع يتناولون الموضوع بصورة أكثر جدية، خاصة وقد انضم إلى المناقشات كل من عالم الأشوريات "سايك" Sayce ، كذلك عالم المصريات "أرنست دي بونسن" Ernest de Bunsen ، والأب "فيليرز ستيوارت" Villiers Stuart ، الذي سافر إلى مصر ليستكشف آثارها ونشرها في عام ١٨٧٩، وعالم المصريات السويسري "إدوارد نافيل" Edouard Naville الذي كان يقوم بزيارات متكررة إلى لندن، وكان له دور كبير في التعجيل بإنشاء الصندوق، خاصة بعد أن كتب في (مورنينج بوست - ٩ سبتمبر ١٨٧٩) قائلاً: "نكر مارييت أثناء حضوره لمؤتمر في أكاديمية النقوش أن مزيداً من الحفريات، سوف تكون ضرورية من أجل زيادة المعرفة التاريخية عن مصر، وأن الأزمة السياسية في مصر آنذاك أدت إلى خلع الخديو إسماعيل مما وضع مصر في حالة مالية حرجية.

وهكذا، فإن برنامج الاستكشافات الذي وضعه مارييت قد قتل. وإضاف "نافيل": "... أن الحكومة المصرية تتطلب بعض التحفيز من الخارج، وأنه ينبغي لنا أن ندخل مرة أخرى إلى عصر جديد من

الاستكشافات المفيدة للعلم بما يفيد مصر. لماذا لا يدعم الذين لهم مصالح في مصر هذه الاستكشافات؟ وإذا كانت هناك ظروف سياسية من شأنها عرقلة الدعم من قبل الحكومات الأجنبية، فإن الجمعيات العلمية ودعم الأفراد وأصحاب الصحف الكبرى، يمكنهم دفع هذا المشروع إلى الأمام. وخص "نافيل" البريطانيين برعاية هذا المشروع حينما قال: "... على العديد من الجمعيات العلمية في إنجلترا الاضطلاع بجزء مهم من العمل، وقد نجح مشروع صندوق اكتشاف فلسطين في عمل مسح أثري في مدن فلسطين وسيناء، وأنصح بأن نبدا عملنا في مصر بشرق الدلتا في تانيس وأرض جوشن".

وبالطبع كان لحديث "نافيل" ردة فعل كبيرة في الأوساط العلمية الأوروبية، فانتهزت "إيميليا إدواردز" الفرصة وأرسلت في عام ١٨٨٠ رسائلها إلى علماء المصريات البريطانيين، وحثتهم فيها على دعم فكرة "نافيل"، التي عبرت عن حلمها المصري. وقد أجابها الأب "فيليرز ستوارت" قائلاً: "إن الحقل الذي لود أن يهتم به مشروعكم هو استكشاف منطقة الأهرامات في سقارة ودهشور، وليس شرق الدلتا، وسيكون عظيماً لو عثرنا على آثار من الأسرتين الأولى والثانية".

وبعد العديد من المداولات والمراسلات، استطاعت "إيميليا" في عام ١٨٨٢ إقناع العضو الفاعل في المتحف البريطاني "ريجنالد ستوارت" بتأسيس مؤسسة استكشافية إنجليزية تعمل في مصر، وكان من أكثر المتحمسين لفكرة التواجد الفعال لبريطانيا في حقل الآثار المصرية. واستقرت جميع الآراء أن يبدأ المشروع باستكشاف الدلتا^(٢١١). وتقرر أن يكون مقر المؤسسة في مدينة لندن، وأطلق عليها اسم (صندوق استكشاف مصر)، ولمباشرة أعمال الصندوق في مصر تقرر تأسيس مكتب صغير يدير أعماله في مقر السفارة البريطانية بالقاهرة، كان يطلق عليه اسم Small Office of the Egypt Exploration Fund^(٢١٢).

وتشاركت "إيميليا إدواردز" مع "ريجنالد ستوارت" سكرتارية الصندوق في لندن، وساعد ذلك "إيميليا" على التعرف أكثر على حركة الكشف الأثري في الشرق، مما ظهر فيما بعد في كتاباتها^(٢١٣). ورفض "صامويل بيرش"

المشاركة في إدارة الصندوق، وحينما طالبت "إيميليا إدواردز" بتقديم تفسير، رد عليها قائلاً: "أنا لا أفهم بالضبط المخطط الخاص بك، ولكن لنفترض أنه لمساعدة مارييت باشا في حفريات وأبحاثه، وأنا أقدر فعلاً ما يفعله وأتابعه.. لكنني أخشى عدم استطاعتي المساعدة، لأنني عضو في صندوق استكشاف الآثار الآشورية، وأخشى عدم التوفيق بين العاملين"^(٢١٤).

ولقد أكد "ماسبيرو" أن إنشاء الصندوق في لندن كان يهدف إلى تمويل البحث الأثري في مصر على نطاق أوسع من ذي قبل، وأن مهمة مكتب الصندوق في مصر والسودان كانت عمل مسح أثري للبلاد، ومباشرة أعمال التنقيب في المواقع الأثرية ونشر نتائج أعماله، استناداً إلى أوامر وإدارة الصندوق في لندن^(٢١٥).

وقام الأثري "ويليام كوبلي وينسلو" William Copley Winslow في عام ١٨٨٣، بتأسيس فرع صندوق استكشاف مصر في الولايات المتحدة الأمريكية^(٢١٦). ويعد تأسيس فرع للصندوق في الولايات المتحدة من الأمور الملفتة للنظر، لأنه من الطبيعي أن يؤسس فرع في مصر لمتابعة أعمال الحفريات البريطانية في مصر، ولا يوجد مبرر لعمل فرع آخر للصندوق في العالم الجديد. وهو ما حدث أيضاً مع صندوق استكشاف فلسطين.

وفي البداية كانت جهود الصندوق تركز على منطقة الدلتا، التي كانت نادراً ما يزورها السائحون. ويبرر البعض تلك البداية بأنها كانت لمواجهة اللفظ الدائر حول البراهين التاريخية للسرد التوراتي، ولذلك تقرر البدء باستكشاف الدلتا ومحاولة كشف النقاب عن المدن القديمة فيها مثل مدينة (رعسيس)، التي كانت محوراً للعديد من المناقشات، فجاءت الفكرة فرصة لحسم هذه المناقشات بالحفائر^(٢١٧). كذلك كان التركيز على العمل بالدلتا يهدف إلى جذب رعاية ممولين يرغبون في العثور على تأكيدات أثرية لأحداث ذكرت في التوراة، وكان ذلك بناء على دعوة "نافيل". ولذا فإن أغلب المانحين في تلك الفترة المبكرة كانوا من رجال الدين، وكان أكثر المتحمسين لنشاط الصندوق هو السير "أرازموس ويلسون" Erasmus Wilson، الذي كان قد تحمل وحده نفقات نقل مسلة كليوباترا (للملك تحتمس الثالث) من الإسكندرية إلى لندن^(٢١٨).

على أية حال، بدأت الحفائر في الدلتا فعلياً في بداية عام ١٨٨٣، وقامت بجهود اثنين من علماء الآثار، وهما السويسري "إدوارد نافيل"، الذي مول بعض الحفائر إلى جانب تخصصه، والبريطاني "وليام ماثيو فلنדרز بتري" Flinders Petrie، الذي كان دائماً ينتقد أسلوب الفرنسيين، خاصة أسلوب كل من "ماسبيرو" و"مارييت"، ومن على شاكلتهم من الذين كانوا يتركون دائماً أثراً مدمراً وراءهم في المواقع الأثرية. فقد كان الإنجليز يرغبون في تأسيس مفهوم علمي للتفتيش الأثري في الشرق.

وتتلخص جهود "نافيل" الأثرية في حفريات منطقة "تل المسخوطة" بالقرب من قناة السويس في عام ١٨٨٣، التي كان يدعي أنها ذكرت في التوراة باسم "باثوم" Bathom، وشجع ذلك على مطالبة الجمعية بالمزيد من التبرعات والمنح من رجال الدين الذين استجابوا لذلك. الأمر الذي ساعد على تكثيف حفرياته في منطقة "صان الحجر" في عام ١٨٨٤، التي استجلب لها اسم من التوراة وهو (Zaon). كذلك مناطق تل اليهودية وصفط الحنة في عام ١٨٨٧، ووادي طميلات في ١٨٨٥، ومنطقة بوبسطة (تل بسطة) التي بدأ الحفائر بها في عام ١٨٨٧ وانتهى في ١٨٨٩، ومنديس وتل مقدم في ١٨٩٢^(٢١٩).

وعلى الرغم من كثرة ما قام به "نافيل" من حفريات في الدلتا، إلا أنه اهتم بنشر نتائج أعمال الحفر في "بوبسطة" في عام ١٨٩١ أكثر من أعماله الأخرى، لأنها حسب ما ورد في كتابه تحمل إشارات عديدة لوجود أماكن ذكرت في التوراة، وتؤكد أحداثاً ذكرت فيه، حتى أنه استند إلى مصائر باللغة الآرامية في هوامش الكتاب^(٢٢٠). وأثارت حفريات "نافيل" اهتماماً شعبياً كبيراً، على الرغم من أن الكثير من علماء المصريات شككوا في آرائه، واتهموه بأنه كالفرنسيين يسعى وراء المظاهرات، إلا أن الجمهور أصبح مؤمناً بأن الحفائر الحديثة قد أكدت النصوص التوراتية بدرجة واضحة، وكان ذلك كافياً لرفع شأن الصندوق في لندن أمام المؤسسات الدولية الأخرى المهتمة بالبحوث الأثرية^(٢٢١).

لما "بتري" فقد اختلف أسلوبه عن "نافيل" في إدارة حفرياته في مصر، فأوسع في رقعتها لتضم أدق الآثار كالشقف (أوستراكا) والتماثيل الصغيرة

(أوشابتي)، ووسع من نطاق العمل حتى شمل أجزاء عديدة من الدلتا بصورة علمية وأكثر منهجية من طريقة "نافيل"^(٢٢٢). وكان "بتري" يهدف إلى النشر والتخطيط الدقيق والحفائر المتقنة، وكذلك اهتم بالتسجيل الدقيق للآثار^(٢٢٣).

وفي نهاية عام ١٨٨٩، قرر "صندوق استكشاف مصر" في لندن تكليف مكتب الصندوق في مصر، بإيعاز من عالم الآثار "جريفث" Griffith، بالقيام بدراسة مسحية لمصر كلها مع التركيز على الوجه القبلي، ومحاولة تحديد مواقع أثرية جديدة، ووصف ما هو موجود ومكتشف بالفعل. وكانت تلك الخطة جديرة بالاحترام، ولديرت الحملة الاستكشافية الأولى بواسطة "بيرسي نيوبيري" Percy Newberry، وركزت على تسجيل مقابر بني حسن ومنطقة البرشة وهواره وكاهون، ونشرت نتائج الحفائر في نهاية عام ١٨٩٠ بتمويل من "صندوق استكشاف مصر" في لندن^(٢٢٤).

وفي عام ١٨٩٣، انتقل مكتب الصندوق بالقاهرة بأعمال الكشف بكامل قوته إلى سعيد مصر في الدير البحري، وكان العمل في الموقع الجديد صعباً، لأن المعابد كانت قد دفنت في طبقات عميقة من الرمال والصخور، ولا يظهر منها إلا أجزاء قليلة. ولتفادي الحد الأدنى من الضرر قرر "بتري" توجيه نشاط المكتب إلى معبد الكرنك مؤقتاً، وترك الأعمال في الدير البحري لزميله "إيوارد نافيل"، الذي نجح في توضيح رؤية كاملة لحالة الموقع الأثري، والكشف عن جزء كبير من الأطلال القديمة المدفونة تحت الرمال وصخور الجبل، وفي نهاية عام ١٨٩٤ قدم "نافيل" تقريراً شاملاً عن الحفائر في الدير البحري إلى مكتب الصندوق في السفارة البريطانية بمصر، وبناء عليه قرر الصندوق في لندن تمويل طباعته^(٢٢٥).

وقد شهد عام ١٨٩٤ بداية انهيار العلاقات بين "بتري"، ومكتب "صندوق استكشاف مصر" بالقاهرة، حينما طالب "بتري" بإعطاء صلاحيات أكثر للمكتب المصري، مما يجعله منفصلاً بشكل كبير عن الصندوق في لندن، لأن من وجهة نظره أن هذا المكتب يستحق مواجهة الوجود الفرنسي المهيمن على عملية الكشف الأثري في مصر منفرداً، وأنه لا يحتاج إلى لندن في شيء، وأنه على الرغم من جهود الصندوق إلا أن الوجود البريطاني يعتبر أقل بروزاً من الفرنسي.

وعلى الرغم من معقولية حجة "بتري" إلا أن السلطة البريطانية في مصر لم توافق على طلبه، وبررت الرفض بأنها غير ملتزمة بإنشاء مؤسسة ثقافية بريطانية مستقلة في مصر، ويكفي وجود مكتب صغير باسم الصندوق في مصر، وأن البلاد أصبحت تحت الاحتلال البريطاني، وتسيطر بالفعل على الاقتصاد والسياسة المصرية، وهي بذلك لا تحتاج لمؤسسة ثقافية مستقلة في مصر^(٢٢٦).

وبعد تلك الأزمة قرر "بتري" العمل منفرداً، وقام بتأسيس "صندوق البحث المصري" في عام ١٨٩٤، إلا أنه ظل يعمل مع "مكتب صندوق استكشاف مصر" بالقاهرة في فترات متقطعة حتى بداية القرن العشرين، ثم قاطعه نهائياً حينما توطنت دعائم مدرسته الإنجليزية في مصر^(٢٢٧).

وفي عام ١٨٩٨، توجه "نورمان دي جريس دافيز" Norman de Garis Davies، وهو من أمهر الرسامين في أوروبا، بناء على تكليف من "مكتب صندوق استكشاف مصر"، لرسم ووصف مقابر "الشيخ سعيد" ودير "الجبراي"، والقيام بنشر كل نتائج عمله، وهو ما تم فعلياً في عام ١٩٠١^(٢٢٨)، وعام ١٩٠٢^(٢٢٩). وفي عام ١٨٩٩، نفذ الصندوق مشروعاً قدمه "بتري" لاكتشاف أقدم مقابر ملوك مصر في "أبيدوس" بالوجه القبلي، وكذلك معبد الإله "أوزير" الرئيسي، وقد تعاون كل من "جريفث" و"بتري" في تلك المهمة، وبعد الانتهاء من المشروع قام مكتب الصندوق بالقاهرة بنشر نتائج أعمال الحفر في مجلدين، يعتبران من المصادر الأساسية التي يرجع إليها الباحثون حتى الوقت الراهن فيما يخص أبيدوس^(٢٣٠).

وحينما بدأت العلاقات بين مكتب الصندوق بالقاهرة، والصندوق الأم في لندن بالانهيار في عام ١٩٠٠ لأسباب مجهولة، أصبح مكتب القاهرة يعمل منفرداً، ولا يلجأ إلى الصندوق إلا فيما ندر^(٢٣١). وفي مطلع القرن العشرين دخل التنافس الأنجلو/ فرنسي في مصر مساراً جديداً، دافعت فيه فرنسا عن وجودها في ميدان الآثار. بالإضافة إلى أنه مع غياب "الطهطاوي" كرائد من رواد المصريات المصريين، أخذ "أحمد باشا كمال" وبعض زملائه من خريجي "مدرسة اللسان المصري القديم"، على عاتقهم خوض معركة جديدة لتأسيس مدرسة وطنية للآثار المصرية.

هوامش الفصل الرابع

- (1) Stevens, J., *Egyptomania: The Egyptian Revival: a Recurring theme in the History of Taste*, New York 1994, P. 134.
- (2) Jean, E.G.; Humbert, M., *L'Egypte a Paris Action Artistique de la ville de Paris*, Paris 1996, P. 62.
- (3) رمضان عبده، تاريخ مصر القديمة، ج ١، دار نهضة الشرق، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٤.
- (4) Jeffreys, D., *Introduction- Two Hundred Years of Ancient Archaeology*, In: Jeffreys, D. (Editor), *View of Ancient Egypt since Napoleon Bonaparte: Imperialism, Colonialism and modern appropriations*, Institute of Archaeology, London 2003, P. 9.
- (5) بيتر فرائس، أوروبا والآثار المصرية، سلسلة الألف كتاب الثاني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٤٨ - ٥٢، أيضاً، للاستزادة عن أعمال "بيلزوني" في مصر، انظر:
- Belzoni, G.B., *Narrative of the operations and recent discoveries with the Pyramids, Temples, Tombs, and excavations in Egypt and Nubia*, London 1820.
- لمعرفة المزيد عن الدور الذي لعبه "سولت" في مجال اكتشاف الآثار المصرية، انظر:
- Peta, R.; Manley, D., *Henry Salt: Artist, Traveler, Diplomat, Egyptologist*, London 2001.
- (6) دونالد مالكونم ريد، فراعنة من؟ ترجمة: رؤوف عباس حامد، المشروع القومي للترجمة ٧٠٨، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ١٦٦ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٤، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٣٩، ٤٤٠.
- (7) هناك وصف كامل لمحتويات المتحف في:
- John, J. A., *Egypt and Mohammed Ali, Travels in the Valley of the Nile*, Vol. I, London 1834, P. 16 - 21.
- (8) دونالد مالكونم ريد، فراعنة من، ص ٦٦.
- (9) إن نور "الطهطاوي" الثقافي كان عظيماً، وابتكاراته في مجالات الثقافة كانت دائماً مبتكرة، حتى أن متقني مصر اعتبروه أباً للمتقنين في مصر، ولا يوجد ما يصف "رفاعة الطهطاوي" أفضل مما جاء في بيت لأحمد شوقي رثى فيه "علياً بن رفاعة" الابن الأصغر للطهطاوي، وكان من نوايع الحياة الفكرية في مصر آنذاك: (يا ابن الذي ألققت بمصر مغرقة... أبوك كان لأقدام البلاد أباً).

(١٠) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٧٨، ٨١؛ وللاستزادة انظر: رفاعة رافع الطهطاوي، تخلص الإبريز في تلخيص باريز، جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.

(١١) إبراهيم أحمد العلوي، قادة التحرر العربي في العصر الحديث، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ٦٩؛ وللاستزادة، رفاعة الطهطاوي، مناهج الأبواب المصرية في مباحج الأدب المصرية، ط٢، مطبعة شركة للدرغائب، القاهرة ١٩١٢.

(١٢) محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية، ترجمة: ناجي رمضان عطية، المركز القومي للترجمة (قيد الطبع)، للقاهرة، ص ٢٨٨.

(١٣) ذكر "ريد" أن "شامبليون" قدم الالتماس في عام ١٨٣٠، ولكن في الحقيقة أن الالتماس إلى الوالي في نوفمبر ١٨٢٩؛ انظر: دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٨٣.

(١٤) ترجم التقرير للعربية في: هـ. هارتليين، شامبليون في مصر - الرسائل والمذكرات، ترجمة: عماد علي، دار الفكر للدراسات، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٧؛ وقد نشر أصل التقرير في كتاب:

Champollion, J. J., *Lettres écrites d' Égypte et de Nubie, en 1828 et 1829*, Paris 1833, Pp. 478 - 494.

(١٥) هـ. هارتليين، شامبليون في مصر، ص ٢٧، ٤١٧.

(١٦) Tompkins, P., *The Magic of Obelisks*, New York 1981, P. 238.

(١٧) Hassan, F.A., "Imperialist Appropriations of Egyptian Obelisks", In: Jeffreys, D. (Editor), *View of Ancient Egypt*, P. 61.

(١٨) William, H. Y., *The Modern History and Condition of Egypt, it's Calimate, Diseases and Capabilities, Exhibited in a Personal Narrative of travels in that Country*, Vol. I, London 1843, P. 93 ;

(١٩) كل المكاتبات الخاصة بحماية الآثار في عهد "محمد علي" (محافظ الأبحاث، رقم ١٢٧، منذ عام ١٨٣٥ وحتى ١٨٦٥).

(٢٠) في هامش "فراعنة من" رقم ٨٦ يفصله الأول، ذكر "ريد" أن القرار محفوظ بمحافظ الأبحاث في دار الوثائق بالقاهرة تحت رقم (١١٨ آثار)؛ انظر: دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٨٤.

(٢١) مدرسة المترجمين: افتتحت المدرسة بالقاهرة سنة ١٨٣٥ وكان يديرها "رفاعة الطهطاوي"، ضمت فصولاً لتدريس اللغات، إلى جالب الهندسة والجبر والتاريخ والشريعة الإسلامية. وخرج فيها أول دفعة في سنة ١٨٣٩. واتسعت فيما بعد لتضم قسماً لدراسة الإدارة الملكية، لإعداد الموظفين اللازمين للعمل بالحكومة، ؛ انظر: جمال الدين الشيال، التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٦٠، ٦١؛ أيضاً:

Dunne, J.H., *An Introduction to the History of Education in modern Egypt*, London 1938, P. 150.

- (٢٢) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٨٤.
- (٢٣) أمر عال من الجناح العالي إلى مختار بك ناظر مجلس الملكية (محافظ الأبحاث، رقم ١٢٧ آثار، ١٩ رمضان ١٢٥١هـ).
- (٢٤) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٨٥.
- (٢٥) أمر عال من الجناح العالي إلى مختار بك ناظر مجلس الملكية بخصوص تعيين موظف لحماية آثار الوجه القبلي (محافظ الأبحاث، رقم ١٢٧ آثار، ٢١ ربيع ثان ١٢٥١هـ).
- (٢٦) أمر عال من الجناح العالي إلى مختار بك ناظر مجلس الملكية (محافظ الأبحاث، رقم ١٢٧ آثار، ١٩ رمضان ١٢٥١هـ).
- (٢٧) إن هذا المؤلف ليس الوحيد للطهطاوي عن تاريخ مصر، فقد ألف في عام ١٨٦٨ كتاب "أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل"، وهو الجزء الأول من الموسوعة التي كان قد عزم "الطهطاوي" على تأليفها وفي هذا الجزء يتكلم عن تاريخ مصر القديمة حتى الفتح الإسلامي.
- (٢٨) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٨٥.
- (٢٩) بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٦٧.
- (٣٠) كتاب "كيسبوس" أهم المؤلفات التي تم تأليفها عن مصر القديمة آنذاك، وأول الكتب الجادة عن مصر، لأن "كيسبوس" يُعد أول قارئ للهيروغليفية بصورة صحيحة، انظر:
- Lepsius, C. R., *Denkmäler aus Aegypten und Aethiopien*, 12 Teile, Berlin 1849.
- (٣١) بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٦٧.
- (٣٢) Burleigh, N., *Napoleon's Scientists and the Unveiling of Egypt*, New York 2007, P. 246; And:
- بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل، ص ١٧٠، ١٧١.
- (٣٣) جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ج ١، من القاهرة والدلتا حتى منطقة سفارة، ترجمة: ليبي حبشي، شفيق فريد، القاهرة ١٩٩٣، ص ١١١ أيضاً.
- Budge, W., *Cook's Handbook for Egypt and the Sudan*, 2ND. London 1906, P. 428.
- (٣٤) بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل، ص ١٧٢ جورج مشو، تاريخ علم الآثار، ترجمة: بهيج شعبان، ط ٣، منشورات عويدات، بيروت (د.ت)، ص ٤٠.

(35) Mariette, A., *Le Sérapeum de Memphis*, 3rd Ed., Paris 1882, P. 41, 46.

(36) تناقضت أفعال "مارييت" بتهريبه آثار مصر إلى فرنسا مع موقفه من نقل مسئلة الإسكندرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عهد "إسماعيل"، فقد ذكر القنصل الأمريكي "ألبرت فارمان" أن "مارييت" قدم مذكرة إلى الحكومة المصرية عارض فيها نقل المسلات لقداستها، خاصة الموجودة بالكرك و هليوبوليس. فعمل الأمريكيون على عدم نقل أي من مسلات الكرك أو هليوبوليس حتى لا يفضب "مارييت"، ووجهوا طلبهم إلى الخديو للسماح بنقل مسئلة الإسكندرية، لأن الإنجليز كانوا يعملون على نقل مسئلة معبد الأقصر، راجع: ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ترجمة: عبد الفتاح عنايت، الزهراء للتأليف والترجمة، القاهرة (د.ت)، ص ١٥٢.

(37) Mariette, A., *Le Sérapeum de Memphis*, P. 56.

(38) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٥٤؛ أيضاً:

Darvill, T., "Mariette, François Auguste Ferdinand", In: *Oxford Reference Online*, (13 February 2009): <http://www.oxfordreference.com/views/ENTRY.html?Subview=Main&entry=t102.e2409>.

(39) في عام ١٨٦٤ استخدم "مارييت" سلطته، وجدد ألف عامل لتنظيف حوائط المعابد، حتى نتاح للزائر رؤية النقوش. وعبر "فلنترز بتري" عن شكواه من أن "مارييت" ترك مساعديه الأوربيين ورؤساء العمال من المصريين يحفرون لحسابهم لمدة شهر في كل مكان ما عدا الجيزة وسقارة، ولأن العديد من الآثار تضررت لأن "مارييت" بصفته رئيس مصلحة الآثار لا يرصد المكافآت لمن يعثر على تلك الكتل المهربة؛ انظر: دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٥٥.

(40) نفسه، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(41) برين م. فلجان، نهب آثار وادي النيل، ص ١٧٣.

(42) "إياح حطب": إحدى ملكات الأسرة السابعة عشرة المصرية.

(43) جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٣.

(44) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٥٩.

(45) ومن المعروف أنه قبل سنوات قليلة في عهد "سميد" كان يوجد في هذه البقعة مجموعة من الأكواخ المتداعية التي تتبع شركة ملاحه نهرية، كذلك بعض المحال التجارية منذ عهد الحملة الفرنسية؛ انظر:

Rhoné, A., *L'Égypte a petites Journées Études et souvenir*, Paris 1877 P.61.

(46) جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٤.

(47) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر والجمعيات العلمية، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٩.

- (٤٨) امر كريم بإعطاء الشونة الأميرية للأنتكخانة (محافظة الأبحاث، رقم ١٢٧، ٢٨ فبراير ١٨٦٣).
- (٤٩) قائمة المبالغ المصروفة للأنتكخانة المصرية ومستحقها بالفرنك (محافظة الأبحاث، رقم ١٢٧، ٢٧ مارس ١٨٦٣).
- (٥٠) ترتيب أعمال خدمة الأنتكخانة ومرتباتهم (محافظة الأبحاث، رقم ١٢٧، ٢٢ أبريل ١٨٦٣).
- (٥١) جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٤.
- (٥٢) لقد نشر "ماسبيرو" تخطيط لمتحف بولاق في دليل المتحف في عام ١٨٨٣، ووضع عليه ترتيب قاعات المتحف وأقسامه ومحتوى المحيط الخارجي للمتحف؛ انظر:
- Maspero, G., *Guide du visiteur au Musée de Boulaq*, Boulaq 1883, P.4.
- (٥٣) لؤنالد مالكولم ريد، فراعلة من، ص ١٦٠، ١٦١.
- (٥٤) "Notice des Principaux Monuments Exposés au Musée de Gizeh", Service des Antiquités de l' Égypte, Le Caire 1895, P. VII.
- (٥٥) لؤنالد مالكولم ريد، فراعلة من، ص ١٦٠ - ١٦٢؛ ولقد كان موقف "إسماعيل" محيراً من لحلامه، فقد ذكر "ماسبيرو" أنه لم يدخل المتحف مع ضيوفه الفرنسيين عند افتتاحه، متحجاً بأنه كشرقي أصيل يخيفه رؤية الموت، ولذلك يبتعد عن المكان الذي توجد فيه الموميאות، وقد ظل بحديقة المتحف يشملى بالفرجة على القردة، وقفزات غزال "ماربيت"، انظر: جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٤.
- (٥٦) موافقة الحكومة على صرف المبالغ التي أنفقت على إنشاء الأنتكخانة المصرية في بولاق (محافظة الأبحاث، رقم ١٢٧، ١٩ رجب سنة ١٢٨٠/٣٠ ديسمبر ١٨٦٣).
- (٥٧) جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٤.
- (٥٨) Mariette, A., *Album du Musée de Boulaq*, Le Caire 1872.
- (٥٩) Revillout, E., *Papyrus Coptes: Actes et Contrats des Musées Égyptiens de Boulaq et du Louvre*, Paris 1876.
- (٦٠) "إميل بروجش" Émile Brugsch : هو الشقيق الأصغر لهنريخ كارل بروجش، سافر إلى مصر عام ١٨٧٠ في سن الثامنة والعشرين، للعمل في مجال الحفائر والاستكشافات الأثرية، وكان مرافقاً لمارييت، حتى أصبح مساعد لمدبر أنتكخانة بولاق، ثم الأمين المساعد لمصلحة الآثار المصرية حتى تقاعده في عام ١٩١٤، ومن أشهر إنجازاته العثور على خبيئة الموميאות بالأقصر، وتوفي في ١٤ يناير ١٩٣٠ راجع:

"Heinrich and Emile Brugsch", In: <http://www.saqqara.nl/context/profiles/brugsch-brothers> (Published, 2010).

(61) Brugsch, É, *Monuments choisis du Musée de Boulaq*, Le Caire 1881.

(62) Maspero, G., *Guide du visiteur au Musée de Boulaq*, Paris 1884, In 440 Pgs.

(٦٣) جورج ضو، تاريخ علم الآثار، ص ١٠١.

(٦٤) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٩٥.

(65) Charmes, G., *Five Months at Cairo and in Lower Egypt*, Trans. By: Conn, W., London 1883, P. 90.

(٦٦) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٩٥؛ بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل، ص ١٧٧.

(٦٧) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٩٥.

(٦٨) يوسف أصفاف، دليل مصر لعامي ١٨٨٩ و ١٨٩٠، للسنة الأولى، القاهرة ١٨٨٩، ص ١٣٠؛ ويوسف أصفاف صاحب الدليل، ولد في مدينة قابيل بجبل لبنان في ١٥ أغسطس ١٨٥٩، وهو صاحب دليل مصر وتاريخ أشهر رجال العصر وترجمة الطوائف حول العالم في ثمانين يوماً وكتاب تاريخ عام ١٨٨٧ ورواية ذات اللقب، كذلك بعض الأعمال العلمية في مبادئ الحساب والنحو، فضلاً عن كتاب فتوح فرنسا والجزائر وكتاب إنشاء المكاتب.

(٦٩) تشارلز أبوين (١٨٣٣ - ١٨٩٦): أثري أمريكي، زار مصر في عام ١٨٨٠ أثناء الاضطراب السياسي في البلاد، وكتب ملاحظاته عن الرحلة، وهي التي أعدها للنشر جان كابارت Jean Capart في متحف بروكلين تحت عنوان:

Capart, J., *Travelers in Egypt, December 1880 to May 1891, The Letters of Charles Edwin Wilbour*, Brooklyn Museum, Brooklyn 1936.

(70) Dixon, D. M., "Some Egyptological Sidelights on the Egyptian War of 1882", In: Jeffreys, D. (Editor), *View of Ancient Egypt*, P. 90.

(٧١) انضم ويلسون إلى صندوق استكشاف فلسطين في عام ١٨٦٧، وقام بالتطوع بعد ذلك في مشروع مسح سيناء، وبعد انتهاء المشروع كتب ويلسون تقريراً ضمنه فصلاً عن الإمبرانيات والآثار البيزنطية وعصور ما قبل التاريخ. وتقديراً لعمله في الصندوق فقد تم تكريمه في المؤتمر الجغرافي عام ١٨٧١ انظر: (وقع المؤلف بالحروف الأولى):

D.A.J., "Major-General Sir Charles William Wilson", *The Geographical Journal*, Vol. 26, No. 6, (Dec., 1905), Pp. 682- 684.

- (72) Watson, C. M., "The Life of Major-Jeneral Sir Charles William Wilson, Royal Engineers", London 1909, P. 207.
- (73) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ١٩٥.
- (74) Budge, W., *Cook's Handbook*, P. 429.
- (75) مرسوم خديوي يجعل متحف بولاق من أملاك الدولة العامة (وئالي مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035160، ١٦ مايو ١٨٨٣).
- (76) أنطون صغير، محيط للشرائع، مجلد ١، (أ-ت)، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢.
- (77) "In and about the City, Relics from Egypt", New York Times, Feb. 18, 1887.
- (78) كان "جريبو" يعمل فيما سبق رئيساً لبعثات الحفريات، وحينما تولى منصبه الجديد حاول الاجتهاد في توفير نفس الرعاية التي كان يوفرها "مارييت" و"ماسبيرو" لانتكخانه بولاق، وفيما بعد لانتكخانه الجيزة؛ انظر: مذكرة تعيين مرتب للمسئور جريبو مدير الانتكخانه (وئالي مجلس الوزراء، نظارة الأشغال العمومية، كود أرشيفي 0075-035399، ٢٩ يوليو ١٨٨٦)؛ أيضاً:
- "Notice des Principaux Monuments", Service des Antiquités de l'Égypte., P. VI.
- (79) أوراق إنشاء سور حائط لقطعة الأرض المجاورة لشونة متحف بولاق (وئالي ديوان الأشغال العمومية، كود أرشيفي 4003-022133-0001، عام ١٨٨٧).
- (80) مذكرة من نظارة الأشغال إلى مجلس النظر بشأن شراء شونة "جلال باشا" (وئالي ديوان الأشغال العمومية، كود أرشيفي 4003-022133-0002، ٢٥ يوليو ١٨٨٧).
- (81) مذكرة بترميم شونة متحف بولاق (وئالي ديوان الأشغال العمومية، كود أرشيفي 4003-019317، ١٨ يناير ١٨٨٨).
- (82) Budge, W., *Cook's Handbook*, P. 428.
- (83) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٢٦٧، ٢٦٦.
- (84) Budge, W., *Cook's Handbook*, P. 428.
- (85) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٢٦٦.
- (86) Maspero, G., "Le Musée de Boulaq et Musée de Gizeh, La Nature, 18 Année, No. 888, (Juin, 1890), Paris, P.199.
- (87) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٢٦٧.
- (88) قرار اللجنة المالية بشأن تكاليف نقل الأنتيكات إلى سراي الجيزة (وئالي مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035176-001، ٣٠ أكتوبر ١٨٨٨).

(٨٩) مذكرة بشأن نقل الأنتيكات من بولاق إلى سراي الجيزة لقرزها (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035176-002 ، ١٨ ديسمبر ١٨٨٨).

(٩٠) بشأن استخراج العظام في جهة أبو صير (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035155 ، ٢٤ ديسمبر ١٨٨٨).

(٩١) مذكرة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار بشأن نقل الأنتيكات من بولاق (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035177 ، ١٠ مارس ١٨٨٩).

(٩٢) مذكرة بشأن فتح اعتماد مالي لنقل أنتكخانة بولاق إلى سراي الجيزة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035153 ، ٢١ مايو ١٨٨٩).

(٩٣) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٩٤) سراي الجيزة. هي سراي خصصها الخديو "إسماعيل" لسكنى الحريم، وكانت في المكان الذي تحتله حديقة الحيوان بالجيزة حالياً، ومن الواضح أن أنتكخانة سراي الجيزة كانت تجاور حديقة الحيوان لفترة من الزمن، فقد خصص الخديو "توفيق" في عام ١٨٨٩ حوالي خمسين فدانا كانت تخص قصر الوالدة باشا بالقرب من الأورمان، لتصبح مقر لمعرض الحيوانات المجلوبة من إفريقيا في عهد والده "إسماعيل". وفي عام ١٨٩١ قررت الحكومة إتاحة الحديقة للجمهور برسوم رمزية، وفيما بعد في عام ١٨٩٨ تم ضم حدائق سلامليك الخديو إلى المساحة حتى تزداد رقعة الحديقة، وفي هذا الوقت كان لا يزال المتحف مفتوحاً للزيارة؛ انظر:

Kisling, V. N., *Zoo and Aquarium History: Ancient Animal Collections to Zoological Gardens*, Florida 2001, Pp. 323, 333; Giza Zoo Report, "Giza Zoo Centenary, 100th. Anniversary", Giza (1 March 1991).

(٩٥) Maspero, G., *"Le Musée de Boulaq et Musée de Gizeh"*, Pp. 199, 200-202.

(٩٦) دونالد مالكولم ريد، فراعنة من، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٩٧) مذكرة نظارة الأشغال بشأن تدابير وقاية سراي الجيزة من السرقة والحريق (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035152 ، ٢٣ أبريل ١٨٩٠).

(٩٨) مذكرة نظارة الأشغال بشأن وضع مبلغ تحت تصرفها لتأمين أنتكخانة الجيزة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035148 ، ١٧ نوفمبر ١٨٩١).

(٩٩) شب حريق بقصر عابدين في عام ١٨٩١، وذلك أثناء إقامة العائلة المالكة في قصر رأس التين بالإسكندرية، حيث دمرت النيران جناح الحرمك مساكن الحرس، وألقيت معظم قطع الأثاث الكبيرة من نوافذ الدور الأول للحيلولة دون احتراقها. وفيما بعد أعيد بناء الأجزاء التالفة من القصر، وإضافة أجزاء جديدة للحرمك، وشراء وتصنيع قطع أثاث بدلا من تلك التي احترقت

(١٠٠) أنطون صغير، محيط الشرائع، ص ٢، ٣.

- (١٠١) قرار تعيين مسيو مورجان مديراً عمومياً للانتكخانة المصرية ومصلحة الحفر (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-035425 ، ١ سبتمبر ١٨٩٢)؛ جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٦.
- (١٠٢) دوالد مالكولم ريد، فراغة من، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.
- (103) "Cook's tourists, Handbook for Egypt, the Nile, and the Desert", London 1897, P. 98.
- (١٠٤) مذكرة من نظارة الأشغال بشأن تحديد تعريفه الدخول للانتكخانة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0001 ، ٢١ أبريل ١٨٩٢).
- (١٠٥) مذكرة نظارة الأشغال بشأن التعديلات الواجب عملها في سراي الجيزة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0007 ، ١ مارس ١٨٩٤).
- (١٠٦) محضر جلسة القومسيون المشكل للنظر في تصميمات انتكخانة الجيزة والنظر في صلاحيتها (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0005 ، ٢٦ فبراير ١٨٩٣) وينقل الشأن انظر: (كود أرشيفي 0075-035168-0004 ، ٢٤ فبراير ١٨٩٤).
- (١٠٧) مذكرة نظارة الأشغال بشأن تعديلات سراي الجيزة وتحديد ميزانية لدار تحف جديدة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0007 ، ١ مارس ١٨٩٤).
- (١٠٨) إفادة من مدير عموم الآثار إلى نظارة الأشغال بشأن تحديد مكان دار الآثار الجديدة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0008 ، ٢٧ مارس ١٨٩٤).
- (١٠٩) مذكرة بشأن إعادة النظر في اختيار التصميم المزمع تنفيذه لتعديل سراي الجيزة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035168-0009 ، ١٢ أبريل ١٨٩٤).
- (١١٠) رأي اللجنة المالية بشأن المبالغ المقتضى صرفها لتجنيب سراي الجيزة أخطار الحريق (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035151 ، ١٥ نوفمبر ١٨٩٤).
- (١١١) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١٩.
- (١١٢) مذكرة نظارة الأشغال بشأن فحص تصميمات المتحف الجديد (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035179 ، ١٦ أغسطس ١٨٩٤).
- (113) Morgan, J. (And Others), *Catalogue des Monuments et Inscriptions de l'Égypte Antique*, 3 Parte, Vienne 1895.
- (114) *Notice des Principaux Monuments*, P. VI.

- (١١٥) أوراق تعين المسيو فيكتور لورييه مديراً لمصلحة الآثار المصرية بدلاً من دي مورجان (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-035429، ٨ يوليو ١٨٩٧).
- (١١٦) ليستر "ماسبيرو" كرئيس لمصلحة الآثار المصرية حتى عام ١٩١٤ قبل وفاته بسنتين؛ انظر: جيمس بيكي، الآثار المصرية في وادي النيل، ص ١١٦.
- (١١٧) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر، ص ١٩.
- (١١٨) أنطون صغير، محيط الشرائع، ص ٣، ٤.
- (١١٩) استخدمت خمسة آلاف عربة خشبية في عملية النقل، ونقلت الآثار الضخمة على قطارين ذهاباً وعودة نحو تسع عشرة مرة بين الجيزة وكوبري قصر النيل. وقد حملت الشحنة الأولى نحو ثمانية وأربعين تابوتاً حجرياً. وشابت عملية النقل الفوضى بعض الوقت. ولاحظ موظفو مصلحة الآثار اختفاء تمثال الملك "حور" لحظة الانتهاء من نقل الآثار، إلا أن اللغز قد زال عندما عثر عليه في أحد أركان المخازن الموجودة بالبدروم، إذ قام العمال بإخفاء التمثال خشية عقابهم لما أصاب التمثال من دمار أثناء نقله. وتم الانتهاء من النقل في ١٣ يوليو ١٩٠٢، حيث نقلوا ضريح "مارييت" إلى حديقة المتحف الجديد بناء على وصيته، مع الآثار التي قضى حياته في تجميعها. وفي ١٥ نوفمبر ١٩٠٢ افتتح المتحف رسمياً وبدأ يستقبل الجمهور؛ انظر: زاهي حواس، "المتحف المصري قرن من الزمن"، جريدة الأهرام، للعدد ٤٢٣٦٩، لسنة ١٩٦٦، ٧ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٧.
- (120) Budge, W., Cook's tourists Handbook, P. 98.
- (121) Botti, G., *Gatalogue des Monuments Exposés au Musée Gréco-Romain d'Alexandrie*, Alexandrie 1900, Pp. IV, V.
- (122) Raid, D.M., "Cromer and the Classics: Imperialism, Nationalism and the Greco-Roman Past in Modern Egypt", *Middle Eastern Studies*, Vol. 32, No. 1 (Jan, 1996), P. 9.
- (123) Budge, W., Cook's tourists' Handbook, P. 98.
- (١٢٤) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر، ص ٢٥.
- (125) Botti, G., *Gatalogue des Monuments*, Pp. VII, VIII.
- (١٢٦) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر، ص ٢٥.
- (١٢٧) ورد هذا التاريخ في (Raid, D. M., "Cromer and the Classics, P. 9)، إلا أن "بوتي" ذكر في كتالوج المتحف لعام ١٩٠٠، أن "جمعية الآثار في الإسكندرية" تأسست في عام ١٨٩١، إلا أنه لا مجال للتأكد، نظراً لعدم وجود أوراق باقية لتلك الجمعية؛ انظر: Botti, G., *Gatalogue des Monuments*, Pp. VI.
- (128) Raid, D. M., "Cromer and the Classics, P. 9; and See: عصمت دابستاشي، عالم المتاحف، سلسلة تراثنا المتحف، رقم ١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٣٧.

- (129) Fowler, H.N., "Archaeological News: Excavation of the Serapeum", American Journal of Archaeology, Vol.3, No.5 (Oct.,1899), P.512.
- (130) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر، ص ٢٦.
- (131) موقع المتحف على الإنترنت: [http:// www. grm. gov. eg/about_E.html](http://www.grm.gov.eg/about_E.html).
- (132) Raid, D. M., "Cromer and the Classics, P. 9.
- (133) عبد الرحمن زكي، دور المتحف في مصر، ص ٢٦.
- (134) http:// www. grm. gov. eg/about_E.html.
- (135) Herz, M., *Catalogue Sommaire Des Monuments Exposés Daus Le Musée National De L' Art Arabe*, Le Caire 1895, P. I.
- (136) جورج جندى؛ جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٣٨، ١٣٩.
- (137) حددت هذا التاريخ مجلة "المقتطف"، أما مجلة "الأجيال" فقد ذكرت أن المهندس سيلزمان قدم اقتراحه في عام ١٨٧٩؛ انظر: المقتطف، "دار الآثار العربية - نفس ما فيها من الآثار وللتحف"، مجلد ٧٨، ج ١، يناير ١٩٣١، ص ٣١٩؛ أيضاً: مجلة الأجيال، "متحف الآثار العربية في جامع الحاكم بباب الفتوح"، عدد ٧، السنة الأولى، للقاهرة ٣١ يوليو ١٨٩٧، ص ١٠٢.
- (138) المقتطف، "دار الآثار العربية، ص ٣١٩؛ زكي، دور المتحف في مصر، ص ٣٣.
- (139) Herz, M., *Catalogue Sommaire*, P. I.
- (140) ستاتلي لينبول، سيرة القاهرة، ترجمة: حسن إبراهيم حسن؛ علي إبراهيم حسن؛ إدوار حلیم، ط ٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٤٧، ٢٤٨.
- (141) مذكرة من نظارة الأوقاف بشأن تشكيل لجنة لحفظ الآثار العربية (وثائق عابدين، كود أرشيفي 0069-003206، ١٤ نوفمبر ١٨٨١).
- (142) Herz, M., *Catalogue Sommaire*, P. III; And:
- مرسوم بإعادة تأليف لجنة حفظ الآثار العربية (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-046753، ١٨ ديسمبر ١٨٨١).
- (143) المقتطف، دار الآثار العربية، ص ٣١٩.
- (144) ستاتلي لينبول، سيرة القاهرة، ص ٢٤٨؛ راجع: مرسوم بإعادة تأليف لجنة حفظ الآثار العربية (١٨ ديسمبر ١٨٨١).
- (145) مجلة الأجيال، "متحف الآثار العربية"، ص ١٠٢؛ أيضاً: مسودة أمر عالي من الخديو بشأن مسألة حفظ الآثار العربية (وثائق عابدين، كود أرشيفي 0069-003211، ٢١ يوليو ١٨٨٣).

(146) Herz, M., *Catalogue Sommaire*, P. VI.

(147) ستانلي لينبول، مسيرة القاهرة، ص ٢٤٨.

(148) التقرير التاسع والمستون لقومسيون لجنة حفظ الآثار العربية بشأن "إزالة الحوائط الملاصقة لواجهات المساجد"، في: محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٤، ج ٢، نظارة عموم الأوقاف المصرية، القاهرة ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م)، ص ٩٨، ١٠٤.

(149) Herz, M., *Catalogue Sommaire*, P. VI.

(150) مجلة الأجيال، "متحف الآثار العربية"، ص ١٠٢، ١٠٣؛ ولقد قام المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية بتكريم "ماكس هرتز" بإصدار كتاب عن حياته، انظر:

Ormos, I., *Max Herz Pasha 1856 – 1919: His Life and Career*, Vol. I, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire (IFAO), Le Caire 2009.

(151) مجلة الأجيال، "متحف الآثار العربية"، ص ١٠٢.

(152) Ormos, I., *Max Herz Pasha 1856 – 1919*, Pp. 70, 71.

(153) مجلة الأجيال، "متحف الآثار العربية"، ص ١٠٢، ١٠٣؛ وقد وردت البيانات الكاملة الكتالوج في حواشي نفس الموضوع (Herz, M., *Catalogue Sommaire* ...).

(154) المقطف، "دار الآثار العربية"، ص ٣١٩؛ عبد الرحمن زكي، دور التحف، ص ٣٣.

(155) جمال الدين الشيال، التاريخ والمؤرخون في مصر، ص ٥٤، ٥٥.

(156) نفسه، ص ١٤٠.

(157) لؤي محمود، أثريان من الزمن الجميل، المتحف المصري، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩٤.

(158) "هنريخ كارل بروغش" Heinrich Karl Brugsch: ولد في برلين في ١٨ فبراير ١٨٢٧، أرسلته حكومته إلى مصر في عام ١٨٥٣، وفيها ارتبط بصدقة قوية مع "لوجست مارييت"، ولمدة ست سنوات عمل معه في سفارة، ساعده خلالها في ترجمة نقوش السيراينوم. عاد إلى أوروبا ليعمل أستاذًا لعلم المصريات في جامعة باريس، ثم عاد إلى مصر في عام ١٨٧٠ بدعوة خاصة من الخديو ليتولى نظارة المدرسة؛ راجع:

"Heinrich and Emile Brugsch", In: <http://www.saqqara.nl/context/profiles/brugsch-brothers> (Published, 2010).

(159) جمال الدين الشيال، التاريخ والمؤرخون، ص ١٤٠.

(160) لؤي محمود، أثريان من الزمن الجميل، ص ٩٤؛ دونالد مالكولم ريد، فراعنة من؟، ص ١٧٣.

(161) جمال الدين الشيال، التاريخ والمؤرخون، ص ١٤١.

- (١٦٢) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢، ج٢، القاهرة ١٩٤٥، ص ٥٦٩.
- (١٦٣) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٣.
- (١٦٤) منعت بالحشية أنذ لأن الكنيسة الإثيوبية كانت تتبع المصرية، وكانت القبطية لغة وسط الأغلبية-المسيحية في إثيوبيا.
- (١٦٥) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، ج٢، ص ٥٦٩.
- (١٦٦) لؤي محمود، أثريان من الزمن الجميل، ص ٩٤، دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٣.
- (١٦٧) جمال الدين الشبلي، للتاريخ والمؤرخون، ص ١٤١.
- (١٦٨) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، ط٢، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٣٤.
- (١٦٩) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٤.
- (١٧٠) لؤي محمود، أثريان من الزمن الجميل، ص ٩٤.
- (١٧١) دونالد مالكونم ريد، فراغة من؟، ص ١٧٤.
- (١٧٢) الفيلولوجيا: المقصود بها فقه اللغة للمقارن.
- (173) Dunne, J. H., *An Introduction*, Pp. 354, 355.
- (١٧٤) لؤي محمود، أثريان من الزمن الجميل، ص ٩٤.
- (175) **Giants of Egyptology: "The Brothers Brugsch, Heinrich (1827-1894) and Émile (1842 - 1930)", A Modern Journal of Ancient Egypt (KMT), Vol. 7, No. 3, (Fall 1996), P. 13; Sebastian, A., A Dictionary of The History of Science, London 2001, P. 60.**
- (١٧٦) عمل المجلس الأعلى للآثار في مصر على نشر أجزاء كاموس أحمد باشا كمال منذ عام ٢٠٠٢. وصدر حتى الآن ٢٣ جزءاً، كلها تحمل نفس السنة (٢٠٠٢) ونفس رقم الإيداع، على الرغم من طباعتها في سنوات تالية؛ انظر: أحمد كمال، معجم اللغة المصرية القديمة، عدة أجزاء، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ٢٠٠٢.
- (١٧٧) جمال الدين الشبلي، للتاريخ والمؤرخون، ص ١٤٢ - ١٤٤.
- (١٧٨) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، ج١، ص ٢٣٤.
- (١٧٩) بيان مقدم من نظارة الأشغال إلى مجلس النظار بالمصاريف اللازمة لإنشاء مدرسة للآثار المصرية (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035186-0001، ١٦ أكتوبر ١٨٨١).
- (١٨٠) مذكرة نظارة الأشغال بشأن ترتيب خدمة مدرسة مدرسة الآثار (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035186-0002، ١٥ فبراير ١٨٨٢).

- (١٨١) مسودة مذكرة من نظارة الأشغال بشأن زيادة أعداد الدارسين في مدرسة الآثار بالانتكخانة (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035154-0001، ١٧ أبريل ١٨٨٢).
- (١٨٢) مذكرة نظارة الأشغال بشأن زيادة مرتبات مدرسة الآثار التاريخية (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-0351876، ١٥ أكتوبر ١٨٨٢).
- (١٨٣) تقرير الأشغال حول ترتيب خدمة الانتكخانة بعد إلغاء مدرسة الآثار (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035154-0002، ٢٩ ديسمبر ١٨٨٥).
- (١٨٤) طلب رأي اللجنة المالية بشأن إلغاء مدرسة الآثار وترتيب درجات مستخدميه (وثائق مجلس الوزراء، أشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035154-0003، ٢٨ يناير ١٨٨٦).
- (١٨٥) قرار إلغاء مدرسة الآثار التاريخية والتعديلات الخاصة بكادر المتاحف (وثائق مجلس الوزراء المصري، لشغال عمومية، كود أرشيفي 0075-035309، ٤ فبراير ١٨٨٦).
- (١٨٦) روبرت سوليه، مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ٢٣٧، ٢٣٨.
- (١٨٧) لويس رينان (١٨٢٣ - ١٨٩٢): فيلسوف وكاتب فرنسي، كانت له اهتمامات بحثية بتاريخ المسيحيين الأوائل، والكتابة في مجال النظريات السياسية والدراسات الشرقية بشكل عام.
- (١٨٨) Decobert, C., "la Lettre de Renan sur l'École du Caire", En D'un Orient l'autre, Vol. 2 (Identifications), CNRS, Paris 1991.
- وفي الحقيقة لم يستطع الباحث الحصول عليه فنقل بيانات المقال لتوثيق وإثبات الفكرة من هامش رقم ٣ في كتاب (روبير سوليه، مصر ولع فرنسي، ص ٢٣٧) بعد تنقيح البيانات من موقع السيداج على الإنترنت.
- (١٨٩) Centre d' Études et de Documentation Économiques, Juridiques et Sociales. مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسي.
- (١٩٠) Vercoutter, J., Centenaire de l'École du Caire, IFAO, Le Caire 1981.
- (١٩١) "Anniversaire de l'Institut Français d' Archéologie Orientale", IFAO, Le Caire 1981, Pp. 9, 10.
- (١٩٢) روبرت سوليه، مصر ولع فرنسي، ص ٢٣٦.
- (١٩٣) "Anniversaire de l'Institut Français, (IFAO), P. 9.
- (١٩٤) روبرت سوليه، مصر ولع فرنسي، ص ٢٣٨.
- (١٩٥) E. Grébaut, Le Musée Égyptien: Recueil de Monuments choisis et de Notices sur les fouilles en Égypte, IFAO, Le Caire 1890, P. 1.

- (١٩٦) روبرت سولبييه، مصر ولع فرنسي، ص ٢٣٨.
- (١٩٧) أيمن فؤاد سيد، أندريه ريمون عاشق القاهرة، أخبار الأندلس، عدد ٦١٤، ١٧ أبريل ٢٠٠٥.
- (198) Bouriant, M. U., *Chansons Populaires Arabes en dialecte du Caire d'après les Manuscrits d'un Chanteur des Rues: Spécimen Mission Archéologique Française au Caire, IFAO, Paris 1893.*
- (١٩٩) راجع: عشرات من علماء الآثار الأجانب والمصريين ظهرت أسمائهم في:
- Maspero G. (Editor), *Recueil de Travaux relatifs à la Philologie et à l'Archéologie Égyptiennes et Assyriennes, En 8 Vols., Mission Archéologique Française au Caire, Paris 1886.*
- (200) Foucart, G., *Extraits des Rapports Adressés pendant une Inspection de la Basse-Egypte en 1893- 1894, Annales du Service, IFAO, Le Caire 1901, P.44.*
- (201) Daressy, M. G., *Rapport sur la Trovaille de ٢١١١٢٠*, Annales du Service, Tome II, IFAO, Le Caire 1901, Pp. 1-13; (٢١١١٢٠ = حاتاي).
- (202) Barsaiti, A., *Ou verture de la Pyramide de Zaouiet El- Aryân, Annales du Service, Tome II, IFAO, Le Caire 1901, Pp. 92 - 94.*
- (203) Châpan, M., *Un Tombeau de la XIX Dynastie a El- Khawaled, Annales, Tome II, IFAO, Le Caire 1901, Pp. 137- 140.*
- (٢٠٤) عبد الرحمن زكي، دور التحف في مصر، ص ١٣٧.
- (205) Maspero, G., *L' Égyptologie, The Project Gutenberg E-Book in: (http:// www. Gutenberg. Org/ files/ 10768/ 10768-h/ 10768-h. htm).*
- (٢٠٦) بريان م فاجان، نهب آثار وادي النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٠٠.
- (٢٠٧) صندوق استكشاف فلسطين: تأسس في عام ١٨٣٨، ويعد من المشروعات البريطانية التي مثلت محاولة قوية لإيجاد أي دليل أثري على صحة ما ورد في الكتاب المقدس، وكان ذلك من الأمور الملحة لدى الأوساط البروتستانتية البريطانية. وحتى تكون له القوة والسلطة المعنوية جرى تأسيسه تحت رعاية الملكة فيكتوريا ورئيس أساقفة كانتربري. وفي ملفات أرشيف الوثائق البريطانية توجد وثيقة تأسيس الصندوق والتي تبدأ بتعريف الصندوق وتحدد أهدافه لتقول إنه "جمعية تستهدف الدراسة الدقيقة والمنهجية لآثار فلسطين وطبوغرافيتها وجغرافيتها المعينة وطبائع وعادات الأرض المقدسة بغرض تصوير الكتاب المقدس (أي تحقيقه على الواقع)؛ انظر: إبراهيم هجازين، علم

- الأثار الفلسطينية القديم ميدانا لعلاقات العرب والغرب، الحوار الممتكن، العدد ٢٧٥٦، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩، للاستزادة عن الصلنوق وطرق عمله؛ انظر:
- Daly, C.P., "Palestine Exploration", Journal of American Geographical Society of New York, Vol. 5, (1874), Pp. 166- 168.
- (208) Drower, M.S., "Gaston Maspero and the Birth of the Egypt Exploration Fund (1881-3)", The Journal of Egyptian Archaeology, Vol. 68 (1982), P. 299.
- (٢٠٩) جلين دانيل، موجز تاريخ علم الأثار، ترجمة: عباس سيد أحمد، دار الفيل للثقافة، الرياض ٢٠٠٠، ص ١٤٩.
- (٢١٠) نشرت ترجمة كتاب "إميليا إنواردز" بعنوان: رحلة الألف ميل، ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم ٢٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- (211) Drower, M.S., "Gaston Maspero", P. 300.
- (212) "The Egypt Exploration Society", World Archaeology, Issue 22, 2007, P.102.
- (٢١٣) لقد كان ذلك تحولا كبيرا في حياة "إميليا إنواردز"، حينما تركت كل أعمالها واهتمت بكل ما يخص الأثار المصرية، وجمعت حولها المهتمين وكبار العلماء، كما قنمت عدة محاضرات عن علم المصريات، نشرت كتابها "الفراعنة والفلاحون والمستكشفون" Pharoahs, Fellahs, and Explorers في عام ١٨٩١، وعند وفاتها كانت قد أنشأت كرسيًا للدراسات المصرية في الكلية الملكية بلندن، وكان أول من احتل الكرسي حسب رغبتها هو "فلندرز بيري"؛ راجع: جلين دانيل، موجز تاريخ علم الأثار، ص ١٤٩.
- (214) Drower, M.S., "Gaston Maspero", P. 301.
- (215) Maspero, G., *L'Égyptologie*, (E-Book in: www).
- أيضاً: بريان م. فاجان، نهب أثار وادي النيل، ص ٢٠٠.
- (216) Winslow, W. C., *The Truth about the Egypt Exploration fund*, Boston 1903, P. 7.
- (217) Drower, M.S., "Gaston Maspero", P. 301.
- (218) Dixon, D. M., "Some Egyptological Sidelights on the Egyptian War of 1882", In: Jeffreys, D. (Ed.), *View of Ancient Egypt*, P. 93.
- (٢١١) بريان م. فاجان، نهب أثار وادي النيل، ص ٢٠١؛ أيضاً: انظر: ترجمة لحياة "إنواردز" نافيل في مجلة KMT (الإصدار الإلكتروني):
- Giants of Egyptology: "Henri Edouard Navill, 1844 - 1926", A Modern Journal of Ancient Egypt (KMT), Vol. 6, No. 2, Summer 1995.

- (220) Naville, E., "Bubastis (1887- 1889)", Memoir of the Egypt Exploration Society, London 1891, Pp. 13, 14.
(٢٢٠) بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل، ص ٢٠٢.
- (٢٢١) موقع "جمعية استكشاف مصر" على الإنترنت:
The foundation of the EES, In: ([http:// www. ees. ac. uk / about-us/history. html](http://www.ees.ac.uk/about-us/history.html)).
- (٢٢٢) بريان م. فاجان، نهب آثار وادي النيل، ص ٢١٥.
- (224) Petrie, W.M.F. (Editor), "Kahun, Gurob, and Hawara", The Egypt Exploration Fund, London 1890.
وبالطبع اشترك كل من "بيرسي نيوبيري" و "جريفث" بفصول من الكتاب.
- (225) Edouard, N., *The Temple of Deir el Bahari*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1894.
- (226) Jeffreys, D., "Introduction - Two Hundred Years of Ancient Egypt", In: Jeffreys, D. (Editor), *View of Ancient Egypt*, P. 8.
(٢٢٦) اعاد "بيري" تسمية (صندوق البحث المصري) في عام ١٩٠٦، ليصبح "مدرسة الآثار البريطانية في مصر"؛ راجع: جلين داتيل، موجز تاريخ علم الآثار، ص ١٥٠.
- (228) Davies, G., *The Rock Tombs of Sheikh Said*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1901.
- (229) Davies, G., *The Rock Tombs of Deir el Gebrâwi*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1902.
- (230) Petrie, W.M.F.; Griffith, F.L., "Abydos", The Egypt Exploration Society, London 1903.
(٢٣٠) لقد تغير اسم الصندوق في لندن عام ١٩١٨ إلى (جمعية استكشاف مصر) The Egypt Exploration Society ، والتي تختصر بـ (EES)، واستمر بالعمل مع فرعه بالقاهرة حتى انتقل بالكامل إلى القاهرة في عام ١٩٩٣، بعد تسجيله كجمعية أجنبية تعمل في مصر، بتصريح مزاولة نشاط رقم ٢١٢٣٨٤، وكشركة محدودة في بريطانيا تحت رقم ٢٥٨١٦؛ انظر: [http:// www. ees. ac. uk/ about-us/ index. html](http://www.ees.ac.uk/about-us/index.html).

* * *

الفصل الخامس

المطبعة وتاريخ حركة النشر

الفصل الخامس

المطبعة وقاريخ حركة النشر

الكتابة من أعظم تجليات الوعي البشري، الذي عبّر عن تفوق الإنسان على المخلوقات الأخرى الكثيرة التي تعيش معه على الأرض. ومن خلال الكتابة تفرد الإنسان بحفظ تاريخه، ونقل تراثه الممتد في تجاربه الأولى إلى حاضره، واحتضانه وحراسته وحمله إلى مستقبله وأجياله الآتية، فلو لا الكتابة لما وصلنا خبر الحضارات القديمة، ولا إنجازاتها وآدابها وفنونها، والكتابة هي منقذ أساسي من تحريف الأحداث الهامة في التاريخ.

ويري "ديورانت" أن الكتابة أضحت منذ أن اعتمدها الإنسان القناة الأساسية لنقل المعرفة وحفظها، والجسر الذي عبرت منه الحضارات ونتاجها نحو الزمن الآتي، حيث يجري هضمها واستيعاب معطياتها، وإعادة تركيبها وتكييفها في ضوء متطلبات الواقع المتجدد^(١). لقد كانت الكتابة رمزا للتفكير وشفرة للحضارة، نقلت حروفها المطبعة في أبهى صورها عن طريق إنتاجها الدائم من الكتب، التي تعبر عن حالة ثقافية تتميز بها فترات زمنية.

والمطبعة بوصفها أثرا ثقافيا أفرزت إنتاجا ثقافيا، تشكل موضوعا لدراسة متعددة الأوجه، فهي جانب ثقافي مهم وخاص كان له أكبر الأثر في إثراء الحركة الثقافية في مصر. وإن الباحث إذ يختار المطبعة موضوعا لهذا الفصل، فلن يتوقف عند الشروط الفنية أو الاقتصادية لإنتاج المطبعة، وإنما كعنصر أساسي في منظومة المجتمع الفكرية، ومعاملتها كمؤسسة ثقافية لها دور فعال في المجتمع المصري، مثلها مثل الجمعيات الثقافية الأهلية والحكومية. ولأن الكتاب يظل دائما الأداة الرئيسية للبحث الفكري على الرغم من تزايد منافسة الوسائل الأخرى، فهو على كل حال الناقل المميز للتبادل الثقافي، وخاصة في فترة غابت فيها كافة الوسائل الإعلامية الأخرى، كالتلفزيون والسينما. ويبدو أن الكتاب والمطبعة عنصران نموذجيان لا يفتقران في منظومة الفكر، باعتبار أن الكتاب هو النتاج الثقافي لفكر الكاتب،

والمطبعة هي المؤسسة الثقافية التي استطاعت تقديم هذا الفكر للناس في صورته المطبوعة.

وبالطبع، فإن عوامل كثيرة كان لها الأثر الكبير في حركة نشر الكتب في القرن التاسع عشر، كالمنظومة التربوية ومستوى التعليم وتشجيع الإبداع، كذلك وجود مؤسسات الأبحاث وحالة التعليم، واستعمال اللغة القومية في التعليم. وهي كلها عوامل تؤثر في حركة نشر الكتاب، وعدد المؤلفين ونوعيتهم ومستوى تمويل النشر، كما تؤثر في عدد القراء ونوعيتهم.

* * *

ولم يكن طبع الكتب العربية شيئاً مستحدثاً في هذا القرن، بل كان لطباعة الحرف العربي جذور قديمة لم ترتبط يوماً بالشرق، ففي الوقت الذي حظرت فيه الدولة العثمانية على المسلمين استعمال المطبعة، بناء على قرار السلطان "بايزيد الثاني" في عام ١٤٨٥، على الرغم من وجود مطبعة عبرية بالأسطانة، طبعت بعض الكتب العربية، ولكن بحروف عبرية، ومنها: "رسائل ابن ميمون في الدين اليهودي"، بالإضافة إلى ترجمة "سعيد الفيومي" للكتاب المقدس إلى العربية التي طبعت في عام ١٥٥١م^(٢).

ولقد كانت المراكز البروتستانتية في أوروبا تهتم بنشر مؤلفات عربية، ليس فقط لترويج أفكار الإصلاح الديني، بل أيضاً لدراساتها بروح علمية. وانكبت المطابع الفرنسية والإيطالية انكباً واضحاً على الأعمال العلمية العربية. وبينما ابتعد العرب عن طباعة الكتب التي تشرح قواعد العربية التي هي لغة القرآن، كانت مطابع الجامعات في هولندا وألمانيا تهتم بتدريس العربية والتركية والعبرية، وتطبع الكتب التي تشرح وتتناول النحو العربي الميسر للطلاب الأوروبيين، حتى بلغت الكتب المطبوعة بالحرف العربي حوالي ثلث مجموع المطبوعات في أوروبا^(٣).

على أية حال، فحينما بدأ استخدام المطبعة العربية في المشرق، أصبحت في أيدي السلطة الدينية، سواء الإكليروس أو الخليفة العثماني. وكان ذلك بعد تأسيس "المطبعة العبرية" بالأسطانة بقرنين من الزمان، حينما أسس البطريرك الأنطاكي "إثناسيوس الرابع" مطبعة حلب العربية في أوائل القرن

الثامن عشر، وكان أول مطبوعاتها، كتاب "طقوس كنسية" في عام ١٧٠٢م، ثم طبع بها الإنجيل في سنة ١٧٠٦م^(٤).

وفي عام ١٧٢٦ أنشأ "إبراهيم متفرقة" أول مطبعة عربية في إستانبول في عام ١٧٢٦، وكانت تحت رقابة السلطان العثماني مباشرة، وأصدرت تاريخ السلاطين وبعض النصوص الإسلامية التي تساعد في دعايته السياسية، ولكن طبع القرآن الكريم ظل محظوراً^(٥). وأيضاً لم تخرج المطبعة العربية التي كان يستعملها الإكليروس المسيحي من الأديرة، وكانوا يطبعون بها الكتب العربية التي يحتاجونها في مدارسهم^(٦). ولم يكن الكتاب حتى ذلك الحين في متناول الجميع، ولا يستطيع أحد شراء الكتب أو اقتنائها، حتى قام الأجانب بإدخالها في مصر، حينما حمل "نابليون" المطبعة معه في حملته، وتعرف الشعب المصري على المطبعة بعيداً عن السلطة الدينية، وعلى الرغم من أنها كانت بعيدة عن أيديهم، ولكنهم شعروا بأهميتها.

وكانت مطبعة الحملة الفرنسية مخصصة لطبع المنشورات، والأوامر باللغة العربية، وعملت وهي على السفينة في عرض البحر في طباعة المنشورات السياسية التي وزعوها على الأهالي، حينما رست السفينة في ثغر الإسكندرية. وعلى متنها المطبعة الفرنسية (أو كما أطلق عليها البعض اسم "المطبعة الأهلية")، كانت تعمل بحروف عربية وفرنسية ويونانية. وبعد أن انتهت من مهمتها في الإسكندرية انتقلت إلى القاهرة، واستمرت في العمل حتى سنة ١٨٠١، حيث اندحر الفرنسيون وعادوا إلى وطنهم^(٧).

وقد ذكر "يوسف سركيس" في مقدمة معجمه أن المطبعة الفرنسية سرعان ما اتسعت مهمتها من مجرد طبع الأوامر السياسية إلى طباعة بعض الأعمال العامة باللغة العربية وترجمتها بالفرنسية، كما مثال لقمان الحكيم وبعض رسائل النصح الطبية، وغيرها^(٨). ولم يكن للفرنسيين بمصر مطبعة واحدة، وإنما كان لهم ثلاث مطابع، أو مطبعتان بثلاثة أسماء، كيفما اقتضت حاجتهم بمصر، وهذه المطابع هي "المطبعة الشرقية الفرنسية بالإسكندرية" L'Imprimerie Orientale et Française، والتي كان يديرها المستشرق "جان يوسف مارسيل" J.J. Marcel أحد علماء جيش الشرق. وبدأت عملها على ظهر السفينة Orient، وأهم مطبوعاتها كتاب "تعريف النقود" في سنة

١٧٩٨، وكتاب "لهجاء العربي والتركي والفارسي" في ست عشرة صحيفة في سنة ١٧٩٨، وكذلك "تمارين للقراءة العربية الفصيحة" وهي مقتطفات من القرآن في سنة ١٧٩٨، و"مجموعة قوانين"، وشمل الكتاب قرار المؤتمر الوطني في ١٢ مايو سنة ١٧٩٣، وقانون عقوبات حربي لجيوش الجمهورية الفرنسية.

كذلك أسس الفرنسيون "مطبعة مارك أوريل" L'Imprimerie de Marc Aurel الملحقة بالجيش في القاهرة، وهي مطبعة كانت تلتزم الجيش، وتقوم بطبع أوامره اليومية للجنود، كان يديرها "يوسف إمانويل مارك أوريل" صديق "بونابرت"، وهي المطبعة التي طبع فيها العدنان الأولان من "لا ديكاد إجبيسين" Le Decade Egyptien ، أي (العشرية المصرية)، فقد كانت تصدر كل ١٠ أيام، وكانت علمية اقتصادية تنشر أبحاث المجمع العلمي الذي أسسته الحملة في مصر، ومناقشات أعضائه، وقد صدر العدد الأول منها في أكتوبر عام ١٧٩٨.

وأخيراً "المطبعة الأهلية" L'Imprimerie Nationale ، وأنشأها المستشرق "مارسيل" بالأزبكية أمام منزل "عثمان بك الأشقر"، وهي المطبعة التي طبعت صحيفة "كوربيه دي ليجيبيت" Courrier d' Egypte ، أو (الجوائب المصرية)، وكانت جريدة سياسية تصدر بالفرنسية كل ٤ أيام في ٤ صفحات من القطع الصغير. كما قامت للمطبعة باستكمال طباعة بقية أعداد "لا ديكاد إجبيسين" (٩).

وقد اختلفت الآراء في مصير مطابع الحملة بعد جلاء الفرنسيين عن مصر، فمنهم من يذكر أن الحملة تركت مطابعها في مصر، وقد أفرد لها "محمد علي" بعد توليه مكاناً لها في القلعة، ومنهم من يذكر أن "حنا يوسف مارسيل" استطاع بعد تسليم القاهرة أن ينقذ المطبعة، ويعيدها إلى فرنسا سالمة، ويؤكد البعض أن هناك عدة خطابات ورسائل رسمية فرنسية متبادلة بين القادة الفرنسيين تدعم هذا الرأي (١٠). وبين هذا وذاك لا توجد أي أدلة واضحة حول بقاء مطبعة الحملة في مصر من عدمه، ولكن الأكيد أن مصر بقيت بعد رحيل الحملة حتى عام ١٨١٩ لا تعرف الطباعة، وهذا ما سننبينه خلال عرضنا لهذا الفصل.

ولمعالجة "المطبعة" كموضوع يتناسب ومجال هذه الدراسة، هناك سؤال يحتاج إلى إجابة وهو، ما هي المسئوليات التي إذا اجتمعت يمكننا حينها أن نطلق اسم "مؤسسة ثقافية" على المطبعة، بحيث تكون ركناً مهماً من أركان دراسة عن (المؤسسات الثقافية في مصر القرن التاسع عشر)؟ حيث يتشكل موضوع الفصل، الذي سوف يستعرض الباحث فيه تاريخ إنشاء المطابع في مصر، وإيضاح أبرز ما طبعته من الكتب، ومدى تأثير ذلك على الحياة الثقافية في مصر؟ ومناقشة العوامل التي يمكن أن تعطي للمطبعة في مصر صفة المؤسسة الثقافية، وللإجابة على هذه الأسئلة رأينا تقسيم المطابع إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي المطابع الحكومية والمطابع الأهلية ثم المطابع الأجنبية.

أولاً: المطابع الحكومية:

كانت مصر في مستهل القرن التاسع عشر تعتمد اعتماداً كلياً في الطباعة بالحروف العربية على الآستانة، وكان ذلك من الأمور المرهقة، نظراً لبعد المسافة وصعوبة الانتقال، وكذلك هيمنة دولة الخلافة العثمانية على طباعة المطبوعات التي تنتجها مطبعاتها في الآستانة، لذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء مطبعة في مصر^(١١).

وتعددت الآراء التي من أجلها فكر "محمد علي باشا" في إنشاء مطبعة، وهذا الأمر لا يقتصر على مطبعة بولاق فحسب، وإنما يمتد إلى فكرة طباعة الحرف العربي. ولقد حاول "أبو الفتوح رضوان" الإجابة على سؤال (لماذا أنشئت مطبعة بولاق؟)، على اعتبار أنها باكورة مطابع "محمد علي". واختلف "رضوان" مع كافة الآراء التي رأت أنه بناها على أنقاض مطبعة الفرنسيين، معللاً رفضه لهذا الرأي بأن الأدلة التاريخية أثبتت أن إحياء الأنقاض لم يحدث، وأن المطبعة المصرية نشأت مستقلة تماماً عن كل اتصال بالماضي.

كذلك رفض الرأي القائل بأن "محمد علي" كان يقلد مطبعة الآستانة، التي أنشئت قبل ذلك بقرن من الزمان، وأثمرت ثمرة طيبة في مجال طباعة كتب العلوم والآداب.

ورأى "رضوان" أن "محمد علي" لم يتصل أبداً بالحركة العلمية والأدبية في الآستانة، حتى أنه كان أمياً، وأنه لابد من غرض يدفعه لتقليد مطبعة الآستانة، أما التقليد في حد ذاته فلا يمكن أن يكون سبباً. وقد رفض أيضاً ما قيل بأن "محمد علي" أراد أن تنال مصر قبس من الشعلة التي نشرت أضواء العلوم في أوروبا، بعد تأثر المصريين بالعلوم الأوروبية على يد الحملة الفرنسية، فهو رأي لا يقل عن سابقه خطأ، فأهل مصر لم يقعوا تحت تأثير الغرب إلا بعد أن توالى البعثات المصرية إلى أوروبا، وعادت متأثرة بأداب الغرب وعلومه، وعملت إصلاحات "محمد علي" تدريجياً على تأثر المصريين بالغرب في العديد من المجالات، خاصة بعد أن نقلت مطبعة بولاق الفكر الغربي إليهم، وبذلك تكون المطبعة سبباً وليس نتيجة، وأن السبب الحقيقي وراء إنشاء "محمد علي" للمطبعة هو تقوية جيشه وتنظيم إدارته، حتى يستطيع طباعة الأوامر واللوائح والقوانين ويعلم جنوده، ويسهل على موظفي الإدارة في مصر عملهم^(١٢).

ولقد سبق "رضوان" بتلك الآراء كل من ادعوا لاحقاً أن الحملة الفرنسية هي التي عرفت المصريين بالحضارة الغربية والعلوم الحديثة، وأنها تركت آثار حضارية استفاد منها المصريون فيما بعد ليبنوا عليها نهضتهم في القرن التاسع عشر. ونستخلص من حديثه أن الهدف الحقيقي من المطبعة هو تنظيم الإدارة المصرية في كافة المجالات، وهكذا كان الدور الذي قامت به المطبعة في الحياة الثقافية المصرية نتيجة، وليست سبباً لإنشائها.

أما عن بداية تفكير "محمد علي" في إنشاء المطبعة فقد رأى البعض أنه بدأ التفكير في إدخال الطباعة إلى مصر منذ عام ١٨١٥، أي عندما فكر في تكوين جيشه النظامي^(١٣). وعلى الرغم من منطقية هذا الرأي إلا أن الباحث يرجح أن التفكير في إدخال الطباعة في البلاد جاء مبكراً بعض الشيء عن هذا التاريخ، فمنذ بدأ الباشا في التفكير بإيفاد البعثات إلى أوروبا ليتعلموا كافة الفنون الحديثة، كان يفكر في إنشاء مطبعة عربية، ولكنه لم يكن لديه من يعمل على تشغيلها، فكانت من أولويات بعثته الأولى إلى إيطاليا في عام ١٨١٣، تعلم فنون الطباعة وسبك الحروف العربية^(١٤)، وذلك يثبت أن بعثات "محمد علي" كانت وفق خطة محددة لخدمة مشاريعه التحديثية المستقبلية،

وأنه لم يكن عشوائياً في اتخاذ خطواته. وهكذا لا نستطيع إغفال العلاقة بين تلك البعثات العلمية، والتفكير في إنشاء مطبعة شبيهة بالمطبعة الفرنسية، وليست على أنقاضها. خاصة أنه حينما عاد الدارسون المصريون من أوروبا، كان لديهم رغبة عارمة في الإصلاح والنهوض، ولم يركزوا إلى الدعة والاكتفاء بمدح الأجانب لهم، والانتقاص من تاريخ أمتهم، وبالتالي فقد كان تكوين ملاحظاتهم وتأليف الكتب فيما تعلموه يحتاج إلى المطبعة بشكل ملح.

ولقد تعددت المطابع الحكومية في القرن التاسع عشر، مثل "المطبعة الطبية بأبي زعل"، وكان أول ما أخرجته كتاب "القول الصريح في علم التشريح" في عام ١٨٣٢، وكذلك "مطبعة الطوبجية" (المدفعية) بطرة التي أنشأت في عام ١٨٣١، وهي الخاصة بطبع منشورات بعض وحدات الجيش وبعض الكتب بتكليف حكومي كطبعها لكتاب "كليلة ودمنة"، وكتاب "الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار"، وأيضاً "مطبعة ديوان الجهادية" ومطبعة ديوان الخديوي، كانتا مخصصتان لطبع الأوراق والأوامر الحكومية في الجيش والقصر، كذلك مطبعة القلعة التي طبعت "جرنال الخديوي" قبل إنشاء الوقائع المصرية، ومطبعة رأس التين بالإسكندرية وهي خاصة بمطبوعات الترسانة البحرية، والتي كانت أحياناً تطبع الكتب التي لا تنتم بطابع حكومي، كطبعها لكتاب "تاريخ نابليون" في سنة ١٨٣٣، وكانت هناك مطبعة خاصة بطبع النوات الموسيقية الخاصة بالجيش.

وكانت هناك مطابع خاصة للمدارس، مثل مطبعة المهندسخانة ومطبعة مدرسة الفنون والصنائع، فضلاً عن مطابع النظارات والدواوين المختلفة^(١٥)، مثل "مطبعة تفتيش الأقاليم"، ومطبعتي مديرتي الدقهلية والغربية. كذلك المطابع التابعة لمصر خارج حدودها، كالمطبعة المصرية في باريس، والتي كانت تتبع المدرسة المصرية^(١٦) هناك، و"المطبعة الخديوية" في جزيرة كريت.

ومع أن هذه المطابع كانت معنية بطبع الكتب المدرسية والأوامر والمنشورات والتعليمات، فقد أخرجت إلى جانب ما ذكرناه من الكتب، كتباً في مختلف ألوان الأدب والفنون، مثل "ألف ليلة وليلة"، "إنشاء الشيخ

العطارد"، وكتب عن "الأجرومية"^(١٧). ولكنها في مجملها لم تترك أثراً قوياً في الحياة الثقافية المصرية، لكونها مطابع حكومية لا تحمل رسالة تثقيفية مباشرة، كمطبعة بولاق التي سيأتي ذكرها.

ولقد فضل الباحث دراسة "مطبعة بولاق" دراسة تفصيلية كنموذج عن المطابع الحكومية في مصر بالقرن التاسع عشر، لطابعها الأكثر شمولاً، وتعدد اهتماماتها في مجال النشر عن غيرها من المطابع الحكومية التي اقتصرَت على طباعة الأوامر وكتب المدارس، فقد كان لمطبعة بولاق نمط ثقافي مميز يجعلها مؤسسة ثقافية مهمة في مصر في القرن التاسع عشر.

- مطبعة بولاق:

لم يجتمع الذين كتبوا عن تاريخ "مطبعة بولاق" على تاريخ واحد لإنشائها، بل اختلفوا فيما بينهم اختلافاً بينا في تحديد هذا التاريخ. فقد رأى البعض أنها تأسست في عام ١٨١٩ مستندين إلى اللوحة التذكارية التي تنصدر مطبعة بولاق، ونقشت عليها أربعة أبيات من الشعر مؤرخة بعام ١٨١٩، ورأى آخرون أن عام ١٨٢٢ هو التاريخ الصحيح^(١٨). وبعد أن استعرض "رضوان" لكافة التواريخ، والتي تراوحت ما بين عام ١٨١٥، وعام ١٨١٩، وعام ١٨٢٠، وعام ١٨٢٢، فقد خرج بنتيجة تلخص لنا تلك التواريخ معتمداً في ذلك على بعض الوثائق التي اطلع عليها.

وقد ذكر قائلاً: "بدأت فكرة إنشاء مطبعة عند محمد علي باشا في سنة ١٨١٥، عندما أوفد بعض الشباب إلى ميلانو لتعليمهم فن الطباعة. وبدأ في عملية إقامة البناء في سنة ١٨٢٠م، ولم يأت شهر سبتمبر ١٨٢٠م إلا وكان البناء قد تم تشييده. أما تركيب الآلات ووضعها في أماكنها، فقد بدأ فيه في سبتمبر سنة ١٨٢١، وانتهى منه في يناير ١٨٢٢، واستغرقت فترة تجربة الآلات والحروف وتوزيع العمال عليها، وتدريبهم على أعمالهم في المدة من يناير ١٨٢٢ إلى أغسطس من السنة نفسها، وبلغ العمل في المطبعة أشده وبدأت في عملية الإنتاج في المدة من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٨٢٢، وأصدرت أول مطبوعاتها في ديسمبر من السنة نفسها^(١٩).

وسميت مطبعة بولاق في بداياتها "بالمطبعة الأهلية"، وحينما انتقلت في عام ١٨٢٢ إلى بولاق، عرفت باسم "مطبعة بولاق"^(٢٠) أو المطبعة الأميرية^(٢١).

وقد ذكر المؤرخون أن "مسابكي أفندي" المبعوث المصري الذي أوفده محمد علي إلى إيطاليا، لتعلم فنون سبك الحروف والطباعة، هو الذي تولى إدارة المطبعة منذ بداية عملها حتى وفاته في ١٨٣١^(٢٢). ومن المعروف أن "مسابكي" لم يكن وحده الذي تم إيفاده لتعلم هذا الفن، فالبعثة الثالثة التي سافرت إلى فرنسا في سنة ١٨٢٦، ضمت كلا من المبعوث "حسن الورداني"^(٢٣) والمبعوث "محمد أسعد"^(٢٤)، وكانت مهمتهما تعلم فن الطبع بأنواعه، وكذلك فن نقش الحروف.

وهناك اسمان ورد ذكرهما جنباً إلى جنب في الأوراق الحكومية، أولهما "نقولا المسابكي"، وثانيهما "عثمان نور الدين" الذي كان يعمل في نفس الوقت ناظراً لمدرسة تعلم اللغات وفن الترجمة، وقد تبين أن "مسابكي" قام بتأسيس المطبعة تأسيساً فنياً، بتركيب آلاتها وتعليم الصناع، كذلك إدارة حركة الطباعة بها من الناحية الفنية الخاصة. أما تأسيس المطبعة من الناحية الإدارية، والإشراف على عملية التأسيس بالكامل، فكانت من نصيب "عثمان نور الدين". ويقدم "أبو الفتوح رضوان" الدليل على ذلك، حينما سرد الأمر الصادر إلى الكتخدا بك (بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١م)، وجاء فيه: "نظراً لوصول نقولا مسابكي مع ثلاثة من رفقائه، من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الإفرنجية والعربية المخترعة، فقد أرسلوا إليكم لإلحاق المنكور ورفقائه بمعية عثمان أفندي في بولاق...". ويضيف الأمر: "...، وحيث إنه من المحتمل وصولنا لحين إتمام مسابكي تجهيز آلاته فأكرموه..."^(٢٥).

وكان "عثمان نور الدين" يقدم المشورة للبasha عند إنشاء المطبعة، وكان يعاونه القس "رافيل زاخور"^(٢٦). أما "مسابكي" فقد كان يساعده في العمل أربعة من خريجي الأزهر، هم الشيخ "عبد الباقي" رئيس المسابك، ومعه رئيس الطباعين "محمد أبو عبد الله"، ورئيساً صفيقة الحروف "يوسف الطنجي" و"محمد شحاتة"، وكان يصف الحروف في المطبعة اثنا عشر عاملاً

من المصريين وإيطالي واحد لصف الحروف الإيطالية ويونانيان لصف الحروف اليونانية^(٢٧).

وتعددت أعمال مطبعة بولاق، فكانت المكان الرئيسي الذي تطبع فيه المطبوعات الحكومية، بالإضافة إلى فتح الباب للمؤلفين والمترجمين لكي يطبعوا أعمالهم في المطبعة، ويرى المؤرخون أن أول عمل طبع فيها هو قاموس (إيطالي - عربي) Dizionario Italiano e Arabo أعده القس "رافاييل زاخور"^(٢٨)، ولكن "بروتشي" Brocchi أحد الكتاب الإيطاليين، يؤكد أن أول مطبوعات بولاق كان باللغة التركية، وهذا المطبوع كان يستخدم في تدريبات الجيش في صعيد مصر، بالإضافة إلى كتاب آخر في النحو العربي، وآخر مترجم من الفرنسية إلى التركية في العلوم العسكرية، وكان ذلك قبل طبع القاموس^(٢٩).

وقد امتازت المطبعة بإظهار كنوز الفكر العربي، فكانت تقبل نشر الأمهات والأصول في كافة العلوم على نفقة الحكومة، ولم يطع فن على فن مثلما تفعل المطابع التجارية الأخرى التي تتحسس حاجة السوق، وتلبي رغبات عاجلة لخدمة بعض الاتجاهات والنوازع، فقد نظر القائمون على العمل بالمطبعة إلى التراث بشمولية، مدفوعين برغبة عارمة إلى النهوض، وملاحقة التطور الأوروبي، خاصة وأن من شارك في وضع أسس المطبعة منذ بدايتها نفر من الذين تم إيفادهم للتعليم في أوروبا، وعادوا وهم على تصميم بأن بلادهم يجب أن تنهض^(٣٠).

ولم تهتم بولاق بطبع الكتب بكثرة في الفترة الأولى لإنشائها، فقد كانت تطبع دفاتر المصالح الحكومية وأوامر الحاكم، فمنذ طبع "قانون صباغة الحرير" في سنة ١٨٢٣، أخرجت المطبعة ما لا يزيد على الخمسين كتاباً حتى عام ١٨٣٠، في اللغات العربية والتركية والفارسية، ويرى أن الكتب العربية المهمة، لم تطبع إلا بعد هذا التاريخ، وإنما جددت في الغالب مطبوعات الأستانة^(٣١).

إن فكرة إحياء التراث كانت من الأفكار القومية آنذاك، حتى قبل أن تكون فكرة علمية؛ فإن طغيان الثقافة الأوروبية والنفوذ التركي وضغطه، لم

يكن يعطي فرصة لأي نهضة عربية، فقد أراد البعض أن يخرجوا إلى متنفس يشعرون فيه بكيانهم المستمد من كيان أسلافهم وحضارتهم، فانطلقوا ينشرون ويحيون الثقافة العربية.

وكان من أبرز ما قنمته مطبعة بولاق للقارئ العربي مجموعة من الموسوعات التي يصعب على أي ناشر آخر تقديمها، نظراً لكبر حجمها وعظم كلفة طباعتها، مثل: "لسان العرب" لابن منظور، "تفسير الطبري"، "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني، "الأغاني" لأبي فرج الأصفهاني، "الكتاب" لسيبويه، "الأم" للإمام الشافعي، "منهاج السنة النبوية" لابن تيمية، "الصالح" للجوهري، "القاموس المحيط" لمجد الدين الفيروز أبادي، "شرح الحماسة" للتبريزي، "شرح مقامات الحريري" لأبي العباس الشريشي، "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، "ألف ليلة وليلة"، "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندي، "وفيات الأعيان" لابن خلكان، "قلائد العقبان" للفتح بن خاقان، و"نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب" للمقرئ^(٣٢).

وإلى جانب نشر هذه الأصول التراثية، عنيّت مطبعة بولاق بنشر الكتب المؤلفة والمترجمة إلى العربية في كافة أنواع العلوم، كالطب والهندسة والرياضيات والعلوم الحربية، وعلى سبيل المثال، نشرت كتابات "محمود الفلكي" في الفلك والجغرافيا والرياضيات، وهي علوم لا يهتم بالقراءة فيها إلا المتخصصون وقليل من العامة، فنشرت له كتاب "حساب التفاضل والتكامل" قبل سفره إلى بعثته التعليمية إلى فرنسا في عام ١٨٥٠، وكتاب "تقسيم عربي" سنة ١٨٤٦^(٣٣).

وقد تزامن نشاط مطبعة بولاق مع الدعوة إلى الكتابة بالعامة، والتي تولى أمرها مجموعة من الأجانب مثل، "ولهم سبيتا، كارل فولرس، ويلكوكس، سلدن ولمور، زويمر"، وحينما ازدادت المطبوعات التراثية بدأت تخبو تلك الدعوة تدريجياً، وخبت تماماً حينما أنشئت مدرسة دار العلوم سنة ١٨٧٢. وكان محرروا المطبعة من الشيوخ الأزهريين الذين دربوا لذلك تدريباً خاصاً، واستغرق تدريبهم نحو ست سنوات، ثم كان إسناد رئاسة تصحيح مطبعة بولاق إلى الشيخ "نصر الوفائي الهوريني" صاحب كتاب

"المطالع النصرى للمطابع المصرية"^(٣٤)، وهو من الأزهرين، حتى أنه يمكننا أن نجزم بهيمنة الأزهر على مطبعة بولاق في بداية أمرها^(٣٥).

والجدير بالذكر، أن المجموعة الأولى التي عملت في التصحيح بالمطبعة لم تكن مصرية، وإنما استعانت الحكومة بالسوريين، نظراً لقدراتهم في اللغات الأجنبية، خاصة وأن تركيز المطبعة في البداية على طباعة الكتب المترجمة. ورغم ذلك فقد تم الاستغناء عنهم بعد فترة زمنية، عندما بدأ طلبه البعثات في العودة، لأن السوري كان يتمكن من اللغات ولكن من خلال الممارسة العملية. وليس الدراسة، وهذا دائماً ما كان يظهر بعض القصور في مستوى الترجمة، فضلاً عن أن معظمهم من المسيحيين الذين ابتعدت ترجماتهم عن أسلوب اللغة العربية الفصحى التي كانت الحكومة ترجو أن تقترب من لغة القرآن قدر الإمكان^(٣٦).

وكان دور المحررين والمصححين في بولاق كبيراً، فوجودهم كان مهماً لطباعة الكتب العربية، وخاصة المترجمة إليها، ولم تكن وظيفة المصححين قاصرة على التصحيحات اللغوية ومراجعة الأخطاء المطبعية، وإنما أضيفت إليهم مهام كتابة مقدمات وتذييلات الكتب، ومراجعتها وتنقيحها^(٣٧)، فنجد على سبيل المثال الشيخ "نصر الهوريني" يشرح في بداية "القاموس المحيط" للفيروزآبادي ديباجته.

كذلك كان المصحح يضع شروحاتاً في هوامش الكتب، وكان لتلك الشروح أهمية في أحيان كثيرة، حتى أن أحد المعاصرين أعاد نشر كتاب "شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل"، الذي صححه ووضع هوامشه الشرحية الشيخ "الهوريني" في طبعة سابقة بالمطبعة الوهبيية، إلا أنه لم يحذف شرح الشيخ "الهوريني" وتركه كما هو.

وهناك بعض المصححين في بولاق كان لهم مؤلفات خاصة، من أبرزهم الشيخ "محمد بن عبد الرحمن" الذي عُرف باسم "قطعة العدوي"، الذي كان أحد علماء النحو وله مؤلفات، مثل: "فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل"، الذي طبعه على نفقته، كما طبع كتاب "ألف ليلة وليلة" كاملاً. ولم يكن هو الوحيد الذي كان ينشر في بولاق على نفقته، بل هناك الكثيرون من

محبي العلم، أنفقوا على طباعة بعض الكتب، فهناك "محمد زهران" الذي طبع في سنة ١٨٩٥ كتاب "الدر المنثور في طبقات ربات الخدور" للسيدة زينب بنت يوسف التي توفيت سنة ١٩١٤.

كذلك كان البعض يتقاسمون النفقة، ويتقاسمون الربح من مبيعات الكتاب، كما حدث في كتاب "خزانة الأدب" لعبد القادر البغدادي، الذي جاء في خاتمته: "هذا وكان حسن طبعه، وزهر ثمر طبعه، على نمة عصابة أجلة نبلاء، لهم في نشر العلوم والمعارف اليد البيضاء، فاستحقوا بذلك الثناء الجميل. وهاك مقادير حصصهم، على هذا التفصيل: فقيراط ونصف لتاج المفتين حضرة العلامة الشيخ عبد الرحمن سراج، مفتي بلد الله الأمين، وثلاثة قراريط لحضرة الفاضل الشيخ عبد الرحمن الشيبني، عمدة الأماثل، وقيراط ونصف للسامي الماجد حضرة الشيخ أحمد المشاط، عين الأماجد، وثلاثة قراريط لذي القدر السني حضرة الحاج عبد الولد الميمني، وثلاثة قراريط لذي المشرب الأدبي حضرة الفاضل الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد الباز الكتبي، وستة قراريط للمستعين بربه الغني حضرة الحاج أبي طالب الميمني^(٢٨).

ولقد تعددت نظم الطبع في بولاق، فهناك الطبع على نفقة الأشخاص، ومنها ما يطبع على نفقة ملتزم، وأخرى على نفقة الميري. ونظام الطبع على نفقة الميري كان ينقسم إلى طباعة خاصة بالجيش، وأخرى للمدارس، ونوع آخر يأمر فيه الحاكم بطباعة عمل ما، أدبي أو تاريخي، أو ما شابه على نفقة الحكومة، لظروف تتعلق بصاحب الكتاب ومكانته، أو الاهتمام بحدث خاص أو عام. وفي كافة الأحوال كان لابد للملتزمين أو الأشخاص العاديين الذين يريدون طباعة كتاب من استصدار أمر من الباشا بالطبع في بولاق^(٢٩).

وفي عام ١٨٤٣ نشرت مجلة The Journal Asiatique لمدير مدرسة الطب بالقاهرة "أ. بيرون" A. Perron رسالة هي أقرب للتقرير، أرسلها "بيرون" في أكتوبر ١٨٤٢ إلى أحد الشخصيات الفرنسية يدعى "ج. مول"، يذكر فيها كيفية قبول المؤلفات للنشر وطريقة حساب تكلفتها، وطريقة محاسبة المؤلف، وعرض عام لنشاط المطبعة والحالة الثقافية في مصر، قائلاً:

"يمكن لأي شخص طباعة كتابه في بولاق بعد أن يملاً استمارة يشرح فيها طبيعة الكتاب، ويبين عدد أوراقه والحجم المقترح له، وترفع تلك الاستمارة إلى نظارة المعارف، وإذا تمت الموافقة على نشر الكتاب يرسل ملتزم المطبعة لحساب التكلفة بعد الاتفاق على الشكل العام للكتاب، من حيث عدد الأسطر في الصفحات وعدد الصفحات وحجم الكتاب، والذي عادة ما يكون من القطع الكبير أو الصغير. وبعد حساب التكلفة يتم تجهيز الكتاب للطبع"^(٤٠).

ويستطرد "بيرون" في شرح طريقة العمل في تصميم الكتاب، الذي يتعين القيام به في جدول زمني محدد، حتى يجد المصحح الوقت الكافي لمراجعته وتصحيحه. ويتعجب "بيرون" من قصر المدة التي يستغرقها نشر الكتاب، على الرغم من ملاحظته في بعض الأحيان أن بعض الكتب تتأخر. وفي النهاية، وبعد حساب التكلفة الإجمالية من مصروفات الطباعة والأجور، يتم دفعها عن طريق الملتزم، ويخرج الكتاب إلى النور ويبدأ توزيعه.

وعن تقسيم الأرباح التي يجنيها الكتاب يضيف "بيرون": "من الواضح أن ملتزم النشر هو من يحصل على نصف الأرباح، بعد بيع الكتاب بعد حساب تكلفته، ثم يقتسم الأرباح مع المؤلف أو المطبعة"^(٤١).

ولقد قام "هيوارث دن" Heyworth Dunne بتصنيف مطبوعات بولاق، وقد اختلط عليه الأمر في صاحب مصدر البيانات التي استقى منها تصنيفه، فنكر أنه "بيرون"، وقد أخطأ في ذلك الأمر^(٤٢)، فعندما عدنا إلى المصدر وجدنا أنه "ت. بيانكي" T. Bianchi أول من صنف قائمة لمطبوعات بولاق في عام ١٨٤٣^(٤٣). ونذكر "ريتشارد فيردري" Verdery أن رصد "بيانكي" لإنتاج مطبعة بولاق، قد بين لنا أصناف هذا الإنتاج العربي من الكتب المؤلفة والمترجمة في فترة نهضة "محمد علي باشا"، وقد أطلق على تلك الأصناف مسميات أوروبية، مثل: العلوم العسكرية والبحرية، والرياضيات والميكانيكا، والطب، والهندسة، والجيولوجيا، وعلم النباتات، والجغرافيا.

وقسم كتب التاريخ طبقاً لموقعها الجغرافي، إلى التاريخ الأوروبي، والتاريخ المصري القديم، والتاريخ التركي. كذلك رصد أصناف الكتب التي تتحدث عن السفر والرحلات والتقويم وتفسير الأحلام، وتاريخ الفلسفة،

والعلوم الزراعية، والسيرة المحمدية، والشريعة، والنحو العربي. وهكذا، عمل تقسيم "بيانكي" على تسهيل تقييم النتاج الثقافي لبولاق^(٤٤).

وجاء "دان" ليحلل البيانات ويقسمها إلى فترتين زمنيتين، كانتا من وجهة نظره الأوضح والأكثر إنتاجاً، وهما: الفترة من عام ١٨٢٢ وحتى ١٨٣٠، والفترة من عام ١٨٣١ حتى ١٨٤٢. وقسم تصنيفه على النحو المبين بالجدول التالي.

ولقد رمز الباحث فيه للغة العربية بحرف "ع"، والإيطالية "ط"، والتركية "ت"، والفارسية "ف".

الموضوع	١٨٢٢ - ١٨٢٣				١٨٢٣ - ١٨٢٤			مجموع
	ط	ت	ع	ف	ت	ع	ف	
الجيش والبحرية	-	١٤	٣	-	٢٥	٦	-	٤٨
الطب	-	١	١	-	-	١٣	-	١٥
الصناعة	-	-	١	-	-	٢	-	٣
الرياضيات والميكانيكا	-	٣	١	-	٧	٥	-	١٦
الهندسة	-	-	-	-	-	٧	-	٧
الجيولوجيا	-	-	-	-	-	١	-	١
علم النباتات	-	-	-	-	-	١	-	١
الجغرافيا	-	-	-	-	-	٣	-	٣
التاريخ التركي	-	٢	-	-	٣	-	-	٥
التاريخ الأوروبي	-	١	-	-	٧	٢	-	١٠
التاريخ المصري القديم	-	-	-	-	-	١	-	١
التاريخ الطبيعي	-	-	-	-	-	١	-	١
الطب البيطري	-	-	-	-	١	١١	-	١٢
التقاويم الفلكية	-	١	٢	-	-	-	-	٣
علم الاجتماع	-	-	-	-	-	٢	-	٢
السفر والرحلات	-	-	-	-	-	١	١	٢

٢	-	٢	-	-	-	-	-	تاريخ الفلسفة
١	-	-	١	-	-	-	-	تفسير الأحلام
٣	-	٢	١	-	-	-	-	الزراعة
٢	-	٢	-	-	-	-	-	الإدارة
٤	-	٤	-	-	-	-	-	الموسوعات
١	-	-	-	-	-	-	١	قاموس (ط - ع)
٤	-	-	٣	-	-	١	-	قاموس (ت - ف)
٥	-	-	٥	-	-	-	-	قاموس (ت - ف - ع)
٢١	-	١١	-	-	١٠	-	-	النحو العربي
٢٦	١	-	٢١	١	٢	١	-	الشعر
٥	-	-	١	-	٣	١	-	الإشياء والتعبير
٦	-	-	٤	-	-	٢	-	محمد • (السيرة النبوية)
١٢	-	٥	٥	-	١	١	-	الديانات
٤	-	-	٣	-	-	١	-	التصوف
٢	-	-	٢	-	-	-	-	الشعائر الإسلامية
١	-	-	١	-	-	-	-	علم الأخلاق
١٠	٣	٢	٤	١	-	-	-	علم الجمال
١	-	١	-	-	-	-	-	التعليم
١	-	١	-	-	-	-	-	البلاغة
٢	-	١	١	-	-	-	-	الشرعة الإسلامية
٢٤٣	٤	٨٧	٩٦	٢	٢٤	٢٩	١	المجموع
	١٨٧			٥٦				

وهكذا، نلاحظ أنه حتى عام ١٨٤٣، بلغ عدد الكتب التي طبعت بالتركية ١٢٥ كتاباً، وبالعربية ١١١ كتاباً، وبالفارسية ٦ كتب، بالإضافة إلى القاموس الإيطالي^(٥٠). ومن الواضح أن الكتب التركية المطبوعة كانت تعادل تقريباً الكتب العربية المطبوعة أو تزيد عنها قليلاً، وربما كان ذلك نابعاً من

استمرار استعمال التركية كلغة رسمية للدوليين، فضلاً عن طباعة أغلب الكتب التعليمية في المدارس باللغة التركية.

وفي الوقت الذي كتب فيه "بيرون" تقريره، كان الوضع في مصر قد تأزم بعد توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠، التي تمرت مشروع "محمد علي" التحديثي، وكان لذلك تأثير على إنتاج مطبعة بولاق، فقد انخفضت أعداد الكتب التي تطبع للمدارس، ولم يعد الإقبال على المدارس كما سبق حينما تم تخفيض أعداد الطلاب فيها، فضلاً عن انسحاب الجيش المصري من سوريا، وتقليص أملاك مصر وانهايار النظام بالكامل. إلا أن أهم سبب في قلة الطلب على طبع الكتب في بولاق، هو إنشاء ثلاث مطابع في الأستانة كانت تطبع بتكلفة أقل منها^(٤٦).

وهكذا، فبدلاً من تصدير الكتب إلى تركيا، كانت مصر تستورد منها، وأصبحت الكتب المطبوعة في بولاق تلالا في مخازن المطبعة، تتراكم ولم تجد من يصنفها ويعد لها قائمة مناسبة تسهل العثور على محتوياتها، وحينما توفي "محمد علي باشا" في عام ١٨٤٩، جاء حفيده "عباس الأول" ليقضي على ما تبقى من تراث جده، ويذهب به في اتجاه معاكس، فيغلق المدارس والمصانع، وحتى المؤسسات الصحية. بالإضافة إلى قلة العناية بالمطبعة، حتى أنها بقيت بدون ناظر لمدة عام كامل، بالرغم من إلحاح مدير المدارس على "عباس الأول" في أمر تعيين ناظر لها. فقد توفي "حسين راتب" آخر ناظر للمطبعة في عهد "محمد علي" في أغسطس ١٨٤٨، أي قبل تولي "عباس" بثلاثة أشهر. وعلى الرغم من فتور نشاط المطبعة في عهده، إلا أنها لم تتوقف عن الإنتاج، فعُرف من إصدارات هذه الفترة كتاب "مقامات الحريري" وكتاب "المستطرف"، اللذان طبعهما الشيخ التونسي على نفقته الخاصة في بولاق^(٤٧).

وفي عهد "سعيد باشا"، قررت الحكومة عدم تمويل أي كتاب يطبع في "مطبعة بولاق"، إلا ما كان طبعه على نفقة "ملتزم"، وبالفعل طبع بعض الكتب على هذا النظام، وأبرزهم كتاب "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" للإمام "أبي السعود محمد بن العمادي" في سنة ١٨٥٨، على نفقة كل من "عبد الرحمن حافظ"، و"إسماعيل أفندي حقي".

وعلى الرغم من القرار السابق، فقد قرر "سعيد باشا" في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠، أن يطبع في "مطبعة بولاق" بعض الكتب على نفقة الحكومة، واختار القصر حوالي ثلاثين كتاباً لطباعتها. وانتهز "علي بك جوبت" ناظر مطبعة بولاق الفرصة، واقترح تنظيم المطبعة من جديد، خاصة وأن الإهمال قد أصابها، وأصبحت في حالة مزرية، فلم تجرى بها أية تعديلات أو تطوير منذ إنشائها. وحدد ناظر المطبعة في تقريره نظم النشر في المطبعة وكيفية تطويرها، كما حدد رسوم طبع الكتب على نفقة ملتزمين يقومون بعملية إنتاج الكتاب، كذلك رسوم الطبع في حالة إنفاق الحكومة عليه^(٤٨).

وحينما عُرض التقرير على "سعيد باشا"، تم تأجيل البت فيه إلى أجل غير مسمى، وسرعان ما أغلقت المطبعة نتيجة للأزمة المالية التي كان "سعيد باشا" يعانيها، فقد كانت المطبعة من المؤسسات التي تستدعي الصرف عليها، وقد أغلقت مع العديد من المؤسسات الحكومية، خاصة وأنه كانت هناك أكثر من مطبعة خاصة في البلاد، ومن وجهة النظر الحكومية يمكن لأي أحد طبع كتبه في أي منها دون الحاجة لمطبعة بولاق.

وكان أن أمر "سعيد باشا" في ١٣ أكتوبر ١٨٦٢، بمنح مطبعة بولاق إلى "عبد الرحمن رشدي بك" مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر بما فيها من الأدوات والآلات، والكتب المخزنة بها، وتنازل الحكومة عن أرباح بعض الأعمال التي كانت تقوم بها المطبعة وقت المنح. وبذلك أصبحت المطبعة منذ تاريخ المنح ملكاً خالصاً لعبد الرحمن رشدي بك^(٤٩). ولقد أمر "سعيد" أن يُرقى "حسين حسني" الذي كان يشغل وظيفة مأمور تنظيم المطبعة، إلى وظيفة وكيل المطبعة في عهد ملكية "عبد الرحمن رشدي"، وهو الأمر الذي يرجح استمرار رقابة الحكومة المصرية على المطبعة على الرغم من تنازلها عنها. وبعد فترة أصبح "حسين حسني" شريكاً في أرباح المطبعة بعد أن أنعم عليه الباشا برتبة "قائم مقام"^(٥٠).

ولما تولى "إسماعيل باشا"، عزم على تحقيق مشروعه التحديثي، واستكمال ما قام به "محمد علي باشا"، وكان من جملة مساعي إسماعيل آنذاك استرجاع مطبعة بولاق من يد مالكيها، فاسترجعت بالفعل في ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ بعد أن اشترى "إسماعيل" المطبعة من صاحبها باسم ابنه الأمير

"إبراهيم حلمي" في مقابل عشرين ألف جنيه، وضمتها إلى الدائرة السنوية، وأصبحت تسمى "المطبعة السنوية ببولاق"، وبعد ذلك استيلاءً واضحاً من "إسماعيل" على مطبعة بولاق. واعتبرت مطبعة بولاق منذ ذلك الحين خاصة بالخدو "إسماعيل" ولا علاقة لها بالحكومة المصرية، وكانت تنشر على نفقتها الكتب النفيسة^(٥١).

وتعد تلك الفترة التي كانت فيها تابعة للدائرة السنوية من أزهى عصور مطبعة بولاق. فقد طبعت بولاق كتب نظارة المعارف العمومية باللغات العربية والتركية والأوروبية، وكانت الطباعة خليفة بأي مطبعة في باريس أو لندن^(٥٢).

وأمر "إسماعيل" بتعيين القائم مقام "حسين حسني باشا" ناظراً للمطبعة ومنحه رتبة "ميرالاي"، وقد عمل "حسين حسني باشا" على تطوير المطبعة وتوسيعها، كما أحضر لها أحدث الآلات من لندن وأجود الأوراق، وشيد مبنى جديد بجوار المبنى القديم لاستيعاب الآلات الجديدة، وأدار المطبعة هو وصهره، وكيل المطبعة "محمد بك حسني"^(٥٣).

وفي عام ١٨٦٦، نشر المستشرق الروسي "دورن" B. Dorn قائمة بالكتب العربية المطبوعة، احتوت على ٤٧ مطبوعاً من مطبوعات بولاق. وهكذا، كان العدد الذي استطاع "دورن" رصده أصغر كثيراً من قائمة "بيانكي" التي سبق وناقشناها، ولكنه كان أدق من "بيانكي" في طريقه عرضه لقائمة الكتب، فاهتم بتسجيل تاريخ الطبع بالهجري، وكذلك عدد صفحات كل مطبوع.

ورصدت قائمة "دورن" سبع مطبوعات فقط، من تلك التي طبعت في بولاق بعد عام ١٨٤٣ وحتى وفاة "محمد علي باشا" في عام ١٨٤٩، واثنين فقط في الفترة من ١٨٤٩ وحتى ١٨٦٦. وبعد ذلك دلالة قوية على التدهور الذي أصاب المطبعة بعد عصر "محمد علي باشا"، وأن ذلك التدهور كان ممتداً لفترة طويلة بعد وفاته^(٥٤).

وبعد عام ١٨٦٦، وخلال سنوات تبعية المطبعة للدائرة السنوية تم طبع حوالي ٣٩٥ كتاباً، بلغ مجموع المطبوع منها جميعاً ٢٤٢,٠٧٥ نسخة^(٥٥).

وقد ازدهرت الحال حتى أن الحكومة تقدمت إلى مجلس النظار في ١٩ يونيو ١٨٧٩، بمشروع إنشاء مركز خاص لخدمة احتياجات المطابع المصرية، ولكن هذا الاقتراح لم يدخل حيز التنفيذ، لأنه بعد أيام من تقديم المشروع انتهى حكم الخديو "إسماعيل" في ٢٦ يونيو ١٨٧٩، وصممت الوثائق تماماً عن ذكر ما تم في هذا المشروع^(٥٦). ويجوز أن تكون الحكومة قد تجاهلت تنفيذ هذا القانون، خاصة وأن الخديو "توفيق"، الذي أتى بسياسة جديدة مغايرة لسياسة والده "إسماعيل"، وكان قراره بشأن "مطبعة بولاق"، أن ترد إلى تبعية الحكومة المصرية^(٥٧).

ونكرت "الهلال" أن المطبعة عادت إلى ملكية الحكومة في عهد وزارة "رياض باشا" حوالي سنة ١٨٨٠، وأصبحت مصلحة أميرية منذ ذلك الحين. وكان للحكومة يومئذ مطبعتان أخريان، إحداها لنظارة المعارف والأخرى لنظارة الحربية، وكانت الأخيرة في "طرة". وعندما استرجعت الحكومة مطبعتها ببولاق، ضمت إليها هاتين المطبعتين وسمتها "المطبعة الأهلية"^(٥٨)، وهو الاسم الأول الذي بدأت به المطبعة عملها.

ولقد اختلفت القواعد التي اتبعت في تحديد أثمان مطبوعات بولاق على حسب نوع المطبوع، فمنها ما هو غالي الثمن، ومنها ما كان يوزع بالمجان. أما أثمان الكتب فقد كانت تتراوح بين كسر من القرش، وبين مئات من القروش، فقد بلغت أثمان بعض الكتب السبعمائة قرشاً، وهو مبلغ باهظ بمقياس العصر، مثلما كان كتاب "روح البيان في تفسير القرآن" المطبوع في سنة ١٨٤١، ووصل ثمنه سبعمائة قرش، وكان الثمن دائماً يتناسب مع حجم الكتاب وتكاليف طبعه^(٥٩). وكان يوجد لمطبعة بولاق منافذ لبيع كتبها، وكان أبرزها محل "مصطفى وأحمد الكتبيان" بالقرب من خان الخليلي، وكان المحل يتقاضى نسبة من أثمان الكتب، بلغت نصفين من الفضة عن كل قرش، ثم زيدت بعد ذلك نصفاً ثالثاً^(٦٠). ولم تنشأ المطبعة كتبخانة لبيع كتبها تحت إدارتها المباشرة قبل عام ١٨٣٥، تلك المكتبة التي كانت مرتبة ومنظمة تنظيمياً وأوروبياً حديثاً، واختير لها مقر بجوار مسجد الحسين، حتى تكون قريبة إلى جمهور القراء. ويحتمل أن تكون هي نفسها دكان "مصطفى وأحمد الكتبيان" ملتزمي بيع مطبوعات بولاق بخان الخليلي^(٦١).

ومنذ ضم المطبعة لأمالك الحكومة بدأت المطبعة تتدهور تدريجياً، وأصبحت الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦ فترة ركود، نظراً لسوء الأحوال السياسية في البلاد والتي جعلت الحكومة لا تلتفت للمطبعة^(١٢)، وسياسة الاحتلال البريطاني التي لم تشجع شيئاً من هذا القبيل، وكانت تدعي تحديث مصر. ونتيجة لهذا الإهمال اتجهت كافة الأقلام للطباعة في المطابع الخاصة (الأهلية والأجنبية)، والتي ازدهرت في تلك الفترة بشكل كبير.

وهكذا، أحدثت مطبعة بولاق منذ إنشائها حركة فكرية هائلة، فمن استخدم الآلات في الطباعة إلى السرعة والوفرة في الإنتاج، إلى رخص الأثمان إلى جودة الصناعة، مما أدى إلى تشجيع الناس على القراءة، والاقتناء وإغرائهم بالتأليف والنشر.

وبالطبع تعد مطبعة بولاق لبنة مهمة في بناء دولة مصر الحديثة آنذاك. فقد قامت المطبعة بنشر مئات الكتب في ميادين العلم المختلفة، وعرفت المجتمع المصري بمختلف العلوم وبأثمان قليلة سمحت للجميع بقراءة مطبوعاتها، التي كانت مفتاحاً مهماً دخلت به العلوم الحديثة إلى مصر، فالمطبعة نشرت كتباً في الطب وفن الحرب والكيمياء والهندسة والطبيعة والفلك وعلوم الأرض، وكل تلك العلوم التي لم يقرأ عنها المصريون إلا عن طريق مطبعة بولاق، ذلك الصرح الذي حاول العديد من المؤرخين كشف النقاب عن أعماله ودوره في الحياة الثقافية المصرية.

ثانياً: المطابع الأهلية:

لم تظهر المطابع الأهلية في مصر إلا بعد فترة طويلة من إنشاء مطبعة بولاق. وبالطبع كان العامل التجاري هو المحرك في إنشاء المطابع الخاصة، إلا أننا لا يمكننا إغفال أن بعض المثقفين أنشأوا مطابع لخدمة هدف ثقافي بعينه. وفي هذا القسم نحاول توضيح مدى التأثير الثقافي للمطابع الأهلية، ودورها في خدمة مجتمعها. كما نرجو من خلال استعراض تاريخ المطابع الأهلية في مصر، الوقوف على مدى تأثير المطابع الأهلية على الحياة الثقافية في مصر بالقرن التاسع عشر.

ولم تذكر المصادر البداية الحقيقية لإنشاء المطابع الأهلية، إلا أنه من المعروف أن الحكومة المصرية رخصت لعشرات المطابع بالعمل، تشجيعاً على نشر الثقافة وتعريف المجتمع بالعلوم المختلفة، ومن أمثلتها: "مطبعة محمود الملطيلي" التي نشرت "مقطعات الأبيوردي" في عام ١٨٦١، كذلك "مطبعة محمد شاهين" التي نشرت كتاب "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون" لعلي بن برهان الدين الحلبي في عام ١٨٦٣، و"مطبعة إبراهيم المويلحي" التي طبعت كتاب "لباب التأويل في معاني التنزيل"، وهو تفسير الخازن في عام ١٨٧٠، و"مطبعة محمد مصطفى" التي نشرت "المستطرف من كل فن مستظرف" للأبشيبي في عام ١٨٨٢، وأيضاً "مطبعة الاعتماد" التي طبعت كتاب "عيون الأدب والسياسة وزين الحسب والرياسة" لابن هذيل في عام ١٨٨٥.

كذلك "المطبعة الحسينية" ومن مطبوعاتها، "ديوان ابن النحاس الحلبي" في عام ١٨٧٣، و"شرح الأجرومية" للكفراوي في عام ١٨٧٨، و"مطبعة حسن الطوخي" التي طبعت كتاب "تلخيص المفتاح" للقرطبي في عام ١٨٧٩، و"مطبعة عثمان عبد الرزاق" التي طبعت "مختصر خليل" في فقه المالكية في عام ١٨٨٦، وكتاب "ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا" لشهاب الدين الخفاجي في عام ١٨٨٨، و"مطبعة الترقى" التي أنشأها جامع الكتب محمد علي كامل، في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر، وطبع من جمعه كتاب "أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ" لقاسم أمين في عام ١٨٩٨، وأيضاً "المطبعة الحميدية المصرية" التي طبعت كتاب "العلوم الفاخرة في النظر في الأمور الآخرة" لعبد الرحمن بن محمد الثعالبي في ١٨٩٩^(١٣).

فضلاً عن مطابع أخرى مثل: "المطبعة المحمودية - مطبعة المدارس الملكية - مطبعة مصطفى شاهين - مطبعة المنار - مطبعة الموسوعات - مطبعة الهلال بالفجالة - مطبعة هندية - المطبعة التجارية - مطبعة الحلمية - المطبعة الخديوية - مطبعة شركة المكارم - مطبعة معوض فريد - المطبعة الوطنية"، وغيرهم.

ولقد أكد المؤرخون أن عهد "محمد علي باشا" لم يفرز أي مطبعة خاصة، يديرها أو يملكها مصري أو متمصر، وللوا على كلامهم بأنه لم

يكن أحد لبيتين فوائد إنشاء مطبعة خاصة، إذ إن هذا يستلزم معرفة بالكتب، وتقديراً لفوائد نشرها^(٦٤). ولكن بالبحث وجدنا بعض المطابع التي أنشئت في عهد "محمد علي" حملت أسماء عربية ويديرها مصريون وعرب، ومنها "مطبعة الأفندي" و"مطبعة عبد الرازق" في عام ١٨٣٧، كذلك "مطبعة عبد الغني فكري" في نفس التوقيت تقريباً. ونظراً لعدم تأكيد جنسية أصحاب تلك المطابع، فإن الباحث يرى أن نظرة المؤرخين يشوبها بعض القصور، لإهمالهم ذكر تلك المطابع وتحليلها التحليل اللازم.

ومع كثرة أعداد المطابع التي أنشئت في مصر، إلا أننا في هذا القسم سوف نستعرض أكثر النماذج بروزاً، والتي تحمل دلالة خاصة تفيد الدراسة، كتاريخ التأسيس أو الأهمية الثقافية، أو تلك التي تساعد على إبراز فكرة هذه الدراسة.

- مطبعة الأفندي:

وهي مطبعة حجرية^(٦٥)، تأسست في فترة مبكرة جداً لإنشاء المطابع الأهلية الخاصة في مصر، وغير معروف تاريخ تأسيسها بدقة، إلا أن مطبوعة "حاشية الشيخ حسن بن محمد العطار، على شرح الأزهرية" للشيخ خالد الأزهرى، طبعت في مطبعة الأفندي بتاريخ ١٨٣٥.

وهذا التاريخ يمنح المطبعة أهمية خاصة، فهو مبكر جداً على حركة طبع الكتب في مصر بالقرن التاسع عشر، الأمر الذي دعا البعض إلى أن يصفها بأول مطبعة أهلية في مصر^(٦٦)، بالإضافة إلى أن ذلك ينفي الادعاء بأن المطابع الأهلية لم تبدأ عملها في مصر قبل مرور أربعين عاماً من إنشاء مطبعة بولاق.

- مطبعة عبد الرازق:

وعلى الرغم من قلة ما وصل من إصداراتها، إلا أن البعض يرجح أنها تأسست في تاريخ يقترب من عام ١٨٣٧، وهو التاريخ الذي أصدرت فيه المطبعة كتاب "تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب" وهو المعروف بكتاب "تذكرة داوود" للأنطاكي في الطب^(٦٧).

ولفترة زمنية طويلة لا توجد للمطبعة أية مطبوعات منكرة بعد هذا التاريخ، حتى العام ١٨٨٤ الذي أصدرت فيه كتاب "تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس" للديار بكري، وطبعت في ١٨٨٥ كتاب "الإعلام بأعلام بيت الله الحرام" لقطب الدين النهروالي، وكتاب "المستطرف من كل فن مستظرف" للأبشيبي في ١٨٨٦^(٦٨). ولا نعرف أية معلومات عن مدى استمراريتها بعد ذلك، أو حتى نظم الطباعة فيها.

- مطبعة عبد الغني فكري:

هي الأخرى مجهولة تاريخ التأسيس، ولكنها تبدو من لوائ المطابع التي أنشئت في مصر القرن التاسع عشر، ولكن شأنها شأن "مطبعة الأفندي" ومطبعة عبد الرزاق" في قدمهما، فقد دون في نهاية كتاب "تذكرة داود" للأطياكي، أنه طبع في "مطبعة عبد الغني فكري" في عام ١٢٥٤هـ، وهي ما تقابل عام ١٨٣٨م، مما يدعونا لترجيح تأسيسها في تاريخ يقترب من ذلك، ولكن دون إمكانية ترتيبها بدقة مع نظيراتها من مطابع تلك الفترة^(٦٩).

لما عن صاحبها، فلا توجد أية معلومات عنه، ولكن في مقدمة "ديوان ابن النبيه" الذي طبعته "مطبعة جمعية ثمرات الفنون ببيروت" في عام ١٨٨١، كتب "اعتنى بحل ألفاظه اللغوية وتصحيحه المرحوم عبد الله باشا فكري بمطبعة عبد الغني فكري سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م)"^(٧٠). وهنا يثار سؤال مهم، وهو هل "عبد الغني فكري" صاحب المطبعة أحد أفراد عائلة "عبد الله باشا فكري" أحد أهم نوابغ القرن التاسع عشر، وناظر المعارف لفترة زمنية ليست بالقصيرة ومربي أبناء القصر الحاكم وقتئذ؟ وقد اشتهرت المطبعة بنشر كتاب "ديوان ابن سهل الإسرائيلي" الذي جمعه شيخ الأزهر حسن بن محمد العطار" في عام ١٨٦٢، وكذلك "تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق" لداود الأنطاكي في ١٨٦٢، و"ديوان ابن النبيه" في عام ١٨٦٤^(٧١).

- مطبعة أحمد البابي الحلبي (الميمية):

وتعد "مطبعة الحلبي" من المؤسسات الثقافية المهمة في مصر بالقرن التاسع عشر، وأهم المطابع التي عملت على أرضها بعد مطبعة بولاق في

مجال نشر وتسويق الكتاب. وحملت رسالة تثقيفية مهمة قلما رأيناها في مطبعة عملت في مصر وقتئذ. وقد رجح البعض أن السوري "أحمد البابي الحلبي" قام بتأسيس المطبعة في سنة ١٨٥٩^(٧٢)، وبالطبع في غياب الوثائق لا يمكن التأكد من دقة هذا التاريخ. ويؤكد "الطناحي" أنها كانت الأكثر بروزاً وسط المطابع الأهلية في مصر، وأكثرها شهرة على الإطلاق. وأنها تأسست في بادئ الأمر بحارة الكحكيين، في منطقة متفرعة من شارع الغورية بالقاهرة^(٧٣). وبالطبع فإن تاريخ نشأتها في ذلك الوقت المبكر منحها عراقة وخبرة لا تزال تتمتع بها حتى وقتنا الراهن.

ونذكر "مصطفى البابي الحلبي" في تصديره لإحدى إعلانات المطبعة، أن هدف عمه "أحمد الحلبي" من إنشاء المطبعة كان: "السعي في طبع أغلب الكتب العربية المفيدة"، وفي موضع آخر يضيف: "... واجتهد [يقصد صاحبها] في تحميلها من البلاد البعيدة، وكابد المشاق في إظهارها لعالم الوجود بعد أن لم تكن، وسهل جميع الطرق لاقتنائها، واعتني بنظافة طبعها وجودة ورقها ومهاودة أثمانها، فلا غرو إذا أصبح هذا المحل الوحيد لبيع تلك الكتب النفيسة"^(٧٤).

وكانت المطبعة مهددة بالإغلاق في حالة وفاة "أحمد البابي الحلبي"، فقرر مراسلة أولاد أخيه الثلاثة في حلب (بكري، ومصطفى، وعيسى البابي الحلبي)، وطلب منهم القدوم إلى مصر ومساعدته في إدارة المطبعة. وحصل الثلاثة على شهادة العالمية من الجامع الأزهر، وبمجرد بداية عمل الأخوة الثلاثة في المكتبة تهدد استقرارها. وتمثلت بداية الخلافات في ترك "بكري" للمكتبة، وتلا ذلك خلاف "عيسى" مع أخيه "مصطفى"، ثم ترك عيسى للمطبعة، وقد أسس مكتبة ومطبعة أخرى حملت اسم "دار إحياء الكتب العربية" بشارع خان جعفر في الحسين. ولا نعلم تاريخ انفصالهما تحديداً، ولكن من الراجح أن يكون ذلك في بداية القرن العشرين، لأن المطبوعات ظلت تحمل اسم المطبعة الميمنية لتاريخ يقترب من تسعينيات القرن التاسع عشر.

وبعد انفصال "عيسى" عن أخيه، قام "مصطفى البابي الحلبي" بتوسيع "الميمنية"، واستمرت المطبعة تحمل اسم "الميمنية" لفترة، ثم تغير إلى "محل

أحمد البابي الحلبي الكتبي، ثم تغير اسمها إلى "مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي"، وقد يكون ذلك في أوائل سني القرن العشرين^(٧٥).

وكان يتولى التصحيح بالمطبعة واحد من كبار المصححين آنذاك، هو الشيخ "محمد الزهري الغمراوي"، وكان مشهوراً بالدقة وحُسن التصحيح. وبجهود هؤلاء المصححين نشرت مطبعة "الميمنية" كثيراً من عيون التراث، منها "مسند الإمام أحمد بن حنبل" سنة ١٨٩٥ في ستة أجزاء.

والجدير بالذكر أن كتاب "منتخب كنز العمال في سنن الأقال والأفعال" لعلي الدين النقي الهندي، كان منشوراً في هامش كتاب "مسند الإمام أحمد". كما نشرت كذلك كتاب "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين" للمرئضى الزبيدي في سنة ١٨٩٣، وكان في عشرة أجزاء، وكتاب "الدر المنثور في التفسير بالمأثور" للسيوطي في سنة ١٨٩٦^(٧٦).

وقد أعرب "مصطفى البابي الحلبي" عن استعداده لتوفير الكتب لطلبة الأزهر، حتى إذا ما توفرت في قائمة النشر الخاصة بمطبعته مجاناً بدون مقابل لمن يطلبها منه، قائلاً:

"وقد وضعنا للكتب الموجودة عندنا هذا الفهرست، مرتباً فيه الكتب على حسب العلوم، وكل ما استجد عندنا من الكتب يلحق بعلمه، ويفاد عنه العموم. ولم تحدد للكتب أثمان لأنها كما لا يخفى تحت الزيادة والنقصان. وإذا طلب منا كتب لم تكن بالفهرست نحصلها للطلاب من غير مقابل نفعا للعموم وخدمة لنشر المعارف بين الأنام".

ونجد أن إعلانه تضمن قائمة مطبوعات، احتوت على تسعة تخصصات تميزت بها المطبعة، واحتوت بين طياتها أندر كتب التراث العربي، وطبعات القرآن الكريم بخطوط مختلفة، منه ما طبع في مطبعته، ومنه ما طبع في الآستانة، فضلاً عن كتب الحديث وتفسير القرآن الكريم وعلوم القرآن وغيرها^(٧٧).

وفي البيان التالي قام الباحث بإحصاء أعداد الكتب في كل تخصص من تخصصات المطبعة التي ذكرتها قائمة "مصطفى الحلبي":

عدد الأجزاء التضمن في مجملها	عدد الإنتاج من	التخصص
٤	٤	مصحف القرآن الكريم
٦٦	١٦	تفسير القرآن الكريم
١	١	إعراب القرآن الكريم
٩	٩	علوم القرآن والتجويد
١٣٤	٤٤	كتب الحديث
٢٤	٢٢	علم التوحيد ^(٧٨)
٥	٥	مصطلح الحديث
١١١	٥٨	فقه الشافعية
٦	٦	فقه الحنفية

وهكذا، فإن مجموع ما احتوته القائمة من كتب هو ١٦٥ كتاباً، بلغ عدد أجزاء تلك الأعمال في مجملها ٣٦٠ جزءاً، وهو إنتاج كبير بالنسبة إلى مطبعة خاصة في هذا العصر، مما يجعلنا نرجح أنها وبأهدافها تركت أثراً في تاريخ الحياة الثقافية المصرية بشكل خاص، والعربية على وجه العموم، نظراً لتلك الرسالة السامية التي كان يحملها صاحبها لتشجيعه على قراءة الكتب، ولو لزم الأمر فإنه كان يوفرها بالمجان لمن يحتاج، وهو الأمر الذي نفتقر إليه دور النشر لكي تكون ذات رسالة ثقافية وطنية.

- المطبعة الأهلية القبطية (الوطن):

قام المسيحيون في مصر بدور كبير في الحياة الثقافية، بإنشائهم مطبعة وصفتها "الهلال" بأنها من أوائل المطابع الأهلية التي أنشئت بعد مطبعة بولاق^(٧٩)، ومن المعروف أن البطريك كيرلس الرابع أنشأها في عام ١٨٦٠، وكان محباً للعلم والثقافة، ويرغب في نشرها وتنشيطهما^(٨٠).

ويبدو أن ثقافة البطريك ورغبته في المشاركة بمشروع النهضة هي ما دفعت به إلى المبادرة بشراء ماكينة للطباعة من أوروبا في عام ١٨٦٠، بترخيص خاص من "سعيد باشا". وقد كلف "روفائيل عبيد السوري" (صاحب

المدرسة العبيدية) أن يستحضر أدوات المطبعة من أوروبا. والطريف أنه حينما سمع بنبا وصول أدوات المطبعة إلى الإسكندرية، وكان في ذلك الوقت بأحد الأديرة الجبلية، بعث إلى وكيل البطيركية ليستقبل أدوات المطبعة الجديدة عند وصولها إلى القاهرة باحتفال رسمي. فقام الشمامسة بارتداء الملابس الرسمية المخصصة للخدمة الكنسية، واستقبلوا المطبعة بالتراتيل الروحية، وكان الاحتفال باستقبالها عظيما، تحدث الناس عنه زمنا لغرابته^(٨١). ثم استطاع البطيريك أن يستأنن "سعيد باشا" في تدريب أربعة شباب مسيحيين بمطبعة بولاق على فن الطباعة^(٨٢).

وفي الواقع، توفي البطيريك "كيرلس الرابع" قبل أن تستكمل المطبعة حروفها، لو نتج شيئا، فأودعت في مخازن البطيركية إلى أواخر عهد البطيريك "ديمترىوس الثاني"، حتى استأجرها الأخوان "رزق وإبراهيم جرجس لوريا"، وكانا يديرانها باسم "مطبعة الوطن"، وعرف الناس كتبها باسم كتب خانة الوطن^(٨٣).

ونشرت المطبعة عدداً من كتب التراث على نفقتها، منها، كتاب "حلبة الكميت" للنواجي الذي نشر في عام ١٨٨١، قد جاء بخاتمته أنه الثالث من مطبوعات المطبعة^(٨٤)، ونستنتج من ذلك أن نشر المطبعة لكتب التراث لم يكن بانتظام، ونشر ثلاثة كتب فقط خلال عشرين عاما لهو أكبر دليل على أنها لم تكن تهدف إلى نشر الكتب العامة، وإنما كانت في بداياتها قاصرة على طبع الكتب الدينية للكنيسة. ولكنها ما لبثت أن نشرت نخبة من كتب التراث العربي، مثل كتاب "قوانين الدولوين" لابن مماتي في عام ١٨٨١، وكتاب "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة" للسيوطي في عام ١٨٨١^(٨٥)، و"الأحكام السلطانية" للماوردي في ١٨٨٠، "الذريعة إلى مكارم الشريعة" للراغب الأصبهاني في ١٨٨١، و"رسالة حي بن يقظان" في ١٨٨١، "أدب الكاتب" لابن قتيبة سنة ١٨٨٢، "مطالع البدور في منازل السرور" للغزولي في ١٨٨٢، "السياسة في علم الفراسة" لشمس الدين محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي المعروف بشيخ الربوة في سنة ١٨٨٢^(٨٦).

وهكذا، عملت المطبعة الأهلية القبطية على نشر مجموعة كتب في الأدب والدين، يقرأها الجميع بغض النظر عن الديانة. ومن الملاحظ أن

عامي (١٨٨١، ١٨٨٢) شهدا طفرة في نشاط طبع كتب التراث في مطبعة الوطن. ولا يذكر أحد أية مطبوعات تراثية لتلك المطبعة في القرن التاسع عشر بعد عام ١٨٨٢. ولكن ذلك لا يؤكد توقف نشاطها، وإنما ربما يكون توقفها عن طبع كتب خارج اهتمامات الكنيسة بناء على أمر من السلطة الكنسية العليا آنذاك لأسباب تخصها.

وكتب "زخارياس الأنطوني" أن الأخوان "لوربا" أبدوا عناية خاصة بالحروف القبطية، واستحضار وإعداد قوالب وعيّن لصبيها، فنجح أيضاً في نشر عدد من الكتب القبطية. وعلى أية حال، ظلت المطبعة تؤدي رسالتها إلى أن مات الأخوان "لوربا"، وفقدت أهميتها بإهمالها بعد رحيلهما، ثم عادت إلى البطريركية في ٢١ أكتوبر ١٩٠٣، بناء على طلب "أرمانئوس حنا" مراقب المطبعة، ثم سرعان ما بيعت كحديد خردة بدلاً من الاحتفاظ بها كأثر تاريخي^(٨٧).

- مطبعة وادي النيل:

تأسست في عام ١٨٦٦ في باب الشعرية بالقاهرة، على يد "عبد الله أبو السعود أفندي" (١٨٢٠ - ١٨٧٨)، والد "أنسي بك" وكيل المعارف في عهد "سعيد باشا"^(٨٨). وصاحب المطبعة يُعد من أوائل الصحافيين السياسيين في مصر، وكان ناظراً لقلم الترجمة وأستاذاً للتاريخ بدار العلوم، وهو تلميذ "رفاعة الطهطاوي"، فقد عشق التاريخ على يديه، حتى أن "علي باشا مبارك" كان قد كلفه بعمل كتاب في التاريخ لتدريسه في مدرسة دار العلوم، فطبعته "مطبعة وادي النيل" في عام ١٨٧٣، وكان تحت عنوان (الدرس التام في التاريخ العام)^(٨٩).

وكانت المطبعة تصدر صحيفة "وادي النيل"، إلى جانب كتب التراث، وتميزت بأنها كانت تمنح تخفيضات على أجور المطبوعات، واهتمت أيضاً بتوزيع الكتب التي تطبعها عبر منافذها. ولقد تنوعت إصدارات "وادي النيل"، فكانت تطبع كتب الرحلات والأسفار وكتب التاريخ والأدب وشتى أنواع العلوم. ومن أهم تلك المطبوعات "رحلات ابن بطوطة"^(٩٠)، كذلك "الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعينة بأرض مصر" لعبد

للطيف بن يوسف البغدادي سنة ١٨٦٩^(٩١)، و"الروستين في أخبار الدولتين: النورية والصلاحية" لأبي شامة المقدسي في ١٨٧٠، "النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري" لسعد الدين التفتازاني في ١٨٧٠، "رحلة ابن بطوطة" المسماة: "تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" في ١٨٧١، أيضاً كتاب "ذيل فصيح ثعلب" لعبد اللطيف بن يوسف البغدادي في ١٨٧٢^(٩٢)، و"الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" للشيخ حسين المرصفي سنة ١٨٧٥^(٩٣)، و"كفاية المتحفظ ونهاية المتفطن" لابن الأجدابي في ١٨٧٥^(٩٤)، وكتاب "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب" للإربلي في ١٨٧٧^(٩٥).

ولم تكن مطبوعات "وادي النيل" قاصرة على صحيفتها وكتب التراث والعلوم المختلفة، وإنما كانت الحكومة تكلفها أيضاً بطبع نشرة أركان حرب الجيش المصري، ومجلة روضة المدارس قبل أن تقوم الحكومة بإنشاء مطابع خاصة بهما^(٩٦).

- المطبعة الشرفية:

وسميت أيضاً "المطبعة العامرة الشرفية"، أسسها "حسن شرف" سنة ١٨٧٣ في خان أبي طاقية بالخرنفس بالجمالية، ولقد دُون في نهاية "مقدمة ابن خلدون" (وطبعته المطبعة العامرة للسيد حسن شرف بتاريخ رجب عام ١٣٢٧هـ)^(٩٧). وقد تخصصت في إصدار الكتب الثقافية العامة في التاريخ والأدب، فأخرجت كتباً كثيرة منها: "غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة" لجمال الدين الوطواط في ١٨٨١، "لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول" للإسحاقي في ١٨٨٢، "الأنكباء" لابن الجوزي في ١٨٨٦، "شرح ديوان المتنبي" للعكبري في ١٨٩٠، "محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر" لعلاء الدين على نذّة البسنوي في ١٨٩٣، وتم إنتاج هذا الكتاب على نفقة محمد عبد الواحد الطوبى.

- مطبعة شرف:

جاء في كتاب "نجاه الأرواح في أحكام النكاح" لأحمد بن محمد التميمي الداري، المطبوع في سنة ١٨٨٠ أن صاحب المطبعة هو "شرف موسى".

وقد أصدرت المطبعة كتب من التراث العربي، مثل "ديوان البهاء زهير" في ١٨٨٢، و"شحن العربية ببعض اللغات الأجنبية" للشيخ محمد إسماعيل الأنصاري^(٩٨) الطهطاوي^(٩٩) سنة ١٨٨٣، "شرح ملحّة الإعراب" للحريزي في ١٨٨٤، وكتاب "إملاء ما من به الرحمن في إعراب القرآن" للعكبري في سنة ١٨٨٥^(١٠٠).

- المطبعة الأزهرية:

وهي لا ترتبط بالجامع الأزهر، ولكنها ربما أخذت اسمها من موقعها بجوار الجامع الأزهر أو تيمناً به. وتدل مطبوعاتها أنها تأسست في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ومن تلك المطبوعات كتاب "الكامل في التاريخ" لعز الدين بن الأثير، وقد طبع بهامشه^(١٠١) كتاب "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" للجبرتي (في ١٢ مجلداً) سنة ١٨٨٣، وكتاب "الغيث المسجم في شرح لامية العجم" لصلاح الدين الصفدي في سنة ١٨٨٧.

- المطبعة العمومية:

أنشأها المحامي "يوسف بن همام أصاف" اللبناني في عام ١٨٨٨، والذي طبعت له المطبعة العمومية كتابه "تاريخ سلاطين آل عثمان" في سنة ١٨٩١. وكان يتولى إدارتها معه "إسكندر أصاف". واتخذت مقراً لها في شارع عبد العزيز أمام سراي "علي باشا شريف"، ومن مطبوعاتها "الإعجاز والإيجاز" لأبي منصور الثعالبي في ١٨٩٧، "فضائل الأتراك" للجاحظ في ١٨٩٨، "ديوان أبي نواس" بشرح محمود واصف في سنة ١٨٩٨^(١٠٢).

واشتهرت "المطبعة العمومية" بطبع دليل يحتوي على كل المعلومات عن مصر، وقد أطلق عليه اسم (دليل مصر)، وهو كتاب سنوي كان من إعداد كل من "يوسف أصاف" و"قيصر أصاف"، ولم يصل إلى أيدينا منه إلا مجلد السنة الأولى (١٨٨٩)، والذي احتوى على مقدمة لتاريخ البلاد منذ العصور القديمة وحتى تولية الخديو توفيق الحكم، كذلك فصول حصرت تعداداً للسكان، وبيان شامل بالمديريات والمراكز المصرية، فضلاً عن أسماء قناصل الدول الأجنبية وكبار موظفيها في مصر، بالإضافة إلى باب في

المعابد الدينية وبيان بالجمعيات الخيرية والأدبية، وأيضاً تفصيلات عن الحرف العلمية كالأطباء والصيادلة والمحامين، وأرباب المطابع وبيان بالمدارس والآثار المصرية، واختتم المجلد بتراجم لمشاهير مصر وقتئذ^(١٠٣).

- مطبعة السعادة:

كان مقرها بميدان باب الخلق، وأنشأها "محمد إسماعيل"، وقد ورد في "المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع" ذكر المطبعة حينما ترجم مؤلفه لعلّي أبي الحسن الواسطي، وذكر أن له كتاب اسمه "خلاصة الإكسير في نسب سيدنا الغوث الرفاعي الكبير" طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة في ١٨٨٨^(١٠٤).

- المطبعة الخيرية:

أنشأها "عمر حسين الخشاب"، ولا توجد أية دلالات على تاريخ إنشائها، ولكن تواريخ طبع كتبها مؤرخة بسنوات من (١٨٨٨-١٩٠٠) وبعدها. وذكر "الطناحي" أن اهتمامات المطبعة انصبّت على طبع كتب التراث، مثل "تاج العروس في شرح القاموس" سنة ١٨٨٨، والذي طبع كاملاً في عشرة أجزاء، ومن المعروف أن "مطبعة المعارف" طبعت منه من قبل خمسة أجزاء فقط، إلا أن "علي بك جوبت" أحد نظار مطبعة بولاق تحمس لطباعته، وكان آنذاك يتولى إدارة المطبوعات المصرية، وإدارة جريدة الوقائع المصرية باللغة التركية. وبالتعاون مع الوزير التركي عالم الفلك والهندسة "أحمد مختار باشا الغازي" فقد استطاعا طبع كامل أجزاءه العشرة.

ولم يكن "تاج العروس" وحده الذي طبعته "المطبعة الخيرية"، ولكنها طبعت كتباً كثيرة، منها: "سراج الملوك" للطرطوشي في سنة ١٨٨٨، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" للسبيوطي في ١٨٨٩، كتاب "الكامل للمبرد في ١٨٩٠، وكتاب "مفاتيح الغيب" وهو تفسير الفخر الرازي في ١٨٩٠، "مجمع الأمثال" للميداني في سنة ١٨٩٢، وبهامشه كتاب "جمهرة الأمثال" لأبي هلال العسكري. كذلك طبعت المطبعة كتاب "النهاية في غريب

الحديث والأثر "لمجد الدين ابن الأثير، وفي هامشه كتاب "مفردات القرآن الكريم" للراغب الأصبهاني، وبأسفله كتاب "الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير" للسيوطي في سنة ١٩٠٠، وكما نرى فقد نشر بين طيات كتاب "النهاية" كتابان آخران فأصبح يضم العمل ثلاثة كتب، وكان هذا تقليدا متبعا في بعض الأحيان أثناء طبع بعض المصادر آنذاك^(١٠٥).

- المطبعة البهية:

كانت المطبعة تقع في حارة "حوش قدم" بالقرب من شارع الغورية بجوار مسجد الدردير^(١٠٦). ومن الواضح من تاريخ مطبوعاتها أنها أنشئت في نهاية القرن التاسع عشر، ومنها: "الكشاف" للزمخشري في عام ١٨٩٠، "حاشية على خلاصة الحساب لبهاء الدين العاملي" للشيخ محمد حسنين مخلوف في عام ١٨٩٣، وكتاب "الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى" لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري في عام ١٨٩٤، كذلك "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" وهو كتاب في علوم البلاغة للعباسي في ١٨٩٨.

- المطبعة العلمية:

هي مطبعة تأسست في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ومن مطبوعاتها في عام ١٨٩١ "روح الأرواح" لابن الجوزي، والتزم به "عمر هاشم الكتبي" والواضح من إسمه أن عمله كان الالتزام بطبع الكتب، أي القيام بعملية الإنتاج والإنفاق عليها. وقد طبعت أيضا "ديوان ابن النبيه" وشرح الفاظ الديوان "عبد الله باشا فكري" في عام ١٨٩٥، وكذلك نشرت "البيان والتبيين" للجاحظ على أجزاء في الفترة (١٨٩٣-١٨٩٥)، والتزم به "حسن الفاكهاني" حتى نهاية الكراسة السابعة من الجزء الأول، ثم استكمل الالتزام به "محمد الزهري الغمراوي" الذي كان يعمل مصححا في المطبعة الميمنية.

- المطبعة العثمانية:

وهي لا تمت بصلة للدولة العثمانية، فقد أسسها "عثمان ابن خليفة" في حارة سوق الزلط بالأزبكية، ولا نعلم تاريخ تأسيسها لغياب الوثائق. وطبعت

المطبعة العثمانية في عام ١٨٩٣ كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر" لمجد الدين ابن الأثير، في أربعة أجزاء، وطبع على هامش الكتاب "الدرر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير" للسيوطي، وقام بتصحيحه "عبد العزيز بن إسماعيل الأنصاري الطهطاوي". كذلك، كان من مطبوعاتها: "شرح مقامات الحريري" للشريشي في عام ١٨٩٦، وهذا الكتاب طبع على نفقة "محمد عبد الواحد الطوبي، أيضا "ديوان الأبيوردي" في عام ١٨٩٩^(١٠٧).

- مطبعة التأليف:

لا ترتبط بصلة بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر^(١٠٨)، التي أنشأها "أحمد أمين في النصف الأول من القرن العشرين. ويظهر من تواريخ مطبوعاتها أنها كانت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ومنها: "نهاية الأوطار في عجائب الأقطار" في عام ١٨٩٣، وهو كتاب ترجمه ونقحه "وهبي تادرس بك" ناظر المدرسة القبطية بالقاهرة^(١٠٩)، ويتضمن رحلة "ستانلي" Stanley في قارة إفريقيا^(١١٠)، كذلك كتاب "الإمام بأخبار من بارض الحبشة من ملوك الإسلام" لتقي الدين المقرزي في عام ١٨٩٥.

- مطبعة العاصمة:

أنشأها "محمود مسعود بك الإسكندراني" في حوش الشرقاوي بميدان باب الخلق بالقاهرة، وهو أديب ومترجم وصحفي، وله مقالات وترجمات كثيرة، من أشهرها "حضارة العرب، لجستاف لوبون"، وأصدر جريدة الآداب وجريدة ممفيس وجريدة النظام، وتوفي في عام ١٩٤٠. ومن أشهر ما أخرجته "مطبعة العاصمة" كتاب "إبطال مذهب الدهريين وبيان مفاسدهم، وإثبات أن الدين أساس المدنية والكفر فساد العمران" لجمال الدين الأفغاني، وهو كتاب بالفارسية صدر في عام ١٨٩٤ مترجماً بقلم الشيخ "محمد عبده بمساعدة" عارف أفندي أبي تراب الأفغاني". كذلك كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" لابن فضل الله العمري في عام ١٨٩٤.

- المطبعة الأدبية المصرية:

تأسست في نهاية القرن التاسع عشر، ومن مطبوعاتها: "جمع الوسائل في شرح الشرائع النبوية للترمذي" تأليف ملا علي القاري في عام ١٨٩٩،

وكتاب "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم، وطبع بهامشه كتاب "الملل والنحل" للشهرستاني في عام ١٨٩٩، وكتاب "فقه اللغة" للثعالبي في عام ١٩٠٠، كذلك "غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة" لجمال الدين الوطواط في عام ١٩٠٠^(١١١).

* * *

ومما سبق نلاحظ أن معظم الكتب التي طبعتها المطابع المصرية في القرن التاسع عشر، هي من الكتب التراثية، فقد أعيد طبع المئات منها، وأصبحت المطابع تتنافس في طباعتها وإظهارها في أبهى صورة، في مقابل القليل من المؤلفات الحديثة، والتي تميزت بتخصصها في مجالات علمية كعلوم النباتات أو علم الآثار ونشر التاريخ القديم بناء على ما استحدثت من استكشافات، ومعظمها تولت طباعتها المؤسسات العلمية ذات الصبغة الأجنبية، التي عملت على أرض مصر، إلا ما أمر بطباعته الحاكم في مطابع الدولة.

وإذا أخذنا بالأسباب الحضارية، فمن المعروف أنه كلما زاد تحضر المجتمعات وازدهرت العلوم فيها، فإن الاهتمام بالنشر ينصب على إعادة نشر ما أبدعه القدماء، فنشر التراث هو مفتاح التحديث. وأعمال المطابع تزدهر عادة بإعادة نشر التراث إلى جانب نشر الدراسات والأبحاث الحديثة في كل مجالات الحياة، فنلاحظ أنه على سبيل المثال كانت معظم الكتب التراثية التي نشرت في القرن التاسع عشر، تتعلق بالتراجم والأنساب، فقد كان المجتمع المصري يحاول التعرف على جذوره، وعلاقة الجماعات بما فيها الأفراد والأسر والقبائل والطوائف ببعضها، وقد كان ذلك انعكاساً للجهود المبذولة لإبراز الشخصية المصرية من خلال الاستكشافات الأثرية والعلمية. ومن خلال النموذج المصري في القرن التاسع عشر نرى أنه على عكس ما يعتقد البعض، فإن الحضارة الحديثة لم تقضي على الاهتمام بالتراث، بل زادت عمقا في المجتمع، فقد رأى الطلاب للذين أرسلتهم الدولة المصرية في بعثات دراسية إلى أوروبا، أنه في الوقت الذي أهمل فيه العرب النظر إلى حضارتهم، كانت أوروبا في أوج نهضتها العلمية بعد أن استفادوا من تراث العرب العلمي.

لقد طبعت مطبعة بولاق وغيرها من المطابع المصرية الكتب التراثية لتكون أصولاً رئيسية لعلم الأنساب والتراجم الحديثة، فأست بنشرها لتلك الكتب مدرسة جديدة استفادت مما كتبه العرب في عصورهم المزدهرة، فوجدنا مع بداية القرن العشرين، أنه بدأت تنشر مؤلفات حديثة استلهم أصحابها أصول كتابتها من خلال دراستهم للتراث العربي، وعلى سبيل المثال: طبع كتاب "الخطط التوفيقية" لعلي باشا مبارك في عام ١٩٠٥ من سبعة عشر جزءاً، ذلك السفر الكبير الذي امتلأ بأنساب الأسر المصرية آنذاك، وأرخ للمواقع المصرية بشكل مبدع. كذلك نشرت كتب "أحمد لطفي السيد" الذي كان مؤلفه "القبائل العربية في مصر" يمضي على نهج رواد هذا العلم، وأيضاً "نعم شقير" الذي قام بتأليف كتاب "تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها" (١١٢).

ثالثاً: المطابع الأجنبية:

لم يبتعد الأجانب عن إنشاء مطابع تخدم الكثير من أهدافهم، فهناك المطابع الخاصة بالمعاهد والمدارس الأجنبية، ومطابع الإرساليات المسيحية، والمطابع التجارية الخاصة، مثلها مثل المطابع الأهلية في النشاط. وكانت المطابع الأجنبية تنتشر في المدن المصرية الكبرى، ففي الإسكندرية كان للأجانب مطبعة أطلق عليها اسم "مطبعة دراغي" في عام ١٨٢٤، التي سنتناولها تفصيلاً في ثنايا الدراسة. كذلك أنشئت "مطبعة فانسان بناسون" الفرنسية في عام ١٨٥٧، كذلك تأسست في عام ١٨٦٠ مطبعة "موريس" بالإسكندرية، وهي من المطابع الفرنسية التي كانت بارزة في مصر آنذاك. ولقد عملت الإرسالية المسيحية في الإسكندرية على إنشاء مطبعة تخدم أهدافها، وكانت تطبع الكتب الدينية على المذهب البروتستانتي.

ولم تكن الإسكندرية وحدها التي انفردت بعمل الأجانب في مجال الطباعة، وإنما كانت القاهرة كذلك تحتوي على بعض المطابع الأجنبية، وهناك من يذكر أن القاهرة عرفت أول مطبعة أجنبية في عام ١٨٤٢، وهي "مطبعة إمبرلوني"، وكانت الحكومة المصرية تطبع فيها الكتب المدرسية الفرنسية الخاصة بمدرسة الألسن، كذلك تأسست في القاهرة "مطبعة موناو"

في عام ١٨٨٥، والتي تولت منذ عام ١٨٩٤ طباعة صحيفة الإمبرسالي الإيطالية^(١١٣) كذلك كانت الحكومة تعطي الإذن للأجانب بالطبع في مطابعها، وعلى سبيل المثال أعطت في عام ١٨٨٩، الإذن لرجل فرنسي يدعى "فيليب" بنشر بعض مطبوعاته، حينما تقدم إلى ديوان نظارة الداخلية بطلب للطباعة في مطبعة الإسكندرية، فوافقت الحكومة ومنحته كافة التصاريح اللازمة لذلك^(١١٤).

وهكذا، تعددت المطابع الأجنبية في البلاد، ومن الواضح أنها بدأت العمل في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وأخذت تنمو كمثيلاتها الأهلية وموازية لها تماماً سواء في القدم أو النشاط، وسوف نعرض لأهم نماذج تلك المطابع، والتي كان لها دور حقيقي يخدم هدف الدراسة.

- مطبعة إسكندر دراغي:

على أحد أغلفة كتاب "قصيدة في وصف مصر" Egypt Descriptive Poem الذي ألفه "هنري سولت" Henry Salt باللغة الإنجليزية، كان مكتوباً عبارة "طبعها للمؤلف إسكندر دراغي Alexander Draghi بالمطبعة الأوروبية"، وكان الكتاب مؤرخاً بـ ١٠ يوليو سنة ١٨٢٤^(١١٥). ولا يوجد أي ذكر لتلك المطبعة في أي موضع آخر غير كتاب "سولت"، ويذكر "تيمبرلي" في معجمه عن تاريخ الطباعة والمطابع أن "سولت" كتب في صفحة ٥٥ من مقدمة كتابه "إن تلك القصيدة طبعت من أجل الترويج عن نفس المؤلف، الذي يعاني من الإحباط، وتشجيعاً منه لصاحب تلك المطبعة، والجدير بالاحترام والتقدير. وهذا هو أول كتاب يطبع بالإنجليزية في الإسكندرية، وعزونا عن كثرة الأخطاء يرجع إلى جهل جامع الحروف للغة الكتاب"، والغريب أن معجم "تيمبرلي" لم يذكر أية مطابع أجنبية أخرى عملت في مصر حتى تاريخ طباعة المعجم في عام ١٨٣٩^(١١٦).

وهكذا فإن وجود تلك المطبعة في الإسكندرية، وطباعتها لهذا الكتاب في عام ١٨٢٤، هو إثبات جديد بأن الطباعة دخلت مصر في زمن قريب جداً من زمن إنشاء مطبعة بولاق، وأن الفارق الزمني بينها وبين المطابع الخاصة الأهلية أو الأجنبية في مصر لم يكن كبيراً كما ادعى الكثيرون.

- المطبعة الطليانية:

وذكرت "الهلال" في معرض حديثها عن النهضة العلمية في مصر، أن هناك مطبعة هي أيضا من أوائل المطابع التي أنشئت بعد مطبعة بولاق، وهي مطبعة إسرائيلية لرجل يهودي إيطالي اسمه "موسى كاستيلي"، وكانت تهتم بطبع الكتب الدينية، وقليل من كتب الأدب. ولم تحدد "الهلال" أو أي مصدر آخر تاريخ إنشاء المطبعة أو أمثلة من مطبوعاتها^(١١٧).

وكان يطلق عليها اسم "المطبعة الكاستيلية"، أو "المطبعة الموسوية الكاستيلية"، وفي أغلب الأحيان سميت "المطبعة الطليانية"، وهو الاسم الذي كانت المطبعة تطلقه على نفسها.

ولقد ذكر "رضوان" أنها تأسست في عهد "سعيد باشا"^(١١٨)، إلا أن "الطناحي" حدد تاريخ التأسيس بعام ١٨٤٤، ولم يذكر أي منهما المصدر الذي استقى منه معلوماته، وربما رجح "رضوان" تأسيسها في عهد "سعيد باشا" بسبب أن مطبوعاتها أخذت تواريخ طبع عاصرت عهد "سعيد" ومن بعده، فلم تصلنا أية مطبوعات لها قبل حكم "سعيد".

وعلى كل، فالمطبعة الطليانية تعد من الجيل الأول للمطابع التي أنشئت بمصر في القرن التاسع عشر، وأول المطابع التي عملت بتقنية الحروف في البلاد. وقد تميزت المطبعة من بين كل المطابع الأجنبية في مصر باهتمامها بطبع المؤلفات العربية وكتب التراث، مما يعطيها ميزة خاصة وسط نظيراتها من المطابع الأجنبية. ومن مطبوعاتها: "ديوان الشاب الظريف" الذي صححه الشيخ حسين بن أحمد المرصفي، وأنفق على طبعه "عبد الحميد بك نافع" وكان ذلك في سنة ١٨٥٨، وفي نفس السنة طبعت المطبعة الطليانية كتاب "القول الأخضر في استخراج الحصص لشمال مصر المحروسة وما ساواها من البلدان" لمحمد بن عبد الله بن عبد الواحد الأمير الحسيني. كما طبعت "سنن أبي داود" في عام ١٨٦٣، "إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس" لمحمد دياب الإثليدي في عام ١٨٦٣، وكتاب "حاشية الخضري على ابن عقيل في شرح الفية ابن مالك" في عام ١٨٦٥، "نشر العلم في شرح لامية العجم" لجمال الدين محمد الحضرمي في عام ١٨٦٦، "منهاج

العابدين" لأبي حامد الغزالي في عام ١٨٧١، و"فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد" لبدر الدين العيني في عام ١٨٧٩^(١١٩).

ولقد نشرت المطبعة الطليانية قائمة الكتب التي طبعتها حتى عام ١٨٧٣، وتعددت العناوين التي تثير الدهشة بالنسبة لنشاط مطبعة أجنبية في مصر، فقد كان الاهتمام بالأدب العربي وكتب التراث والترجمات ظاهراً في تلك القائمة، وقد احتوت القائمة على عناوين ٢٥٦ عملاً منشوراً و ١٧ عملاً تحت الطبع آنذاك. وبذلك تكون المطبعة الطليانية في مصر قد تفوقت وضارعت كبرى المطابع المصرية آنذاك وفي مدة قليلة بالمقارنة مع قوائم طبع بقية المطابع^(١٢٠).

- مطبعة موريس:

في عام ١٨٦٠ أسس "أنطوان موريس" مطبعة بالإسكندرية، وأطلق عليها اسم "المطبعة الفرنسية بالإسكندرية"، ثم لاحقاً أصبحت مطبعة موريس وشركائه، ثم عانت إلى الاسم الأول، وكان ذلك بسبب سفر أحد الشريكين ووفاته الآخر^(١٢١). ومن المعروف أن تلك المطبعة هي التي تولت طبع كتاب عن تاريخ مصر القديم بالفرنسية لمارييت بك، وكان ذلك في عام ١٨٦٥، وقد تولت الحكومة طبع ٥٢٠ نسخة من الكتاب على نفقتها، ووزعت منهم ٢٠٠ نسخة على أرباب المعارف والعلوم في البلاد، وأرسلت النسخ الباقية لبيعها بمعرفة الحكومة^(١٢٢).

وبالإضافة إلى طباعة الكتب الخاصة، فقد كانت تطبع كل مطبوعات شركة قناة السويس، وبعض النظارات المصرية^(١٢٣)، مثل نظارة التجارة التي طلبت في عام ١٨٧٥ طبع بعض مطبوعات النظارة فيها من سجلات واستمارات وغيره^(١٢٤)، كذلك تعاونت المطبعة أيضاً مع نظارة الحقانية. وحصلت المطبعة على الميدالية الفضية في معرض باريس سنة ١٨٦٨، لجودة وإتقان مطبوعاتها. ولمدة خمس سنين قامت المطبعة بطباعة صحيفة "Egypte" الفرنسية، في مقابل ستين ألف فرنك سنوياً، وصحيفة "مونيتور إيجيبسين" لحساب الحكومة المصرية وطُبعت "فهرست دار الآثار المصرية".

وفي عام ١٨٧٥، أسس "موريس" فرعاً آخر من المطبعة في بورسعيد، وكان يديرها "سريير" Serrière الذي اشتراها فيما بعد^(١٢٥).

ومن الواضح أن "موريس" أراد إنشاء مطبعة أخرى في عام ١٨٧٩، فقد ورد في إحدى وثائق مجلس النظار المصري أنه تقدم بطلب لاستخراج ترخيص بإنشاء مطبعة، ولكن الطلب لم يحدد مكان إنشائها ولا الهدف منها^(١٢٦).

رابعاً: المطبعة مؤسسة ثقافية:

يتضح من خلال استعراض تاريخ المطابع في مصر في القرن التاسع عشر، أنها كانت تقوم بدور ثقافي مهم من خلال مطبوعاتها التي تنوعت في مجملها، لتشكل مشاركة فعالة في ذلك التيار النهضوي والتنويري الذي ترعاه متقفو مصر وبعض حكامها. ويمكن تقسيم اهتمامات المطابع بشكل عام، منذ بداية حركة نشر الكتب في مصر، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، إلى خمس فئات، الأولى: الكتب الدينية، والثانية: كتب التراث، والثالثة: الكتب السياسية التي تتناول القضايا والأحداث الجارية، والرابعة: الأدب، والخامسة: الكتب الدراسية.

ولكن ما يجعل للمطبعة صفة المؤسسة الثقافية التي تؤثر تأثيراً فعالاً في الحركة الثقافية، وبالتالي في عملية الحراك الاجتماعي المنشود من تنامي تلك المؤسسات الثقافية، وقيامها بدورها بفعالية في المجتمع، هو أن تكون المطبعة "دار نشر"، فليست كل مطبعة دار نشر. وفي الواقع لخصت "مود اسطفان" وظيفة الناشر بأنها تكمن في التنسيق بين كل الأنشطة التي تحول مشروع الكاتب إلى سلعة، من المناشط التقنية لإنتاج الكتاب (إخراج، طباعة، تجليد)، إلى مناشط الترويج من خلال شتى قنوات التوزيع. وعملياً يجري الناشر على امتداد نشاطه، سلسلة من الخيارات التي تحدد مستقبل مشروع المؤلف، وتمنحه حياة مستقلة وجديدة.

وعلى أية حال، فالناشر يحدد الهدف من الكتاب المعروض عليه، ويختار من بين مجموعة المخطوطات المعروضة عليه تلك التي ستفضي إلى كتاب حقيقي وناجح، وبالطبع فإن إيمان أصحاب المطابع قوي بأن رفض

بعض المخطوطات ضروري لأن الإسراف في النشر يكون على حساب الكتب الجيدة. ودائماً ما تكون العوامل المؤثرة في نشر الكتب ذات طابع اقتصادي واجتماعي، كما تؤثر فيه العوامل السياسية بقدر كبير، فإنتاج الكتاب يستوجب تجميعاً مالياً لا بد من استرداده، وبالتالي لا بد من التثبت من أن الكتاب سيجد جمهوراً يتمتع بمناخ اجتماعي وظروف سياسية مناسبة للترويج، ومن الأفضل دائماً توجيه الكتاب إلى فئة محددة من القراء المهتمين^(١٢٧).

ويعتبر التسويق من أهم المراحل التي يحتاجها الناشر، وبدون التسويق يصبح الناتج الثقافي كما مهملاً لا يستفاد منه إطلاقاً. وهكذا، فالترجيع والإنفاق عاملان مهمان لإعطاء المطبعة صفة دار النشر في المقام الأول، لكي تصبح من المؤسسات الثقافية المؤثرة في مجتمعها. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن يطلق على المطبعة مسمى "دار النشر" في القرن التاسع عشر، على الرغم من أن مقومات المطابع في هذا الوقت كانت تعطي هذه الصفة، فكما رأينا أن اسم (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي) يحمل صفة المكتبة (ترجيع) والمطبعة (إنتاج).

ويمكن ترجيح أن ترويج الإنتاج الثقافي للمطبعة في القرن التاسع عشر لم يتم إلا عن طريقين، الأول: الإعلان في الصحف عن الإصدارات ولما كان توزيعها، والثاني: إصدار قوائم الكتب المطبوعة، وتوفيرها للمستفيدين، وإرسالها إلى النظرات المختلفة والجمعيات الثقافية والعلمية والمدارس. بالإضافة إلى توفير أماكن لبيع المطبوعات، مثلما كان متبعاً مع مطبعة بولاق وغيرها. وكما ذكر أحد المتخصصين: "للكتاب سوقان لا ثالث لهما، هما الأفراد والمكتبات، ولا بد لأي ناشر من التعرف على كل منهما، ومدى ما يسهم به كل منهما في امتصاص منتجات هذه الصناعة"^(١٢٨).

وهكذا، تكون الدعاية للأفراد عن طريق الصحف والمجلات، والدعاية للمؤسسات عن طريق إرسال قوائم النشر. وإذا ما تصفحنا الصحف والمجلات المصرية التي صدرت في القرن التاسع عشر، سنجد أنها لا تخلو من إعلانات الكتب الجديدة كل يوم، مما يعطي نتائج فعالة في عملية ترويج إنتاج المطابع.

ويؤكد البعض أن قوائم المطبوعات، هي وسيلة الدعاية والإعلان المثالية، فهي تعلن عن كل إصدارات دار النشر مرة واحدة، وهي بالنسبة للناشر أقل تكلفة من الإعلان في الصحف والمجلات^(١٢٩)، على الرغم من ضرورة ذلك في جميع الأحيان. وكانت قوائم المطابع المصرية في القرن التاسع عشر وسيلة إعلانية مهمة في الوقت الذي كانت فيه المطابع تهتم بالدعاية لكتب تباع لديها أو عند أحد موزعيها، ولا تحرص على الإعلان عن دور النشر نفسها^(١٣٠).

وتعد قائمة المطبوعات من الطرق السهلة لدى القارئ ليحصل بها على المعلومات الكافية واللازمة لإعطائه فكرة عن هذه الإصدارات، وتشويقه إلى اقتنائها.

ولم تكن القوائم في تلك الفترة المبكرة مقسمة تقسيماً علمياً، أي تقسيمها إلى أقسام لكل علم، ويحتوي كل قسم على إسم المطبوعة وإسم المؤلف والمترجم، ونبذة عن الموضوع وعدد صفحاته وسعره^(١٣١). فلم تكن القوائم في القرن التاسع عشر بهذا التكامل، فقد اقتصر على اسم المطبوعة ومؤلفها أو مترجمها، وإدراجها في قسم مخصص لها، وفي إعلان مطبعة "أحمد البابي الحلبي" لأكبر دليل على ذلك، وهي المطبعة الأكبر بالنسبة للمطابع الأهلية آنذاك، فقد أحصى ١٦٥ عملاً ضمهم في قائمة مرتبة، ولكنها اقتصرت على ذكر عدد الأجزاء للكتاب وعنوانه ومؤلفه، وفي بعض الأحيان مصححه، وتميز في تقسيمه لفئات الكتب المطبوعة في المطبعة، وهو الأمر غير المعتاد في قوائم المطابع آنذاك، ولكنه لم يذكر سعر الكتب، لأنها عادة ما تكون تحت الزيادة والنقصان^(١٣٢).

وفي حالات أخرى تذكر القائمة عناوين الكتب دون أية بيانات أخرى، وأبرز مثال على ذلك قائمة "المطبعة الطليانية" التي ذكرت عناوين ٢٥٦ عملاً مطبوعاً، دون ذكر أية بيانات أخرى عن الكتب، كما أنها لم تقسم الكتب إلى تخصصات كما فعل "البابي الحلبي" في قائمته^(١٣٣). ولكن اللافت للنظر أن قائمة المطبعة الطليانية اهتمت بذكر ما تنوي طباعته، كنوع من الدعاية الاستباقية، حينما حددت سبعة عشر عنواناً كان يجرى طباعها في المطبعة، مما يعد نوعاً من التشويق اللازم لترويج الكتاب مستقبلاً^(١٣٤).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن بعض المطابع في مصر كانت تطبع الكتب على نفقتها، وتعمل على ترويجها بشتى الصور، خاصة كتب التراث والفنون العربية. وكما اتضح في ثنايا الدراسة أن الحكومة المصرية كانت تطبع على نفقتها في الكثير من الأحيان، ويؤكد ذلك ما ورد في تقويم النيل عما نشر في الوقائع المصرية في عام ١٨٤٧، بأنه بناء على قرار الباشا فقد تقرر طبع ٥٠٠ نسخة من كتاب "عمل الجراحة العربي"، و ٣٠٠ نسخة من "شرح البركوي التركي في علم التوحيد"، وألف نسخة من كتاب "تعريب الأمثال المختص بتأديب الأطفال"، وأن طبعها كان على نفقة الحكومة المصرية، وليس على نفقة الملتزمين^(١٣٥). أيضاً كان من أهم العوامل التي جعلت الحكومة المصرية توقف عمل مطبعة بولاق أن الطبع على نفقة الحكومة يرهق ميزانيتها، ففضلت إغلاقها، وحينما فكرت الحكومة تنظيمها من جديد كان من شروطها عدم الالتزام بطبع الكتب، واشترطت ألا يطبع في بولاق كتاب إلا ومعه ملتزمه^(١٣٦).

وهكذا، فطريقة إدارة المطابع في القرن التاسع عشر تضيف عليها صفة دار النشر، الأمر الذي يمنحها للطابع المؤسسي، ولو كان محدوداً في بعض الأحيان، إلا أن الكثير من العوامل تعطيها هذا الحق، فهي تتفق على الكتاب في بعض الأحيان، أو تأتي بملتزم للإنفاق عليه، وتقوم بعملية الترويج عن طريق الإعلانات في الصحف أو نشر قوائم الكتب، وتفرز في النهاية منتجاً ثقافياً نتمتع به وبأثره حتى الوقت الراهن.

* * *

هوامش الفصل الخامس

- (١) ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود، ج ١، دار الجيل، بيروت ١٩٨٨، ص ١٨٤.
- (٢) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط، ط ١، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٣، ص ٩.
- (٣) مود اسطفان هاشم، تجارة الحرف المطبوع، نشر الكتاب في لبنان وتوزيعه في العالم العربي، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط ١، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، ص ٤٢، ٤٣.
- (٤) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١١، ١٢؛ مود اسطفان هاشم، تجارة الحرف المطبوع، ص ٤٣.
- (٥) ساهمت فتوى مفتي الدولة العثمانية شيخ الإسلام "عبد الله أفندي" سنة ١٧١٦م بإلغاء قرار السلطان "بايزيد" الثاني، وهدم الحاجز الديني من أمام العقل المسلم بإجازة إنشاء المطابع. وقد حدث هذا بعد مناقشاته مع التنويري "إبراهيم متفرقة". والذي ألقاه بضرورة إنشاء مطبعة تنقل للمسلمين العلوم القديمة التي تنير طريقه، فافتتح المفتي وأجاز استخدام المطبعة لطباعة كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والهيئة، على أن تتعهد المطابع بعدم طباعة كتب الفقه والتفسير والحديث وعلم الكلام. وعندما لاحظت مؤسسة المشيخة العثمانية انتشار الكتب بين الأتراك بسبب رخص أسعارها، أصدرت فتوى أخرى تجيز طبع الكتب الدينية، وأذنوا بطبع وتجديد القرن الكريم، انظر: أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١٣.
- (٦) مود اسطفان هاشم، تجارة الحرف المطبوع، ص ٤٤.
- (٧) محمود محمد الطناحي، منخل إلى نشر للتراث العربي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣١.
- (٨) يوسف إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمصرية، ج ١، مطبعة سركيس، القاهرة ١٩٢٨، ص أ.
- (٩) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣.
- (١٠) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٤٠.
- (١١) Pedersen, J., *The Arabic Book*, Trans. By: French, G., Princeton Univ. Press, New Jersey 1984, P. 134.
- (١٢) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٥.
- (١٣) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤٠؛ أيضاً:

Colvin, P., "Mohammad Ali Pasha, The Great Exhibition of 1851, and the School of Oriental and African Studies Library", Libraries and Culture, Vol. 33, No. 3, Summer 1998, P. 251.

(١٤) راجع بخصوص البعثة التعليمية الأولى لأوروبا: عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، ١٩٣٤، ص ١٠.

(١٥) لقد خصص "رضوان" لتلك المطابع فصلاً في كتابه، تناولها بالشرح والإيضاح، وبين مدى تأثيرها، انظر: أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٥٤ - ٣٧٨ كذلك: محمد فوزي شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، القسم الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٢١؛ خالد عزب؛ أحمد منصور، مطبعة بولاق، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٩٣ - ٩٦ سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤٣، ١٤٤.

(١٦) المدرسة المصرية في باريس École Égyptienne à Paris: تأسست في عهد محمد علي لأسباب تتعلق ببعثاته التعليمية في فرنسا، وكان "جورمان" يترأسها، وقد أصيبت بالحداد ثم إغلاق مؤقت في عهد عباس الأول كنتيجة لسياسته التي قضت على كافة المشاريع النهضوية في البلاد، ثم استأنفت نشاطها مرة أخرى في عهد "سعيد باشا"، واستمرت حتى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى؛ انظر:

Saleh, M.H., "Les Rapports Culturels entre la France et l'Egypte", Cahiers de l'Association Internationale des études Françaises, No. 56, 2004, Pp. 64.

(١٧) محمد فوزي شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ١٢١.

(١٨) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤٠.

(١٩) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٢٨.

(٢٠) محمود محمد الطنطاوي، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٣٢؛ انظر أيضاً:

Verdery, R. N., "The Publications of the Bulaq Press under Muhammad Ali of Egypt", Journal of the American Oriental Society, Vol. 91, No. 1, (Jan. - Mar., 1971), P. 129.

(٢١) هذا الاسم هو اسمها حتى وقتنا الراهن.

(٢٢) عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد محمد علي، ص ١٠.

(٢٣) أنهى بعثته وعاد في سنة ١٨٣٥، وصار معلماً لفن النقش بالمدارس المصرية حتى عام ١٨٦٥؛ انظر: عمر طوسون، البعثات العلمية، ص ٢٨، ٤٢.

(٢٤) مرض بأوروبا وعاد إلى مصر دون أن يستكمل دراسته في أواخر سنة ١٨٣١؛ انظر: عمر طوسون، البعثات العلمية، ص ٤٢.

- (٢٥) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٥٥ - ٥٧.
- (٢٦) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ١٢١.
- (٢٧) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤١.
- (28) Heyworth-Dunne, J., "Printing and Translations under Muhammad Ali of Egypt", Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, No. 3, (Jul. 1940), P. 333.
- (29) Brocchi, "Giornale della Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia", Vol. I, Bassano 1841, Pp. 160, 161;
ولم يتمكن الباحث من الحصول على كتاب "بروتشي"، فنقل رأيه عن:
Heyworth-Dunne, J., "Printing and Translations", P. 333.
- (٣٠) محمود محمد الطناحي، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٣٥.
- (٣١) لويس شيخو، تاريخ الآداب العربية، ط٣، دار المشرق، بيروت ١٩٩١، ص ٢٠.
- (٣٢) محمود محمد الطناحي، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٣٥.
- (٣٣) عمر طومسون، البعثات العلمية، ص ٤٥٣.
- (٣٤) كتاب "المطالع المصرية للمطابع المصرية"، هو كتاب في فنون الكتابة ومعناها، وشرح الشيخ الهوريني في الكتاب فائدة الكتابة وأصولها، وقسم الخطوط العربية، وبين ما يجب أن يفصل، وما يجب أن يوصل من الكلمات، وكذلك تقدير الوقف والابتداء في الجمل، وكيفية وصل الجمل ببعضها. ويعد الكتاب في مجمله من المصادر المهمة التي أبرزت دور المصحح اللغوي في مطبعة بولاق، لأن مؤلفه أعده لمعالجة الأخطاء الشائعة في الكتابة آنذاك وتلافيها، تنظر: نصر الوفاي الهوريني، المطالع المصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ط٢، المطبعة الميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م).
- (٣٥) محمود محمد الطناحي، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٣٦.
- (36) Colvin, P., "Mohammad Ali Pasha", P. 252.
- (٣٧) جمال الدين الشبال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥١، ص ١٧٢.
- (٣٨) محمود محمد الطناحي، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٣٨ - ٤٠.
- (٣٩) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١١٨.
- (40) Perron, M. A., "Lettre Sur les Écoles et l'imprimerie du Pacha d'Égypte", Journal Asiatique, série 4, Vol. II, (July-August, 1843), P. 16.
- (41) Ibid., P. 17; Colvin, P., "Mohammad Ali Pasha", Pp. 252, 253.

(42) Heyworth-Dunne, J., "Printing and Translations", Pp. 333, 334.

(43) Bianchi, T. X., "Catalogue Général Des Livres arabes persans et turcs, imprimés à Boulac en Égypte depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays", Journal Asiatique, série 4, Vol. II, (July-August, 1843), Pp. 24- 61.

(44) Verdery, R. N., "The Publications of the Bulaq Press, P. 129.

(45) نشر هذا البيان التصنيفي لـ "بياتكي" في:

Heyworth-Dunne, J., "Printing and Translations", P. 334; And See: Bianchi, T. X., "Catalogue Général Des Livres arabes", Pp. 24- 61.

(46) Colvin, P., "Mohammad Ali Pasha", P. 253.

(47) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١٥٦، ١٥٧.

(48) خالد عزب؛ وآخر، مطبعة بولاق، ص ٧٢، ٧٣؛ أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١٥٩.

(49) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٣، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٢٤.

(50) لقد كتب "علي مبارك" في "حصين حصني"، ققلا: "... ولقد كان من محبي نشر العلوم، وتوسيع دائرتها، وبذل وسعه في تصيين دار الطباعة وتشبيدها، وإحكام آلاتها توسلا إلى حسن الطبع، لإقبال الناس على الكتب وكثرة الانتفاع بها، وإدانة دراستها ومطالعتها، ورغبة في انتفاع العمال وفتح بيوتهم ورغد عيشهم؛ انظر: علي مبارك، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٣، ط ١، للمطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة ١٨٨٨، ص ١٢٠.

(51) مجلة الهلال، "تاريخ النهضة العلمية الأخيرة في مصر والشام، الطباعة في مصر"، ج ١٠، السنة ٩، ١٥ فبراير ١٩٠١، ص ٣٢٠؛ خالد عزب؛ وآخر، مطبعة بولاق، ص ١٧٧؛ أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ١٨٥، ١٨٦.

(52) إلياس الأبوي، تاريخ مصر في عهد إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، ج ١، ط ٢، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٢١.

(53) علي مبارك، الخطط الجديدة لمصر، ص ١٢١.

(54) Dorn, B., "Catalogue des ouvrages Arabes, Persans et turcs, publiés à Constantinople, en Egypte et en Perse; qui se trouve au Musée Asiatique de l'Académie", Bulletin de l'Academie Imperiale des Sciences de Saint Petersburg, Vol. 10, 1866, Pp. 182 – 199.

(55) خالد عزب؛ وآخر، مطبعة بولاق، ص ٨٠.

(56) اقتراح بإنشاء مطبعة ومركز خاص لخدمة احتياجات المطابع بمصر، (وثائق مجلس الوزراء، كرد لرشيفي 0075-026090، ١٩ يونيو ١٨٧٩).

- (٥٧) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٢٠٦.
- (٥٨) مجلة الهلال، تاريخ النهضة العلمية الأخيرة، ص ٣٢٠.
- (٥٩) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٢٩٠، ٢٩١.
- (٦٠) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤٢.
- (٦١) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٠٣، ٣٠٥.
- (٦٢) خالد عزب؛ وآخر، مطبعة بولاق، ص ٨٤.
- (٦٣) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٦، ص ٩٦، ١١٧ - ١٢٦.
- (٦٤) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٧٩.
- (٦٥) الطباعة الحجرية: هي نسخة أصلية من العمل، وكأنها تصوير ضوئي، تحافظ على الخطوط الأصلية والنقوش والصور، وهي قائمة على حقيقة عدم امتزاج للمواد الدهنية بالماء، ويكون سطح الطباعة فيها من الحجر الجيري، والذي تطور تدريجياً إلى استخدام ألواح الألومنيوم والزنك والورق، فيما يعرف حالياً بطباعة الأوفست الحجرية.
- (٦٦) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٩٧.
- (٦٧) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة، ص ١٤٤.
- (٦٨) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١٠٩.
- (٦٩) انظر تفصيل كتاب: دلوود الأنطاكي، تذكرة لولي الألباب والجامع للمعجب العجائب، مطبعة عبد الغني أفندي فكري، القاهرة ١٢٥٤هـ - (١٨٣٨م).
- (٧٠) أبو الحسن علي بن محمد (ابن النبيه)، ديوان ابن النبيه، مطبعة جمعية ثمرات للفنون، بيروت ١٢٩٩هـ - (١٨٨١م).
- (٧١) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١٠٩.
- (٧٢) خالد عزب؛ وآخر، مطبعة بولاق، ص ١٠٤.
- (٧٣) محمود محمد الطنحاني، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٥٠.
- (٧٤) مصطفى الباهي الحلبي، إعلان محل أحمد الباهي الحلبي الكتبي الشهير، القاهرة (د.ت)، ص ٢.
- (٧٥) فؤاد هلال؛ نديم فخش، دليل حلب - دراسات تاريخية واقتصادية واجتماعية، ط ٥، حلب ٢٠٠٠، ص ٣٠٥ - ٣٠٨.
- (٧٦) محمود محمد الطنحاني، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٥٠.
- (٧٧) مصطفى الباهي الحلبي، إعلان محل أحمد الباهي الحلبي، ص ٣، ٤ - ١٦.

- (٧٨) علم التوحيد: هو علم يبحث في إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية العقلية والنقلية، التي تزول كل شك.
- (٧٩) مجلة الهلال، "تاريخ النهضة العلمية الأخيرة"، ص ٣٢٠.
- (٨٠) عن البطريرك كيرلس الرابع انظر: هامش ٢، الفصل الثالث، ص ١٥٠، ١٥١.
- (٨١) مجلة الهلال، "كيرلس الرابع، بطريرك الأقباط الأرثوذكسيين العاشر بعد المائة"، ج ١١، السنة الأولى، أول يوليو ١٨٩٢، ص ٤٠١، ٤٠٢.
- (٨٢) جورج زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، دار الهلال، القاهرة (د.ت)، ص ٤٩؛ مجلة الهلال، "تاريخ النهضة العلمية الأخيرة"، ص ٣٢١؛ رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٨٦.
- (٨٣) زخرياس الأنطوني، البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، دار الطباعة القومية، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٨٣.
- (٨٤) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٨٤.
- (٨٥) خالد عزب؛ ولخر، مطبعة بولاق، ص ١٠٢.
- (٨٦) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٨٥؛ أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٩٠.
- (٨٧) زخرياس الأنطوني، البابا كيرلس الرابع، ص ١٨٤.
- (٨٨) محمود محمد الطنحاني، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٤٢.
- (٨٩) للكتاب عبارة عن ملخص لأحدث الأبحاث الأجنبية وقتئذ في التاريخ العام، وقد بدأه "أبي السعود أفندي" بمقدمة في علم التاريخ، وأنهى عند تاريخ اللبديين، مروراً بالتاريخ المصري والفارسي ثم الإغريقي؛ للاستزادة راجع: عبد الله أبي السعود (جمع وترتيب)، للدرس التام في التاريخ العام، ط ١، مطبعة وادي النيل، القاهرة ١٢٨٩هـ - (١٨٧٣م)، في ٤٠٠ صفحة.
- (٩٠) مجلة الهلال، "تاريخ النهضة العلمية الأخيرة"، ص ٣٢١.
- (٩١) خالد عزب؛ ولخر، مطبعة بولاق، ص ١٠٣.
- (٩٢) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٨٦.
- (٩٣) محمود محمد الطنحاني، مدخل إلى نشر التراث العربي، ص ٤٢.
- (٩٤) خالد عزب؛ ولخر، مطبعة بولاق، ص ١٠٣.
- (٩٥) محمود محمد الطنحاني، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٨٦.
- (٩٦) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٩٠.
- (٩٧) انظر: تذييل "مقدمة ابن خلدون"، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م).

- (٩٨) محمود محمد الطنّاحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١٠٦، ١٠٧.
- (٩٩) اشتهر الشيخ "محمد إسماعيل الطهطاوي" وذاع صيته، حينما شرح متن الأجرومية في كتابه الشهير "الباكورة العربية في شرح الأجرومية"، وطبع مرتين: الأولى في عام ١٢٨٨ هـ (١٨٧٢م)، والثانية في عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٥م).
- (١٠٠) محمود محمد الطنّاحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١٠٦.
- (١٠١) الطباعة على الهامش تعني طباعة متن آخر على حواف الكتاب، فتستغل المساحة الفارغة حول الكتاب الأصلي لطباعة كتاب آخر بحروف أصغر.
- (١٠٢) الطنّاحي، للكتاب المطبوع، ص ٩٧، ١١١ - ١١٢.
- (١٠٣) يوسف أصفاء وآخر، دليل مصر لعامي ١٨٨٩ - ١٨٩٠، المطبعة العمومية، ١٨٨٩.
- (١٠٤) محمد عيسى صالحية (تحرير)، المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، معهد المخطوطات العربية، ج ٥ (م - ي)، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٢٠، محمود محمد الطنّاحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١٠٣.
- (١٠٥) محمود محمد الطنّاحي، للكتاب المطبوع بمصر، ص ٩٤، ٩٥.
- (١٠٦) ويبدو أن المطبعة أنشأت لها مقراً جديداً فيما بعد، ففي ذيل كتاب "صحيح الترمذي" بشرح ابن العربي المالكي، والذي صدر في عدة أجزاء سنة ١٩٣١، كتب أنه طبع بالمطبعة البهية المصرية بالأزهر، وربما اعتبر البعض أنها في محيط الجامع الأزهر وكانت لا تزال بالقاهرة.
- (١٠٧) محمود محمد الطنّاحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٩٨، ١١١، ١١٠.
- (١٠٨) لجنة التأليف والترجمة والنشر: تكونت سنة ١٩١٤، وكان مؤسسيها من خريجي مدرسة المعلمين العليا ومدرسة الحقوق، ومنهم (محمد أحمد الغمراوي، أحمد عبد السلام الكرداني، محمد عبد الواحد خلاف، أحمد زكي، حسن مختار رسمي، يوسف الجندي، ومحمد فريد أبو حديد)، ثم انضم بعد ذلك كل من "عبد الحميد العبادي" و "أحمد أمين"، وكانت خطتهم التي تحققت بالفعل بعد ذلك أن تكون لتلك اللجنة مكتبة ومطبعة ومدرسة ومجلة؛ انظر: جريدة القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر - نموذج جاد للعمل الجماعي بين المتقنين، عدد ٥٤٧، ٩ نوفمبر ٢٠١٠.
- (١٠٩) محمود محمد الطنّاحي، للكتاب المطبوع بمصر، ص ٩٨.
- (١١٠) رحلة ستانلي: الرحلة التي توجهت إلى إفريقيا الوسطى الشرقية وحوض الكونغو، فيما بين ١٨٧٤ - ١٨٧٧، وكانت الرحلة لصالح بريطانيا، وخدمة لأهدافها الاستعمارية.
- (١١١) محمود محمد الطنّاحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ٩٦، ٩٨، ١٠٨.
- (١١٢) من أبرز الكتب التي عرضت لتاريخ تلك اللغات المهمة في الكتابة والتأليف التي استفادت من ميراث الماضي لتشكل فيما بعد طريقة الكتابة الأكاديمية التي تسير وفق

- منهج علمي أكثر صرامة، متخذاً الكتابة التاريخية نموذجاً، كتاب: أحمد زكريا الشلق، نهضة الكتابة التاريخية في مصر، من الحوليات إلى التاريخ العلمي، سلسلة مصر النهضة، رقم ٨٤، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- (١١٣) خالد عزب، وآخر، مطبعة بولاق، ص ٩٧، ٩٨.
- (١١٤) "منح الإذن بفتح مطبعة الإسكندرية بالنشر للسيد فيليب"، (وثائق ديوان الداخلية، كود أرشيفي 019779-2001، ١٨٨٩).
- (١١٥) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٧٩.
- (١١٦) Timperley, C.H., *A Dictionary of Printers and Printing with the progress of Literature, Ancient and Modern*, London 1839, P. 891.
- (١١٧) مجلة الهلال، تاريخ النهضة العلمية الأخيرة، ص ٣٢٠.
- (١١٨) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٨٦.
- (١١٩) محمود محمد طناحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص ١١٢ - ١١٤.
- (١٢٠) لقد نشر "محمود طناحي" تلك القائمة كاملة، وظهر فيها مدى التنوع في فئات المطبوعات، انظر: محمود محمد طناحي، الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، ولقد ذكر صفحات القائمة بالحروف من (أ - ح) مابين صفحتي ١١٤، ١١٥ من الكتاب.
- (١٢١) خالد عزب، وآخر، مطبعة بولاق، ص ٩٧.
- (١٢٢) أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، ص ٣٩١.
- (١٢٣) خالد عزب، وآخر، مطبعة بولاق، ص ٩٧.
- (١٢٤) "مراسلة من نظارة التجارة إلى مطبعة موريس بخصوص طلب للنظارة الحصول على مطبوعات متنوعة"، (وثائق ديوان المالية، كود أرشيفي 3003-002904، ١٥ مايو ١٨٧٥).
- (١٢٥) خالد عزب، وآخر، مطبعة بولاق، ص ٩٧.
- (١٢٦) "طلب مسيو موريس بإنشاء مطبعة أهلية"، (وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي 0075-026088، ٢٣ أبريل ١٨٧٩).
- (١٢٧) مود لستفان هاشم، تجارة الحرف للمطبوع، ص ١٩.
- (١٢٨) شعبان عبد العزيز خليفة، النشر الحديث ومؤسساته، دار الثقافة العربية، الإسكندرية ١٩٩٨، ص ١٤٩.
- (١٢٩) شعبان عبد العزيز خليفة، فلكات في أساليب النشر الحديث، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٢، ص ٩٥.

- (١٢٠) حسناء محمود محجوب، مؤسسات النشر في العصر الحديث، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية ٢٠٠٢، ص ٤٠؛ شعبان عبد العزيز خليفة، حركة نشر الكتب في مصر: دراسة تطبيقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٤٧.
- (١٢١) حسناء محمود محجوب، مؤسسات النشر في العصر الحديث، ص ٤٢.
- (١٢٢) إعلان محل أحمد البابي الحلبي الكتبي الشهير، ص ٣، ٤ - ١٦.
- (١٢٣) قائمة الكتب التي طبعت بالمطبعة الطليانية المعروفة بالكاستيلية، مصر المحروسة ١٨٧٣؛ انظر: محمود محمد طنناحي، الكتاب المطبوع بمصر، ص (أح) مابين صفحتي ١١٤، ١١٥.
- (١٢٤) قائمة الكتب التي طبعت بالمطبعة الطليانية: عن بيان الكتب الجاري فيها الطبع، ص (ح).
- (١٢٥) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٢، ص ٥٤٣.
- (١٢٦) أمين سامي، تقويم النيل، ج ٣، ص ٤٢٤.

* * *

خاتمة

إن موافقة الدولة على تأسيس المحافل والمؤسسات العلمية والثقافية في مصر، قد أتت من إيمان حكام مصر المتتابعين في القرن التاسع عشر بأن تلك المؤسسات تمثل حلقة مهمة من حلقات تطور المجتمع وتحديثه. وجاءت جهود المفكرين المصريين وقتئذ لتعبر عن ضرورة وجود مؤسسات ثقافية يمكنها الارتقاء بمستوى الشعب الفكري بما يتناسب ومتطلبات المرحلة التاريخية الجديدة، فالبحث العلمي يستطيع أن يلعب دوراً بالغاً في إدخال صناعات وتقنيات جديدة إلى حيز التفكير والتنفيذ الجدي، وكان هذا ما يهدف إليه الحكام والمفكرون مصر على حد سواء طوال القرن التاسع عشر. وكان لتتابع إنشاء المؤسسات الثقافية المترادف في ذلك القرن، دوره في إرساء دعائم النهضة العلمية الحديثة في مصر.

ولقد خُصص الباحث بعد الانتهاء من عرض موضوعات البحث إلى مجموعة من الرؤى التي تشكل نتائج الدراسة، والتي يمكن طرحها في عدة نقاط:

- وسط اللفظ الدائر حول مدى تأثير الحملة الفرنسية على مصر، فإننا نؤكد أنه لم يكن للحملة على مصر هذا الأثر الكبير الذي صورته البعض، ولكن كانت هناك صورة أخرى لذلك التأثير، فإن مصر وحضارتها هي التي تركت أثراً كبيراً على أوروبا فيما بعد، خاصة حينما انتشرت المفردات الحضارية المختلفة، التي تعبر عن مصر في مختلف أنحاء العالم، فترينت القصور وحدائقها بالآثار المصرية، حتى أن القبور تم بناؤها على شكل القبور المصرية، واتخذ الفرنسيون رموزاً مصرية في شعاراتهم السياسية، وهي النتيجة التي أهملها الكثيرون أثناء حديثهم عن الحملة الفرنسية على مصر.
- إلى جانب مؤسسات العمل الأهلي من جمعيات ومطابع، كانت المؤسسات ذات الرعاية الحكومية المباشرة هي الطريق للمضمون

لخفض معدلات الفقر الثقافي والعلمي في المجتمع المصري. خاصة وأن النشاط العلمي والثقافي الخلاق يحتاج دائما إلى رعاية منتظمة لا تتعرض لأي ظروف أو عثرات، وهذا ما كانت تحاول الحكومة المصرية عمله، من خلال إنشاء بعض المؤسسات تكون تحت سلطتها المباشرة، أو رعاية بعض المؤسسات الخاصة والهيمنة عليها بشكل كبير، حتى تستطيع أن تحقق هدفها المنشود من إنشائها.

• مع اقتران المشروع النهضوي المصري لدى الحاكم بضرورة وجود العناصر الأجنبية، كان هؤلاء يقومون بتنفيذ خطط بلادهم المحكمة، التي تستهدف السيطرة على البلاد تمهيدا لشتى أنواع التدخل السياسي أو العسكري، مما أدى إلى تنامي المعارضة في محاولة لمواجهة فساد الحكومة من ناحية، واستبداد الحاكم من ناحية أخرى، وهو الذي كان يستند إلى قوى أجنبية تسانده سياسيا واقتصاديا وثقافيا. ولكن على الرغم من حرية تحرك الأجانب في البلاد، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من معارضة الشعب لذلك النشاط المتنامي للأجانب في البلاد، إلا أن الدولة كانت تقبض على أمور المؤسسات الثقافية التي كان يؤسسها أجانب أو يديرونها في مصر. فكان للحكومة الحق في إطلاق يد المؤسسات في إدارة شئونها أو القبض عليها. وكان على الأجانب في المؤسسات العلمية والثقافية أخذ اهتمامات الحكومة في الاعتبار، والحصول على إذن في ممارسة الأنشطة المختلفة، كنشر الكتب والعروض المسرحية والاتصال مع المؤسسات الأجنبية، ويظهر ذلك جليا في المجمع العلمي المصري والجمعية الجغرافية الخديوية والكتبخانة.

• كان توثيق الحضارة المصرية كنتيجة للتطور المتزايد لعلم الآثار في مصر، هو ما عرف المصري بذاته الحقيقية، وحجم عراقة أصول حضارته. وكان النشاط المتزايد في هذا المجال هو ما أنتج كل تلك العناصر والمفردات الأثرية المتناثرة في متاحف العالم، في فرنسا وإنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وحتى متاحف روسيا واليابان وأستراليا، وغيرهم...، ونشأ ذلك عن إهداء حكام

مصر الآثار للحكام والقناصل والشخصيات المهمة من الأجانب، وذلك لكسب أوراق سياسية، أو لكسب صداقات مع حكام العالم. فضلاً عن نهب الأجانب للآثار، وتكوين المجموعات الخاصة، التي أهديت فيما بعد إلى المتاحف. كذلك عرف المصري طريقه إلى المتحف لأول مرة لكي يتعرف على تاريخ وحضارة أجداده، بعد أن كان ينظر إلى الآثار كأبنية لحضارات بائدة مجهولة.

• كان المسيحيون في القرن التاسع عشر جنباً إلى جنب مع المسلمين على المسرح الثقافي، فقد كان نشاط المسيحيين الثقافي والعلمي غير قليل، والذي استفاد منه المسلمون نفس الاستفادة، فكانت مدارس البنات التي سبقت مدارس الحكومة تفتح لفتيات المسلمين، ومكتبات الأديرة يستفيد منها المسلم والمسيحي على السواء، كذلك رعاية الفقراء والأيتام، وإنشاء مطبعة طبعت العديد من الكتابات التراثية العربية والإسلامية. وكانت الأنشطة الثقافية المسيحية تدار بعيداً عن هيمنة الحكومة المصرية ولا تطلب مساعدتها، ولكن الناتج العام كان منفعة عامة استفاد منها الجميع دون النظر إلى التبعية الدينية.

• كانت هناك حالة ثقافية مصرية عامة، تضافرت فيها جهود الحكومة مع الشعب، في كافة طوائفه واتجاهاته العقائدية والسياسية. وكانت الجمعيات الأهلية، خيرية أو عامة، على اختلاف تبعيتها الدينية والطائفية، تعمل على خدمة الثقافة المصرية بشكل مباشر. كما عملت بعض إدارات الحكومة على تكريس أجهزتها لتسهيل الحركة الثقافية، وعلى سبيل المثال "نظارة الأشغال العمومية" التي لعبت دوراً خطيراً في المساهمة بالارتقاء بالحياة الثقافية في مصر بالمتابعة والمساهمة وحث الحكومة على تقديم الدعم والتسهيلات.

• يُعد النشاط المسرحي في القرن التاسع عشر هو العامل المشترك بين معظم الجمعيات الثقافية في مصر، الأهلية الدينية والعامة على السواء، ومثلت دار الأوبرا الخديوية نقطة التلاقح لكل تلك الجمعيات، حيث كانت المكان المناسب في أغلب الأحيان للتواصل مع الجمهور بأعداد كبيرة.

- كانت الجمعيات المصرية حينما قدمت عروضها المسرحية، تحاول تقديم رسالة ثقافية إلى المجتمع المصري، بأهمية الفنون ودورها في المنظومة التربوية وتهذيب الأخلاق، والدليل على ذلك أن أرباب الجمعيات كانوا دائما ما ينتهزون كل فرصة للخطابة في الجمهور، وإيضاح وجهات نظرهم حول العروض المسرحية والحالة الثقافية في البلاد، كذلك استغلال تلك الحفلات في إبداء الرأي حول المواقف السياسية المختلفة.

- على الصعيد الجغرافي، كانت المؤسسات المصرية، وخاصة الجمعية الجغرافية الخديوية، من بين مختلف التجمعات الجغرافية في العالم، من مصادر المعرفة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، فقد اهتمت الجمعية بتكوين التراث الشعبي والدراسات الإثنوجرافية والأنثروبولوجية في إفريقيا ومصر. ورسخت الجمعية العلاقة بين الغزو العسكري والفتح العلمي للأراضي، حينما تزعمت المهمة الحضارية لمصر في إفريقيا.

- لم تكن المطبعة، كما اعتقد البعض، أداة للإنتاج فقط، وإنما كانت مؤسسة ثقافية تقوم بدورها مثلها مثل الجمعيات والمؤسسات الثقافية العاملة في البلاد، فكانت إلى جانب العوامل التجارية، تختار المصنفات التي تتناسب واتجاهات المطبعة الفكرية، وتعمل على طباعتها وتسويقها بشكل مناسب، بالاشتراك في معارض الكتب والصناعات، وإصدار قوائم النشر التي تعرف بإصداراتها، بالإضافة إلى إنشائها منافذ لبيع كتبها للجمهور، والإنفاق على عملية النشر في كثير من الأحيان. وبذلك تكون المطابع قد اكتملت فيها كل سمات دور النشر، وليس كما ادعى البعض أن دور النشر في مصر لم تبدأ إلا في الثلث الثاني من القرن العشرين.

وهكذا اجتمعت عوامل كثيرة لتشكل حياة ثقافية متكاملة، تمتع بها المصريون خلال القرن التاسع عشر، تضافرت فيه جهود الحكومة المصرية مع دعوات الأفراد للنهوض، هؤلاء الذين كان أكبر همهم إيقاظ المصري من

سُبَّاتَه، وتعريفه بحقوقه في بلاده، التي راح الأجانب في نبش أراضيها ونهب ثرواتها بالسيطرة على حكامها وماليتها. فكانت دعواتهم بتشكيل تجمعات أهلية تهدف إلى إثراء المجتمع المصري بثقافات مختلفة، فضلا عن تشجيع أبناء البلاد على الانضمام إلى المؤسسات العلمية المختلفة والتعلم فيها وإفادة الغير بما تعلموه، ليرتقي بهم الوطن وليستطيعوا مواجهة النفوذ الأجنبي فيه، وبلورة الشخصية القومية لمصر من خلال الفكر والثقافة.

* * *

ملاحق

ملحق (١)

لائحة جمعية المعارف المصرية^(١)

هذه لائحة جمعية المعارف المصرية
المؤسسة في ظل الحضرة العلية الخديوية

من جميل الآثار التي تحلت بها هذه الأعصار، وتجلت بها مصر من الأمصار، في ظل الحضرة العلية الخديوية الإسماعيلية، أنه قد تأسست جمعية معارف مصر، للتعاون على نشر العلوم كمرغوب الحضرة الداودية، تحت حماية حضرة الوزير الأصيل، والمشير الجليل، دولتو محمد توفيق باشا أكبر أنجال الخديو الأكرم، وولي عهد جنابه المعظم، أبقاهما الله حرزا للمعارف، وعزا لكل عارف، وقد حررت هذه اللائحة الأساسية الابتدائية مشتملة على المواد الآتية فيكون المعول عليها، والرجوع في أعمال هذه الجمعية إليها، وبالله التوفيق.

المادة الأولى

هذه الجمعية شركة خيرية قد أسست بقصد التعاون على نشر العلوم والمعارف بتحصيل الكتب والرسائل النافعة، أو تأليفها وتهذيبها وتلخيصها وتقريرها، وتكثيف نسخها للطالبين، وتيسير تناولها للراغبين، وكل ما ينتج هذا المطبوع ويوصل إلى هذا المرغوب.

المادة الثانية

وقدر لهذه الشركة مائة ألف سهم منها ثلاثين قرشا العملة الديوانية المصرية تدفع على التدرج كما سيذكر للاستعانة بها على إجراء ما تقدم ذكره.

المادة الثالثة

كل من طلب المشاركة في هذه الجمعية بقدر ما يريده من سهامها عشرين سهما فأكثر، يؤدي الباقي على التدرج، كما يطلب منه بحسب اللزوم إلى تكميل ثلاثين قرشا على كل سهم.

المادة الرابعة

الكتب والرسائل وغيرها التي تضيق على ذمة هذه الجمعية، يأخذ كل واحد من الشركة من كل منها نسخة بتكاليفها ومصاريفها، من غير زيادة شيء، وتحسب عليه من المبلغ الذي يؤديه على سهامه، ويبيع ما زاد من النسخ عن عدد المشاركين بالأثمان التي تقدر في مجلس الجمعية لكل كتاب بحسبة بالنسبة لما يحدد له من المواعيد، ولا فرق في

هذا بين الشركاء وغيرهم من الآن. وما يتحصل من أرباح هذه الكتب التي تباع، يضم على رأس المال المدفوع من الشركاء، ويكون لكل منهم بقدر سهامه.

وإذا ألف أحد الشركاء أو لخص كتاباً أو رسالة، وقدمه للجمعية، واستحسن بمجلسها، طبعته على ذمتها، ويعطى له من طرفها ثمن ما يقدمه مع جملة نسخ مجانية مما يطبع منه أو غير ذلك، حسبما يستصوبه المجلس ويرضاه صاحب الكتاب.

المادة الخامسة

إذا تأخر دخول أحد في الجمعية حتى وزعت نسخ كتاب من الكتب التي طبعت، فعند ذلك ينظر لعدد المستجدين في الشركة، فإن كان كافياً لتوزيع الكتاب إذا أعيد طبعه واستحسن بمجلس الجمعية الآتي ذكره، يعاد طبعه ويعطى لكل منهم نسخة منه، مع ما يعطى لهم من الموجود والمتخذ كباقي الشركاء، وإلا فيكتفي بإعطاء النسخ الموجودة مما سبق طبعه مع ما يتجدد.

المادة السادسة

كل من المشاركين بعد وفاء المبلغ المطلوب منه على سهامه حسب المقرر، إذا أراد تجديد سهام غيرها فله ذلك، وإذا أراد الانفصال من الشركة، وأعلن بذلك عند آخر دفعة يتسلمها من المبلغ، فله الانفصال منها عند انتهاء الكتب التي يكون الشراع في طبعها قبل إعلانته، ليأخذ نسخه من كل منها. وعند انفصاله يحاسب على أثمان تلك النسخ كغيرها بأصل تكاليفها ومصاريفها، وما زاد من الشركة يباع كما في المادة الرابعة.

المادة السابعة

كل كتاب يطبع على ذمة الجمعية، يعلن عند الشروع في طبعه، مع بيان ما يباع به من الثمن معجلاً ومؤجلاً.

المادة الثامنة

بما أن حضرة الأمير الشهير محمد عارف باشا أحد الأعضاء الكرام بمجلس الأحكام وكييل لهذه الجمعية، فاستلام ما يدفع من الشركاء على سهامهم، وتسليم ما يعطى لهم من الكتب يكون بمعرفة سعادته.

المادة التاسعة

ما تجريه الجمعية من شراء كتب، أو طبعها سوى ما شرع فيه، أو عقدت شروط على طبعه قبل الآن، وما تجريه من سائر معالجه وأموارها، يكون بمعرفة مجلس من أعضائها لا ينقص عددهم عن ثمانية عشر، يدعون إليه من طرف سعادة الوكيل المشار إليه، ويكون منهم هو أو من يستنيبه بكتابة منه بامضائه وختمه في حال غيابه، وتتبع فيه أكثرية آراء بينهم، فإن انقسمت آراؤهم إلى قسمين متساويين، يرجح القسم الذي يكون فيه سعادة الوكيل أو نائبه.

المادة العاشرة

كل ما استقر عليه الحال في مجلس هذه الجمعية، مما يتعلق بأعمالها ومصالحها وسائر أمورها، سواء كان باتفاق الآراء أو أكثريتها، يكون نافذا معمولا به في حق جميع الشركاء بغير معارضة منهم، وإنما يشترط في انعقاد المجلس أن يكون بالصفة التي سلفت في المادة التاسعة.

المادة الحادية عشر

إذا حصل اختلاف في فهم عبارة من هذه اللائحة، أو في إعلان من إعلانات الجمعية، يكون الحق في إيضاحها، وبيان المراد منها للمجلس الذي سبق ذكره في المادة التاسعة، ويرجع إلى ما يبيده في ذلك ويكون به العمل.

المادة الثانية عشر

مركز هذه الجمعية محروسة مصر، ويتخذ لها مكان تجتمع فيه أربابها للمذاكرة في معالجها وشئونها، وبعد تخصيص المكان يعلن عنه محله وأوقات الاجتماع فيه، ولا يمنع أحد من الشركاء من دخوله والتكلم فيما يتعلق بمصالح هذه الجمعية الخاصة بالمعارف، وما يتقرر في هذه الاجتماعات استحسان إجرائه على طرف الجمعية من طبع كتب وغير ذلك، يعرض عنه من طرف سعادة وكيلها إلى سدة حاميتها الأكرم ليكون معلوما بطرف دولته.

المادة الثالثة عشر

إذا لاح لأحد من أرباب هذه الجمعية رأي يتعلق بمصلحتها، فله أن يمهّد لسعادة الوكيل المشار إليه شفاها وتحريرا، وتحصل المذاكرة فيه بالمجلس المتقدم ذكره بمعرفة سعادته.

المادة الرابعة عشر

كل كتاب يطبع من الآن، لا يسلم لأربابه إلا كاملا حفاظا للكتب، وما سبق الشروع في طبعه وسلم بعض أقسام منه، يسلم باقيه أجزاء كاملة لا أقساما من أجزاء. ومن استلم كتابا أو جزءا يحرر وصولا باستلامه منعا للغلط والاشتباه.

المادة الخامسة عشر

يكون لهذه الجمعية مجموعة علمية خيرية تجتمع مرة في كل شهر أو أكثر، أو يظل يذكر فيها كل ما تجريه الجمعية، وتكون مشتملة على فصول مفيدة من فنون مختلفة، وأخبار ملخصة واضحة.

المادة السادسة عشر

كل من له سهام في هذه الشركة له أن يتنازل عنها كلها وبعضها لواحد أو أكثر، بشرط أن يكون ما يتنازل عنه لكل واحد عشرين سهما فأكثر، وأن يبقى معه إن تنازل عن البعض عشرون سهما فأكثر، حيث لا تقبل المشاركة في هذه الجمعية بأقل من

عشرين سهما، وكل من حاز هذا المقدار فهو من الشركاء فيها، ويعامل كمعاملتهم على حسب هذه اللائحة، ويعطى له من الموجود مما سبق طبعه من كل كتاب نسخة، كما في المادة الخامسة. ثم يعطى له من كل ما يطبع مجدداً على ذمتها نسخة بأصل مصروفها كما سبق.

المادة السادسة عشر

إذا اقتضى الحال تغيير شيء من مواد هذه اللائحة أو زيادة شيء فيها، يعقد لذلك مجلس من أربابها يتركب من أربعين فأكثر، يدعون من طرف سعادة الوكيل، ويعمل فيه بأكثرية الآراء بينهم كما سبق في المادة التاسعة، وما يستقر عليه الحال يتبع ويكون الإجراء بموجبه، ويطبع من هذه اللائحة مقدار ثلاثة آلاف نسخة، وتنتشر على أرباب الجمعية وغيرهم لتعلم.

المادة الثامنة عشر

يتخذ لهذه الجمعية ختم مخصوص بها، ويكون بطرف سعادة الوكيل، وجميع ما يطبع على ذمة الجمعية يختم بذلك الختم.

طبعت بالمطبعة الخاصة بجمعية المعارف البالغ عدد حضرات أربابها
سبعمائة واثنين وثمانين وعند بلوغ عدد حضراتهم
إلى الألف تعلن أسماءهم ببيان إن شاء الله تعالى

* * *

ملحق (٢)

جمعيات أهلية اهتمت بالنشاط المسرحي

وفي الجدول التالي قام الباحث بحصر بعض الروايات التي قامت بتمثيلها جمعيات أهلية، لم يشأ أن يهملها ربما يستفيد منها الباحثون، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

اسم الجمعية	اسم الرواية	السنة	المعلومات المتوفرة
النجاح التوفيقى	غائلة الغدر وعاقبة الصبر	١٨٨٨	تم تشخيصها على مسرح الأوبرا الخديوية ^(٢)
زهرة العلوم الأدبية	يوسف الصديق	١٨٩٦	كان يرأسها محمد أفندي مصطفى ^(٣)
الوفاق الألبى	عودة الصفا	١٨٩٦	ألفها الأديب إبراهيم أفندي حسين الطالب بالكلية الحربية ^(٤)
شمس المعارف	عنتر بن شداد	١٨٩٦	تم تشخيصها على خشبة المسرح العباسي ^(٥)
الرشاد الألبى	غادة فرنسا	١٨٩٦	تم تشخيصها على خشبة تياترو الأزيكية ^(٦)
ثمرة الائتلاف	حسن الغاية	١٨٩٦	أقيمت ضمن إحدى جولاتها الفنية في المدن المصرية.
زهرة الآداب	أندروماك	١٨٩٧	كانت بلكورة نشاط الجمعية الفني.

نزهة العائلات ^(٧)	حمدان	١٨٩٧	تم تشخيصها على خشبة مسرح البرداويز
	يهوديت ^(٨)	١٨٩٨	من تأليف برتشتين، وتم تشخيصها على مسرح الحمراء.
	شارلمان، هملت، الظلوم، صلاح الدين، شهيدة العفاف، هارون الرشيد	---	-----
نخبة العصر	بطل مكدونية إسكندر ذي القرنين	١٨٩٧	تم تشخيص تلك الرواية على خشبة تياترو عبد العزيز ^(٩)
المنهج القومي	الغيرة الدينية والمدافعة الوطنية	١٨٩٨	تم تشخيصها في تياترو عدن بالإسكندرية، واعقبها فصل مضحك من رواية "الفيلسوف الغيور" ^(١٠)
الاقتصادية الحديثة	الاستقامة	١٨٩٨	تم تشخيصها في التياترو المصري بشارع عبد العزيز بالقاهرة ^(١١)
الفوائد الوطنية	العاشق المفلس	١٨٩٩	تم تشخيصها في مسرح أبي خليل القباني. وكان أبطالها هم المطرب "أنطون المصري"، والشقيقتان "المظ" و"إبريز" ^(١٢)

وهناك بعض الجمعيات تم رصدتها، كانت تتوي إقامة عروض مسرحية، إلا أن الباحث لم يستطع التأكد من إتمام مشروع العرض المسرحي، وهي على النحو المبين في الجدول التالي:

اسم الجمعية	اسم الرواية	ملاحظات
العلم الشرقي العلمية	-----	لم يرد ذكر لها في المصادر إلا في "الهلال" التي أشارت إلى أنها أسست في عام ١٨٩١، وأن لها نشاطات مسرحية ^(١٣) .
الإشراق المنير (الإسكندرية)	كليوباترا	عُرضت سنة ١٨٩٤ ^(١٤)
رياض التوفيق (أسيوط) ^(١٥)	-----	ذكرت الهلال أن لها اهتمامات بالنشاط المسرحي ولكن لم تذكر ما قدمته من روايات ^(١٦)
التقدم المصري ^(١٧)	-----	ذكرت "الأستاذ" أن لها اهتمام بالنشاط المسرحي، دون ذكر أي مسرحيات ^(١٨)
الصدق العباسي	الصدق بالنجاة	عُرضت سنة ١٨٩٤ ^(١٩)
الرابطة الأخوية	الاتفاق الغريب	رواية غنائية عزمت الجمعية على تنفيذها في سنة ١٨٩٨ بواسطة جوق إسكندر فرح، ولكن لا نعلم إذا كانت عُرضت أم لا ^(٢٠) .
الفوائد الوطنية	شقاء وهناء	من تأليف "جرس طنوس"، وعزمت الجمعية على تشخيصها في مسرح السكاتنج رنج ^(٢١) .
التمثيل الأدبي	هناء المحبين	تأسست في الإسكندرية، ودعت إلى تشخيص الرواية ولكن ليس هناك دلائل على إتمامها، وقد ذكرت المؤيد أن "إسماعيل بك عاصم" عازم على إلقاء خطبة في التربية وتهذيب الأخلاق بعد العرض ^(٢٢) .

هوامش الملاحق

- (١) لائحة جمعية المعارف المصرية المؤسسة في ظل الحضرة العلية الخديوية، مطبعة جمعية المعارف، القاهرة (د.ت).
- (٢) جريدة القاهرة، "جمعية النجاح التوفيقى"، العدد ٦٥٩، ٢٦ فبراير ١٨٨٨.
- (٣) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٣.
- (٤) جريدة المرور، العدد ٢١٨، ١٤ يوليو ١٨٩٦.
- (٥) سيد علي إسماعيل، تاريخ للمسرح في مصر، ص ٢٥٤.
- (٦) جريدة مصر، العدد ٢١٨، ٢٥ سبتمبر ١٨٩٦، ص ٢.
- (٧) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٥ - ٢٥٧.
- (٨) هي نفسها الرواية التي عريبها "أحمد رامي" فيما بعد، وقامت على المسرح بعد أن أخرجها "عزيز عيد"، ومن الواضح أن "رامي" ترجمها مرة أخرى لعدم احتراف الترجمة الأولى، ومن المعروف أن "رامي" مولود في عام ١٨٩٢، وهكذا فإنها كانت مترجمة قبل ترجمته لها.
- (٩) جريدة المقطم، العدد ٢٦٢٠، ٣ نوفمبر ١٨٩٧، ص ٣.
- (١٠) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٥٧.
- (١١) جريدة المقطم، العدد ٢٧٣٠، ١٨ مارس ١٨٩٨، ص ٢.
- (١٢) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٦٢.
- (١٣) مجلة الهلال، "جمعية العلم الشرقي"، ج ٤، السنة ١، ديسمبر ١٨٩٢، ص ١٤٠، ١٤١؛ ولم يتبين من الخبر ما يفيد معرفة ماهية الجمعية وأهدافها، وطرق الانضمام لها.
- (١٤) سيد علي إسماعيل، تاريخ للمسرح في مصر، ص ٢٤٣؛ جريدة الأهرام، رواية كليوباترا، العدد ٤٨٢٢، ١٨ يناير ١٨٩٤، ص ٣.
- (١٥) أصدرت "جمعية رياض التوفيق" في أول عام ١٨٩٣ العدد الأول من مجلتها التي سميت باسمها، وكانت مجلة علمية تاريخية أدبية، اهتمت بتغطية مشاكل التعليم والصحة؛ أنظر: مجلة الأستاذ، "جمعية رياض التوفيق بأسبوط"، ج ٣٦، السنة ١، ٢ مايو ١٨٩٣، ص ٨٧١.
- (١٦) مجلة الهلال، رياض التوفيق، ج ٩، السنة ١، مايو ١٨٩٣، ص ٢٥٢.

- (١٧) مجلة الهلال، جريدة للتقدم المصري، ج ٩، السنة ١، مايو ١٨٩٣، ص ٣٩١.
- (١٨) كانت تصدر جريدة باسمها جريدة للتقدم المصري، والتي كان يديرها الشيخ أحمد القوصي، وكانت تلك الجريدة علمية أدبية وتصدر شهرياً؛ انظر: مجلة الأستاذ، ج ٣٣، السنة الأولى، ٤ أبريل ١٨٩٤، ص ٧٧٦.
- (١٩) جريدة الأهرام، عدد ٤٨٦٠، ٦ مارس ١٨٩٤، ص ٢؛ سيد علي إسماعيل، المسرح في مصر، ص ٢٤٤.
- (٢٠) سيد علي إسماعيل، تاريخ المسرح في مصر، ص ٢٦٠.
- (٢١) جريدة الأخبار، العدد ٨٦١، ٢٦ أغسطس ١٨٩٩، ص ٢.
- (٢٢) المؤيد، العدد ٢٩١٢، ٩ نوفمبر ١٨٩٩، ص ٥؛ وللإطلاع على بعض نصوص مسرحية "هنا المحبين" انظر: إليزيس فنتح الله، سلامة حجازي، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

(١) الوثائق الغير منشورة:

- وثائق مجلس الوزراء : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٠٠٧٥ (كل الوثائق التي تتعلق بالجمعيات والشركات والأمن العام والمسرح في السنوات: ١٨٧٥، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٨، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٣، ١٨٩٥، ١٨٩٧، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠٤).
- وثائق ديوان المالية : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٣٠٠٣ (كل الوثائق التي تتعلق بالمسرح والإعانات ومشتريات الحكومة في السنوات: ١٨٧٥، ١٨٩٧).
- وثائق بيت المال : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٣٠٠٢ (كل الوثائق التي تتعلق بالكتبخانة والإعانات والجمعيات في السنوات: ١٨٩١، ١٨٩٣).
- ديوان الأشغال العمومية : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٤٠٠٣ (كل الوثائق التي تتعلق بالأجواق للموسيقية والمسرح والمتاحف والجمعيات في السنوات: ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٩٠، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٩).
- وثائق عابدين : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٠٠٦٩ (كل الوثائق التي تتعلق بالآثار والمتاحف في السنوات: ١٨٨١، ١٨٨٣).

- وثائق ديوان الخديو : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٠٠٠٤ (كل الوثائق التي تتعلق بالمرسح ودار الأوبرا الخديوية في سنة ١٨٩٦).
- وثائق المعية التركية : دار الوثائق القومية، القاهرة، دفتر ٧١ آثار - سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م.
- وثائق ديوان الداخلية : دار الوثائق القومية، القاهرة، كود أرشيفي رئيسي ٢٠٠١ (كل الوثائق التي تتعلق بترخيص الجمعيات في السنوات: ١٨٧٩، ١٨٨٩).
- محافظ الأبحاث : دار الوثائق القومية، القاهرة، محفظة ١١٤ آثار - سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م (محفظة ١٢٧ آثار - سنة ١٨٣٥م، ١٨٦٣م).

(٢) الوثائق المنشورة:

- أنطون صفيير، محيط الشرائع، مجلد ١، (أ-ت)، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٢.
- مصطفى الببائي الحلبي، إعلان محل أحمد الببائي الحلبي للكتبي الشهير، القاهرة (د.ت).
- محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٤، ج ٢، نظارة عموم الأوقاف المصرية، القاهرة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧م).
- محاضر جلسات المجمع العلمي المصري المنشورة في دورية المجمع Bulletin de L' institut Egyptien (أعداد متفرقة).
- "لائحة جمعية المعارف المصرية المؤسسة في ظل الحضرة العلية الخديوية"، مطبعة جمعية المعارف المصرية، القاهرة (د.ت).
- "Statuts de la Société Khédiviale de Géographie", Imprimer A. Moures, Alexandrie 1875.
- The British Museum Report, "Egyptian Antiquities", Vol. II, London 1836.

- Le Livre d'Or de l'Institut Égyptien publié à l'occasion du centenaire de la fondation de l'Institut d'Egypte, Le Mans 1899.
- Giza Zoo Report, "Giza Zoo Centenary, 100th. Anniversary", Giza 1991.

ثانياً: مراجع عربية ومصرية:

(١) المراجع العربية:

- إبراهيم أحمد الحدي - قادة التحرر العربي في العصر الحديث، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
- إبراهيم البيومي غانم - الأوقاف والسياسة في مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨.
- ابن خلدون - المقدمة، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة ١٩٠٩.
- أبو الحسن علي - (المعروف بابن النبيه): ديوان ابن النبيه، مطبعة جمعية ثمرات الفنون، بيروت ١٢٩٩هـ - (١٨٨١م).
- أبو الفتوح رضوان - تاريخ مطبعة بولاق، ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٣.
- أبي القاسم حسين - (المعروف بالراغب الأصبهاني): محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ج٢، مطبعة المويلحي، القاهرة ١٢٨٧هـ - (١٨٧٠م).
- أحمد المتيني - شرح اليمينى - المسمى: الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي، جزء١، المطبعة الوهبية، القاهرة ١٢٨٦هـ - (١٨٦٩م).
- أحمد المقاري - الصحافة الفنية في مصر نشأتها وتطورها، المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

- أحمد زكريا الشلق : الحداثة والإمبريالية - الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.
- : نهضة للكتابة التاريخية في مصر، من الحوليات إلى للتاريخ العلمي، سلسلة مصر النهضة، رقم ٨٤، مركز تاريخ مصر للمعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١.
- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ للتعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢، ج٢، القاهرة ١٩٤٥.
- أحمد باشا كمال : معجم اللغة المصرية القديمة، عدة أجزاء، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة ٢٠٠٢.
- أحمد هيكل : تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية، ط٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٤.
- إسكندر وديع (وآخرون) : دليل إلى قراءة تاريخ الكنيسة، المجلد الثاني: الكنائس الشرقية الكاثوليكية، ط١، دار المشرق، بيروت ١٩٩٧.
- إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، جزء١، ط٢، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٩٦.
- أمين سامي : تقويم النيل، ستة أجزاء، ط٣، للهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩.
- أنطونيوس الأنطوني : وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها المعاصر، جزء١، القاهرة ٢٠٠٤.
- إيريس حبيب المصري : قصة الكنيسة القبطية من سنة ١٨٧٠-١٩٢٧، خمسة أجزاء، مكتبة المحبة، القاهرة ١٩٨١.
- إيريس فتح الله (إعداد) : سلامة حجازي، ط١، المشروع القومي لتوثيق التراث، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٢.
- أيمن فؤاد سيد : دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها، مكتبة للدار العربية، ط٢، القاهرة ٢٠٠٥.

- تادرس يعقوب ملطي : الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الروحانية، مطبوعات الكنيسة الأرثوذكسية، الإسكندرية (د.ت).
- جمال الدين الشبال : التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٠.
- _____ : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥١.
- جميل عبيد : المديرية الاستوائية، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨.
- جورج جندي؛ جاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٤.
- جورج زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ط٢، دار الهلال، القاهرة (د.ت).
- _____ : مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، جزءان، دار الهلال، القاهرة ١٩٢٢.
- الحافظ ابن حجر : (العسقلاني): بلوغ المرام من أدلة الأحكام (باب الوقف)، بشرح: عبد المحسن بن عبد الله الزامل (بدون بيانات نشر).
- حسناء محمود محبوب : مؤسسات النشر في العصر الحديث، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية ٢٠٠٢.
- حلمي أحمد شلبي : فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الإسلامية ١٨٩٢ - ١٩٥٢، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨.
- خالد عزب؛ أحمد منصور : مطبعة بولاق، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٥.
- خير الدين الزركلي : الأعلام، ستة أجزاء، ط١٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٨.

- داود الأنطاكي : تذكرة لولي الألباب والجامع للعجب العجائب، مطبعة عبد الغني أفندي فكري، القاهرة ١٢٥٤هـ (١٨٣٨م).
- رفاعه رافع الطهطاوي : مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب للعصرية، ط٢، مطبعة شركة الرغائب، القاهرة ١٩١٢.
- : تخلص الإبريز في تخلص باريز، جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.
- رمسيس عوض : اتجاهات سياسية في المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
- رمضان عبده علي : تاريخ مصر القديمة، ج ١، دار نهضة الشرق، القاهرة ٢٠٠١.
- رياض سوريل : المجتمع القبطي في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة المحبة، القاهرة ١٩٨٤.
- زخارياس الأنطوني : البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، دار الطباعة القومية، القاهرة ١٩٩٤.
- سليمان الأزعي : تحديات الفكر والثقافة العربية في الفكر والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٨.
- سليمان نسيم : الأقباط والتعليم في مصر الحديثة، منشورات أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (د.ت).
- سمير عمر إبراهيم : الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.
- سمير محمد طه : "الحياة الثقافية في عصر إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩"، الندوة العلمية التي أقامتها هيئة فولبرايت بالقاهرة في الفترة من ٦ - ٨ ديسمبر ١٩٩٦، دار الأفاق العربية، القاهرة ١٩٩٦.
- سهام نصار : اليهود المصريون صحفيهم ومجلاتهم ١٨٧٧ - ١٩٥٠، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥.

- سيد علي إسماعيل : تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥.
- شرف الدين يحيى : (ابن الجيعان): التحفة السننية بأسماء البلاد المصرية، مطبوعات المكتبة الخديوية، للنشرة العاشرة، المطبعة الأهلية، القاهرة ١٨٩٨.
- شعبان عبد العزيز : النشر الحديث ومؤسساته، دار للثقافة العربية، الإسكندرية ١٩٩٨.
- : حركة نشر للكتب في مصر: دراسة تطبيقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤.
- : فذاكات في أساسيات النشر الحديث، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٢.
- صالح رمضان : الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل من ١٨٦٣-١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧.
- عبد الحميد غنيم : صنوع رائد المسرح المصري، سلسلة مذاهب وشخصيات، العدد ١٤١، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٦.
- عبد الرحمن الراجحي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.
- : عصر إسماعيل، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧.
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، أربعة أجزاء، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨.
- عبد الرحمن زكي : دور للتحف في مصر والجمعيات العلمية، القاهرة ١٩٤٩.

- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢.
- عبد الفتاح نديم : سلافة النديم في منتخبات السيد عبد الله النديم، ج ١، ط ٢، مطبعة هندية، القاهرة ١٩١٤.
- عبد الله أبي السعود : (إعداد) : الدرس التام في التاريخ العام، ط ١، مطبعة وادي النيل، القاهرة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م).
- عبد الله عزباوي : الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦.
- : المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- عبد المعطي شعراوي : المسرح المصري المعاصر أصله وبداياته، الألف كتاب الثاني، رقم ٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
- عرفة عبده علي : يهود مصر منذ الخروج الأول إلى الخروج الثاني، الإصدارات الخاصة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠.
- عصمت داوستاشي : عالم المتاحف، سلسلة تراثنا المتحف، رقم ١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٧.
- علي المحافظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤، الأهلية للنشر، بيروت ١٩٨٧.
- علي شلش : مصر الفتاة جمعية سياسية ووثيقة إصلاحيية، سلسلة مصر النهضة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠.
- علي مبارك : الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٣، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة ١٣٠٥ هـ (١٨٨٨ م).
- عمر طوسون : البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية ١٩٣٤.

- فؤاد هلال، نديم فخش : دليل حلب - دراسات تاريخية واقتصادية واجتماعية، ط٥، حلب ٢٠٠٠.
- فكري بطرس : أعلام الموسيقى والغناء العربي ١٨٦٧ - ١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.
- فيصل حبطوش : أعلام الشراكسة، عمان (الأردن) ٢٠٠٧.
- كمال النجمي : تراث الغناء العربي بين الموصلية وزياب وأم كلثوم وعبد الوهاب، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٣.
- لؤي محمود : اثريان من الزمن الجميل، المتحف المصري، القاهرة ٢٠٠٢.
- لطفي عبد الوهاب : المسرح المصري، الموسم المسرحي ١٩١٧ - ١٩١٨، للمركز القومي للمسرح، القاهرة ٢٠٠١.
- لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة للعربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.
- لويس شيخو : تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، جزءان، ط٣، دار المشرق، بيروت ١٩٩١.
- ماهر حسن فهمي : محمد توفيق البكري، سلسلة أعلام العرب، رقم ٦٤، دار للكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧.
- محسن علي شومان : اليهود في مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، ج٢، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٩٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.
- محمد البهلاوي : (وآخرون): تاريخ دور الكتب في الشرق وأول من ألف في الإسلام، في كتاب تنكاري بعنوان: مطبعة المعارف وأصدقائها منذ نشأتها إلى الآن ١٨٩٠ - ١٩٣١، بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس المطبعة، القاهرة ١٩٣١.
- محمد الفيل : رؤية وبيان حالة المسرح العربي، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.

- محمد جمال الدين : (جمع وتصنيف): قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب حتى عام ١٨٦٢م، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٣.
- محمد رفعت الإمام : تاريخ الجالية الأرمنية في مصر القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ١٧١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.
- محمد صبري : الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية ١٨١١ - ١٨٤٩، ترجمة: ناجي رمضان عطية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (قيد للطبع).
- : نشأة الروح القومية المصرية ١٨٣٦ - ١٨٨٢، ترجمة: ناجي رمضان عطية، ط١، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٦.
- محمد طلعت عيسى : اتباع سان سيمون، فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها في مصر، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٧.
- محمد عبد العزيز داوود : الجمعيات الإسلامية في مصر ودورها في نشر الدعوة الإسلامية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢.
- محمد عمارة : علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، ط٢، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٨.
- محمد صالحية (تحرير) : المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، معهد المخطوطات العربية، ج ٥ (م - ي)، القاهرة ١٩٩٥.
- محمد فؤاد شكري : بناء دولة مصر محمد علي، القسم الثاني، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩.
- محمد كامل ضاهر : الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، ط١، دار البيروني، بيروت ١٩٩٤.

- محمود محمد الطناحي : الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، تاريخ وتحليل، كتاب الهلال، العدد ٥٤٨، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦.
- _____ : مدخل إلى نشر التراث العربي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤.
- محمود نجيب أبو الليل : الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، ط١، القاهرة ١٩٥٣.
- مسعود ضاهر : هجرة الشوام، الهجرة اللبنانية إلى مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٩.
- مصطفى الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج١، ط٢، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩.
- منسي يوحنا : تاريخ الكنيسة القبطية، ط٢، مكتبة المحبة، القاهرة ١٩٨٣.
- مود اسطفان هاشم : تجارة الحرف المطبوع، نشر الكتاب في لبنان وتوزيعه في العالم العربي، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط١، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣.
- ناصر عبد الله عثمان : قبل أن يأتي الغرب: الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٦٥، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٦.
- نبيل عبد الحميد سيد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: جمال زكريا قاسم، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦.
- نجيب توفيق : عبد الله اللنديم خطيب الثورة العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٦٣.
- نصر الوفاي الهوريني : المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ط٢، المطبعة الميرية ببولاك مصر المحمية، القاهرة ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م).

- نقولا يوسف : تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، للقاهرة ١٩٥٩.
- نور الدين حاطوم : حركة القومية الألمانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠.
- نيللي حنا : ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية ق١٦م - ١٨م، ترجمة: رعوف عباس، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤.
- : الدراسات التاريخية الخاصة بمصر في العصر العثماني، في: المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٩٥، أعمال الندوة التي عقدت في السيداج، إعداد: محمد عفيفي، ٤ - ٥ نوفمبر ١٩٩٥، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧.
- هوري عزازيان : نبذة تاريخية موجزة عن الجاليات الأرمنية في البلاد العربية، ط٢، دار الحوار للنشر، اللاذقية ٢٠٠٠.
- وائل إبراهيم الدسوقي : للماسونية في العالم العربي: المبادئ الأصول الأسرار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٧.
- : للماسونية والماسون في مصر ١٧٩٨ - ١٩٦٤، سلسلة مصر النهضة (٧٣)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٨.
- يوسف آصاف : دليل مصر لعامي ١٨٨٩ - ١٨٩٠، المطبعة العمومية، القاهرة ١٨٨٩.
- يوسف إلياس سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعرية، ج١، مطبعة سركيس، القاهرة ١٩٢٨.

(٢) المراجع المعربة:

- أ.ل. بتشر : تاريخ الأمة القبطية، مجهول المترجم، مجلد٤، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٠٠.
- ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها، ترجمة: عبد الفتاح عنایت، الزهراء للتأليف والترجمة، القاهرة (د.ت).
- إمیلیا إدواردز : رحلة الألف ميل، ترجمة: إبراهيم سلامة إبراهيم، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم ٢٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- بريان م. فاجان : نهب آثار وادي النيل ودور لصوص المقابر، ترجمة: أحمد زهير أمين، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢.
- بيارد دودج : الأزهر في ألف عام، ترجمة: حسين فوزي النجار، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- بيتر فرانص : أوروبا والآثار المصرية، سلسلة الألف كتاب الثاني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩.
- جلين دانيال : موجز تاريخ علم الآثار، ترجمة: عباس سيد أحمد، دار الفیصل للثقافة، الرياض ٢٠٠٠.
- جيمس بيكي : الآثار المصرية في وادي النيل، ج ١ (من القاهرة والدلتا حتى منطقة سقارة)، ترجمة: لبيب حبشي؛ شفيق فريد، القاهرة ١٩٩٣.
- دونالد مالکولم ريد : فراعنة من؟ علم الآثار والمتاحف والهوية القومية المصرية، ترجمة: رعوف عباس حامد، المشروع القومي للترجمة (رقم ٧٠٨)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.
- روبير سوليه : مصر ولع فرنسي، ترجمة: لطيف فرج، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢.

- ستانلي لينبول : سيرة للقاهرة، ترجمة: حسن إبراهيم حسن؛ علي إبراهيم حسن؛ إدوار حلیم، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.
- عزيز سوريال عطية : تاريخ المسيحية الشرقية، ترجمة: إسحق عبيد، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.
- فريدريك بنولا : مصر والجغرافيا خلاصة الأعمال الجغرافية التي أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية، ترجمة: أحمد زكي، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣١٠هـ (١٨٩٢م).
- كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر، ترجمة: فؤاد أندراوس، ط٢، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.
- كرين برنتون : تشكيل العقل الحديث، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ٨٢، الكويت ١٩٨٤.
- مارتن برنال : أثينا السوداء - الجنور الأفرو آسيوية للحضارة الكلاسيكية، ترجمة: نخبة من العلماء، المشروع القومي للترجمة، رقم ١٦، ج١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧.
- مايكل ونتر : المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الألف كتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
- محمد مسعود (مترجم) : الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض الصائر بها أمر ساكن الجنان محمد علي ولي مصر بقيادة ربان الفرقاطة البكباشي سليم قبودان، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦.
- هـ. هارتلين : شامليون في مصر - الرسائل والمنكرات، ترجمة: عماد علي، دار الفكر للدراسات، القاهرة ١٩٩١.

- **جورج صنو** : تاريخ علم الآثار، ترجمة: بهيج شعبان، ط٣، منشورات عويدات، بيروت (د.ت).
- **يعقوب لاندو** : تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية ١٥١٧- (وآخرون) ١٩١٤، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي؛ أحمد عبد اللطيف حماد، تحرير: يعقوب لاندو، المشروع القومي للترجمة، رقم ١٩٩، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Addison, H.R. ; (And Others): "Who's Who", Eldon Gorst, Vol. 59, London 1907.
- Belzoni, G.B. : *Narrative of the operations and recent discoveries with the Pyramids, Temples, Tombs, and excavations in Egypt and Nubia*, London 1820.
- Botti, G. : *Gatalogue des Monuments Exposés au Musée Gréco - Romain d' Alexandrie*, Alexandrie 1900.
- Bouriant, M. U. : *Chansons Populaires Arabes en dialecte du Caire d' après les Manuscrits d'un Chanteur des Rues: Spécimen Mission Archéologique Française au Caire*, IFAO, Paris 1893.
- Brocchi, B. G. : "Giornale della Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia", Vol. I, Bassano 1841.
- Brugsch, É : *Monuments choisis du Musée de Boulaq*, Le Caire 1881.
- Budden, J. : *The Operas of Verdi: From Oberto to Rigoletto*, Vol. 1, Oxford University Press, Oxford 1992.

-
- Budge, W. : *Cook's Handbook for Egypt and the Sudan*, 2ND., London 1906.
 - Burleigh, N. : *Napoleon's Scientists and the Unveiling of Egypt*, New York 2007.
 - Capart, J. : *Travelers in Egypt, December 1880 to May 1891, The Letters of Charles Edwin Wilbour*, Brooklyn Museum, Brooklyn 1936.
 - Champollion, J. J. : *Lettres écrites d' Égypte et de Nubie, en 1828 et 1829*, Paris 1833.
 - Charmes, G. : *Five Months at Cairo and in Lower Egypt*, Trans. By: Conn, W., London 1883.
 - Davies, G. : *The Rock Tombs of Deir el Gebrâwi*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1902.
 - ————— : *The Rock Tombs of Sheikh Saïd*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1901.
 - Diner, H. R. : *The Jews of the United States, 1654 to 2000*, Los Angeles 2004.
 - Dunne, J.H. : *An Introduction to the History of Education in modern Egypt*, London 1938.
 - E. Grébaut : *Le Musée Égyptien: Recueil de Monuments choisis et de Notices sur les fouilles en Égypte*, IFAO, Le Caire 1890.
 - Edouard, N. : *The Temple of Deir el Bahari*, Office of the Egypt Exploration Fund, London 1894.
 - Heinrich, W. : *Renaissance and Baroque*, Cornell Univ. Press, Ithaca 1966.
 - Herz, M. : *Catalogue Sommaire Des Monuments Exposés Daus Le Musée National De L' Art Arabe*, Le Caire 1895.
 - Jean, E.G.; Humbert, M., : *L'Egypte a Paris Action Artistique de la ville de Paris*, Paris 1996.

- Jeffreys, D. : (Editor & Other Author), *View of Ancient Egypt since Napoleon Bonaparte: Imperialism, Colonialism and modern appropriations*, Institute of Archaeology, London 2003.
- John, J. A. : *Egypt and Mohammed Ali, Travels in the Valley of the Nile*, Vol. I, London 1834.
- Kisling, V. N. : *Zoo and Aquarium History: Ancient Animal Collections to Zoological Gardens*, Florida 2001.
- Krehbiel, H.E. : *A Book of Operas, their Histories, their Plots, and their Music*, New York 1917.
- Kruz, M. : "Linant de Bellefonds: Travels in Egypt, Sudan and Patraea 1818- 1828", In: *Travellers in Egypt*, Edited By: Paul Starkey, New York 2001.
- Lane-Poole, S. : *Catalogue of the Collection of Arabic Coins Preserved in Khedival Library at Cairo*, London 1897.
- Lepsius, C. R. : *Denkmäler aus Aegypten und Aethiopien*, 12 Teile, Berlin 1849.
- Lindsey, H. : *Russia in the Age of Peter the Great*, London 1998.
- Mariette, A. : *Album du Musée de Boulaq*, Le Caire 1872.
- ————— : *Le Sérapéum de Memphis*, 3RD. Ed., Paris 1882.
- Maspero G. : (Editor), *Recueil de Travaux relatifs à la Philologie et à l'Archéologie Égyptiennes et Assyriennes*, En 8 Vols., Mission Archéologique Française au Caire, Paris 1886.

-
- _____ : *Guide du visiteur au Musée de Boulaq*, Boulaq 1883.
 - _____ : *Guide du visiteur au Musée de Boulaq*, Paris 1884.
 - Mestyán, Á. : *The Cairo Opera House: A Case Study in Political Aesthetics in 1869*, Graduate Conferences in European History (GRACEH), Saturday 19 May, Central European University (Budapest) 18- 20 May 2007.
 - Michael, H. : *The Franco Prussian War: The German Invasion of France 1870-1871*, New York 2001.
 - Morgan, J. : *Catalogue des Monuments et Inscriptions de l'Égypte Antique*, 3 Parte, Vienne 1895.
 - Ormos, I. : *Max Herz Pasha 1856 – 1919: His Life and Career*, Vol. I, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire (IFAO), Le Caire 2009.
 - Pedersen, J. : *The Arabic Book*, Trans. By: French, G., Princeton Univ. Press, New Jersey 1984.
 - Peta, R.; Manley, D. : *Henry Salt: Artist, Traveler, Diplomat, Egyptologist*, London 2001.
 - Petrie, W.M.F. : (Editor), "*Kahun, Gurob, and Hawara*", The Egypt Exploration Fund, London 1890.
 - Griffith, F.L.; Petrie, W. : "*Abydos*", The Egypt Exploration Society, London 1903.
 - Pallini, C. : "*Italian Architects and Modern Egypt*", Studies on Architecture, History and Culture, (Aga Khan Program for Islamic Architecture at the Massachusetts Institute of Technology, Cambridge 2006).

-
- Revillout, E. : *Papyrus Coptes: Actes et Contrats des Musées Égyptiens de Boulaq et du Louvre*, Paris 1876.
 - Rhoné, A. : *L' Égypte a petites Journées Études et souvenir*, Paris 1877.
 - Schnepf, B. : "Consideration .sur le mouvement de la Population en Egypte", L' Institut Egyptien, Mémoires, I, Caire 1862.
 - Sebastian, A. : *A Dictionary of The History of Science*, London 2001.
 - Sedra, P. : *Evangelicals and Educational reform in Nineteenth - Century Egypt*, (Phd.), Unpublished Thesis, New York Univ., January 2006.
 - Sharpe, S. : *Rudiments of a Vocabulary of Egyptian Hieroglyphics*, London 1837.
 - Stephens, J. L. : *Incidents of Travel in Egypt, Arabia Petrea and the Holy Land*, Vol. 2, New York 1838.
 - Stevens, J. : *Egyptomania: The Egyptian Revival: a Recurring theme in the History of Taste*, New York 1994.
 - Timperley, C.H. : *A Dictionary of Printers and Printing with the progress of Literature, Ancient and Modern*, London 1839.
 - Tompkins, P. : *The Magic of Obelisks*, New York 1981.
 - Tupper, W. V : *William Vaughan Tupper Scrapbook Collection*, Vol. 26: (Lower Egypt, Pyramids), Boston 1893.
 - Unknown Author : "Notice des Principaux Monuments Exposés au Musée de Gizeh", Service des Antiquités de l' Égypte, Le Caire 1895.

- Unknown : "Anniversaire de l'Institut Français d'Archéologie Orientale", IFAO, Le Caire 1981.
- Unknown : "Cook's tourists, Handbook for Egypt, the Nile, and the Desert", London 1897.
- Vercoutter, J. : Centenaire de l'École du Caire, IFAO, Le Caire 1981.
- Watson, C. M. : "The Life of Major-Jeneral Sir Charles William Wilson, Royal Engineers", London 1909.
- William, H. Y. : The Modern History and Condition of Egypt, it's Calimate, Diseases and Capabilities, Exhibited in a Personal Narrative of travels in that Country, Vol. I, London 1843.
- Winslow, W. C. : The Truth about the Egypt Exploration fund, Boston 1903.
- Young, T. : "Hieroglyphics", Collected by the Egyptian Society, 2 Vols., London 1828.

رابعاً: الدوريات:

(١) الدوريات العربية:

(أ) أبحاث ومقالات تاريخية في دوريات عربية:

- إبراهيم حجازين : "علم الآثار الفلسطيني القديم ميدانا لعلاقات العرب والغرب"، الحوار المتعدد، العدد ٢٧٥٦، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩.
- أيمن فؤاد سيد : "لنريه ريمون عاشق للقاهرة"، أخبار الأنبياء، عدد ٦١٤، ١٧ أبريل ٢٠٠٥.
- زاهي حواس : "المتحف المصري قرن من الزمان"، جريدة الأهرام، العدد ٤٢٣٦٩، السنة ١٢٦، ٧ ديسمبر ٢٠٠٢.

- صبري أحمد العدل : نشأة للرصدخانه وتطورها في مصر الحديثة،
مجلة مصر الحديثة، عدد ٤، الهيئة العامة لدار
الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٤
- عاصم الدسوقي : الجالية الإيطالية في مصر نظرة عامة، مجلة
أوزيريس، المجلد الأول، السنة الأولى، القاهرة،
أغسطس ١٩٩١.
- عبد الله النديم : صورة ما كتبت له سعادة الهمام أحمد باشا رافت
محافظ الإسكندرية ونائب عموم الجمعية
الخيرية، التنكيت والتبكي، عدد ٧، س ١، ٢٤
يوليو ١٨٨١.
- : اسمعوا واعجبوا، التنكيت والتبكي، عدد ٦،
س ١، ١٧ يوليو ١٨٨١.
- : المعارف بمصر، حالنا أمس واليوم، الأستاذ،
ج ٣١، س ١، ٢١ مارس ١٨٩٣.
- : تجانب الجنسيات والأديان، الأستاذ، ج ٣٠،
س ١، ١٤ مارس ١٨٩٣.
- : المسلمون والأقباط، الأستاذ، ج ٣١، س ١، ٢١
مارس ١٨٩٣.
- : طبقة للتجار والأغنياء، الأستاذ، ج ١٠، س ١،
١٨ أكتوبر ١٨٩٢.
- : إضاعة اللغة تسليم للذات أيها الناطق بالضاد،
التنكيت والتبكي، عدد ٢، س ١، ١٩ يونيو
١٨٨١.
- : مجتمع اللغة العربية بمصر، الأستاذ، ج ٢٩،
س ١، ٧ مارس ١٨٩٣.
- : افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور، التنكيت
والتبكي، عدد ٤، س ١، ٣ يوليو ١٨٨١.
- : تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور،
التنكيت والتبكي، عدد ٥، س ١، ١٠ يوليو
١٨٨١.

- _____ : تابع افتتاح مدرسة الجمعية الخيرية بدمهور،
التنكيث والتبكيث، عدد ٦، س ١، ١٧ يوليو
١٨٨١.
- لويس شيخو : كتاب الذهب، أو القرن المئوي للجمعية العلمية
المصرية، مجلة المشرق، س ٣، ع ٥٤، ١ آذار
١٩٠٠.
- مؤلف مجهول : تاريخ النهضة العلمية الأخيرة في مصر والشام،
الطباعة في مصر، مجلة الهلال، ج ١٠، السنة
٩، ١٥ فبراير ١٩٠١.
- مؤلف مجهول : "دار الآثار العربية - أنفس ما فيها من الآثار
والتحف"، المقتطف، مجلد ٧٨، ج ١، يناير
١٩٣١.
- مؤلف مجهول : متحف الآثار العربية في جامع الحاكم بباب
الفتوح، مجلة الأجيال، عدد ٧، السنة الأولى،
القاهرة ٣١ يوليو ١٨٩٧.
- مؤلف مجهول : كيرلس الرابع، بطريرك الأقباط الأرثوذكسيين
العاشر بعد المائة، مجلة الهلال، ج ١١، السنة
الأولى، أول يوليو ١٨٩٢.
- مؤلف مجهول : لجنة التأليف والترجمة والنشر - نموذج جاد
للعمل الجماعي بين المثقفين، جريدة القاهرة،
عدد ٥٤٧، ٩ نوفمبر ٢٠١٠.
- مؤلف مجهول : مآثر الجمعية الخيرية الإسلامية، مجلة الهلال،
ج ٨، س ١، أبريل ١٨٩٢.
- مؤلف مجهول : كيرلس الرابع، بطريرك الأقباط الأرثوذكسيين
العاشر بعد المائة، مجلة الهلال، ج ١١، السنة ١،
أول يوليو ١٨٩٢.
- مؤلف مجهول : حفلة الجمعية الخيرية للروم الكاثوليك، مجلة
الأجيال، العدد ٣١، السنة ١، مجلد ٢، القاهرة،
٢٢ يناير ١٨٩٨.

- مؤلف مجهول : 'جمعية الروم الكاثوليك الخيرية'، جريدة القاهرة، العدد ٩٥٣، ٢٣ فبراير ١٨٨٩.
- مؤلف مجهول : 'جمعية التوفيق القبطية'، جريدة الأهرام، عدد ١٢٦، السنة ٤١٩٠٣، ٢٨ أغسطس ٢٠٠١.
- مؤلف مجهول : 'الجامعة الدينية والوطنية'، مجلة الأجيال، العدد ١١، س ١، ٢٨ أغسطس ١٨٩٧.
- مؤلف مجهول : كيف تتقدم الأمم وترتقي الشعوب: جمعياتنا المصرية، مجلة الأجيال، العدد ٨، س ١، ٧ أغسطس ١٨٩٧.
- مؤلف مجهول : النهضة المصرية الأخيرة، مجلة الهلال، ج ٤، س ١، ديسمبر ١٨٩٢.

(ب) دوريات عربية احتوت على أخبار متفرقة عن مظاهر الحياة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر، وقد أثر الباحث ذكرها إجمالاً مكتفياً بذكر أرقام الأعداد في حواشي الفصول:

- جريدة القاهرة : سنوات: ١٨٨٦، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ٢٠١٠.
- جريدة الأخبار : سنة: ١٨٩٩.
- جريدة الأهرام : سنتي: ١٨٩٤، ٢٠٠٢.
- جريدة السرور : سنوات: ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧.
- جريدة العربي : سنة: ٢٠٠٨.
- جريدة المؤيد : سنة: ١٨٩٩.
- جريدة المقطم : سنوات: ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨.
- جريدة مصر : سنتي: ١٨٩٦، ١٩٠٠.
- مجلة الأجيال : سنتي: ١٨٩٧، ١٨٩٨.
- مجلة الأستاذ : سنوات: ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤.
- مجلة الضياء : سنة: ١٩٠١.

- مجلة المقتطف : سنوات: ١٨٨٨، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٧،
١٨٩٨
- مجلة الهلال : سنوات: ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٥، ١٨٩٨،
١٩٠١
- الوقائع المصرية : سنتي: ١٨٧٠، ١٨٩٧

(٢) أبحاث ومقالات في دوريات أجنبية:

- Abbate (Pasha) : *"Compte Rendu des Seances de la Société seance du 30janvier"*, Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie, Series 3, April 1891
- Afifi, M. : *"The State and the Church in Nineteenth-Century Egypt"*, Die Welt des Islams, Vol. 39, Issue 3, (Nov., 1999).
- Barbour, N. : *"The Arabic Theatre in Egypt"*, Part I, III, Bulletin of the School of Oriental , Vol. 8, No. 4 (1937).
- Barsaiti, A. : *Ou verture de la Pyramide de Zaouiet El-Aryân*, Annales du Service des Antiquités de l' Égypte, Tome II, IFAO, Le Caire 1901.
- Bianchi, T. X. : *"Catalogue Général Des Livres arabes persans et turcs, imprimés à Boulac en Égypte depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays"*, Journal Asiatique, série 4, Vol. II, (July-August, 1843).
- Châpan, M. : *Un Tombeau de la XIX Dynastie a El-Khawaled*, Annales du Service des Antiquités de l' Égypte, Tome II, IFAO, Le Caire 1901.

- Colvin, P. : *"Mohammad Ali Pasha, The Great Exhibition of 1851, and the School of Oriental and African Studies Library"*, *Libraries and Culture*, Vol. 33, No. 3, Summer 1998.
- D. A. J. : *"Major-General Sir Charles William Wilson"*, *The Geographical Journal*, Vol. 26, No. 6, (Dec., 1905).
- Daly, C. P. : *"Palestine Exploration"*, *Journal of American Geographical Society of New York*, Vol.5, 1874.
- Daressy, M. G. : *Rapport sur la Trovaille de ١٨٨١*, *Annales du Service des Antiquités de l'Égypte*, Tome II, IFAO, Le Caire 1901.
- Decobert, C. : *"la Lettre de Renan sur l'École du Caire"*, *En D'un Orient l'autre*, Vol. 2 (Identifications), CNRS, Paris 1991.
- Dorn, B. : *"Catalogue des ouvrages Arabes, Persans et turcs, publiés à Constantinople, en Egypte et en Perse; qui se trouve au Musée Asiatique de l'Académie"*, *Bulletin de l'Academie Imperiale des Sciences de Saint Petersburg*, Vol. 10, 1866.
- Drower, M. S. : *"Gaston Maspero and the Birth of the Egypt Exploration Fund (1881-3)"*, *The Journal of Egyptian Archaeology*, Vol. 68 (1982).
- Dunne, H. J., : *"Printing and Translations under Muhammad Ali of Egypt"*, *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, No. 3, (Jul. 1940).
- Foucart, G., : *"Extraits des Rapports Adressés pendant une Inspection de la Basse-Egypte en 1893-*

- 1894", *Annales du Service des Antiquités de l'Égypte*, IFAO, Le Caire 1901.
- Fowler, H. N. : *"Archaeological News: Excavation of the Serapeum"*, *American Journal of Archaeology*, Vol. 3, No. 5 (Oct., 1899).
 - Gliddon, G. R. : *"A Series of Chapters on Early Egyptian History Archaeology, and other Subjects Connected with Hieroglyphical Literature"*, *Ancient Egypt*, No. 2, New York, January 1847.
 - Hamilton, W. R. : *"Address to the Royal Geographical Society of London"*, *Journal of the Royal Geographical Society of London*, Vol. 9 (1839).
 - Humbert, J. : *"À propos de l'égyptomanie dans l'œuvre de Verdi: Attribution à Auguste Mariette d'un scénario anonyme de l'opéra Aïda"*, *Revue de Musicologie*, T. 62e, No. 2e (1976).
 - Jean, A., : *"The Frontiers of Miscegenation in Nineteenth Century grand Opera"*, *Portuguese Studies*, (January 1, 2000).
 - Kreiser, K. : *"Public Monuments in Turkey and Egypt, 1840 - 1916"*, *Muqarnas*, Vol. 14, 1997.
 - Maspero, G. : *"Le Musée de Boulaq et Musée de Gizeh"*, *La Nature*, 18 Année, No. 888, 7 Juin, 1890, Paris.
 - McCarthy, J. A. : *"Nineteenth - Century Egyptian Population"*, *Middle Eastern Studies*, Vol. 12, No. 3, Oct. 1976.
 - Naville, E. : *"Bubastis (1887- 1889)"*, *Memoir of the Egypt Exploration Society*, London 1891.

- Ommanney, E., : *"Report on Observations of the transit of Venus made at Luxor, Upper Egypt 9th. December, 1874"*, *Proceeding of the Royal Society of London*, Vol. 23, (1874 - 1875).
- Pennington, T. J. : *"The Copts in Modern Egypt"*, *Middle Eastern Studies*, Vol. 18, No. 2 (Apr., 1982).
- Pérès, H. : *"L' Institut d' Égypte et l'oeuvre de Bonaparte jugés par deux historiens arabes contemporains"*, *Arabica*, Tome. 4, Fasc. 2 (May, 1957).
- Perrin, E. : *"Le Musée d'Ethnographie de la Société de Géographie d'Égypte"*, *Gradhiva*, Num. 2, 2005.
- Perron, M. A. : *"Lettre Sur les Écoles et l'imprimerie du Pacha d'Égypte"*, *Journal Asiatique*, série 4, Vol. II, (July-August, 1843).
- Raid, D. M. : *"The Egyptian Geographical Society: From Foreign Laymen's Society to Indigenous Professional Association"*, *Poetics Today*, Vol. 14, No. 3, (Autumn, 1993).
- ————— : *"Cromer and the Classics: Imperialism, Nationalism and the Greco-Roman Past in Modern Egypt"*, *Middle Eastern Studies*, Vol. 32, No. 1 (Jan, 1996).
- ————— : *"The Rise of profession and Professional Organization in Modern Egypt"*, *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 16, No. 1, Jan. 1974.
- Riley, A., : *"Some Remarkable discoveries regarding a common Household insect"*, *Science*, Vol. 36, No. 938, Dec. 20, 1912.

- Saleh, M. H. : *"Les Rapports Culturels entre la France et l'Egypte"*, Cahiers de l'Association Internationale des études Françaises, No. 56, 2004.
- Spater, M. M. : *"The Egyptian Library"*, The Library Quarterly, Vol. 16, No. 4 (Oct., 1946).
- Unknown Author : *"Cholera In Alexandria"*, (Report), The British Medical Journal, Vol. 1, No. 1846, (May 16, 1896).
- Unknown : *"Egyptian Society"*, The Asiatic Journal, Vol. XXI, September– December, London 1836.
- Unknown : *"Egyptian Society"*, The Select Journal of Foreign Periodical Literature, Vol. 1, January – April, Boston 1834.
- Unknown : *"Exchanges and presentations made by The American Philosophical Society 1890"*, Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 27, No. 131, November 21, 1889.
- Unknown : *"New Arrangement for the coming transit of Venus"*, New York Times, Jul. 4, 1873.
- Unknown : *"The Egypt Exploration Society"*, World Archaeology, Issue22, 2007.
- Unknown : *"The Egyptian Society"*, The Foreign Quarterly Review, Vol. XXI, April- July, London 1838.
- Unknown : *"The Egyptian Society"*, The Literary Gazette: A Weekly Journal of Literature, Science, and the fine Arts, London 1836.
- Unknown : *"In and about the City, Relics from Egypt"*, New York Times, Feb. 18, 1887.

- Unknown : *Annual General Meeting, The Journal of the Royal Geographical Society of London, Vol. 8, May 21, London 1838.*
- Unknown : *"The Brothers Brugsch, Heinrich (1827-1894) and Émile (1842 - 1930)", Giants of Egyptology, A Modern Journal of Ancient Egypt (KMT), Vol. 7, No. 3, Fall 1996.*
- Unknown : *"Henri Edouard Navill, 1844 - 1926", Giants of Egyptology, A Modern Journal of Ancient Egypt (KMT), Vol. 6, No. 2, Summer 1995.*
- Verdery, R. N. : *"The Publications of the Bulaq Press under Muhammad Ali of Egypt", Journal of the American Oriental Society, Vol. 91, No. 1, (Jan. - Mar., 1971).*

بالإضافة إلى أخبار وبيانات متفرقة مجموعة من مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية:

- *"Bulletin de la Société Khédiviale de Géographie", (Series 1, 1876, And Series 1, April 1881).*

خامساً: مواقع الإنترنت:

- نبذة تاريخية عن الهيئة العامة للأرصاد الجوية، انظر: موقع الهيئة على الإنترنت:

[http:// www. nwp.gov.eg/a/modules/content/index.php?id=26](http://www.nwp.gov.eg/a/modules/content/index.php?id=26)

- موقع مجمع اللغة العربية على الإنترنت؛ انظر:

[http:// www. arabicacademy. org. eg/ FrontEnd/ PrintDetails. aspx? PK Printing TypeID =20](http://www.arabicacademy.org.eg/FrontEnd/PrintDetails.aspx?PKPrintingTypeID=20)

- خالد أبوبكر، التطوع في مصر بين الماضي والحاضر، شبكة إسلام أونلاين:

[www. islamonline. net/ arabic/ In_Depth/ summer/2004/ 08/ article04..shtml](http://www.islamonline.net/arabic/In_Depth/summer/2004/08/article04.shtml)

- الموقع الإلكتروني لكنيسة الإسكندرية الكاثوليكية:
<http://www.coptcatholic.net/section.php?hash=aWQ9MTY1>
- موقع متحف الإسكندرية على الإنترنت:
http://www.grm.gov.eg/about_E.html.
- موقع "جمعية استكشاف مصر" على الإنترنت:
The foundation of the EES, In: (http://www.ees.ac.uk/about-us/history.html).
- محمد سويم، "الهيئة العامة للأرصاد الجوية ١٧٦ عاماً من التطور"، في:
<http://3lom-mans.montadalhilal.com/t863-topic>
- "Description de l'Égypte", Encyclopædia Britannica Online, 8 Dec. 2009; In: <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/158923/Description-de-l-Egypte>.
- Darvill, T., "Mariette, François Auguste Ferdinand", In: *Oxford Reference Online*, (13 February 2009): <http://www.oxfordreference.com/views/ENTRY.html?Subview=Main&entry=t102.e2409>.
- Dominique Raizon, "Bonaparte dote l'Égypte d'une académie savante", In: http://www.rfi.fr/sciencefr/articles/104/article_71100.asp, 02/ October/ 2008.
- "Heinrich and Emile Brugsch", In: <http://www.saqqara.nl/context/profiles/brugsch-brothers> (Published, 2010).
- Maspero, G., *L'Égyptologie*, The Project Gutenberg E-Book In: <http://www.Gutenberg.Org/files/10768/10768-h/10768-h.htm>.
- "Rigoletto", In: http://en.wikipedia.org/wiki/Rigoletto#cite_ref-0
- "Egyptian Society: Historical Background", In: <http://www.Isisinternational.net/institdgpt/history.Html>.
- "Protestantism in Egypt", In: http://en.wikipedia.org/wiki/Protestantism_in_Egypt.

* * *

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٧
تقديم	٩
مقدمة المؤلف	١١
التمهيد	١٧
خلفية تاريخية	
الفصل الأول	٣٧
المؤسسات العلمية والثقافية ذات الرعاية الحكومية	
الفصل الثاني	١٠٧
الجمعيات الثقافية والعلمية الأهلية العامة	
الفصل الثالث	١٧٣
الجمعيات الثقافية الأهلية ذات الطابع الديني	
الفصل الرابع	٢٢٧
مؤسسات الآثار التاريخية	
الفصل الخامس	٣٠٣
المطبعة وتاريخ حركة النشر	
خاتمة	٣٥٧
الملاحق	٣٦٣
المصادر والمراجع	٣٧٣